

مصطفى اللباد



حدايق الأحرار

إيران و «ولاية الفقيه»

دار الشروق



حدائق الأحرار

إيران و «ولاية الفقيه»

الطبعة الأولى
١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

٨ شارع سيديويه المصرى

مدينة نصر - القاهرة - مصر

تليفون: ٤٠٢٣٣٩٩

فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)

email: dar@shorouk.com

www.shorouk.com

حدائق الأحزان إيران و «ولاية الفقيه»

د. مصطفى اللباد

دارالشروق

المحتويات

٧	الإهداء
٩	المقدمة
١٥	الفصل الأول: الفقهاء والدولة في إيران
١٧	١ - في أصول المسائل
٣٠	٢ - الفقهاء في عصر الغيبة الكبرى
٣٨	٣ - التحالف مع الصفويين وتأسيس دولة الشيعة
٤٤	٤ - الفقهاء يواجهون دولة القاجار
٤٨	٥ - المشاركة في الثورة الدستورية
٥٦	٦ - مآزق المؤسسة الدينية في دولة رضا شاه العصرية
٦٢	٧ - الفقهاء يسقطون دولة محمد رضا بهلوي
٧٦	٨ - ملاحق الفصل الأول
٨١	الفصل الثاني: نظرية «ولاية الفقيه» بين المبنى والمعنى
٨٣	١ - في معنى «الولاية»
٨٨	٢ - ولادة نظرية
٩٧	٣ - الاجتهادات الأساسية في موضوع «الولاية»
١٠٥	٤ - الاجتهادات الفقهية للإمام الخميني
١٢٠	٥ - خط الاستخلاف وأصل الحاكمية في «ولاية الفقيه»
١٢٣	٦ - الأركان الأربعة لنظرية «ولاية الفقيه»
١٢٩	٧ - سلطات الفقيه داخل بلاده وخارجها
١٣٦	٨ - انطباعات ختامية حول نظرية «ولاية الفقيه»

١٤١	الفصل الثالث: «ولاية الفقيه» تحكم إيران
١٤٣	١ - عودة الإمام
١٦٠	٢ - أهل الثقة وأهل الكفاءة
١٦٥	٣ - صراع في طهران
١٧٢	٤ - بنى صدر: غربة السياسة والثورة
١٨٢	٥ - منتظرى قائم مقام وخليفة
١٨٧	٦ - منتظرى معزولاً
١٩٦	٧ - ملاحق الفصل الثالث
٢١٩	الفصل الرابع: «ولاية الفقيه» بعد الإمام الخمينى
٢٢١	١ - الإمام يرحل من جديد
٢٢٤	٢ - السيد على خامنئى مرشداً
٢٣٢	٣ - الطريق الصعب إلى المرجعية
٢٣٨	٤ - السيد على خامنئى بين الإرشاد والمرجعية
٢٤٢	٥ - الخلاصة
٢٤٤	٦ - ملاحق الفصل الرابع
٢٦١	الفصل الخامس: صعود الخطاب الخاتمى هبوطاً إلى نجاد
٢٦٣	١ - من «الدويكا» إلى «الترويك»
٢٦٧	٢ - خاتمى رئيساً
٢٧٣	٣ - الخطاب الخاتمى ومكوناته
٢٩٦	٤ - مشروع خاتمى فى ذمة تاريخ إيران
٣٠١	٥ - عن نجاد و«الترويك» و«الدويكا» و«اليونيك»
٣٠٧	٦ - «جمهورية إيران الإسلامية»
٣١٣	٧ - إيران وتحديات المستقبل

الإهداء

**إلى الأحلام التي استعصت، والمعاني التي
استغلقت.**

**إلى الجغرافيا في مقام راست، والتاريخ
في مقام نهاوند.**

المقدمة

إيران بلد فريد في جغرافيته وتاريخه وفي وجدانه وموقعه الإستراتيجي ، وهو مهد إحدى أعرق الحضارات الإنسانية التي مازالت تثري مخيلة المتابعين وتشحذ قريحة المهتمين . وإيران ترتبط مع العرب بوشائج التاريخ والجغرافيا وإرث الحضارة الإسلامية المشترك ، حتى لكأن الله هو الذي صنع هذه العلاقات وصاغ معالمها وليس بنو البشر . وبالرغم من كل هذه العوامل الموضوعية ، فإن المعرفة المتبادلة بين العرب وإيران مازالت دون المستوى المأمول ، بمقارنتها بمعرفة العرب بالغرب مثلاً . والتعرف على الغرب وحضارته أمر مهم وضروري لمعرفة الآخر ، ولكننا عندما نكتب عن إيران ونتعرف عليها ، فإن ذلك من قبيل معرفة الذات الحضارية الواحدة ومتعددة الأشكال . ومثلما أن إيران فريدة في تراثها وتاريخها الفلسفي والعرفاني (الصوفي) ، فإن واقعها السياسي فريد هو الآخر ، وحيوية هذا الواقع هي من دلائل حيوية إيران ومجتمعها .

ويتناول الكتاب الذي بين أيديكم موضوع «ولاية الفقيه» في إيران ، وهي النظرية التي تغطي على واقع إيران السياسي وعلى ملامح منطقتنا ، منذ صعودها بانتصار الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ وحتى الآن .

والثورة الإيرانية حدث متميز في تاريخ القرن العشرين ، فهي التي أطاحت رمزاً عتيقاً للقوة الإقليمية وهو الشاه السابق . ولكنها لم تكتف باستبدال حاكم آخر به فحسب ، بل وثبتت مكانه فكرة أو نظرية ، ومازالت هذه الفكرة تحكم وتتحكم حتى اليوم في إيران وتفرض حضورها على الساحة .

قليلة هي الأفكار السياسية التي استطاعت الوصول إلى السلطة ، وكثيراً ما

وصلت جماعات إلى السلطة بفكرة معلنة وشعارات تبدلت بمرور الزمن ، واختفت لصالح شعارات أخرى . أما نظرية «ولاية الفقيه» فقد استمرت تهيمن على إيران لأكثر من ربع قرن ، منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي وحتى اليوم . وخلال هذا الوقت انقلبت أنظمة وتغير شكل المنطقة العربية - الإسلامية من المغرب وحتى إندونيسيا ، وتبخر النظام العراقي وقبلة نظام طالبان بفعل الآلة العسكرية الأمريكية . وأعادت أنظمة كثيرة في منطقتنا النظر في أولوياتها وتحالفاتها الخارجية ، ولكن إيران تحت حكم «ولاية الفقيه» لم تنقلب حتى الآن مع أنها هدف معلن لواشنطن ، بل أنجزت تسعة انتخابات لرئاسة الجمهورية منذ قيامها . ولم تنكفئ طهران على نفسها إقليمياً ، بل إن حضورها بوصفها طرفاً أساسياً في المنطقة يزداد فاعلية وثقلاً . وتثور هنا مجموعة من الأسئلة تبحث عن إجابات : أو كما يقول الحكيم هادي السبزواري من فلاسفة القرن الثالث عشر الهجري في إيران :

أس المطالب ثلاثة عُلَم مطلب هل ، مطلب ما ، مطلب لم

ماهى إذن نظرية «ولاية الفقيه» التى ملأت الدنيا وشغلت الناس ؟ ما أساسها العقائدى والفكرى ؟ كيف وصلت إلى الحكم ؟ كيف استطاعت النظرية تحييد التيارات السياسية الأخرى فى إيران مثل الليبراليين والقوميين والماركسيين ؟ كيف انتقلت السلطة من الإمام الخميني ، مؤسس «جمهورية إيران الإسلامية» إلى السيد خامنئى ؟ ما الأسس الفكرية لخطاب الرئيس السابق محمد خاتمى ؟ وما حجم التأثير الذى تركه التيار الإصلاحى فى التوازنات السياسية والاجتماعية فى إيران ؟ هل يمكن تجسير التناقضات البنيوية فى مفهوم «الجمهورية الإسلامية» ؟ وماذا يخبئ المستقبل لإيران من تحديات ؟ هذه الأسئلة وغيرها كثيراً ما تراود القارئ العربى ولا يجد لها إجابات شافية . وبالرغم من مرور ربع قرن على تأسيس «جمهورية إيران الإسلامية» على أساس نظرية «ولاية الفقيه» ، وحضور السياسة الإيرانية فى المنطقة بشكل يومى ومتداخل ؛ فما زالت هذه النظرية بجوانبها التاريخية والعقائدية والسياسية ، تمثل لغزاً لدى كثيرين فى عالمنا العربى والإسلامى .

ربما يشبه البناء الفكرى والعقائدى لنظرية «ولاية الفقيه» هندسة المنازل الإيرانية القديمة، إذ كلاهما يبدو منغلَقاً على نفسه، ولكنه يقوم عملياً بدور المصفاة. وفى حين يستعصى النفاذ إلى واقع إيران السياسى دون الإلمام بجوانب «ولاية الفقيه»، يجب عليك أولاً اجتياز تلك الأروقة الطويلة التى تفصل الفضاءات الخارجية للمنزل الإيرانى القديم عن فضاءاته الداخلية، قبل الولوج أخيراً-بتدرج وسلاسة- إلى مركز المنزل الذى تعبق به الأسرار والحرمان.

حاولت، قدر المستطاع، الخروج من ثنائية «مع» أو «ضد» التى تغطى على أغلب الكتابات السياسية عموماً، والمتعلقة منها بإيران خصوصاً، لأن هذا النوع من الكتابات يصادر على المطلوب مقدماً، فضلاً عن أنه يختزل المعرفة فى نطاق ضيق. ولا يعنى ذلك أن الكتاب لم يقدم هو الآخر أفكاره ورؤاه عن نظرية «ولاية الفقيه»، ولكنى بذلت جهدى للتعريف بأهم الآراء المتعلقة بالموضوع بالرغم من أنها تصب فى خانة «نعم» أو خانة «لا». ولما كانت الكتابة فى النهاية أيضاً موقفاً، حاولت قدر الجهد ألا أخفى على القارئ موقفى من نظرية «ولاية الفقيه»، بوصفها- فى وجه من الوجوه- أحد مفاتيح فهم واقع إيران الحالى، وركيزة نظامها السياسى وحجر زاويته. وفى وجه آخر، أو على مستوى مغاير، تُعدّ نظرية «ولاية الفقيه» مسألة فلسفية تتناول البشر وعلاقتهم بالدولة والمجتمع، وهو ما يستحق التأمل على كل حال.

اخترت للكتاب عنوان «حدائق الأحزان» لاعتبارات متعددة، منها إعجابى بحدائق إيران وتصميمها وعمارتها الفريدة التى تأخذ بالألباب، وما تركه فى نفسى الأثر العميق لحزن الإيرانيين الدائم، الذى يبدو ركناً أساسياً فى وجدان المسلمين الشيعة عموماً، والإيرانيين خصوصاً. ولا تقتصر وظيفة الحديقة فى إيران على تدليل العيون والأبصار، إذ هى، سواء فى تراث إيران الشعبى أو ممارسات الإيرانيين الاعتيادية، جزء من الحياة اليومية، فيها يستريحون ويتزهون ويتناولون طعام العشاء فى ليالى الصيف.

يتكون الكتاب من خمسة فصول تتناول الجوانب المتعددة لنظرية «ولاية

الفقيه»، إذ يبدأ الفصل الأول من الأساس التاريخي للتشيع، ومروراً بعلاقة الفقهاء بالدولة الإيرانية. أما الفصل الثانى فيهتم بمباني ومعانى «ولاية الفقيه» وولادة النظرية ودور الإمام الخمينى فى تطويرها والمباني الفكرية لها. ويتوقف الفصل الثالث عند مرحلة تسلّم السلطة والتطورات التى أدت إلى استفراد «ولاية الفقيه» بالسلطة فى إيران وإبعاد التيارات السياسية الأخرى عن العملية السياسية، فى حين يركز الفصل الرابع على عملية نقل السلطة بعد وفاة الإمام الخمينى إلى السيد على خامنئى وتأثيراتها سواء فى النظرية ذاتها أو فى واقع إيران السياسى. أما الفصل الخامس فيتناول دور الرئيس السابق محمد خاتمى فى تطوير الخطاب الدينى الإيرانى، وتغيير التوازنات السياسية فى إيران، مروراً بمفهوم «جمهورية إيران الإسلامية»، وأخيراً التحديات التى تواجهها.

كان طريق الكتاب شاقاً ومجهداً حيث استغرقت فى البحث والتحضير والكتابة سنوات. قبلها كانت سنوات أخرى من الإحجام-برغم إلحاح الأصدقاء- عن التصدى لمثل هذا الموضوع فى كتاب مستقل، ليس بسبب الخوف من مشقة الكتابة فقط، ولكن أيضاً هناك مجموعة من الأسباب والمعوقات الموضوعية والذاتية. كان تلاحق الأحداث بعد الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، والهجمة الضارية التى تتعرض لها منطقتنا حضارياً وعسكرياً وسياسياً، من أهم بواعث التشاؤم والإحباط. كذلك كان توقيت صدور الكتاب المفترض عامل أرق لى، خشية تفسير التوقيت بالوضع فى خانة «مع» أو خانة «ضد» الشهيرة، خصوصاً فى ضوء الحملات الإعلامية والدبلوماسية المتوالية التى تشنها الإدارة الأمريكية المتشددة بقيادة بوش الابن على النظام الإيرانى. وكان من جملة المعوقات الذاتية أننى استوعبت من إيران وتاريخها، وخزنت فى ذاكرتى فى كل زيارة من زياراتى المتعددة إلى إيران، ما يجعلنى أشفق على نفسى من أن أغفل بعضاً منها. وكما يقول المثل العربى البليغ: «العلم صيد والكتابة قيد»، فما بالك أيها القارئ العزيز والعلم هنا إيران العبقريّة والهائلة الضخامة؟ كيف يمكن تقييد بعضها بين جدران الكلمات وقضبان الصفحات؟

وهبت الأقدار إيران كثيراً من الهبات، ويأتى فى مقدمتها تلك المرتبة العرفانية الصوفية السامقة، التى تسمو فوق الاعتبارات المادية الممثلة فى ثرواتها النفطية والغازية والموقع الجيو-سياسى وما يتفرع عنه من «علوم ظاهرية». إذ حبا الله إيران بأن وضعها بفضل تراثها من العلوم الغيبية والعرفانية والفلسفية فى مرتبة يستعصى معها على الباحث التجروء فى عرفان أسرارها. وما هذا العمل المتواضع إلا محاولة للإبحار فى أسرار تلك المعانى، ولكن فى كل مرة يغوص المرء فيها مستكشفاً معنى، فإنه يتأكد فى المرة التالية أن معانى أخرى قد فاتته. ولذلك أطلب من القارئ غفرانه، على تقصير الكتاب عن بلوغ الأرب، وهو أمر واقع بالضرورة بالنظر إلى ما سبق. ولما وقع ما هو واقع ولم يكن له دافع، كان صعباً، إن لم يكن مستحيلاً، أن يطوى المرء فصول الكتاب محتفظاً بأحكامه الأولية، وهو ممسك بزمام الكشف عن المعانى وملم فى الوقت ذاته بكل ما استغلق من أفكار. فإلى علوم إيران الغيبية وتراثها العرفانى ووجدانها الشرقى أتقرب . . وإليها جميعاً أعذر.

مصطفى اللباد

القاهرة فى صيف ٢٠٠٥

الفصل الأول

الفقهاء والدولة في إيران

- ١ - في أصول المسائل.
- ٢ - الفقهاء في عصر الغيبة الكبرى.
- ٣ - التحالف مع الصفويين وتأسيس دولة الشيعة.
- ٤ - الفقهاء يواجهون دولة القاجار.
- ٥ - المشاركة في الثورة الدستورية.
- ٦ - مآزق المؤسسة الدينية في دولة رضا شاه العصرية.
- ٧ - الفقهاء يسقطون دولة محمد رضا بهلوى.
- ٨ - ملاحق الفصل الأول.

١- فى أصول المسائل

«أنا مدينة العلم وعلى بابها، الرسول (صلى الله عليه وسلم)».

ترتبط الحياة السياسية فى إيران ومنذ آلاف السنين برجال الدين، حيث تضرب العلاقة بين رجال الدين والدولة بجذورها فى أساس الدولة الإيرانية العريقة. حتى إن الدولة الإشكانية التى ظهرت فى عام ٢٤٩ قبل الميلاد واستمرت حتى عام ٢٢٦ ميلادية، كان لها مجلس شورى العائلة المالكة وكذلك مجلس الحكماء، الذى يعنى مجلس علماء الدين. وبعد سقوط الدولة الإشكانية، تابعت الدولة الساسانية التى استمرت حتى عام ٦٥٢ ميلادية التقليد ذاته. وكانت قرارات الدولة الإيرانية المهمة تتم بموافقة المجلسين اللذين أطلق عليهما معاً وقتذاك اسم «مجستان»؛ الذى يعنى مجلس المجوس. وتبرز هنا أهمية مجلس العلماء المتكون من رجال الدين الزرادشتيين فى المصادقة على إجراءات الحاكم ودورهم فى عملية صنع القرار.

وبدخول الإسلام إلى إيران فى القرن السابع الميلادى تغيرت ملامح الحياة الاجتماعية والثقافية فى إيران، كما تغير أولاً واقعها السياسى. ولكن عناصر كثيرة ظلت على حالها فى بنية المجتمع وعاداته الاجتماعية والثقافية، أو امتزجت مع العناصر الجديدة فشكلت هوية ووجدان إيران الحالية. بعد ذلك تداخلت الهوية الإيرانية والإسلامية الشيعية وامتزجا معاً؛ حتى صار الوجدان الإيرانى خليطاً فريداً من هذين العنصرين، بحيث لا يمكن الحديث عن المسلمين الشيعة من دون أن تقفز صورة إيران إلى الأذهان، ولا يتم تناول إيران من دون إبراز وجدانها

الشيعة . أثرت هذه الحقيقة بشدة في المهتمين بإيران من القديم وحتى وقتنا الراهن ، حتى إن المقریزی المؤرخ كان يعتقد بفارسية التشيع . ومن الصعب أن يحاول المرء الإبحار في واقع إيران أو تاريخها دون التطرق إلى وجدانها الشيعة ومراحل تطوره ، بعد أن امتزج الاثنان ، إيران والتشيع ، حتى صارا مثل خليط متداخل يصعب فصل بعضه عن بعض . وكما كانت الدولة الإيرانية القديمة مرتبطة برجال الدين ، كان واقع إيران السياسي وطوال تاريخها العريق كالبحر في حالة مد وجزر بين الدولة ورجال الدين .

وعلى الرغم من أن الغرض الأساسي لموضوع الكتاب ليس تاريخ إيران ، فإن الحديث عن نظرية «ولاية الفقيه» لا يستقيم دون سبر أغوار نشأتها التاريخية وارتباطها الموضوعي بتاريخ الشيعة . ومن ثمّ يتعرض الفصل الأول لعقائد المسلمين الشيعة على أرضية موضوعية - قدر الإمكان - أساسها انتماء السنة والشيعة معاً لحضارة الإسلام ، وهو ما يقتضى التعريف بعقائد الشيعة . خصوصاً إذا أخذنا في الحسبان أن هذه العقائد تعرضت لتشويه متعمد ، حتى اختلط الأمر على كثيرين من غير الشيعة في عالمنا العربي والإسلامي . وفي مقابل التشويه المتعمد لعقائد الشيعة نجد منهم أيضاً المتعصبين ، الذين يشككون في عقيدة إخوانهم السنة ، حتى تعمقت البغضاء وظهرت سدود التعصب لدى قطاع لا يستهان به من الفريقين للأسف . واستمر التعصب قائماً بين الفريقين منذ القرن الأول الهجري وحتى اليوم ، لتقف حائلاً أمام اتصال ثقافي وحضاري حقيقي ومطلوب بين الفرقتين الإسلاميتين الكبيرتين . كما أن توحيد كلمة العالم الإسلامي ورص صفوفه أمام التحديات المفروضة عليه ، يقتضى ألا تتغافل الأغلبية السنية في العالم عن شطر لا يستهان به من عموم المسلمين ، هم الشيعة .

ويرتبط واقع إيران السياسي الحالي موضوعياً بالأفكار المؤسسة لـ «جمهورية إيران الإسلامية» ، وبخاصة عقيدة التشيع ، ولذلك كان واجباً على الكتاب أن يبدأ البداية الصحيحة من هذه العقيدة ، ليصل - قدر الإمكان - إلى النهايات الأقرب إلى الصحة .

«الشيعية» بالمعنى اللغوى هم الأتباع أو الأنصار، ومن هنا أطلق اسم «شيعية على» على المسلمين الذين طالبوا بجعل الخلافة بعد وفاة النبى - صلى الله عليه وسلم - فى يد ابن عمه على بن أبى طالب، كرم الله وجهه . وجاء فى القاموس : شيعَة الرجل (بكسر الشين) هم أتباعه وأنصاره . وقد غلب الاسم على كل من يتولى عليًا وأهل بيته ، حتى صار اسمًا خاصًا لهم . وفى «تاج العروس» نجد تعريفًا للشيعية بأنهم كل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعية ، وكل من عاون إنسانا وتبعه فهو شيعية له . وأصل الكلمة من المشايعة ، بمعنى المتابعة والمطاوعة . وفى «لسان العرب» نجد أن الشيعية هم القوم الذين يجتمعون على الأمر ، وكل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعية . وأصل الشيعية الفرقة من الناس ، ويقع على الواحد والاثنين والجمع ، والمذكر والمؤنث ، بلفظ واحد ، ومعنى واحد . والجمع منه أشياع وشيع . وتقول بعض الروايات الشيعية إن الإمام الباقر ، الإمام الخامس عند الشيعة الاثنى عشرية ، قال لمواليه : ليهتكم الاسم ، قيل : ما هو؟ فقال الباقر : اسم الشيعة . فقال مناصروه : إن العامة يعيروننا بذلك . فقال الباقر عليه السلام : أما تسمع قوله سبحانه : ﴿وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ﴾ (الصافات : ٨٣) ، وقوله تعالى : ﴿فَاسْتَفَاهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾ (القصص : ١٥) .

ويلقب الشيعة بلقب «المتأولة» فى بلاد الشام ، وهو جمع متوال ، اسم فاعل من توالى ، وهو مأخوذ من الولاء والموالة ، وهى حب أهل بيت النبى واتباع طريقته . ويقول الشيخ محمد عبده إن الشيعة كانوا يقولون فى حروبهم : مت وليا لعلى رضى الله عنه ، فسمى الواحد منهم متواليا .

والشيعة هم القائلون بوجوب الإمامة والعصمة ، ووجوب النص من الله - سبحانه وتعالى - على خلافة أمير المؤمنين على بن أبى طالب ، حيث أبلغ الرسول - صلى الله عليه وسلم - المؤمنين بولاية على بن أبى طالب عليهم يوم الغدير . ويسمى هذا الحديث «حديث الغدير» ، وهو غدير خم الذى توقف عنده الرسول بعد عودته من حجة الوداع . ويحتفل الشيعة سنويا بذكرى ذلك اليوم ، الموافق الثامن عشر من ذى الحجة من كل عام ويطلق عليه «عيد الغدير» . ونص الحديث

النبوى هو : «من كنت مولاه؛ فعلى مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله. . وأدر معه الحق كيف دار». وبهذا الحديث الذى قاله الرسول - صلى الله عليه وسلم - بعد حجة الوداع يعتقد الشيعة أن الرسول إنما أوصى بالخلافة من بعده لابن عمه؛ ورفضوا بالتالى أن يقدموا خلافة غير خلافة على بن أبى طالب، ومن هنا سموا أيضا بمن أراد الطعن فيهم «الرافضة». ونظم الإمام الشافعى، أحد الأئمة الأربعة لدى المسلمين السنة، بيتين من الشعر ردّا على المعرضين بالشيعة هما:

يا راكبا قف بالمحصب من منى واهتف بساكن خيفها والناهض

إن كان رفضا حب آل محمد فليشهد الثقلان أنى رافض

كما يعتقد الشيعة أن ولاية على التى نص عليها الرسول يوم غدیر خمّ هى سبب نزول الآية: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (المائدة: ٣). ويؤمن الشيعة بعصمة آل بيت النبى - صلى الله عليه وسلم - وهم بالأساس على وفاطمة والحسن والحسين، مرتكزين فى ذلك على أحد تفاسير الآية القرآنية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ (الأحزاب: ٣٣). معطوفا على تفسير آية: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ (الشورى: ٢٣). ويستشهد الشيعة أيضا بحديث «الثقلين» المنسوب إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - والمعترف به أيضا على نطاق واسع من المسلمين السنة: «إنى تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتى أهل بيتى، فإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض». ومن الشيعة من يستنبط من هذا الحديث أن عترة الرسول - صلى الله عليه وسلم - باقية إلى يوم القيامة؛ كما أن القرآن باق بين الناس إلى يوم القيامة. وبالتالي يعتقد المسلمون الشيعة أن الأرض لن تخلو فى أى زمان من وجود إمام من آل بيت النبى يقود المؤمنين. ويستطرد السياق فى تفسير هذا الحديث أن الرسول قد حدد للمسلمين أهل بيته مرجعا لطلب العلم والمعرفة، وبالتالي لا يحق لأى فرد مؤمن الخروج عن مظلة إرشادهم.

وحسب عقيدة المسلمين الشيعة ؛ فإن المشيئة الإلهية اقتضت ألا يترك الناس بعد النبي دون قائد أو مرشد، لذا كانت الإمامة عند الشيعة ركناً وأصلاً من أصول الدين، بحيث يكون الاعتقاد بالإمامة عندهم كالاعتقاد بالتوحيد والنبوة ويوم الحساب. والإمام عند المسلمين الشيعة هو الشخص المعين من الله ورسوله لإدارة الأمور وقيادة الناس في جميع شؤونهم الدينية والدنيوية. ويعتقد الشيعة أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قد قال إن عدد الأئمة الذين يلون الأمر من بعده اثنا عشر. ومن أهم كتب الشيعة المؤلفة في هذا المجال كتاب «كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر»^(١).

جاءت حادثة استشهاد الإمام الحسين في واقعة الطفّ بكربلاء عام ٦١ هجرية الموافق ٦٨٠ / ٦٨١ ميلادية، لتصوغ من وقتها الوجدان الشيعي بالحزن لمصرعه، وبروح الشار التاريخي ضد السلطة الغاصبة. وهي ليست سلطة يزيد بن معاوية الخليفة الأموي الذي قتل جنوده الإمام الحسين فقط، بل تمتد لتشمل كل السلطات الدنيوية من غير سلطة آل البيت.

تدرجت سلطة آل البيت - في نظر المسلمين الشيعة - من الإمام علي بن أبي طالب، وتسلسلت حتى الإمام الثاني عشر وهو المهدي المنتظر. ويعتقد بعض الشيعة الاثني عشرية أن الإمام الثاني عشر الغائب محمد بن الحسن العسكري جهر بإيمانه فور ولادته وسجد باتجاه القبلة، فأمره والده بالكلام، فكان أول ما قاله الآية القرآنية الكريمة: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ (القصص: ٥)، قبل أن يختفي في كهف بعد سنوات من مولده في عام ٢٥٦ للهجرة الموافق ٨٦٩ / ٨٧٠ ميلادية، ولكنه - كما يعتقدون - حي وسوف يعود في آخر الزمان ليملا الأرض عدلاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً.

وللمهدي المنتظر غيبتان «الغيبة الصغرى» و«الغيبة الكبرى»؛ أما «الغيبة الصغرى» فهي الممتدة منذ الاختفاء وحتى عام ٣٢٩ هجرية الموافق ٩٤٠ / ٩٤١

(١) تأليف المحدث علي بن محمد القمي الرازي، من علماء القرن الرابع الهجري.

ميلادية، وهى التى كان وكلاؤه الأربعة على قيد الحياة. وهؤلاء الوكلاء هم أبو عمر عثمان بن سعيد بن عمرو العمرى، وأبو جعفر محمد بن عثمان بن سعيد، وأبو القاسم الحسين بن روح النوبختى، والوكيل الأخير أبو الحسن على بن محمد السمرى. وأما «الغيبة الكبرى» فهى التى بدأت منذ وفاة آخر الوكلاء أبى الحسن على بن محمد السمرى عام ٣٢٩ هجرية الموافق ٩٤٠/٩٤١ ميلادية. وبسبب عدد الأئمة سميت هذه الطائفة من الشيعة «الاثنى عشرية»^(١)، وهى مذهب الغالبية الساحقة من الإيرانيين. كما سموها «الجعفرية» نسبة إلى الإمام السادس جعفر الصادق، الذى ترك من الأقوال ما يعده الشيعة ترسيخاً لأصول مذهبهم.

وعن عدد الأئمة يجد المتفحص لكتب الحديث عند السنة أنها أيضاً قد تعرضت لموضوع عدد الأئمة؛ حيث روى مسلم عن جابر بن سمرة أنه سمع النبى - صلى الله عليه وسلم - يقول: «لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة، أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة، كلهم من قريش»^(٢). وقريب من ذلك روى البخارى^(٣) والترمذى^(٤) وأبو داود^(٥). وفى قول آخر يرد ذكر الحديث هكذا: «لا تزال هذه الأمة مستقيماً أمرها، ظاهرة على عدوها، حتى يمضى منهم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش، ثم يكون المرج أو الهرج»^(٦). وكان أمير المؤمنين على بن أبى طالب قد بين بكلامه المقصود من قريش حين قال فى كتاب «نهج البلاغة»، الذى أعده الشريف الرضى بعد ذلك ببضع مئات من السنين: «إن الأئمة من قريش غرسوا فى هذا البطن من بنى هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا يصلح الولاية من غيرهم»^(٧). أما فى

(١) انظر شجرة الأئمة فى الملحق رقم ١.

(٢) صحيح مسلم، الجزء الثالث، صفحة ١٤٥٣ وحتى صفحة ١٨٢١.

(٣) صحيح البخارى، الجزء الرابع، كتاب الأحكام.

(٤) سنن الترمذى، باب: ما جاء فى الخلفاء من أبواب الفتن.

(٥) سنن أبى داود، الجزء الثالث، كتاب المهدي.

(٦) تاريخ الخلفاء للسيوطى ١٠، تاريخ ابن كثير ٦/٢٤٩.

(٧) الإمام على بن أبى طالب، «نهج البلاغة»، الخطبة ١٤٢.

صحيح مسلم بشرح النووي فيرد الحديث هكذا: «لا يزال أمر الناس ماضيا ما
وليهم اثنا عشر رجلاً»^(١).

وإن اتفق الشيعة الاثنا عشرية على عدد الأئمة وترتيبهم، فلا هم ولا المؤرخون
يتفقون على توقيت بداية التشيع. فمنهم من يعتقد أن التشيع بدأ مع وفاة الرسول
مع بداية الخلافة وحرمان ابن عمه علي بن أبي طالب منها. ويعتقد الشيعة أن
«ولاية علي» هي تكليف إلهي يسعى وراء أمير المؤمنين علي، وليس هو الذي يسعى
إليها. هنا يقول علي بن أبي طالب في الخطبة الشقشقية الواردة في كتاب «نهج
البلاغة»: «أما والذي فلق الحبة وبرأ النسمة؛ لولا حضور الحاضر وقيام الحجة
بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء ألا يقاروا على كظة ظالم ولا سغب
مظلوم، لألقيت حبلها على غاربها، ولقيت آخرها بكأس أولها، ولألفيتم
دنياكم هذه أزهد عندي من عقطة عتر»^(٢). ومن الشيعة من يرى أن التشيع ظهر
في عصر الخليفة الثالث عثمان بن عفان وبرز الفتن وقتذاك. ورأى ثالث يعتقد
أن التشيع ظهر بعد استشهاد الحسين بن علي ثالث الأئمة في كربلاء، ويكتسب
هذا الرأي مصداقيته من الدماء التي أريقت هناك، وما زالت تصوغ الوجدان الشيعي
حتى اليوم.

أما بعض الشيعة، فيعتقدون أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - هو أول من
وضع بذرة التشيع، ويذهبون في التدليل على ذلك - من وجهة نظرهم - إلى أسباب
نزول الآية: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ (الشعراء: ٢١٤)، وكذلك الآية ﴿إِنَّ الَّذِينَ
آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ (البينة: ٧)، بالإضافة إلى الآية ﴿يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ٥٩).

ويعتقد المسلمون الشيعة اعتقاداً راسخاً أن زمام السلطة قد حجب عن أصحابه
الشرعيين، أي آل بيت النبي، منذ زمن وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم -

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٢ / ٢٠٢ .

(٢) الإمام علي بن أبي طالب، «نهج البلاغة»، الخطبة الثالثة.

وعدم تولى على بن أبى طالب الخلافة مباشرة . وتفاقم هذا الأمر بعد اغتياله . ويمثل هذا الاغتيال لحظة فارقة فى تاريخ ووجدان المسلمين الشيعة ، إذ انفصلت فى تلك اللحظة السلطة الدينية عن السلطة المدنية . فقد كان أمير المؤمنين على بن أبى طالب الوحيد بين الأئمة الاثنى عشر الذى جسد السلطتين المدنية والدينية معا ، لأنه تولى الحكم فعلاً ، وإن كان ذلك لمدة أربع سنوات فقط . ومن هنا نشأ مصطلح «السلطة الدنيوية» للحكام الجائرين من غير آل بيت النبى ، فى مقابل سلطة آل بيت النبى التى يمثلها «إمام الزمان» ، أى سلطة المهدي المنتظر أو الإمام الثانى عشر . تأسيساً على ذلك غاص موضوع اغتصاب السلطة عميقاً فى وجدان الشيعة ، حتى صار علماً عليهم ، وصارت السلطة الدنيوية مكروهة عندهم فى حد ذاتها ، لأنها تعنى وجدانياً اغتصاب «سلطة آل البيت» بالضرورة . وكانت الفكرة المسيطرة - حتى قيام الثورة الإيرانية - هى أن الشيعة ما عليهم إلا الانتظار حتى يعود المهدي ، الذى سوف يعيد الحق إلى نصابه ، ويرد الحقوق ويقيم العدل ، بعد أن يحو الفساد ويزهق الباطل .

فى القرون اللاحقة للغيبة الكبرى للمهدي المنتظر كان الشيعة منشغلين بقضية تأمين أنفسهم ضد الملاحقة فى مجتمعاتهم ، وكانت «التقية» التى تسمح للمسلم الشيعى بإخفاء المعتقد حماية له من اضطهاد السلطة ، هى العلامة الأبرز على سلوك جماهير الشيعة فى المجتمعات التى يعيشون فيها ، فسموا لذلك «الباطنيين» . وفى هذا الوقت ، وفى مجتمعات الاضطهاد ، بالتوازي مع «التقية» ، كان الشيعة يحتمون وجدانياً ونفسياً بالقرآن مثل سائر المسلمين ، والذى نزل من الله تعالى على رسوله ويسمى عندهم «القرآن النازل» . وأيضاً بالأدعية المنسوبة إلى السيدة فاطمة الزهراء بنت رسول الله ، وهى عند الشيعة من المعصومين ووالدة الأئمة ، وتسمى هذه الأدعية «القرآن الصاعد» . أما «الأدعية الشعبانية» المنسوبة إلى أئمة الشيعة و«الصحيفة السجادية» ، وهى أدعية على زين العابدين بن الحسين رابع الأئمة والتى تسمى لدى الشيعة «زبور آل محمد» ، فقد كان لها دورها فى صوغ هذا الوجدان ، وفى حفظ المذهب من الدعايات المضادة له من السلطات الحاكمة . ويعد كتاب

«نهج البلاغة» المنسوب لأمير المؤمنين على بن أبي طالب من أقدس الكتب بعد القرآن عند المسلمين الشيعة، فضلاً عن أدعيته التي علمها لكميل بن زياد والمعروفة باسم «دعاء كميل»، شكلت هذه الكتب والأدعية ما يمكن تسميته الركائز الدينية الروحية للشيعة منذ عصر الاضطهاد إلى يومنا هذا.

لم يكن الدعاء عند الشيعة علامة فقط على عجز الإنسان بحيث يكون مجلبة للعار، بل اتخذ الشيعة من الدعاء «وسيلة لبيان رؤيتهم الكونية وطرح عقائدهم المذهبية، بل وإعلان أهدافهم ومطالبهم الاجتماعية والسياسية»^(١). ومثلت أشعار الرثاء - وهي أشعار موضوعها شهادة الأئمة، التي يعاد فيها استذكاز مظلومية ومصارع آل بيت النبي، ويطلق عليها أيضاً اسم «مراسم العزاء» - أحد مظاهر الإعلان العاطفي عن التشيع لدى المتذكرين والنائحين، لا سيما في «المراثي الزينية»، المنسوبة إلى السيدة زينب بنت علي، وترثى فيها أخاها الحسين وتصف فيها أهوال كربلاء، مما يجعل الاستشهاد الحسيني منتصباً في وجدان وأذهان المستمعين^(٢). كما يعد «دعائ نديه» (دعاء الندبة)، الذي يناجي فيه المسلمون الشيعة المهدي المنتظر ليعود ويملاً الأرض عدلاً، من أشهر أدعيتهم. وذهب بعض الشيعة مذهباً جعله يعتقد بأن أي عمل ضد الحكام، يعد بمثابة تعطيل لعودة «إمام الزمان» أو المهدي المنتظر. وهو ما يفسر عزوف الشيعة في إيران حتى قيام الثورة عن إقامة صلاة الجمعة، بما لها من أبعاد سياسية، وذلك لغياب الإمام الثاني عشر.

تطالعك الرايات السود أينما توجهت في طهران خلال الأيام العشرة الأولى من شهر المحرم، وهي أيام ذكرى عاشوراء، سواء في شمالها الثرى أو جنوبها الأقل ثراءً، وهنا وهناك تقرأ يا «ثأر الله» و «السلام عليك يا أبا عبيد الله». تبدأ

(١) د. على شريعتي، «عن التشيع والثورة»، ترجمة د. إبراهيم الدسوقي شتا، دار الأمين، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٨٨.

(٢) راج في إيران بعد انتصار الثورة شعار «كل يوم عاشوراء، وكل أرض كربلاء»، للتأكيد على البعد المذهبي للثورة الإيرانية وعلى الجهاد المستمر ضد الطغاة والمستبدن في كل مكان وزمان.

الاحتفالات بذكرى استشهاد الحسين من بداية الشهر، وتلاحظ أن الأطفال لا يلعبون كعادتهم في الشوارع والطرق، بل يبدو عليهم الوجوم ويرتدي الأولاد منهم الملابس الداكنة أحياناً والسوداء غالباً. وتنتشر «مسارح العزاء» في طهران، وفيها يقوم لاعبون بعرض قصة الحسين من بدايتها إلى نهايتها، والتي تظهر فيها شجاعة الحسين ورفاقه ومبعوثيه إلى الكوفة والعراق، في مقابل فساد ومكر الخليفة الأموي يزيد بن معاوية وأعدائه. وتندرج الموضوعات من اليوم الأول وتنتهي بالليلة الكبيرة يوم العاشر من المحرم (عاشوراء) وفيه يمتلئ المسرح، الذي يقام في أحد حدائق طهران العامة، بالمتفرجين. برعت إيران أكثر من غيرها في هذا اللون المسرحي، حتى صارت محاكاته طقساً أساسياً في عاشوراء بالنجف وكربلاء وفي مدن جنوبى لبنان.

على خلاف باقى المسرحيات، يعرف المشاهد القصة سلفاً، وربما يكون قد حضرها عشرات المرات من قبل، كما أن المشاهد ليس مشاهداً فقط، بل يتدخل في سير القصة بصيحات الاستحسان عندما يكون المتحدث ممثلاً لفريق الحسين وآل البيت، وبصيحات الاستهجان عندما يكون أحد أفراد الفريق الآخر. وتبلغ المسرحية قممها الدرامية عند النهاية، أى عندما يجز «شمر بن ذى الجوشن»، أحد جنود يزيد بن معاوية، رأس الحسين ويسبى نساءه ويسوقهم إلى دمشق حيث مقر الخلافة الأموية التي خرج الحسين عليها.

وفي اليوم العاشر يطوف شباب كل منطقة بهيكل من حديد ضخمة يحمل على الأكتاف، ويدخل عنق الشاب الذى يحمله من فتحة مخصصة لذلك بحيث يجعل الرأس متقدماً إلى الأمام. ويزين الهيكل الحديدى بالورد، ويطاف به في الشوارع، ويقف المارة عند مرور موكب الهيكل ويحنون رؤوسهم احتراماً. ويكون شرف حمل هذا الهيكل محصوراً في مجموعة صغيرة فقط من شباب الحى. ويعود هذا التقليد إلى أيام الصفويين، الذين أخذوه بدورهم من أحد تقاليد الاحتفالات فى الديانة الزرادشتية، وهى ديانة إيران قبل الإسلام. وهكذا تغلغلت الطقوس الشيعية فى حياة الإيرانيين وامتزجت بطقوسهم القومية قبل الإسلام، فصار التشيع

ركناً أساسياً من وجدان الإيرانيين الثقافي والعاطفي . عند حلول المساء ، يفطر أغلب الإيرانيين الذين يصومون يوم عاشوراء ، وترى السيدات والشباب حاملين صواني الطعام للجيران وللفقراء . بعد الإفطار يذهب الشباب والرجال إلى «الحسينيات» ، وهي دار المناسبات الشيعية والتي استمدت اسمها من اسم الحسين الشهيد . وهناك يستمع المستمعون إلى الخطب والمواظ ويتفنن الشباب في لطم الصدور بالأكف ، وتأخذ الحمية قلة قليلة منهم ، فيضربون أنفسهم بسلاسل من حديد ، لإظهار الندم على استشهاد الحسين وخذلان أهل الكوفة له . وتقتصر مراسم الحزن في إيران عند ذلك فقط ، مقارنة بأنهار الدم التي تسيل بالاحتفال بهذا اليوم في مدينة النبطية بجنوبي لبنان مثلاً .

تجلس في الحسينية مرتدياً السواد في اليوم العاشر من المحرم ، ويبدأ أحد الشباب بالإنشاد ، وبإسهاب يتلو من الذاكرة مئات الأبيات المنغمة لقصة يوم عاشوراء ، ولا تفوته تفصيل كل وقائعها ، حتى ألوان الملابس التي يرتديها كل فريق . يتصاعد الشرر من الأعين ، كلما اقترب المنشد من تلاوة قصة استشهاد أحد أقارب الحسين ، ثم ينفجر الغضب لحظة استشهاد الحسين حتى لكأنك تحس بواقعة الطّف تجري لحظتها ، وتشعر بأصوات السيوف وهي تتلاطم والخيول وهي تصهل ، مع أن هذه الواقعة تعود إلى أكثر من ألف وثلاثمائة وخمسة وعشرين عاماً مضت . بعدها يبدأ لطم الصدور بانتظام على إيقاع صوت المنشد ، ويتصاعد الصوت المكتوم من صدور العشرات الجالسين في مكان مغلق ، حتى تحس وكأن الصدور تنفجر ، ولكن ما ينفجر فعلاً هو البكاء الذي تسيح دموعه مدراراً . يقطع المنشد تلاوته ليقول بصوت باك : «من لا يبكي على الحسين ليس منا» ، لتزيد حرارة المشهد كله ، ثم يعود بعد ذلك ليقول «من لا يبكي على الحسين لا يرد الجنة» ، فيستجيب الحاضرون حتى تبتل ملابسهم الداكنة بشلالات الدمع . تصوغ حرارة المشهد الحزن الشيعي الدفين ، وتتناغم مع ميلانكولية الشخصية الإيرانية الشرقية ، في شحنات من الغضب والدموع . بعدها يتلو أحد الفقهاء كلمة اعتيادية في المناسبة ليستخلص المعاني السياسية من استشهاد الحسين . قبل النهاية يقول

الفقيه بلهجة روتينية «حبذا لو كتممت عن اللطم»، قبل أن يردد شعار الثورة الإسلامية «انقلاب ما» (ثورتنا)؛ فيرد الحاضرون بصوت هادر «حسيني» عدة مرات. بعدها ينفض الجمع، ويذهب كل إلى داره ليستبدل الملابس السوداء، على أمل اللقاء في عاشوراء العام القادم.

تعقد أيضا في إيران أمسيات خاصة بمناسبة النصف من شعبان، وهو اليوم الذي ولد فيه المهدي المنتظر على ما يعتقد المسلمون الشيعة. عند حضورك يستقبلك مضيفك، الذي درس في الغرب، بابتسامة وترحاب ويأخذك إلى الغرفة التقليدية المعدة لاستقبال الزوار. تغطي الوسائد والمساند الغرفة الإيرانية التقليدية من كل جوانبها بموازة الجدار، وهي في الوسط مفروشة بأبسطة إيرانية بديعة الألوان والنقوش. وعلى الحائط علقت لوحتان كتبنا بخط فارسي جميل: الأولى «الحسين مصباح الهدى وسفينة النجاة»، والثانية «إن حلقة باب الجنة يا قوتة حمراء على صفائح من الذهب، فإذا دقت الباقوتة على الصفيحة طنت وقالت: يا علي».

بعد أن تخلع نعليك على باب الغرفة تأخذ مكانك على الأرض بين الجالسين. وبعد التحيات وتبادل السلام مع الحاضرين يضم راحة اليد اليمنى إلى صدرك، تدور أقداح الشاي الصغيرة. وفي ركن الغرفة تراصت مجموعة من الكتب بعضها فوق بعض، يأخذها مضيفك ويوزعها على الجالسين. إنه كتاب دعاء الندبة. أو «دعائ ندبه» بالفارسية. تخفض الأضواء، وتتصاعد البسملات والصلوات على النبي وآل بيته. ثم يبدأ أحد الأشخاص من ذوى الدراية بترديد دعاء «اللهم كن لوليك»^(١)، الذي يناجي المهدي المنتظر. بعدها يبدأ شخص آخر بالقراءة من الكتاب بالفارسية والعربية «دعاء الندبة»، والدعاء طويل يبدأ بسرد قصص الأنبياء إلى أن يصل إلى قصة إعلان الرسول - صلى الله عليه وسلم - لخلافة علي بن أبي طالب ويستفيض فيها. ثم يأتي الدعاء إلى ذكر مصارع آل بيت النبي ومنهم الحسين

(١) يقول الدعاء: «اللهم كن لوليك الحجة ابن الحسن صلواتك عليه وعلى آبائه في هذه الساعة وفي كل ساعة وليا وحافظا وقائدا وناصرا ودليلا وعينا حتى تسكنه أرضك طوعا وتمتعه فيها طويلا».

ابن على . يختنق عندها صوت قارئ الدعاء وتتصاعد الحشرات والزفرات ، وتنظر حولك والحضور قد صاروا يسبحون في بحر الدموع . ويصل القارئ في دعائه إلى فقرة : «فعلى الأطائب من أهل بيت محمد وعلى صلى الله عليهما وآلهما فليبك الباكون ، وإياهم فليندب النادبون ، ولثلهم فلتذرف الدموع ، وليصرخ الصارخون ويضج الضاجون ويعج العاجون أين الحسن؟! أين الحسين؟! أين أبناء الحسين صالح بعد صالح؟! . . . » . فتجد الحضور وقد استحالوا كتلة متراسة من الدموع . ويتتهى الدعاء بمناجاة الله ببركة المهدي المنتظر حيث يقول الدعاء : «اسقنا من حوض جده صلى الله عليه وآله بكاسه ويده رياً رويًا هنيئًا سائغًا لا ظمًا بعده يا أرحم الراحمين» .

قبل أن تستفيق من إيقاع الكلمات وتلاحظ الطمأنينة وهي تعود إلى الحضور وتهدأ أنفاسهم ، تجد قارئًا آخر في الجلسة قد بدأ بتلاوة الدعاء الأخير في تلك الليلة وهو «دعائى حضرت مهدي» ، الذى بعده تنتهى القراءة والأمسية . عندها تضاء الأنوار من جديد فتجد من حولك وكأنهم اغتسلوا بدموعهم ، وتجد مضيفك وهو يقدم لك الشاي والفواكه في ترحيب صامت . تتبادل معه بعض الكلمات وتقدم له عرائض الشكر قبل أن تنطلق إلى الخارج ، لتعيش من جديد في صخب الشارع .

مثل أى مدينة كبيرة تتوه أبصار الغرباء في المباني المرتفعة وفي إعلانات السلع الاستهلاكية المضاءة بالأنوار ، خصوصًا وأنت في أرقى مناطق شمالى طهران (خيابان أفريقا) ، ولكن حتى هناك لا تستطيع عينك إلا أن تميزا الشعارات المكتوبة على الأقمشة السوداء المرفوعة على الجدران مثل «يا قائم آل محمد» أو «يا صاحب الزمان» . ساعتها تعرف أن التاريخ ما زال منتصبًا في أذهان الإيرانيين وعلى جدرانهم ، وأن عقيدة التشيع هى ركن أصيل من أركان الوجدان الإيراني . وتلاحظ أن هذه العقيدة ظلت ، على مدار الزمن ، عابرة للفوارق الاجتماعية والتعليمية والثقافية بين الإيرانيين .

٢- الفقهاء فى عصر الغيبة الكبرى

«أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة أحاديثنا، فإنهم حجتي عليكم، وأنا حجة الله عليهم..» حديث منسوب للمهدي المنتظر.

اصطلح على تسمية الفترة الواقعة من الغيبة الكبرى عام ٩٤٠ / ٩٤١ ميلادية وحتى عام ١٥٠١ ميلادية، الذى أعلن فيه الشاه إسماعيل الصفوى تشيع إيران رسميًا، بأنها مرحلة الفقه الخاص وعلاقة المرجع بالمقلد دون ربط ذلك بالدولة وهياكلها. ومنذ بداية عصر «الغيبة الكبرى»، أصبح الفقهاء الشيعة زعماء للمذهب وقادة لجماهير المؤمنين، واختزلت جماهير الشيعة الدين والدنيا فى الفقهاء، وكانت فتاواهم هى دستور المؤمنين فى عصر غيبة الإمام الثانى عشر والوكلاء الأربعة.

واستند الفقهاء، الذين أصبحوا منذ ذلك الزمان الموغل فى القدم «المرجعية الدينية» لجماهير المؤمنين، إلى حديث للمهدي المنتظر من طريق أحد الوكلاء الأربعة يقول : «أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة أحاديثنا، فإنهم حجتي عليكم، وأنا حجة الله عليهم»^(١). وبمقتضى هذا الحديث اختص الفقهاء بشؤون «المرجعية» والإفتاء فى أمور الدين والدنيا، خصوصاً فى غيبة الأئمة المعصومين، بحسبان أن الفقهاء هم وكلاء للأئمة. وعلى أساس هذه القيادة والوكالة برز بين الفقهاء من عرفوا «بالمراجع». و«المراجع» هم رجال الدين الأعلام الذين يرجع إليهم فى كل الأمور، ويقلدهم المؤمنون، على أساس أنهم وارثو أسرار وعلم الأئمة من آل بيت النبى.

(١) الشيخ الصدوق، «إكمال الدين وإتمام النعمة»، الجزء الأول، باب ٤٥، صفحة ٤٨٤.

وفى عهد لاحق، أضيفت إلى مستودع الوجدان الشيعى عبارة «من مات ولم يعرف إمام زمانه فقد مات ميتة جاهلية»، وبها استطاع الفقهاء ترسيخ سلطتهم أكثر فأكثر لدى جماهير المؤمنين، بوصفهم، أى الفقهاء، السبيل والطريق لمعرفة إمام الزمان.

استمسك الشيعة فى مرحلة الغيبة الصغرى بنقل الأحاديث عن أئمتهم، بحسبان أن ذلك من قبيل الأعمال المؤكدة، فى مقابل تجنبهم للاجتهاد بحسبانه عملاً ظنياً. واستدلوا فى ذلك برواية عن لقاء تم بين الإمام جعفر الصادق والإمام أبى حنيفة النعمان. وطبقا للرواية، فقد وبخ الصادق معاصره النعمان على الاجتهاد.

وبداية من عصر الغيبة الكبرى وانقطاع الروايات المنقولة عن الأئمة جاء جيل من علماء الشيعة وضع نصب عينيه جمع الأحاديث لتثبيت قواعد المذهب. ومن هذا الجيل الجديد كان ابن محمد بن يعقوب الكلينى، المتوفى عام ٣٢٩ هجرية الموافق ٩٤٠/٩٤١ ميلادية، ومؤلف «الكافى» و«الفروع والأصول» وهو أحد دعائم الفكر الشيعى الرئيسة. وكذلك ابن قولويه المتوفى فى عام ٣٦٨ هجرية الموافق ٩٧٨/٩٧٩ ميلادية. ومعهما أيضاً ابن بابويه محمد بن على، المعروف باسم الشيخ الصدوق الذى آلت إليه المرجعية بين سنة ٣٦٨ هجرية الموافقة ٩٧٨/٩٧٩ ميلادية وسنة ٣٨١ هجرية الموافقة ٩٩١/٩٩٢ ميلادية، وهو صاحب كتب «من لا يحضره الفقيه»، و«إكمال الدين وإتمام النعمة»، و«الاعتقادات».

ومن بعدهم جاء محمد بن النعمان، المعروف باسم الشيخ المفيد، فى الفترة الواقعة بين عام ٣٧١ هجرية الموافق ٩٨١/٩٨٢ ميلادية، وعام ٤١٣ هجرية الموافق ١٠٢٢/١٠٢٣ ميلادية، والذى برع فى السجلات المذهبية مع باقى الفرق الإسلامية. والسيد المرتضى علم الهدى، وهو «مرجع التقليد» فى الفترة الواقعة ما بين عامى ٤١٣ الموافق ١٠٢٢/١٠٢٣ ميلادية و٤٣٦ هجرية الموافق ١٠٤٤/١٠٤٥ ميلادية. وأخيراً، وليس آخراً الشيخ الطوسى، المعروف باسم «شيخ الطائفة»، صاحب «التهذيب» و«الاستبصار»، وكان مرجعاً للتقليد فى الفترة ما بين

٤٣٦ هجرية و ٤٦٠ هجرية، أى بين ١٠٤٤ / ١٠٤٥ ميلادية وحتى ١٠٦٧ / ١٠٦٨ ميلادية، وكان يعد من أعلام مراجع التقليد فى مرحلة ما بعد «الغيبة الصغرى» مباشرة وحتى قرن كامل لاحق^(١).

أسست هذه النخبة من الفقهاء علم الكلام الشيعى وتركوا بصمتهم على فقه الشيعة، الذى يبدو متأسساً على مبان كلامية محكمة تميزه عن باقى الفرق الإسلامية الأخرى. وتلت هذه النخبة مراجع ذات قامة فقهية عالية فى القرون اللاحقة، وكان منهم على بن طاوس المتوفى عام ٦٦٤ هجرية الموافق ١٢٦٥ / ١٢٦٦ ميلادية، والذى اشتهر بسبب علاقاته المعقدة مع الخلفاء العباسيين المستنصر بالله والمستعصم بالله ورفضه لتولى الوزارة فى عصرهما، وفتواه للمغول بعد احتلالهم بغداد بأن «السلطان العادل الكافر أفضل من السلطان المسلم الجائر».

نسبة الخمس

بعد فروغ الفقهاء من تثبيت موقعهم الروحى لدى جماهير الشيعة، كان الأمر يتطلب أساساً مادياً لإسناد نفوذهم. وكانت نسبة الخمس التى تقتطع من أرباح المؤمن الشيعى والمخصصة للفقهاء عملاً بالآية الكريمة: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾ (الأنفال: ٤١)، بمثابة هذا الأساس المادى لنفوذ الفقهاء. ومن الأخماس يوزع الفقهاء هذه الموارد على مستحقيها ويصرفونها فى مصارفها الشرعية، فتحقق للفقهاء الشيعة بالتبعية هامش كبير من الاستقلالية عزت على نظرائهم من المسلمين السنة. وهكذا حفظت نسبة الخمس مكانة الفقهاء، وعززت قدرتهم على مقاومة السلطة الحاكمة ومناهضة توجهاتها السياسية والاجتماعية إن لزم الأمر. وفى مقابل إسقاط المسلمين السنة لنسبة

(١) راجع السيد محمد تقى الحكيم: «الأصول العامة للفقه المقارن»، مؤسسة آل البيت للطباعة والنشر، قم، إيران، ١٩٧٩.

الخمس بعد وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم - بحسبان أنها كانت للرسول فقط ، فإن الشيعة ثبتوها ، بل وعدُّوها حقاً للإمام على الموصى له بالخلافة من الرسول يوم «غدير خم» . ومن الإمام على انتقل الحق في الخمس إلى الأئمة الاثنى عشر ، وبعد اختفاء الإمام الثاني عشر ووفاة نوابه الأربعة ، فقد آل هذا الحق أخيراً إلى الفقهاء .

ويفرق الفقه الشيعي بين الخمس والزكاة على أن الزكاة هي ضريبة للحكومة الإسلامية تؤخذ على تسعة أجناس إذا تحققت فيها الشرائط وهي :

١ - الإبل .

٢ - البقر .

٣ - الغنم (الأنعام الثلاثة) .

٤ - الذهب .

٥ - الفضة (النقدان) .

٦ - الحنطة .

٧ - الشعير .

٨ - التمر .

٩ - الزبيب (الغلال الأربعة) .

أما الخمس فهو أحد الحقوق الواجبة في الإسلام - على ما يعتقد المسلمون الشيعة - ويتعلق بالأمور السبعة التالية عند توافر شروطها :

١ - الغنائم المأخوذة بالقتال من الكفار .

٢ - المعادن .

٣ - الكنوز أي الأموال المدفونة في موضع ما .

٤ - الأشياء البحرية الغالية كاللؤلؤ والمرجان وما يؤخذ عن طريق الغوص .

٥ - المال الحلال المختلط بالحرام بنحو لا يتميز ولا يعلم مقداره ولا مالكة .

٦ - الأرض التي يشتريها غير المسلم من المسلم .

٧ - ما يزيد على مؤنة السنة من الأرباح التي يجنيها المكلف بالفرض .

وهناك نوع آخر من الزكاة يسمى زكاة الفطر يجب ليلة عيد الفطر ، ومقداره ثلاثة كيلوجرامات من القوت الرايب أو ما يعادله عن كل شخص .

وبينما كانت الزكاة في العالم السنّي تدار بواسطة الأوقاف الإسلامية التابعة للدولة في أغلب الأحيان ، فقد كان تدخل رجال الدين السنة في توزيع الزكاة على مستحقيها مقيداً ومحدوداً . وبالمقابل احتفظ الفقهاء الشيعة لأنفسهم ، حتى اليوم ، بحق تلقي الأخماس والزكوات مباشرة ومن دون تدخل أو وساطة من الدولة وتوزيعها ، وهو ما زاد من استقلاليتهم إزاء الحكام والفئات الفاعلة بالمجتمع .

وعلى هذا ، فإن كانت الزكاة في المعايير الإسلامية هي المرادف للضرائب بالمعايير الغربية الحالية ، والتي هي الأساس لقيام الدولة الحديثة بالتزاماتها أمام مواطنيها وفي أداء واجباتها الأساسية ، فقد كانت الزكاة ونسبة الخمس هي الركن الرئيس لبناء «الدولة الشيعية» في مخيلة المؤمنين ، وعلى أرض الواقع العملي وإن في السתר والكتمان . كما كانت نسبة الخمس - وما زالت - بمثابة العروة الوثقى التي تجمع أبناء المذهب على اختلاف أصولهم وطبقاتهم الاجتماعية ومطارح عيشهم الجغرافية ، في الوقت الذي لم تستطع فيه الضرائب التي تحصلها الدولة من المواطنين أن ترقى إلى هذا المقام .

وفي هذا الصدد يلاحظ الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي هذه الحقيقة المهمة في مسار تطور المجتمعات الشيعية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حين يقول : «إن شعبنا يتهرب من القانون للأسف ، والسرف في ذلك أن القوانين لم تكن قوانين الشعب ، بل كانت تفرض عليهم من أعلى دون مشاركتهم وإشرافهم . وما زال الأشخاص الملتزمون دينياً حتى اليوم يدققون

حساباتهم نهاية العام ويقصدون رجل الدين فيقبلون يده ويقدمون له بطيب خاطر خمس أرباحهم، ولكن صاحب الحانوت نفسه الذى تنازل عن خمس ماله يحاول أن يتهرب من دفع الضرائب الحكومية، ونعم مافعل. إذ إن الضرائب لم تكن توظف لصالح الشعب. لقد كانت إتاوات يأخذها الأقوياء من الشعب^(١).

فى القرون اللاحقة لغياب آخر الأئمة، لم تكن العاطفة القومية أبداً هى المسيطرة وحدها على وجدان جماهير المؤمنين سواء فى إيران أو فى بلاد الشرق الإسلامى، بل كانت الرابطة الدينية تسبقها. وأدت إلى ترسيخ هذه الحقيقة عوامل متداخلة ومتشابكة، منها أن نموذج الدولة فى منطقتنا الشرقية وحتى القرن العشرين على الأقل كان نموذجاً دينياً فى معظمه، يستند فى مشروعية الحكم إلى أسس دينية، حتى ولو كانت صورية. ومنها أن النزعات القومية الهادفة إلى بناء «الدولة الحديثة» بمفهومها الغربى لم تكن تعرف فى الشرق على نطاق واسع إلا فى القرن العشرين بعد زوال الاستعمار الأجنبى العسكرى، ناهيك عن أنها ظهرت فى الغرب أول ما ظهرت فى منتصف القرن السابع عشر. ومنها ما يعود إلى أن مفهوم «الأمة الإسلامية» لم يعن عند كثير من المسلمين كياناً جغرافياً واضح الحدود، بل رمز إلى فكرة نشر الإسلام عبر الحدود وتوسيع نطاقه الجغرافى كلما أمكن ذلك. وتأسيساً على ذلك تناقض هذا المفهوم وما زال مع فكرة «الدولة الحديثة»، بوصفها أساساً عقداً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً بين الحكام والمواطنين المحكومين، فى إطار علاقات حقوقية محددة وعلى رقعة معلومة من الجغرافيا. ومنها ما يرجع إلى أن الاختلافات العرقية الموجودة فى بلدان الشرق الإسلامى كانت تتطلب من أجل الوصول لرابطة تجمع بين أبنائها جميعاً، تمتين العامل الدينى بوصفه المكون الرئيس للهوية الحضارية للشعوب التى اعتنقته، والحفاظ لخصوصيتها الثقافية والحضارية، والكابح لانسحاقها الترائى أمام الاحتلال

(١) محمد خاتمی، «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»، ترجمة سرمد الطائى، دار الفكر، دمشق، سورية، ٢٠٠٢، صفحة ٥٦.

الأجنبية التي توالى على ديار وثغور الإسلام . ويمكن إثبات حقيقة طغيان الرابط الدينى فى إيران فى تلك الفترة من طريق آخر أيضا، وهو استعراض الموضوعات التى تناولها كبار الشعراء الإيرانيين مثل سعدى وحافظ والخيام . عندها يجد المتفحص تكراراً لموضوعات الغزل والوجود والفناء، فى حين لا تذكر كلمات مثل العرق أو الوطن إلا لماماً .

تحولت الزكاة ونسبة الخمس المتوافرة لدى فقهاء الشيعة، بمرور الأزمان، إلى أساس مادى لبناء «دولة متخيلة» ينضوى فيها أبناء المذهب، حتى تجاوزت الوظيفة الاجتماعية لنسبة الخمس مجرد إيتاء الزكاة لتطاول الحياة الاجتماعية بالمعنى الشامل . فالمسلمون الشيعة يشتركون معاً موسرين ومعوزين، فى المؤسسات الاجتماعية المختلفة التى تمولها زكاة الخمس مثل المستشفيات والمشروعات الخيرية و«الحسينيات» . وبناء على تعدد الوظائف والتأثيرات الاجتماعية لنسبة الخمس فقد صار المرجع، بفضل نسبة الخمس، رمزاً للمذهب ومركزاً لوحدة المتممين إليه على اختلاف مطارح عيشهم . فالشيعة الموجود بالعراق مثلاً يدفع الزكاة ونسبة الخمس للمرجع الموجود فى إيران أو العكس، مثل حال باقى الشيعة فى لبنان ومنطقة الخليج . وبتعاضد الإمكانيات نرى أن المرجع يعين له وكلاء فى البقاع الجغرافية المختلفة ليتسلموا هذه الأموال ومعها أيضاً الأسئلة التى يطرحها المريدون، ويقوم الوكيل بإرسالها للمرجع، الذى يبعث بفتاويه وتوجيهاته للمؤمنين بدوره عن طريق هؤلاء الوكلاء .

وتنوعت اهتمامات «دولة المؤسسة الدينية» بين الإفتاء فى أمور العبادة وتسيير المعاملات المالية بين التجار؛ وتلقى زكاة الخمس وإنفاقها فى مصارفها الشرعية، والإشراف على مؤسساتها الاجتماعية والرعوية، وصولاً إلى تثبيت ولاء المؤمنين بصيغة «مرجع التقليد» . و«مرجع التقليد» هو «مرجع فوق العادة»، اختارته جماهير المؤمنين لاتباع نهجه وتقليده فى أمور الدين والدنيا . ويحتكم المقلد إلى «مرجع التقليد» شخصياً فى أدق التفاصيل، إذ عنده يكون الجواب فى المعاملات الدينية والإفتاء فى أمور الدنيا مثل الزواج والطلاق والمعاملات المالية . وصار

مفهوما من وقتها أن نفوذ المرجع يتغلغل فى أدق دقائق حياة المريد، حتى إن الإمام الخمينى يقول فى هذا الصدد: «يطل عمل العامى فى غير الضروريات، إذا صدر من غير تقليد»^(١).

وتأسيسا على ذلك، تشعبت وتعددت أبنية المرجعية والمؤسسة الدينية، حتى صارت مسألة «الدولة الدينية» أمراً واقعاً، ولكن دون أجهزة السلطة العسكرية اللازمة لنسخ وتحييد ما سواها من سلطات مغايرة. وكان طبيعياً ومنطقياً أن تنعقد قيادة المريدين عند «مرجع التقليد»، وأن تثبت بذلك عملياً علاقة القيادة والتبعية بين المرجع والمقلد.

وبتعاظم الإيرادات تحولت الزكاة ونسبة الخمس الى «دولة موازية» للدولة على المستوى الاقتصادى - الاجتماعى فى مناطق انتشار المسلمين الشيعة وبالأخص فى إيران^(٢)، ولكن دون ارتباط مباشر بالدولة. واستمر هذا الحال، أى حال «الدولة الموازية» وارتباط المقلد بالمرجع دون ربط أو ارتباط بالدولة، منذ الغيبة الكبرى للمهدى المنتظر وحتى قيام الدولة الصفوية فى بداية القرن السادس عشر الميلادى. وهنا انتقل الفقهاء وعلاقتهم بالدولة إلى مرحلة نوعية أعلى، بحيث صاروا على المستوى السياسى - القانونى جزءاً أساسياً من مشروعية الحكم فى إيران، وذلك بسبب تحول الدولة الإيرانية رسمياً إلى مذهب الشيعة الاثنى عشرية.

(١) الإمام الخمينى، «زبدة الأحكام»، نشر منظمة العمل الإسلامى، طهران، إيران، بدون تاريخ.

(٢) تبلغ ميزانيات بعض المراجع الآن من الضخامة ما يزيد على ميزانيات بعض الدول فى العالم الثالث.

٣. تحالف الفقهاء مع الصفويين وتأسيس الدولة الصفوية الشيعية

«الملوك حكام على الناس والعلماء حكام على الملوك»
الإمام الرضا (ع).

مرحلة الحكم الملكي الصفوى (١٥٠١-١٧٣٢):

مثل إعلان مذهب الشيعة مذهباً رسمياً في إيران في العصر الصفوى «قيامه صفوى» لدولة الشيعة الاثنى عشرية، في مقابل «القيامه الكبرى» على يد الإمام الخمينى لاحقاً، حيث لم تكن لهم أى دولة لها صفة الدوام، أو بعضه، حتى ذلك التاريخ فى أى مكان بالعالم الإسلامى. فقد أقام الشيعة الزيدية المتسبون إلى زيد ابن على بن الحسين ثلاث دول هى: دولة الأدارسة فى المغرب، الدولة الزيدية فى اليمن، والدولة الزيدية الناصرية فى طبرستان. أما الشيعة الإسماعيلية^(١)، وهم أتباع إسماعيل بن جعفر الصادق، فقد أقاموا الدولة الفاطمية بمصر والدولة العبيدية فى شمالى إفريقيا.

ويرى المستشرق الإنجليزى بوزورث أن «العهد الصفوى يعد ذا أهمية قصوى فى التاريخ الفارسى، لأنه العهد الذى ترسخت خلاله أركان المذهب الشيعى فى إيران، وبهذا الترسخ اكتسبت الدولة الفارسية معنى جديداً من التضامن والقومية،

(١) يعتقد الشيعة الإسماعيلية بأن الخلافة بعد الإمام السادس جعفر الصادق يجب أن تؤول إلى ابنه الأكبر إسماعيل الذى توفى فى حياة أبيه، وتؤول من بعده بالتالى إلى ابنه محمد بن إسماعيل. أما الشيعة الاثنى عشرية فيعتقدون أن الإمام السادس نص قبل وفاته على إمامة ابنه الأصغر موسى الكاظم بن جعفر، بسبب وفاة أخيه الأكبر إسماعيل. وعلى هذا الأساس أطلق لقب الإسماعيلية على أتباع محمد بن إسماعيل.

بما مكنها من الاستمرار في العهود الحديثة محتفظة بروحها الوطنية ووحدة أراضيها^(١). صحيح أن الدولة البويهية التي قامت بعد خمس سنوات فقط من «الغيبة الكبرى»، أي في عام ٣٣٤ هجرية الموافق ٩٤٥/٩٤٦ ميلادية، في مناطق بجنوبى وغربى إيران «جبرت خواطر» الشيعة، إلا أنها لم تتخذ صفة الاستقرار الزمانى والمكانى، وانتهت حتى قبل أن يحكم السلاجقة بغداد عام ٤٤٧ هجرية الموافق ١٠٥٥/١٠٥٦ ميلادية.

وبالرغم من ذلك لم تكن الدولة الصفوية الشيعية هي المرادف لما استقر في وجدان الفقهاء الشيعة من الدولة، بل عدوها مكسبا مهما على طريق الدولة الدينية. إذ تشيبت الأسرة الصفوية^(٢) طلباً لتثبيت أركان حكمها الدنيوى في مقابل المنافسين العثمانيين السنة، في حين تمسك الفقهاء بهدف إقامة الدولة الدينية الإلهية على الأرض، تلك التي تتحقق فقط بظهور المهدي المنتظر.

تذكر المراجع التاريخية أسماء العلماء والفقهاء الذين كانوا أعلاماً في العصر الصفوى مثل فخر الدين محمد الحسينى الأسترابادى، الذى كان معاصراً للشاه طهماسب الأول وعلماً على الحياة الفكرية والسياسية في هذا الزمن. وفي عهد الشاه عباس الكبير قويت المؤسسة الدينية الشيعية بوجود السيد مير داماد والشيخ البهائى والمير أبو القاسم فندرسكى (نسبة إلى فندرسك من توابع أستراباد فى روسيا الآن)، وأصبحت أصفهان مركزاً للعلوم العقلية الإسلامية، واشتد توهج حوزتها العلمية بانضمام العلماء من جبل عامل (الذى يقع فى لبنان الآن) مثل المحقق الكركى. وكان للفقهاء رجب على التبريزى الأصفهانى صاحب «روضات الجنان» حظوة لدى الشاه عباس الكبير، مثله فى ذلك مثل الشيخ محمد بن سعيد القمى، المعروف بالقاضى سعيد^(٣).

(١) راجع: كليفورد أ. بوزورث، «الأسرات الحاكمة فى التاريخ الإسلامى»، ترجمة حسين على اللبодى، مؤسسة الشراع العربى، الكويت ١٩٩٤.

(٢) انظر حكام الأسرة الصفوية فى الملحق رقم ٢.

(٣) راجع: الشهيد المطهرى، «الإسلام وإيران»، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، طهران، ١٩٩٧.

وتداخلت المصالح بين المؤسسة الدينية والسلطة السياسية الصفوية، وظهر ذلك واضحاً بزواج سلطان العلماء الآملى المازاندرانى المعروف بخليفة السلطان، من ابنة الشاه عباس الثانى الذى فوض إليه الوزارة فى عام ١٠٣٤ هجرية الموافق ١٦٢٥ ميلادية، وحتى وفاة الشاه عباس عام ١٠٣٨ هجرية الموافق ١٦٢٩ ميلادية، كما استمر وزيراً فى عهد الشاه صفى أيضاً وحتى عام ١٠٤١ هجرية الموافق ١٦٣٢ ميلادية. ويذكر لسلطان العلماء أن أهم أعماله هو الحواشى على «شرح اللمعة»، واللمعة المقصودة هنا هى بالطبع «اللمعة الدمشقية» التى ألفها الشيخ ابن مكى الجزىنى اللبنانى الأصل، والتى ورد فيها لأول مرة موضوع «ولاية الفقيه».

كلب عتبة على

إمعانا من الشاه عباس الكبير فى إظهار تعلقه بالمذهب الشيعى، سافر من مدينة أصفهان عاصمة ملكه إلى مدينة مشهد، حيث قبر الإمام الثامن (الرضا)، سيراً على الأقدام مسافة تناهز ١٣٠٠ كيلومتر. كما سافر إلى العتبات العلوية فى العراق وخدم زوار قبر الإمام على، وكنس الضريح، وأطلق على نفسه اسم «كلب عتبة على»، ونقش هذا اللقب على خاتمه واستعمله فى المعاملات الرسمية. وعلى الرغم من ذلك التملق والإيغال فى إظهار شيعيته، فإنه حارب نفوذ رجال الدين، بوصفهم منافسين موضوعيين لأطروحاته، وليوازن بحربه عليهم نفوذهم المتزايد فى الحياة الاجتماعية بإيران مع طموحاته فى الانفراد بالحكم.

«كون الصفويون خليطاً كيمياوياً واحداً من ثلاثة مخلوطات أو ثلاثة عناصر خاصة. والعناصر الثلاثة هى: السلطنة والقومية والتصوف، ركبوها بعضها مع بعض وخلطوها وأسدلوا عليها ستاراً باسم التشيع»^(١). ونرى مثلاً فى زمن الشاه

(١) د. على شريعتى، «الإنسان والإسلام»، ترجمة د. عباس الترجمان، دار الصحف للنشر، طهران، ١٤١٢ هجرى قمرى، ص ١٩٦.

عباس الكبير (عباس الأول كما تطلق عليه بعض المراجع)^(١)، أنه تصادف حلول ذكرى عاشوراء مع عيد النوروز، ونشأ تعارض هنا، أيهما الأجدر بالاحتفال: عاشوراء أحد المرتكزات الروحية للشيعة التي يظهر فيها الحزن على مصارع آل بيت النبي وعلى رأسهم الإمام الحسين، أم عيد النوروز ذو الأصل القومى الفارسى الزرادشتى، الذى يمثل أول أيام السنة الفارسية؟ وأخيراً صدر فرمان بأن يكون هذا اليوم يوم عزاء وعاشوراء، ثم صدر فى اليوم التالى أمر آخر بالاحتفال بعيد النوروز.

لم يؤثر إعلان تشيع الدولة فقط فى نطاق إيران وجماهير الشيعة فيها، بل كان له عظيم الأثر فى شيعة العالم، بل وحتى فى نصوص المعاهدات والاتفاقيات التى عقدت بين الدولة الصفوية فى إيران من ناحية والدولة العثمانية من ناحية أخرى، حيث اعترفت الآستانة برعاية الدولة الصفوية لشيعة العالم الإسلامى، واعترفت أصفهان - عاصمة الدولة الصفوية - برعاية الدولة العثمانية للسنة^(٢). أدى اختلاف المشروع الدينية هذا إلى تجذير الخلاف المحتدم بين الصفويين والعثمانيين، وتأسيسه على أسس مغايرة مذهبياً، حتى يسهل الوصول إلى تعميق الاختلاف بين المشروعين الإقليميين العثماني والصفوي. ويمكن ملاحظة أن الفترة الممتدة ما بين أوائل القرن السادس عشر الميلادى وحتى نهايات عصر الدولة الصفوية فى عام ١٧٣٢، لم تخل من معارك عسكرية بين الطرفين.

وعلى ذلك، كان «التشيع غطاء الحروب ضد العثمانيين»، كما يعتقد المفكر الإيرانى الشهير على شريعتى^(٣). وهى إحدى أهم النقاط الجديرة بالملاحظة، إذ إن القوتين الإقليميتين بمنطقتيهما منذ ذاك وحتى اليوم إيران وتركيا، كانتا تريدان حسم

(١) راجع: بديع محمد جمعة، «الشاه عباس الكبير»، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠.

(٢) راجع فى ذلك نصوص معاهدة زهاب ١٦٣٩.

(٣) راجع: فاضل رسول، «هكذا تكلم على شريعتى»، دار الكلمة، بيروت ١٩٧٩ ميلادية.

النزاع العسكرى والسياسى بينهما، فجاء البعد المذهبى ليشكل حصناً تتحصن فيه الطموحات الإقليمية لكل منهما: إيران داخل الحصن الشيعى من وقتها وحتى الآن، وتركيا داخل الحصن السنى حتى انهيار الدولة العثمانية وتأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ .

جاء إعلان المذهب الشيعى الاثنى عشرى مذهباً رسمياً للدولة الإيرانية فى القرن السادس عشر الميلادى مؤاتياً لأمانى المؤسسة الدينية التى يقودها الفقهاء، فنقلها نقلة نوعية كبيرة وأولى فى تاريخ الشيعة . حيث قفزت نوعياً مكانة المؤسسة الدينية من «دولة متخيلة» أو «دولة موازية»؛ لها بعض المقومات المادية بسبب الزكاة ونسبة الخمس؛ قبل إعلان تشيع إيران، إلى «دولة داخل الدولة» بعد إعلان تشيع إيران على يد الصفويين . ولكن مكاسب الفقهاء من إعلان التشيع لم تقف عند هذا الحد، لأن إعلان عقيدة التشيع مذهباً رسمياً فى إيران الصفوية ساهم فى مضاعفة أعداد الشيعة، ربما موالاة للحكام . كان عدد المسلمين الشيعة قبل تولى الأسرة الصفوية الحكم فى إيران محدوداً نسبياً، وكان التشيع قد دخل إلى إيران فى بدايات الفتح الإسلامى عن طريق الصحابة الذين رافقوا الفتح ونقلوا معهم عقائدهم الشيعية، وكانت خراسان ومن بعدها قم من أبرز المناطق الإيرانية التى سبقت غيرها فى التشيع . أما الشطر الثانى من شيعة إيران قبل الصفويين فتكون من الموالى العجم الذين طالتهم يد البطش السلطوى الأموى ثم العباسى بعد ذلك . وهناك شطر ثالث من شيعة إيران يمكن أن نزع أن عقيدة التشيع توافقت مع وجدانه الفارسى، وهو الشطر الذى دخل إلى حصن التشيع من باب الملاحم والمصارع الدرامية لآل بيت النبى - صلى الله عليه وسلم -.

ويضاف إلى ذلك ما يعتقده كثير من الإيرانيين من أن الإمام الحسين تزوج من «شاه زنان» وفى قول آخر «شهربانو»، ابنة يزدجرد بن شهریان بن كسرى، وهو آخر إمبراطور فارسى قبل الفتح الإسلامى، فأولدها الإمام الحسين الإمام الرابع زين العابدين . ولما كان بقية الأئمة الاثنى عشر من صلب الإمام على زين العابدين

بن الحسين، كان طبيعياً أن يجرى الدم الفارسي في عروق الأئمة من آل بيت النبي، وأن يكتسب الولاء للأئمة بعداً قومياً إيرانياً من ساعتها وحتى الآن.

المهم أن الشيعة لم يشكلوا الأغلبية في إيران قبل إعلان تشييع الدولة، بل صاروا أغلبية بمرور السنوات، وهو ما حقق للفقهاء اتساعاً في قاعدتهم الجماهيرية من ناحية، وزيادة في دخلهم من نسبة الخمس من ناحية أخرى.

٤. الفقهاء يواجهون دولة القاجار

«الآن استعمال دخانيات حرام است ويمثابة معاربية با

إمام زمان، آية الله محمد حسن شیرازی.

مرحلة الحكم القاجارى (١٧٩٦ - ١٩٢٥):

مع انهيار الدولة الصفوية، تشظت الولايات الإيرانية ومعها القبائل التركمانية القابضة على السلطة فى كثير من مناطق إيران وقتذاك. ولكن هذا الوقت شهد تماسكاً للمؤسسة الدينية الشيعية، بعد أن وطدت دعائمها فى عصر الدولة الصفوية؛ التى أعلنت التشيع مذهباً رسمياً لإيران. بعد الصفويين تعاقب على حكم إيران الأفشارية والزندية ولكن فى فترة زمنية قصيرة نسبياً، تمتد من عام ١٧٣٢ وحتى عام ١٧٩٦، مقارنة بفترات حكم الصفويين والقاجار من بعدهم. إذ استولى نادر شاه أفشار، مؤسس الدولة الأفشارية، بعد معارك طاحنة على السلطة، ووسع فتوحاته إلى داغستان فى القوقاز شمالاً وحتى نهر السند فى شبه الجزيرة الهندية جنوباً. ومع البطش الذى اشتهر به نادر شاه الجبار والعنيد، كان للفقيه إسماعيل الخاجونى تأثير كبير عليه، ولكن وفاة نادر شاه كانت إيذاناً بزوال دولته، ومن ثم قيام الدولة القاجارية على أنقاض الدولة الصفوية.

ويخطئ من يظن أن العلاقة بين المؤسسة الدينية الشيعية بقيادة الفقهاء والدولة الإيرانية كانت علاقة تحالف فقط، بل إن الأمر وصل فى أحيان كثيرة إلى حد الصدام بعد سقوط الدولة الصفوية عند تعارض المصالح. فالعالم الفقيه ميرزا هداية الله كان من كبار علماء إيران فى القرن الثانى عشر الهجرى، وعارض استيلاء السلطة الأفشارية الحاكمة على أموال الناس من طريق الضرائب والمصادرات،

وقاوم اختلاس الأمير نادر ميرزا (حفيد نادر شاه) لأموال النذور والصدقات فى ضريح الإمام الرضا بمشهد «العتبة المقدسة الرضوية» ومات دون ذلك، فسمى من وقتها «الميرزا هداية الله الشهيد المشهدى». وإن اتسمت علاقة الفقهاء بالدولة الصفوية بأنها تصالحية فى أغلبها الأعم، فقد اتسمت بمرحلة الهجوم فى العصر القاجارى، نظراً لمفاسد القاجاريين فى الداخل وفرض الضرائب عشوائياً وانعدام الأمن، وأخيراً وليس آخراً بسبب النفوذ المتزايد لرجال الدين الشيعة فى الحياة الاجتماعية والسياسية فى إيران القاجارية.

ضاعت هيبة السلطة القاجارية بعد الهزائم المتلاحقة التى ألت بها أمام الروس، وما استتبع هذه الهزائم من فقدان إيران لأراض شاسعة فى القوقاز وآسيا الوسطى لمصلحة روسيا بمقتضى معاهدتى «كلستان» فى عام ١٨١٣، و«تركمان جاى» فى عام ١٨٢٨. وبمقتضى المعاهدة الأولى فقدت إيران أراضى شاسعة فى القوقاز شملت كلا من جورجيا وياكو فى آذربيجان الحالية، وسيروان وشماخى وشكى وكنجه وقره باغ وأجزاء من مغان وطالش. أما المعاهدة الثانية فقد سلخت من إيران كل الأراضى الواقعة شمالى نهر آرس على تخوم القوقاز، مثل يريفان عاصمة أرمينيا الحالية، ونخجوان أو ناخشيفان التابعة لآذربيجان والواقعة داخل حدود أرمينيا. وكانت «معاهدة باريس» الموقعة بين إيران وبريطانيا فى عام ١٨٥٧ هى إحدى الحلقات المهمة فى سلسلة هزائم القاجاريين، إذ أنهت المعاهدة الوجود الإيرانى فى أفغانستان نهائياً لمصلحة بريطانيا.

أما فى الداخل فقد بلغ من انفراد القاجار بالحكم حدوداً غير مسبقة، حتى إنهم استرسلوا فى اختراع ألقاب التفخيم لأنفسهم، فالشاه القاجارى هو «ملك الملوك» و«واجهه الدنيا» و«قبة العالم». وفى حين راح البلاط القاجارى يخترع أسماء الألقاب لتوزيعها على الراغبين من الإيرانيين فى مقابل مبالغ باهظة^(١)، كان

(١) بلغ عدد الذين يحملون ألقاباً تشريفية فى زمن ناصر الدين شاه قاجار حوالى عشرة بالمائة من الإيرانيين، راجع مجلة «يغما»، السنة الثانية، الصفحة ٧٩، سنة ١٩٥٠، وكذلك طلال مجذوب، «إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية»، دار ابن رشد، بيروت ١٩٨٠.

الفقهاء يلتحمون بالشعب أكثر فأكثر ويغرفون من معين القرآن والسنة ما يعينهم على فضح القاجار وممارساتهم .

كانت قضايا الأحوال الشخصية والمسائل المالية في عهد القاجار من اختصاص «محاضر شرع»، أي المحاكم الشرعية، ويجرى الحكم فيها طبقاً للشريعة الإسلامية، ولكن - وهو الأمر المهم - الحكومة القاجارية لم تكن هي التي تسمى القضاة وتثبتهم في مناصبهم، بل إن الناس كانوا يتفقون فيما بينهم على الالتجاء لأحد الفقهاء ليقضى بينهم بالحق، وهو ما عزز من استقلالية الفقهاء أمام السلطة القاجارية الحاكمة^(١). وتجلت هذه الاستقلالية حين رفض الملا علي نوري مازاندراني الأصفهاني دعوة الشاه القاجاري فتح علي شاه للتدريس في طهران وتولي منصب «مستشار الشاه»، وتمسك بوجوده في حوزة أصفهان العلمية .

لم يستطع الحاكم الصفوي ولا الحاكم القاجاري من بعده الاستقرار إذن في سلطته بدون هذه المشروعية الدينية، أو أن يطل على رعاياه دون الغطاء الديني المتمثل في مباركة وتأيد الفقهاء . وعلى الرغم من هذا التأيد فقد حرص الفقهاء ومعهم جماهير الشيعة على استقلالية جهازهم الاقتصادي - الاجتماعي من التبعية للدولة، سواء الصفوية التي تحالفوا معها، أو القاجارية التي ناصبوها العدا . واستثمر الفقهاء حاجة الحكام والسلاطين للمشروعية الدينية لإضفاء الشرعية على حكمهم «الدنيوي»، في مقابل حكم «آل البيت» الذي أصبح الفقهاء قيمين عليه منذ بداية عصر الغيبة الكبرى، فاستطاع الفقهاء بذلك تثبيت دورهم داخل الدولة الإيرانية على اختلاف الأسر الحاكمة سواء كانت الصفوية أو الأفشارية أو القاجارية . ومع الانهيار الملحوظ في التجارة الإيرانية إبان العهد القاجاري، بسبب ارتفاع الضرائب وفقدان الأمن واحتكار كل من روسيا وإنجلترا لتجارة إيران الخارجية، نشأ تحالف وثيق بين الفقهاء وتجار البازار

(١) انظر حكام الأسرة القاجارية في الملحق رقم ٣ .

على المستوى السياسى . ومنذ منتصف العصر القاجارى تقريباً ، كان العنوان الأشمل لهذا التحالف هو معارضة السلطة القاجارية . ونتيجة لتدنى الرسوم الجمركية على السلع الواردة من إنجلترا وروسيا ، معطوفة على الرسوم المرتفعة التى فرضتها السلطة القاجارية على صادرات التجار الإيرانيين^(١) ، أصبح الضرر الواقع على البازار وتجاره أقوى من قدرتهم على الاحتمال ، وبات الحل كامناً فى الاحتماء خلف السلطة الروحية للمؤسسة الدينية فى مقابل السلطة السياسية لآل قاجار .

وبتعاظم المظالم والضغط على المجتمع الإيرانى وفئاته وشرائحه الاجتماعية ، دخل الفقهاء حلبة السياسة من باب الفتوى الدينية . إذ جاءت فتوى^(٢) قصيرة الكلمات عميقة الأثر لمرجع التقليد الأكبر آية الله محمد حسن شیرازى بتحريم التبغ عام ١٨٩١ ، لتكثل التحالف الوثيق الناشئ على المستوى السياسى فى عصر الأسرة القاجارية والمستمر حتى اليوم ، بين الفقهاء من جهة والبازار من جهة أخرى . كانت الفتوى بتحريم استعمال التبغ موجهة بالأساس ضد المصالح الأجنبية التى تحتكر تبغ إيران وبالتالي ضد مصالح الأسرة القاجارية الحاكمة ، ومنحازة لمصالح رجال البازار الذين يعانون من زيادة الضرائب على دخولهم ونقص الجمارك على السلع الأجنبية التى تزاحمهم فى السوق الإيرانى وقتذاك .

(١) اتخذت هذه الرسوم أسماء مختلفة فى نهاية العهد القاجارى مثل رسم البوابة ورسم العتبات ورسم الميدان .

(٢) «الآن استعمال دخانيات حرام است وبمثابه محاربة با إمام زمان» ونص الفتوى لا يحتاج لترجمة .

٥. الفقهاء يشاركون فى الثورة الدستورية

«طالب الجهاد ومقاومة ظلم الحكام، الحاج على أكبر
شكسته شاهراً سيفه من تحت العباءة، شيراز عام ١٩٠٦».

مرحلة الملكية الدستورية ورقابة الفقهاء على أعمال الحكومة (١٩٠٦-١٩٢٥):

كانت نهاية القرن التاسع عشر بمثابة الصعود الكبير لمنصب «مرجع التقليد»،
والتي تمثل قمة النضوج للمعاني السياسية فى عقيدة التشيع. ويربط هذا الصعود
التاريخى لمراجع التقليد بأحداث تلك الفترة التاريخية، نجد أن هذه الفترة نفسها
شهدت إعطاء الدولة القاجارية امتيازات غير مسبوقة فى التاريخ الحديث
للأجانب. أفضت تلك الامتيازات إلى تهديد المصالح الاقتصادية لغالبية شرائح
المجتمع الإيرانى، تلك التى وجدت فى الفقهاء والمرجعية حصنها الوطنى والدينى
فى مواجهة الحكم القاجارى المتساهل مع المصالح الأجنبية.

وللتدليل على هذا التساهل والإهمال القاجارى فى مصالح إيران والذى ظهر
فى صورة امتيازات تمنحها الحكومة القاجارية للأجانب، نستعرض أهم عشرة
امتيازات فى إيران بنهاية القرن التاسع عشر كالتالى^(١):

١- امتياز هكجراف تالبوت، والذى أعطى حق احتكار وشراء وتصنيع التبغ
(التبناك) فى جميع أنحاء إيران للمذكور.

٢- امتياز جوليوس رويتر البريطانى عام ١٨٧٢، والذى بموجبه منحت الحكومة
الإيرانية حق إنشاء الخطوط الحديدية داخل إيران، فضلاً عن حق استخراج أنواع

(١) راجع: طلال مجذوب، «إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية»، مصدر سبق ذكره.

المعادن كافة من الأراضي الإيرانية، وحق استثمار كل الغابات، بالإضافة إلى حق تحويل مجارى الأنهار وإنشاء السدود عليها وصيد الأسماك منها ولمدة ٧٠ سنة، نظير إعطاء الحكومة الإيرانية ربع الأرباح السنوية. وعارض رجال الدين هذا الامتياز بشدة، كما عارضته روسيا أيضاً، فمنح الشاه ورثة رويتر امتياز إنشاء البنك الشاهنشاهى عام ١٨٨٩ لمدة ٦٠ سنة، مقابل حصول الحكومة الإيرانية على ٦ بالمائة من الأرباح السنوية، وكان للبنك حق إصدار العملة الورقية الإيرانية رسمياً.

٣- امتياز نقل البضائع فى نهر قارون منح لشركة «لينش» البريطانية فى عام ١٨٨٨، مع منحها حق الملاحة فيه لجميع السفن ولمدة عشر سنوات.

٤- امتياز ربط طهران بالخليج العربى برىا ولمدة ٦٠ سنة أعطى لشركات بريطانية فى عام ١٨٩٠.

٥- امتياز استثمار نفط جنوبى إيران أخذه ويليام دارسى الأسترالى فى عام ١٩٠٣ ولمدة ٦٠ سنة.

٦- امتياز صيد الأسماك من بحر قزوين وأنهار إيران الشمالية منح للروسى ستيفان ليانازوف عام ١٨٧٦ مقابل مبلغ مقطوع هو ٥٠ ألف تومان سنوياً.

٧- امتياز إنشاء بنك الإقراض الروسى فى عام ١٨٩١.

٨- امتياز إنشاء خطوط حديدية فى شمالى إيران منح لروسيا عام ١٨٨٩ مع عدم منح امتيازات مماثلة لدول أخرى.

٩- امتياز إنشاء خطوط الترام فى طهران أخذه فاييوس بوافال الفرنسى فى عام ١٨٨٨.

١٠- امتياز استغلال غابات شمالى إيران وأشجار الزيتون فيها منح لشركة «ثيوفلاكوس» اليونانية عام ١٨٩٠، مقابل ١٢ ألف تومان سنوياً ولمدة خمس سنوات.

كانت الامتيازات الأجنبية قد وأدت فرص النمو للشرائح العليا والمتوسطة فى

إيران، تلك التواقة، اتساقاً مع مصالحها الاقتصادية، إلى تطوير وتحديث الاقتصاد الإيراني. وكان أن ربطت الامتيازات الأجنبية - من حيث لم تحتسب - مصالح هذه الشرائع الاجتماعية، وبالأخص طبقة تجار البازار، برباط أوثق موضوعياً مع رجال المؤسسة الدينية من الفقهاء، فكانت المشاركة الواضحة لرجال الدين في الثورة الدستورية عام ١٩٠٦. انحاز الفقهاء إلى طبقة تجار البازار والحركة الوطنية الإيرانية، المطالبة بتعيين حدود الصلاحيات الممنوحة للحكام وشرائطها وإقرار الحقوق القانونية للمواطنين، وهو ما عرف بثورة «المشروطة» (الدستور).

وفي الوقت الذي كانت فيه الآراء الفقهية السنية في معظم الدول الإسلامية ترزح تحت وطأة رقابة الحكام وإقفال باب الاجتهاد، كانت ديناميكية وحيوية الاجتهاد الشيعي في قمة تراكمها التاريخي والمعرفي.

والشاهد أن عوامل كثيرة أدت دورها في الفوران السياسي للفقهاء في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. فبالإضافة إلى الاستقلالية المالية الكبيرة للفقهاء إزاء الدولة، والناجمة من ضريبة الخمس والزكاة، وفتح باب الاجتهاد على مصراعيه أمام المجتهدين من الفقهاء، وكذلك اضطلاع الفقهاء بأغلب أعمال القضاء المدني، كان وجود المرجع الأعلى آية الله محمد حسن الشيرازي في النجف الأشرف وليس الأراضي الإيرانية، يبعده عن سلطة الحاكم في إيران. ثم إن تحالف المؤسسة الدينية مع البازار وأهله كان يزيد من ثقل وأهمية هذه الحقيقة، ويضفي عليها أساساً موضوعياً ومادياً. ظهر التحالف بين الفقهاء والبازار في صورة عملية - حركية عبرت عن نفسها داخل المجتمع الإيراني، فلم يكن غريباً على هذه الخلفية أن تظهر «الشركة الإسلامية التجارية» قبل الثورة الدستورية بتمويل من الفقهاء لتتبني الحرف التقليدية في إيران، وذلك بالتزامن مع قيام نظام الدين كرماني بتأسيس «الجمعية السرية» في طهران عام ١٩٠٥. وتركزت مطالب هذه الجمعية على الجانب الحقوقي كأداة للتعبير عن أحلام الشرائع الوسطى المدنية عموماً، والطهرانية خصوصاً، مثل: إقامة نظام ضريبي

عادل وتسجيل شامل للأراضي الزراعية . ولا يفوتنا ملاحظة المغزى والدلالة من انطلاق شرارة الثورة الدستورية وارتباطها بالتحالف الموضوعى بين رجال الدين وأهل البازار . إذ اندلعت التظاهرات المطالبة بطرد مدير الجمارك الإيرانية «ناوس» البلجيكى الجنسية ، من وظيفته بسبب استهزائه برجال الدين الشيعة واستخدامه زعيم التقليدى فى حفلة تنكرية ، فأغلق تجار طهران محالهم وأعلنوا الإضراب لأول مرة فى تاريخ إيران .

قاد الحركة الدستورية نخبة من الوطنيين الإيرانيين أمثال ميرزا مالکوم خان وميرزا نصرالله ملك المتكلمين وستار خان ، ورجلا الدين اللامعان السيد محمد طباطبائى والسيد عبدالله بهبهانى كممثلين عن مؤسسة الفقهاء . وفى آذربيجان الإيرانية قاد الشيخ محمد خيابانى^(١) الحركة الوطنية فى مدينة تبريز ، وكانت أسرته من كبار العائلات التجارية هناك . وتركزت مطالب الحركة الوطنية فى البداية على تعديل عمل هيئة الجمارك القاجارية التى تستنزف البازار وتضعه فى مواجهة غير متكافئة مع الأجانب . وجاء المدد السياسى للبازار من مؤسسة الفقهاء ومن النجف حيث يقيم آية الله محمد كاظم خراسانى الذى أصدر فتوى بتحريم التعامل ببضائع الدول الأجنبية المعادية للمسلمين .

ومع نجاح الحركة الوطنية فى مسعاها لفرض الدستور على حاكم إيران وقتذاك مظفر الدين شاه القاجارى ، كان طبيعياً أن ينعكس دور الفقهاء فى الحركة الوطنية على مكاسبهم السياسية بعد نجاح الثورة الدستورية . وتضمن المرسوم الملكى الصادر فى الخامس من أغسطس ١٩٠٦ لرئيس الوزراء ، والذى اشتهر لاحقاً باسم «فرمان مشروطيت»^(٢) ، تشكيل المجلس (البرلمان) من فئة الفقهاء كقوة رئيسية فى المجتمع الإيرانى مع الأمراء والقاجاريين والتجار .

(١) يرتبط مرشد الثورة الحالى السيد على خامنئى معه بعلاقة نسب ، إذ إن محمد الخيابانى . بوزوج عمه المرشد .

(٢) انظر نص المرسوم فى الملحق رقم ٤ .

كان في مقدم مكاسب الفقهاء، بعد الاعتراف الملكي بهم كفئة تالية في الأهمية للأسرة الحاكمة والأمراء، أن نصت مواد الدستور الجديد على وجوب «مطابقة نصوص الدستور والقوانين المتفرعة عنه لأحكام الشريعة الإسلامية». كان هذا النص كافياً للسيد بهبهاني وطباطبائي كممثلين عن فئة رجال الدين في الحركة الدستورية، وإطار عام وشامل يسقف الحياة السياسية بسقف الإلزام بالشريعة. كما أنه وفي ضوء علاقات القوى ضمن إطار التحالف الوطني الناشئ بين الحركة الوطنية وفئة رجال الدين، كان صعباً على ممثلي الفقهاء المطالبة بأكثر من ذلك.

ولكن فئة الفقهاء لم تعد وجود شخصيات أخرى تعارض الاتفاق على صيغة الدستور الجديد، مثل السيد أحمد طباطبائي والشيخ فضل الله نوري، اللذين طالبا بصلاحيات أكثر وأوسع للمؤسسة الدينية، ووصلا إلى حد الاصطدام بالحركة الوطنية ومعارضة الدستور^(١). وانقسم الفقهاء إلى فريقين: «المشروطة» أي مؤيدي الدستور، و«المستبدة» أي مؤيدي الملكية المطلقة. وقام الفريق الأول بتوجيه عريضة موقعة من كبار الفقهاء الشيعة^(٢) بتأييد الدستور الجديد وحُسن أن «الإقدام على مقاومة المجلس العالي بمتزلة الإقدام على مقاومة الدين الحنيف».

وعكست هذه الحقيقة أيضاً الدور المتنامي لرجال الدين في الحياة السياسية من ناحية، ومن ناحية أخرى بؤادر الشقاق بين التيارين الوطني والديني في إيران، وذلك على الرغم من أن نجاح الثورة الدستورية على أساس التحالف بين الحركة الوطنية والفقهاء يوصف في الأدبيات السياسية الإيرانية المعاصرة بأنه علامة على «مصالحة تاريخية» بين هذين التيارين.

(١) أطلقت حكومة الثورة الإيرانية اسم فضل الله نوري على أحد أكبر شوارع العاصمة الإيرانية طهران.

(٢) وقع على العريضة الشيوخ: محمد تقى الشيرازي، عبدالله المازانداراني، ميرزا حسين الشيخ خليل، فتح الله الأصفهاني، مصطفى الكاشاني، علي الداماد، مصطفى النقشواني، حسن النائيني.

دونت مسودة أول دستور للمشروطة بواسطة هيئة من النواب كان منهم الوطنيون ورجال الحكم القاجارى وبمشاركة مباشرة من رجال الدين . ولكن المرء لا يحتاج إلى كثير من الذكاء ليتوصل إلى استنتاج أن النواب الوطنيين المتحالفين مع البازار والمشاركين فى صياغة الدستور كانوا يحققون أيضاً مطالب الفقهاء ويمثلون مصالحهم .

انعكس الحضور المتصاعد والدور المتنامى للمؤسسة الدينية على مواد الدستور ، الذى تكون وقتذاك من ١٠٧ مادة . ونصت المادة الأولى من الدستور الجديد على أن «دين الدولة الرسمى هو الإسلام ومذهبها هو الجعفرى الاثنا عشرى» ، وعلى وجوب أن يكون الحاكم «مسلماً شيعياً ، عاملاً على رواج المذهب الجعفرى» . وبهذه المادة أكدت المؤسسة الدينية مكسبها الرئيسى المتحقق لها من أيام الدولة الصفوية ، وهو تثبيت تشيع إيران دستورياً ، وبالتالي الحفاظ على دور سياسى واجتماعى للفقهاء بموجب القانون والدستور .

ورأت المادة الثانية من دستور «المشروطة» أن «أى قانون يجيزه المجلس يجب أن يحوز على موافقة لجنة من العلماء ، لاستبيان مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية» ؛ وذلك من دون أن تحدد هذه المادة الدستورية سقفاً زمنياً محدداً لأعمال لجنة العلماء ، التى تستمر فى أداء عملها لمراقبة القوانين «حتى ظهور إمام الزمان» . وبنص المادة الثانية تكون المؤسسة الدينية قد حصلت على مكسب جديد آخر وهو الحصول على ما يشبه «الفيتو» ضد أعمال المجلس والقوانين الصادرة عنه ، وهو ما بنى عليه الإمام الخمينى وتياره بعد انتصار الثورة . إذ تم تثبيت موضوع مراقبة القوانين فى دستور «جمهورية إيران الإسلامية» فى عام ١٩٧٩ فى الجزء الخاص بمجلس مراقبة الدستور «شورائى نكاهبان» ، واستمر هذا المبدأ أيضاً بعد تعديل فقرات من هذا الدستور فى عام ١٩٨٩ .

كما نصت المادة ٥٨ من دستور المشروطة على ضرورة «أن يكون من يتولى أمور الوزارة معتقاً للدين الإسلامى» ، دون تحديد المذهب كما فى حالة الحاكم المنصوص على وجوب شيعيته . وأعطت المادة ٧١ المحاكم الشرعية وحدها الحق فى نظر

القضايا الشخصية، دون منازعة من المحاكم المدنية مثلما كان الحال قبل إعلان الدستور. كما حصرت المادة ٨٣ تعيين المدعى العام على موافقة حاكم الشرع في المنطقة، وهو ما يضيف صلاحيات إضافية مناطقية إلى المؤسسة الدينية. وتعد المواد ١٨ و ٢٠ و ٢١ شاهداً على النفوذ الذي استأثرت به المؤسسة الدينية الإيرانية لأول مرة، حيث امتدت ميادين عملها إلى مراقبة التعليم والنشر وتأسيس الجمعيات، وبيان المطابقة مع أحكام الشريعة من عدمها.

وبالتالي تعد الثورة الدستورية هي النقلة النوعية الثالثة في تاريخ الفقهاء وعلاقتهم بالدولة، الأولى تحققت بنسبة الخمس وباستقلالهم عن جهاز الدولة، والثانية تحققت بتحالف الفقهاء مع الدولة الصفوية على قاعدة أنهم مشروعية الحكم، والثالثة بعد نجاح الثورة الدستورية وتثبيت مكاسبهم في الدستور الجديد.

استفاد البازار، وهو الحليف القوي للمؤسسة الدينية، بدوره من نصوص الدستور الجديد لرفع الحيف القاجارى تجاهه، وإنهاء التنافس اللامتكافى مع التجار الأجانب. ويظهر ذلك بوضوح فى نص المادة ٩٤ القاضى بعدم فرض ضرائب جديدة من دون قرار من المجلس الوطنى. كما خصت المادة ٩٠ المجلس الوطنى من دون الحاكم بتحديد قيمة الضرائب. بالإضافة إلى أن المادة ٩٨ جعلت الإعفاء الضريبى خاضعاً لأحكام القانون وليس لأهواء الحاكم. كما فوضت المادة ٩٩ الحكومة المركزية تحصيل الضرائب وليس حكومات الأقاليم، وقصد من ذلك بالطبع إعفاء الإدارة المحلية فى أقاليم الجنوب حيث الوجود البريطانى، وفى أقاليم الشمال حيث الوجود الروسى، من حرج التصدى لهذا الموضوع. وإن استعان واضعو دستور المشروطة بدساتير فرنسا وبلجيكا فى تميم عملهم وإنجازهم، إلا أن جملة هذه المواد الدستورية تعنى عملياً أن يد الحاكم القاجارى قد صارت مغلوطة فى منح الامتيازات للأجانب والإعفاء من الضرائب، وهى العوامل الأساس فى معارضة البازار للحكم القاجارى.

وصبت مكاسب البازار السالف ذكرها فى صالح مؤسسة الفقهاء أيضاً، حيث

كانت مكاسب البازار الدستورية بمثابة إضافة لشغل الفقهاء المتنامي في الحياة السياسية. كما أن رفع الظلم القاجارى التجارى والضريبي عن البازار يزيد من دخل الأخير، الذى يتدفق خمسة الصافي بعد ذلك إلى المؤسسة الدينية في صورة نسبة الخمس.

تشكل المجلس الدستورى الثانى فى عام ١٩٠٩ من ١٢٠ نائبا، وشهد المجلس الثانى فرزاً للمرشحين حسب انتماءاتهم الاجتماعية. فقد حصر قانون الانتخابات النيابة وقتها الحق فى الترشح للانتخابات، باشتراط ملكية المرشح للأراضى. ولم يكمل البرلمان مدته القانونية، فقد حل نفسه انصياعاً لإنداز روسيا، التى كانت تهيمن مع بريطانيا على مقدرات إيران إلى حد كبير وقتذاك. ولماطلة الحاكم القاجارى ميرزا محمد على فى تنفيذ مواد الدستور، فقد أفتى رجال الدين الكبار أمثال آيات الله طهرانى ومازندرانى وخراسانى بإعلان الجهاد من أجل الدستور، وقاموا برفد ودعم موقف البازار المتضرر من زيادة الضرائب الحكومية. وتتوج ذلك كله بتحريم الفقهاء دفع الضرائب الحكومية واتهموا كل من لا يعمل بنص الفتوى بأنه «يحارب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم»^(١).

(١) إبراهيم الدسوقي شتا، «الثورة الإيرانية- الجذور والأيدولوجية»، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة ١٩٨٨، صفحة ٨٨.

٦- مآزق المؤسسة الدينية في دولة رضا شاه العصرية

«نريد دين النبي وليس الجمهورية، من هتافات
المتظاهرين المعادين للجمهورية عام ١٩٢٤».

مرحلة حكم رضا شاه (١٩٢٥-١٩٤١):

لم يتشكل البرلمان من جديد في مجلس ثالث إلا عام ١٩١٤ ، وزاد عدد الأعضاء إلى ١٣٦ عضواً، وكان التطور الأبرز هو السماح لكل الرجال الإيرانيين بالتصويت والترشح ، دونما نظر إلى الانتماء الاجتماعي وعلاقات الملكية . أما المجلس الرابع والذي أتم مدته الدستورية من عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٢٣ ، فلم يكن قادراً على أداء واجباته الدستورية وأبسطها انعقاد جلساته ، نظراً لانقلاب رضا ميربنجي (العقيد رضا) ، الشخصية العسكرية النافذة ، على الدستور في عام ١٩٢١ .

كانت إيران تعيش لحظات تحول سياسي واقتصادي فريدة من نوعها ، تمثلت في صعود لشرائح اجتماعية وسياسية جديدة إلى واجهة المشهد ، بالتزامن مع تراخي قبضة السلطة القاجارية على البلاد . وبالتزامن مع ذلك وفي روسيا المجاورة لإيران كان الحضور المتزايد للثورة البولشفية عام ١٩١٧ يزعزع نفوذ القوى الاستعمارية القديمة ومنها إنجلترا التي هيمنت على مقدرات إيران ، وكانت صورة المنطقة تتغير . ونظراً لحدثة التجربة الديمقراطية في إيران والراجعة إلى عام ١٩٠٦ فقط ، وعدم وجود أطر تنظيمية مدنية للإيرانيين ، وبسبب التأثير الكبير والمتداخل للظروف الداخلية والإقليمية ، كان سهلاً على أحد قادة الجيش الطموحين أن يؤدي دوراً أخذ

يتعاضم في الحياة السياسية لإيران. ولكل هذه الأسباب شهدت العشرينيات من القرن الماضي صعود رضا ميربنجي، الذي تحول اسمه إلى رضا خان، ليتولى منصب وزير الحرية، قبل أن يعود بعدها بفترة وجيزة وفي عام ١٩٢٣ ليتولى منصب رئيس الوزراء للملك تآكلت سلطته ونقضت القوة الاستعمارية إنجلترا يديها من دعمه.

وبحلول عام ١٩٢٤ شهد البرلمان عراكاً عنيفاً، بين المؤيدين والمعارضين للنفوذ العسكري المتضخم لرئيس الوزراء القوى في الحياة السياسية والنيابية. وتدرجت أساليب «الإقناع» بين الطرفين الخصمين إلى تبادل الطلقات النارية تحت قبة المجلس، وبعدها اغتيل أحد النواب في ساحة البرلمان على خلفية النزاع المحتدم بين اليساريين من أنصار الجمهورية واليمينيين من أنصار الملكية. وكانت فكرة الجمهورية قد صارت متداولة في إيران منذ بداية العشرينيات، بسبب فساد آل قاجار، وتنامى تأثير الأفكار السوفيتية والأتاتورية على إيران.

ويلاحظ أن كوكبة كبيرة من رجال الدين الشيعة مثل آية الله سيد حسن مدرس وشيخ الإسلام ملاير والشيخ دستغيب أفتت بتحيز الملكية نظاماً للحكم، ونددت بالنظام الجمهوري، في مقابل فريق آخر من الفقهاء أصغر عدداً وتأثيراً كان يؤيده. وقاد فريق الفقهاء المعارض للجمهورية عملية حشد للرأي العام ضد الجمهورية في معاقل البازار وأدى فيها الفقهاء من أمثال الشيخ حسين لنكراني والشيخ عبدالحسين خرازي والشيخ مهدي سلطان الواعظين دوراً كبيراً. وبعد خطبة دينية ضد الجمهورية أمام مبنى البرلمان، اقترحت مجموعة من المتظاهرين البرلمان وهي تهتف: «نريد دين النبي وليس الجمهورية»^(١). كما اجتمع كبار الفقهاء في قم وأعلنوا معارضتهم للنظام الجمهوري، وحذا فقهاء النجف الأشرف بالعراق حذوهم وأصدروا بياناً ضد الجمهورية أيضاً، بحسبان أن فكرة الجمهورية هي فكرة «مستوردة من الغرب».

(١) حسين مكي، «تاريخ بيست ساله إيران»، جلد دوم، انتشارات أمير كبير، تهران، ١٣٥٨ هـ. ش.، صفحة ٤٨٣.

وسافر رضا خان رئيس الوزراء إلى قم للاجتماع مع المراجع الدينية، وانتهى اللقاء ببيان أكد فيه أربعون منهم على تأييد سياساته^(١). ودعى البرلمان للانعقاد فى ١٨ مارس ١٩٢٥ وسط اضطرابات، وكانت وسيلة الدعوة إلقاء نشرات الدعوة من الطائرات^(٢)، ولم يتنه عام ١٩٢٥ حتى أعلن البرلمان عن إنهاء حكم آل قاجار، وتنصيب رضا خان الذى لا ينتمى إلى أى جذور ملكية أو إقطاعية، ملكًا على إيران.

وللتماهى مع الأسرات التى حكمت إيران فى فترات تاريخية سابقة مثل الأسرة الصفوية والأسرة القاجارية، انتزع رضا شاه لقب «بهلوى» من التاريخ الفارسى القديم واختاره لنفسه ولأسرته من بعده. وفى يوم ١٥ ديسمبر ١٩٢٥ أدى رضا خان اليمين الدستورية^(٣)، وحاز من وقتها لقب «رضا شاه بهلوى»، وشدد فى خطاب القسم على الانتماء للمذهب الاثنى عشرى وعلى المدد من الأئمة. ومرد ذلك أن مشروعية الحكم فى إيران، منذ عصر الصفويين، اعتمدت فى جانب كبير منها على الركن الدينى الشيعى، حتى لو كان الحاكم يسير بسياساته عكس ذلك، كما كان الحال مع رضا شاه.

باشر رضا شاه أعماله حاكمًا على إيران باحتكار أراض شاسعة فى شمالى إيران الخصبة لنفسه، وباحتكار زراعة الأرز والأفيون والتبغ، وهى السلع الإستراتيجية فى إيران وقتذاك، وحاول إنشاء صناعة وطنية مملوكة للدولة. كما قام رضا شاه بتأسيس أول مصرف وطنى إيرانى عام ١٩٢٥ تحت اسم «بانك

(١) د. آمال السبكى، «تاريخ إيران بين ثورتين ١٩٠٦ - ١٩٧٩»، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٥٠، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٩، صفحة ٦٤.

(٢) أحمد محمود الساداتى، «رضا شاه بهلوى - نهضة إيران الحديثة»، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٣٩، صفحة ٧٧.

(٣) انظر الملحق رقم ٥، و عبدالله أمير طهماسبى، «تاريخ شاهنشاهى اعليحضرت رضا شاه»، جاب دوم، انتشارات دانشگاه تهران، تهران ٢٥٣٥ شاهنشاهى، صفحة ٦١٨، وكذلك سعيد الصباغ، «تاريخ إيران السياسى... جذور التحول ١٩٠٠ - ١٩٤١»، الدار الثقافية للنشر، القاهرة ٢٠٠٠، صفحة ١٧١.

سبه» أو بنك الجيش^(١)، ثم تحول الاسم لاحقاً إلى «بانك بهلوى»، ثم تأسس «بانك ملی ایران» (البنك الوطني الإيراني) في عام ١٩٢٧. وخاض رضا شاه مفاوضات مع شركة النفط الإنجليزية-الفارسية التي تملك امتياز دارسي-أتينا عليه سابقاً- لتعديل حصة إيران الضئيلة من ثرواتها النفطية، حتى فسخ حق الامتياز الممنوح للشركة، وأبرم مع الشركة حق امتياز جديد يعطى للدولة الإيرانية حقوقاً أكثر من السابق.

ولكن التوسع في استيراد السلع الإستراتيجية مثل السكر والشاي والنسيج، بالإضافة إلى تدنى أسعار السلع المستوردة مقارنة بالسلع الإيرانية المحلية أدى إلى اتساع فجوة التجارة الخارجية لغير مصلحة إيران. ويمكن تفسير الاختناق الاقتصادي في إيران إبان تلك المرحلة على هدى من هذه الحقيقة المهمة، حيث إن فجوة التجارة الخارجية، أي الفرق بين الصادرات والواردات، لها آثار سلبية تظهر حتمياً- كما يخبرنا علم الاقتصاد- في صورة انخفاض سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وهو ما أدى بالتالي إلى ارتفاع الأسعار.

وعلى الصعيد السياسي- الاجتماعي ومدفوعاً برغبات «التحديث» و«العصرية»، فرض رضا شاه على الرجال ارتداء القبعات وعلى النساء خلع الحجاب، ربما رغبة منه في توحيد الأعراق الإيرانية في زي موحد، وهو الحلم الذي استمر معه طيلة سنوات حكمه.

وبتنامي نفوذ رضا شاه واستفحال قوته، قرر مواجهة المؤسسة الدينية وتقليص رقعة حركتها في الدولة والمجتمع من طريق تقليص أظافرها القضائية. سحب رضا شاه على هذه الخلفية امتياز القضاء الشرعي من المؤسسة الدينية، وحصر صلاحيات القضاء الشرعي في قضايا الأحوال الشخصية، بعد أن حدد للقاضي مؤهلات واشتراطات لتولي المنصب، منها أن يكون حاصلاً على شهادة مدنية جامعية ليغلق

(١) سعيد الصباغ، «تاريخ إيران السياسي... جذور التحول ١٩٠٠-١٩٤١»، مصدر سبق ذكره، صفحة

الباب أمام رجال الدين في تولي منصب القاضي^(١). كما قلص رضا شاه عدد أعضاء البرلمان من الفقهاء حتى وصل عددهم إلى ستة فقط في عام ١٩٢٦. وفي عام ١٩٣٥ عندما استتبت الأوضاع الداخلية، وجه رضا شاه ضربة قاضية للمؤسسة الدينية عندما استولى على ممتلكات الأوقاف التابعة للمؤسسة الدينية، ضارباً أحد الأعمدة الأساسية في مبنى استقلاليتهم عن السلطة. وفي المجال الإداري غير رضا شاه من نظام التعليم، وتوسع في إنشاء دور التعليم المدني غير المرتبط بالفقهاء - الذين اتهمهم بـ «التخلف» - من مدارس ابتدائية وثانوية، وأنشأ جامعة طهران في عام ١٩٣٤.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن نقمة رجال الدين على حكم رضا شاه لم تتبلور عملياً في صورة اضطرابات واحتجاجات سياسية، بسبب أن التحالف بين البازار والشرائح العليا والمتوسطة في المجتمع الإيراني من ناحية، ورجال الدين من ناحية أخرى، لم يعد قائماً بالشكل الذي كان عليه إبان الثورة الدستورية في عام ١٩٠٦. ويمكن إرجاع الفتور في العلاقة بين الفقهاء والبازار وقتذاك إلى مجموعة من العوامل، منها أن الإصلاحات الاقتصادية لرضا شاه، وإن اصطدمت بمصالح بعض الشرائح الاجتماعية وقطاعات البازار، إلا أنها ومن ناحية أخرى بسبب تنامي الصناعة الوطنية قد أفادت قسماً آخر منها. كما أن كبر واتساع حجم أجهزة الدولة الإيرانية في عهد رضا شاه - مقارنة بالعهد القاجاري - فتح الباب أمام أبناء هذه الشرائح للالتحاق بالدولة وخلق مصالح مادية مباشرة بينها وبين حكمه. ويضاف إلى تلك العوامل الحاسمة في مسار التحالف بين البازار ورجال الدين أيضاً عامل آخر مهم هو القبضة الأمنية التي أمسك بها رضا شاه مقاليد الأمور معتمداً على سيطرته الكاملة على الجيش والدرك وسائر أجهزة الدولة، مما جعل استمرار هذا التحالف أكثر صعوبة.

(١) راجع: سيد جلال الدين مدني، «تاريخ سياسي معاصر إيران»، دفتر انتشارات إسلامي، جامعة مدرسين حوزة علمي قم، قم ١٣٦١ هجري شمسي، نقلاً عن سعيد الصباغ، «تاريخ إيران السياسي... جذور التحول ١٩٠٠-١٩٤١»، مصدر سبق ذكره.

وتظهر هذه الحقيقة بوضوح، حين نلاحظ أن الإطاحة برضا شاه لم تأت من جراء الضغوط الداخلية، بل بسبب الحرب العالمية الثانية. تعاطف رضا شاه في أثناء الحرب مع النازية الألمانية، فضغطت إنجلترا والاتحاد السوفيتي عليه للتنازل عن العرش، فنزل على إرادة الدولتين ليحفظ العرش لعائلته.

وعكست علاقة الفقهاء بالدولة الإيرانية في عصر رضا شاه الأزمة العميقة التي عاشتها المؤسسة الدينية بسبب عملية تحديث الدولة الإيرانية التي اعتمدها رضا شاه، والتي فككت إلى حد كبير التحالف بين الفقهاء والبازار، بطرق مختلفة، كان منها استقطاب عدد كبير من الشرائح العليا والمتوسطة في أجهزة الدولة الإيرانية. ومن ناحية أخرى مثل تنامي دور الدولة في المجتمع وانخراطها أكثر في حياة المواطنين خصماً كبيراً من الرصيد الاجتماعي لمؤسسة الفقهاء. صحيح أن مؤسسة الفقهاء شكلت وقتذاك أيضاً المرجعية الدينية والأخلاقية لكثير من الإيرانيين، ولكنها لم تعد تمثل سنداً اجتماعياً واقتصادياً يذكر لجمهير المؤمنين، بسبب قيام الدولة بذلك الدور. ويضاف إلى ذلك اصطفاف الأحزاب السياسية الإيرانية إلى جانب رضا شاه بسبب رغباته التحديثية ومحاولة الأحزاب الإيرانية الانخراط فيها ومجارة نموذج الدولة العلمانية العصرية في تركيا المجاورة.

واستمر رضا شاه في تحدى الفقهاء حتى الفترة الأخيرة من حكمه، حيث أقام في مشهد-مشوى الإمام الثامن الرضا- وفي يوم العاشر من محرم الذي شهد موقعة كربلاء، مظاهر فرح واحتفال لاستقباله. حينها قاطع الفقهاء استقبال رضا شاه، فاستخدم طريقة محببة إليه في التعامل مع معارضة رجال الدين ونفى أشدهم معارضة وهو السيد حسين القمي إلى النجف قبل أن يسلم السلطة لابنه في عام ١٩٤١.

٧- الفقهاء يسقطون دولة محمد رضا بهلوى

«الشخص الذى لا ينضم للحزب السياسى الجديد ولا يؤمن بالشاه وحقه فى التصرف فى شؤون الناس، إما أنه شخص ينتمى إلى منظمة غير شرعية، وإما أنه ينتمى إلى حزب توده المحظور، أو بعبارة أخرى خائن». الشاه المخلوع محمد رضا ١٩٧٥.

مرحلة الشاه محمد رضا بهلوى (١٩٤١-١٩٧٩):

فى ١٦ من سبتمبر عام ١٩٤١ وقف أسفنديارى رئيس البرلمان وقتذاك ليتلو كلمة الشاه:

«نحن، رضا شاه، اتخذنا بمشيئة الله والأمة، القرار الصعب، بالتنازل عن العرش وتولية ولى العهد، ابنا الحبيب، محمد رضا بهلوى»^(١). وأعلن رئيس المجلس أن الأبواب الخارجية لمبنى البرلمان موصدة، وأن أحداً لن يغادر المكان قبل أن يصدق على القرار! بعدها بست ساعات دخل الأمير محمد رضا (٢٢ عاماً) من الأبواب الخلفية للمجلس، متقلداً سيف أبيه ليقول:

«أمام الله والأمة نقسم نحن محمد رضا بهلوى شاه إيران، أن نكون مخلصين للأمة وللدستور»^(٢).

والحال أن الظروف الدولية التى تزامنت مع اعتلاء محمد رضا «عرش

(١) أسيمة جانو، «التاج الإيرانى»، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٧، صفحة ١٩.

(٢) أسيمة جانو، «التاج الإيرانى»، مصدر سبق ذكره.

الطاووس» (الذى جلبه نادر شاه أفشار من فتوحاته بالهند) كانت تتحكم إلى حد كبير فى مقدراته ومقدرات إيران؛ فالحرب العالمية الثانية وما انتهت إليه من صعود للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى دولياً وعلى أنقاض إنجلترا بالذات، كانت نهاية لمرحلة وبداية لأخرى. وانعكست ملامح المرحلة الجديدة فى النفوذ المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية فى إيران على حساب النفوذ الإنجليزى الاقتصادى والمركز أساساً على قطاع النفط الإيرانى.

وفى الناحية المقابلة كان الحضور الخافت نسبياً لرجال الدين مازال مستمراً، مقارنة بدورهم فى الثورة الدستورية، وكانت الحركة السياسية محصورة تقريباً فى الكتل والتيارات التحديثية والليبرالية واليسارية. وبرزت فى ذلك الوقت حركة «فدائيان إسلام» بزعامة نواب صفوى، المولود عام ١٩٢٤، والتي اعتمدت العنف المسلح واغتيال رموز الدولة وسيلة للتغيير، ولكن من دون دليل واضح على أن صفوى ومجموعته كانوا أحد أذرع المؤسسة الدينية. وربما كانت «فدائيان إسلام» دليلاً على انزواء رجال الدين من الحياة السياسية وتضاؤل تأثيرهم فى هذا الوقت؛ بسبب أن تاريخ العلاقة بين الفقهاء والدولة لم يشهد حتى ساعتها مثل هذا العنف من جانب الطرف الأول. فحتى فى أثناء الحضور المتزايد للفقهاء فى الحياة السياسية الإيرانية عند الثورة الدستورية عام ١٩٠٦، لم تحدث عمليات اغتيال. ولكن غالبية الكتابات التى تناولت إيران وتاريخها السياسى بعد نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، جرت على تقدير أن «فدائيان إسلام» كانت ذراعاً من أذرع الفقهاء فى الحياة السياسية؛ ومن ثم الوصول إلى تأكيد نتيجة مسبقة مفادها أن دور الفقهاء ونفوذهم كانا حاضرين بشدة طوال القرن العشرين، إلا أن هذه المقولة لا تطابق الحقيقة إلا فى حدود. صحيح أن نفوذ رجال الدين والفقهاء كان قوياً على مدار تاريخ إيران فى الجانب الروحى والوجدانى للإيرانيين، ولكن فى جانب علاقة الفقهاء بالدولة يشهد المدقق تأرجحاً فى هذه العلاقة بفعل المصالح، ونظم الحكم التى تعاقبت على إيران وأهوائها واتجاهات حركتها.

بعد القبض على نواب صفوى ومجموعته، خليل طهماسبى ومظفر ذو القدر

ومحمد واحدى، وإعدامهم فى ١٧ من يناير عام ١٩٥٥، كان حضور «مصدق السلطنة»، الذى عرف فيما بعد باسم محمد مصدق، أكبر من أن تتجاوزه الأحداث ودولة الشاه محمد رضا. كان مصدق على رأس «الجبهة الوطنية» (جبهه ملی) التى تكونت منذ أواخر الأربعينيات من المثقفين والوطنيين الليبراليين، وأدت مطالبته المستمرة بتأميم النفط الإيرانى، إلى نجاحه فى استقطاب تأييد الشارع الإيرانى.

انضم واحد من أبرز رموز المؤسسة الدينية آية الله كاشانى لحركة مصدق الوطنية، تعبيراً عن احتجاج المؤسسة الدينية على الدور الهامشى المتاح لها فى المجتمع الإيرانى وقتذاك. وأفتى آية الله كاشانى بأن «كل من يعارض تأميم النفط الإيرانى هو عدو للإسلام». وبالرغم من انتماء آية الله كاشانى إلى المؤسسة الدينية، فإنه يلاحظ أن الأخيرة كانت فى خلفية التحركات السياسية فى إيران عام ١٩٥١، وهو تاريخ استلام مصدق لرئاسة الوزراء، وليس فى مقدمتها كما كان الحال فى الثورة الدستورية عام ١٩٠٦.

وفى هذا الوقت، تحالف رئيس الوزراء الليبرالى والتحديثى مصدق مع كتل اليسار السياسى مثل «حزب توده» الشيوعى، ليوازن ضغوطات الشاه من الداخل وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية من الخارج. كانت إصلاحات مصدق الديمقراطية تضرب فى الأساس الشمولى لحكم الشاه، كما أن تأميمه للنفط الإيرانى مثل ضربة كبيرة لمصالح إنجلترا وواشنطن. وبالرغم من الشعبية الطاغية التى كانت لمصدق بين الإيرانيين من الطبقات والشرائح الدنيا والمتوسطة تحديداً، فقد ناصبته طبقة الملاك المتحالفة مع المؤسسة الدينية، العداء بسبب إعلانه عن وضع خطة للإصلاح الزراعى وتحديد الملكية الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك كان استقطاب مصدق للعناصر الليبرالية فى الوزارة أمراً مقلقاً لبعض رجال الدين، الذين كانوا على هامش حركة الأحداث السياسية إلى حد كبير.

تصاعدت المواجهة بين الشاه من ناحية، ومصدق والمجموعات المتحالفة معه من

ناحية أخرى، وأفتت مجموعة كبيرة من رجال الدين بأن «مصدق معاد للإسلام والشرعية»، وانسحب آية الله كاشاني من التحالف مع مصدق وأعلن معارضته له. وكان كاشاني قد رشح نفسه رئيساً للمجلس النيابي، في محاولة مبكرة ربما لقطف ثمار تأييده لمصدق، واتهم كتلة مصدق بأنها تقف ضد توليه المنصب، في حين اتهمه أنصار مصدق بتهمة «بيع القضية الوطنية» لمصلحة الشاه. أما الفقهاء فقد انسحبوا مؤقتاً من العمل السياسي بعد انقراط تحالف مصدق - كاشاني وتقويض حركة التأميم، وساعد على هذا الانسحاب موقف مرجع الشيعة الأوحد آية الله حسين بروجردي المناهض لاشتغال الفقهاء بالسياسة.

نجح انقلاب محكم التدبير في صيف عام ١٩٥٣، وبمساعدة أمريكية مثبتة. اعتذرت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت عنها بعد سبعة وأربعين عاماً. على حكومة مصدق الوطنية، والمنتخبة ديمقراطياً. وحوكم مصدق أمام محكمة صورية استفاض بعدها محاميه جليل بزر كمهر في كشف أنها لم تكن تتمتع بالحد الأدنى من شروط الحيادية^(١)، فعوقب بالسجن مدى الحياة، قبل أن يخفف الحكم إلى بضع سنوات مع النفي إلى قرية أحمد آباد، ليترك الدكتور مصدق نهبا لذكرياته^(٢).

لا تعرف الغالبية الساحقة من الإيرانيين أين تقع «أحمد آباد» بالضبط، أهى القرية من طهران أم الواقعة في محافظة قزوین شمالي إيران؟! وعندما تذهب إلى أحمد آباد القرية من طهران، سيكون غريباً على الناس أن يسألهم شخص أجنبي: أين يقع بيت الدكتور مصدق؟ وبعد أن تقضى اليوم بحثاً في أرجاء القرية دون جدوى، سيكون عليك أن تسافر إلى قزوین في شمالي إيران. وعندما تصل في النهاية إلى القرية يصعب أن تستدل على البيت، إذ يبدو من الخارج أنه مثله مثل أى بيت إيراني قديم، ولا توجد لافتات أو علامات توضيحية تقود إلى مكانه. تبدو

(١) جليل بزر كمهر، «خاطرات جليل بزر كمهر از دکتر محمد مصدق»، انتشارات ناهید، تهران ١٣٧٢ هـ. ش.

(٢) دکتر محمد مصدق، «خاطرات وتآلمات مصدق»، انتشارات علمی، تهران، ١٣٧٢ هـ. ش.

حديقة البيت مهجورة وفي وسطها تقف سيارة مصدق من طراز إنجليزى يعود إلى بداية الخمسينيات .

هنا إذن تقع «حديقة الأحزان» التى أمضى فيها مصدق إقامته الجبرية الممتدة أربعة عشر عامًا، بين عام ١٩٥٣ حين تم الانقلاب عليه، وحتى عام ١٩٦٧ حين لقي ربه وحيداً بين جدران البيت . يجذب انتباهك باقات الأزهار المنتشرة فى البيت والتى يبعثها محبو الزعيم لتجاور قبره المنصوب فى صدر البيت . وأمام القبر صورة كبيرة لمصدق مخاطباً الجماهير الإيرانية رافعاً يديه بعنفوان، وملامح وجهه ممتلئة تصميمًا . أما فى الغرفة المجاورة فقد وضعت صورة أخرى له فى عام الرحيل، وتختلط فيها نظراته بين الحزن والأسى والوحدة . تقرأ الفاتحة وتنقر بأصابع يدك اليمنى على شاهد القبر كما يفعل الإيرانيون، لأنهم يعتقدون أنها الطريقة الأكثر أدباً لجذب انتباه روح المتوفى . مازالت الأرائك فى مكانها ومكتبته ونظاراته الطبية وعصاه كما هى، وربما يبدو لك أن أدوات الطبيب فى غرفة نومه تعود إلى ابنه غلام حسين؛ الذى يحرر بسلاسة ونعومة الدمع من المآقى عند قراءة كتابه «در كنار بدرم»^(١) (إلى جوار أبى).

وربما حق لك بعد الزيارة أن ينعم عليك بلقب «أحمد آبادى»، جرياً على العادة الإيرانية فى إطلاق الألقاب على زوار الأماكن المشهودة، مثل لقب «مشهدى» الذى يطلق على زوار مشهد ولقب «كربلايى» الذى يطلق على زوار كربلاء، و«نجفى» الذى يطلق على زوار النجف الأشرف .

من وقت الانقلاب على مصدق عام ١٩٥٣ وحتى عام «الثورة البيضاء» التى أطلقها الشاه من فوق عام ١٩٦٣، تم سحق المعارضة على اختلاف أطرافها وأصبح للبرلمان صفة شكلية فقط . كانت إيران تشهد منذ عام ١٩٥٧ نظاماً حزبيًا صوريًا،

(١) در كنار بدرم مصدق، خاطرات دكتور غلامحسين مصدق، به انضمام مذكرات منتشر نشده دكتور مصدق با وزارت خارجه أمريكا، تهيه وتنظيم غلامرضا نجاتى، مؤسسة خدمات فرهنگى رسا، تهران، إيران، بدون تاريخ .

سمح بموجبه لحزبين فقط بالعمل والترشح وتقاسم الأدوار بالمجلس، هما حزب الحكومة «مليون» (الوطنيون)، وحزب المعارضة «مردم» (الشعب). وكان على المرشح للبرلمان أن يجاز من أحد الحزبين، وأن يحصل على موافقة جهاز الاستخبارات «السافاك»^(١) عليه، فأمر الشاه بذلك الحياة السياسية الإيرانية لمصلحته.

ومن رحم الجبهة الوطنية خرجت مجموعات ليبرالية متدينة في عام ١٩٦١ تطالب بالإصلاحات والحقوق السياسية، بقيادة المهندس مهدي بازركان وآية الله محمود طالقاني، وأسست حزباً سرياً هو «جنبش آزادی ایران» (جبهة تحرير إيران). وفي عام ١٩٦٣ قام الشاه محمد رضا بما أسماه «انقلاب سفيد»^(٢) (الثورة البيضاء)، في محاولة منه لجذب التأييد لحكمه بين الطبقات الشعبية والفلاحين. وبالتوازي مع ذلك حل الشاه حزب الحكومة وحزب المعارضة المدجن، وأنشأ «حزب إيران نوین» (حزب إيران الجديدة)، وأسند رئاسته إلى رئيس وزرائه أمير عباس هویدا، حتى يكون الحزب الجديد سنداً سياسياً لإجراءاته «الثورية».

وبموجب هذه «الثورة البيضاء» أصدر الشاه مراسيم الإصلاح الزراعي التي نادى رئيس الوزراء السابق مصدق بها، كما طالب الشاه أيضاً بمنح المرأة حق الانتخاب، وإشراك العمال في أرباح المصانع والوحدات الإنتاجية. ويعود أساس فكرة الإصلاح الزراعي التي طبقها الشاه إلى محاولة إدخال تغييرات في التركيبة الاجتماعية للريف الإيراني، بهدف خلق تجمع سكاني مؤيد للشاه ويربط مصالحه بمصالح النظام.

ولتنفيذ هذه السياسة، اتبع الشاه حزمة من السياسات: فمن ناحية ترافق

(١) اختصار لكلمة سازمان اطلاعات وأمنيت كشور، ولأن الواو تنطق في اللغة الفارسية مثل حرف ف الإنجليزي كان الاختصار سافاك، التي تعني منظمة المخابرات وأمن البلد.

(٢) محمد رضا بهلوی، «انقلاب سفید»، تهران ١٣٤٠ هـ.ش.

الإصلاح الزراعى مع طرح عشرات المصانع الحكومية للبيع على شكل أسهم ليشتريها كبار الإقطاعيين، ليتحولوا من إقطاعيين زراعيين إلى احتكاريين صناعيين، وهو ما يخدم التصور الجديد لخريطة الشرائح الاجتماعية فى إيران من منظور نظام الشاه. ومن ناحية ثانية تم تجميع القرى والضياح الإيرانية لتحويلها إلى مدن زراعية صغيرة، وهو ما تطلب هدم عدد ضخم من القرى وهروب عدد ضخم من الفلاحين الأجراء إلى المدن. كما أن الشاه بإجراءاته الفوقية نقل ملكية الأراضى اسميًا وعلى الورق، ولكن شبكة نقل وتسويق السلع الزراعية ظلت فى يد الإقطاعيين، بالإضافة إلى استمرار عدم توافر مياه الري بشكل كاف. ومن الجدير بالحسبان أن مصادرة القرى وهدمها لتحويلها إلى مدن زراعية صغيرة، تضمنت مصادرة قرى الوقف التابعة للمؤسسة الدينية.

تصدى رجال الدين للشورة البيضاء لمجابهة إجراءات الشاه، متخذين عدة لافتات للمعارضة، وكان على رأس رجال الدين المحتجين الإمام الخمينى، الذى حرض المواطنين على التظاهر. وتزامنت هذه التحركات مع شهر خرداد بالتقويم الشمسى الفارسى، وذكرى شهر محرم بالتقويم القمري العربى، والذى تحل فيه ذكرى استشهاد الإمام الحسين فى كربلاء، فتصاعدت التظاهرات وقتل الآلاف فيها، ودخلت التاريخ السياسى الإيرانى باسم «ثورة الخامس عشر من خرداد». وبعد قمع التظاهرات وسقوط آلاف القتلى، قام الشاه بمصالحة طبقة الملاك عبر تعهده بعدم المساس بممتلكاتهم وعدم نزع ملكية الأراضى الزراعية وعدم تقييد التجارة، كما ترك أراضى الأوقاف للمؤسسة الدينية لتديرها، ولكنه أودع الإمام الخمينى السجن.

عندئذ، اجتمع مراجع الشيعة الكبار وقتها: آيات الله: مرعشى نجفى، خونسارى، كلبايكانى، خوئى وشريعتمدارى واتفقوا على إنقاذ الخمينى من السجن، فأجازوا ترقيته إلى درجة آية الله العظمى^(١). وبهذه الخطوة اكتسب

(١) أحمد مهابة، «إيران بين التاج والعمامة»، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨٩، صفحة ٢٢٤.

الإمام الخميني الحصانة بحسبان أن العرف في إيران جرى على ألا يسجن آيات الله العظام احتراماً لمقاماتهم الدينية، فاضطر الشاه إلى نفيه خارج البلاد.

تقلبت المنافي على الإمام الخميني من تركيا إلى العراق ومنه إلى فرنسا. ولكن إبعاد الإمام الخميني إلى خارج إيران قد أسس لمرحلة جديدة في تاريخ المؤسسة الدينية وإيران. راح الإمام الخميني يواصل حلقات دروسه في النجف بالعراق، وهناك ذهب بعدائه لنظام الشاه إلى آفاق أرحب، حيث أنضج وأسس لنظرية سوف تترك بصماتها على تاريخ إيران الحديث، وهي نظرية «ولاية الفقيه».

وفي النصف الثاني من الستينيات، شكلت سياسات الشاه عاملاً كبيراً في تبنى كثير من التيارات السياسية العمل السري الراديكالي، وبلغ قمع النظام للمعارضة حدوداً غير مسبوقة، حيث لم تسلم أى شخصية إيرانية عامة من يد «السافاك»، إذا ما تكونت لها قاعدة شعبية أو بدرت منها سانحة ضد النظام، حتى إن بطل المصارعة غلام رضا تختي المعارض للشاه تم اغتياله في عام ١٩٦٧. وعند نهاية الستينيات أمكن للمؤسسة الدينية أن تحتسب شهداء لها ضد النظام، إذ استشهد آية الله سعيدى وآية الله غفرى بعد عمليات تعذيب فى السجون بسبب معارضتهما للنفوذ الأمريكى والإسرائيلى المتزايد فى إيران وقتها.

بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، قفزت أسعار النفط بشكل دراماتيكي، وهو ما أدى إلى حدوث تغيرات جوهرية وعميقة المدى فى سوق النفط الدولية، التى كانت إيران من أبرز ناشطيها. ونتيجة لارتفاع أسعار النفط فقد قفزت الموارد المالية الإيرانية، الأمر الذى أطلق يد الشاه فى تنفيذ خططه الطموحة لبناء إيران الحديثة كما يتصورها. واستخدم الشاه العوائد النفطية المتزايدة فى تمويل «نموذج» للتنمية يقفز فوق إمكانات إيران الذاتية، ويتناقض مع الظروف العالمية الموضوعية، ويرمى لتحويل سريع للمجتمع الإيرانى إلى مجتمع «صناعى متقدم» و«عسكرى حديث». فكان من تبعات هذه السياسات أن توارت الاعتبارات الاجتماعية خلف أولويات التصنيع والعسكرة، فاتسعت دوائر الشرائح الاجتماعية المعارضة لنظام الشاه.

ويكفى للتدليل على عشوائية القرارات المتعلقة بالتصنيع والتسليح أن نسوق مثال مجمع الحديد والصلب في أصفهان الذي تمت إقامته بمساعدة سوفيتية، إذ إن إيران تفتقر أصلاً إلى مادة الحديد الخام. وعلى الرغم من أن إيران لم تضطر إلى أن تدافع عسكرياً عن أراضيها ضد اعتداء خارجي طوال عهد الشاه، فقد استقطبت ميزانية التسليح جانباً كبيراً من الإيرادات النفطية، وقفزت موازنة التسليح الإيرانية من ٧٨ مليون دولار في عام ١٩٥٤ إلى ٢٤٥٢ مليون دولار في عام ١٩٧٣، وتضاعفت لتصل إلى أكثر من عشرة آلاف مليون دولار في عام ١٩٧٨^(١).

وبالتوازي مع زيادة الموارد المالية واحتكار الدولة لجزء كبير من عملية التنمية، مع وجود فساد يضرب أطنابه في المجتمع الإيراني، خصوصاً من أسرة الشاه والقرييين منها، كان تعثر عملية التنمية الاقتصادية أحد أهم مشكلات إيران. وبالتالي لم تؤد الموارد النفطية إلى خلق فرص عمل للإيرانيين أو تحسين التنوع في الهيكل الاقتصادي الإيراني، بل ثبتت مستوى المعيشة المنخفض، وأظهرت الطابع الريعي للاقتصاد الإيراني بشكل أوضح. كما أن هذه الموارد المالية النفطية خلقت شريحة جديدة من الشرائح الطفيلية والوكلاء المحليين والمرتبطين بالخارج، احتكروا بالتواطؤ مع أجهزة الدولة عمليات الاستيراد، وحققوا أرباحاً وضعتهم فوق قمة الشرائح الاجتماعية المختلفة.

أدت هذه الإجراءات وبخاصة فتح باب الاستيراد إلى انقلاب البازار نهائياً على حكم الشاه، لأن استيراد كثير من السلع يضرب مصالحه فامتلاً البازار بالرفض والغضب، مثلما كان الحال عليه في أحداث الثورة الدستورية في عام ١٩٠٦. عندها قام التحالف من جديد بين رجال الدين ومؤسستهم من ناحية والبازار في طهران من ناحية أخرى، والذي تكون عشية الثورة من خمسين ألف محل كان يعمل بها حوالي مائتي ألف شخص^(٢).

(١) أبو الحسن بنى صدر، «إيران غربة السياسة والثورة»، دار الكلمة، بيروت ١٩٧٩، صفحة ١٨.
(٢) طلال مجذوب، «إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٤١٢.

باختصار تحولت إيران اجتماعيًا، منذ عام ١٩٧٤ وحتى سقوط الشاه وقيام الثورة في عام ١٩٧٩، في اتجاه متزايد لاحتكار الثروة، بعدما كان الشاه قد احتكر قبل ذلك السلطة السياسية ومنع الأحزاب المعارضة من الوجود الشرعى.

استدعى كل ذلك تناميًا فى النشاط السياسى السرى من كل قوى المعارضة التى تعددت أطرافها فى إيران. وربط هذه العمليات العسكرية المتزايدة مع الموارد النفطية المتعاطمة يتضح أن دولة الشاه كانت تسير بسرعة نحو الإفلاس السياسى، وأن مشروعاتها الاجتماعى بات يمثل مصالح حلقة ضيقة جدًا من الإيرانيين.

وفى عام ١٩٧٥ أعلن الشاه إلغاء نظام الحزب الواحد القائم منذ عام ١٩٦٣، فحل «حزب إيران نوين» (إيران الجديدة) وأسس بنفسه حزب «راستخيز» (الصحوة الوطنية) واحتفظ للحزب الجديد بالموقع الاحتكارى لسلفه، أى الحزب الشرعى الوحيد فى إيران. وفى خطاب يوحى بأجواء العمل السياسى والبرلمانى فى إيران فى أواخر عصر الملكية، قال الشاه فى ٢ من مايو عام ١٩٧٥ ما نصه:

«الشخص الذى لا ينضم للحزب السياسى الجديد ولا يؤمن بالشاه وحقه فى التصرف فى شؤون الناس، إما أنه شخص ينتمى إلى منظمة غير شرعية، وإما أنه ينتمى إلى حزب توده المحظور، أو بعبارة أخرى خائن. مثل هذا الشخص ليس أمامه إلا أحد طريقين، فالمكان الذى يجب أن يوضع فيه مثل هذا الشخص هو أحد السجون الإيرانية، أو يستطيع، إذا رغب فى ذلك، أن يغادر البلاد غدًا، حتى من دون أن يدفع رسم الخروج من المطار. ويستطيع أن يذهب إلى أى مكان يريد... لأنه ليس إيرانيًا... فهو شخص لا ينتمى إلى أمة أو وطن»^(١).

وكانت إيران قد عرفت فى السبعينيات عشرات الأحزاب والتيارات السياسية، والتى تنوعت أطرافها من أقصى اليمين حتى أقصى اليسار. فى أقصى اليمين تترس الحزب القومى الإيرانى، «حزب بان إيرانيست»، ذو الاتجاهات الفاشية بقيادة

(١) زهير ماردبني، «الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة»، دار اقرأ، بيروت ١٩٨٦، صفحة ١٠٩.

محسن بز شكور، وكان أعضاء الحزب يرتدون الملابس الفارسية التقليدية القديمة .
وفى الاتجاه ذاته سار حزب الشاه «راستخيز» (الصحة الوطنية) .

وفى الوسط لم تعد «جبهة ملى» (الجبهة الوطنية) التى أسسها مصدق فى عام ١٩٥٠، على حالها . إذ ساهم القمع ضد أفرادها ورموزها فى تشتيت تنظيمى لا مثيل له، وتشظت الجبهة إلى مجموعات متنافرة مثل «حزب تحرير إيران» بقيادة بازركان وآية الله طالقانى وهو الحزب الليبرالى المتدين، ولكن الشاه ألقى بهما ومعهما باقى قيادات الحزب فى غياهب السجون . وتحول «حزب تحرير إيران» إلى العمل فى الخارج بين صفوف الطلبة الإيرانيين، فاستقطب بعد ذلك إبراهيم يزدى وصادق قطب زاده وعباس أمير انتظام وغيرهم . وفى فسيفساء أحزاب الوسط كان لحزب الشعب «حزب خلق»، ذى الاتجاه الليبرالى العلمانى، مكان بقيادة داريوش فروهر، وكذلك كانت «الجبهة الوطنية الديمقراطية» بزعامه هداية الله متين دفتري، تمثل الحزب الليبرالى القومى . كما أن «حزب إيران» بزعامه كريم سنجابى، أحد معاونى مصدق التاريخيين، ظهر فى الساحة ممثلاً لجناح من البورجوازية الوطنية . فى هذا الوقت كان التشظى واضحاً أيضاً فى صفوف اليسار، فكانت جماعة «مجاهدى خلق» ذات الخليط الإسلامى والماركسى بقيادة مسعود رجوى، والتى اعتمدت العمل العسكرى ضد نظام الشاه وقواته النظامية . وكان «حزب توده» الشيوعى بقيادة نورالدين كيانورى، وهو الحزب الذى تعرض إلى قمع متواصل منذ تأسيسه وحتى آخر يوم فى عمر نظام الشاه .

وفى أقصى اليسار كانت مجموعة «فدائيان خلق» اليسارية التى اعتمدت العمل المسلح ضد النظام من الستينيات، ومعها مجموعات صغيرة مثل «منظمة الماركسيين اللينينيين»، و«حزب النضال لتحرير الطبقة العاملة» .

ومع وجود هذه الأحزاب، كان للأحزاب العرقية أيضاً حضور فى إيران، التى يتشكل سكانها من فسيفساء عرقى مثل : الفرس والأذريين، والأكراد والبلوش والعرب . وكانت «جبهة تحرير عربستان» الساعية إلى حكم ذاتى فى عربستان .

الأهواز حالياً. كما كان «الحزب الديمقراطي الكردستاني» التواق لحكم ذاتي في منطقة كردستان الإيرانية من أنشط هذه الأحزاب.

وفي عام ١٩٧٦ تحدى الشاه المشاعر الدينية للشعب الإيراني، واستبدل بالتقويم الرسمي للدولة، أي التقويم الإسلامي الهجري، الذي يعود - بالحساب الميلادي - إلى القرن السابع بعد الميلاد بوصفه «رجعياً»، التقويم الفارسي القديم الذي يعود إلى القرن الخامس قبل الميلاد. بحسبان ذلك عملاً «تقدمياً» يميزه عن العالم العربي، ويلحقه بنسب قورش الثاني المتوفى في عام ٥٢٨ ق. م^(١). وكان استبدال التقويم حلقة في سلسلة طويلة من الاستفزات المعنوية التي قام بها الشاه تجاه الإيرانيين وعدم احترام ثقافتهم الشرقية الإسلامية. وفي هذا الجانب المهم من الوجدان الإيراني برع الفقهاء في مقارعة الشاه والتصدي لأطروحاته، وفي كسب المزيد من التأييد الجماهيري. وفي المقابل كانت التيارات السياسية الإيرانية العلمانية تعارض سياسات الشاه الاقتصادية وتعارض احتكار السلطة والعمل السياسي، ولكن الجانب الثقافي والوجداني لم يشغل حيزاً يذكر من برامج هذه الأحزاب ولا شعاراتها.

أثبت تلاحق الأحداث ونجاح الثورة الشعبية التي أطاحت بالشاه أهمية الجانب الوجداني والثقافي في حياة الشعوب وخطأ عملية تهميشه لصالح السياسة أو الاقتصاد. صحيح أن مقدمات الثورة الإيرانية، مثلها مثل أي ثورة، تأسست على المصالح الاجتماعية للشرائح الثائرة صاحبة المصلحة في القيام بالثورة، وكذلك على الأجواء السياسية التي سادت قبل الثورة، ولكن ثورة إيران أظهرت أهمية الأبعاد الثقافية والوجدانية في الثورات، ودخلت تاريخ علم السياسة والاجتماع من هذا الباب على الأقل.

بحلول عام ١٩٧٧، كانت إيران تمور بالثورة، التي ظهرت مقدماتها بوضوح في صورة تنامي علامات الرفض والاحتجاج الشعبي. وكذلك في مستويات المعيشة

(١) إحسان نراقى، «من بلاط الشاه إلى سجون الثورة»، دار الساقي، بيروت ١٩٩٣، صفحة ٤٩.

المتردة للغالبية العظمى من الإيرانيين، وفي احتكار السياسة من نظام الشاه، وكل ذلك على خلفية فشل مشروعات التنمية الاقتصادية المقترنة بفساد فاق كل المعدلات. لم يعد للشاه سوى تأييد الحلقة الضيقة من الشرائح الطفيلية والوكلاء المحليين المرتبطين بالخارج، أو ما يطلق عليهم «الكومبرادور». وبالإضافة إلى ذلك قوات الجيش والسافاك، التي سرعان ما تهاوت أمام عزم الجماهير الإيرانية في فبراير عام ١٩٧٩.

المهم أنه بتزايد الرفض الشعبي والمواجهات بين الشعب وقوات الشاه، كان صوت الإمام الخميني هو الأكثر راديكالية في معارضة الشاه. إذ كان الإمام الخميني رافضاً للإصلاحات التي أراد الشاه القيام بها لتحسين الأوضاع وصورة النظام، في الوقت الذي كانت فيه رموز السياسة الوطنية المعتدلة في إيران على استعداد للمشاركة في هذه الإصلاحات. كما كان صوت الإمام الخميني هو الأعلى في انتقاد التبعية المتزايدة لنظام الشاه للولايات المتحدة الأمريكية، وعلاقاته المستفزة للإيرانيين مع «إسرائيل». باختصار كانت راديكالية الإمام الخميني سبباً مهماً في استقطابه شعبية متزايدة بين صفوف الإيرانيين، وكان الغرف من معين الوجدان الشيعي في مواجهة الشاه هو أمضى أسلحة التيار الديني في الثورة.

وفي خضم عملية الثورة ومشاركة التيارات السياسية المختلفة فيها، كان الوجود المتميز للتيار الديني مرتكزاً أيضاً على كاريزما الإمام الخميني، المتحدر من نسل الأئمة والمطالب بإسقاط «الطاغوت». وجاءت المفردات الإسلامية مثل «المستضعفين» و«الطاغوت» و«الشهادة» و«كربلاء» التي صكها التيار الديني لتضفي قوة إضافية للإمام. ولا ننسى تشعب واتساع رجال المؤسسة الدينية المنتشرين في طول إيران وعرضها، إذ بلغ عددهم عشية قيام الثورة عشرات الآلاف من الأشخاص، مما مكن الإمام الخميني من قاعدة شعبية استعصت على كثير من قوى المعارضة الإيرانية للشاه. ويضاف إلى هذا العدد الهائل من رجال الدين عشرات بل ومئات ألوف آخرون كانوا قد هاجروا من الريف إلى طهران العاصمة سعياً وراء عمل لم يجدوه، فأصبحوا مثل قنابل موقوتة ووقوداً للثورة.

نجحت الملاحقة الأمنية المتواصلة والحملة الإعلامية الكثيفة ضد التيارات السياسية المختلفة، في تأجيل الثورة لسنوات. أما الأحزاب الممثلة للقوميات الإيرانية مثل العرب والأكراد، فقد كانت بمنطق الأمور على هامش أحداث المركز، وانحصرت شعبيتها في صفوف الإيرانيين من القومية التي مثلتها. وساهم القمع المتواصل لرموز وأنصار الجبهة الوطنية الليبرالية «جبهة ملي»، منذ الانقلاب على مصدق، في جعلها غير قادرة على خلق تيار سياسى، يستقطب على نطاق واسع المعارضة الجماهيرية للشاه وسياساته، برغم الكفاءات المتميزة لأنصار الجبهة الوطنية، وبرغم نضالهم الدستورى العتيد. فإلى هذه الحملة الإعلامية وتلك الملاحقة الأمنية، يعزى بعض من فشل الجبهة الوطنية فى إرساء مشروع المعارضة الجماهيرية المتنامية على مرجعيتها، أى سيادة الشعب والأمة، ومرجعية القانون والدستور.

وكانت تلك الحقيقة معطوفة على تهميش دور البرلمان والدستور واستفحال دور «السافاك» فى قمع المعارضين، هى أبرز دوافع الأجيال الجديدة للالتجاء إلى العمل السرى الراديكالى. فحل الشباب الذى لا يملك ميولاً دينية على التيارات الماركسية؛ البانية مراميها على أساس «دكتاتورية البروليتاريا»، مثل «حزب توده» الشيوعى ومنظمة «فدائيان خلق» (فدائيو الشعب). وبالمقابل اتجه ذوو الميول الدينية إلى التيارات الأصولية، تلك التى انضوت بحلول عام ١٩٧٧ بكاملها تحت عباءة السيد الخمينى، الذى بعث مصطلح «ولاية الفقيه» إلى الحياة السياسية فى إيران. وعاد السيد الخمينى بعد انتصار الثورة من منفاه بباريس، ليؤسس «جمهورية إيران الإسلامية»، التى قام دستورها على سيادة الولى الفقيه، الذى تمحورت شرعية النظام السياسى الإيرانى من وقتها حول ولايته.

٨- ملاحق الفصل الأول

الملحق رقم ١

الأئمة الاثنا عشر

- الإمام الأول: علي بن أبي طالب (المرتضى)
- الإمام الثاني: الحسن بن علي (المجتبى)
- الإمام الثالث: الحسين بن علي (الشهيد)
- الإمام الرابع: علي بن الحسين (السجاد)
- الإمام الخامس: محمد بن علي (الباقر)
- الإمام السادس: جعفر بن محمد (الصادق)
- الإمام السابع: موسى بن جعفر (الكاظم)
- الإمام الثامن: علي بن موسى (الرضا)
- الإمام التاسع: محمد بن الرضا (الجواد)
- الإمام العاشر: علي بن محمد (الهادى)
- الإمام الحادى عشر: الحسن بن علي (العسكرى)
- الإمام الثانى عشر: محمد بن الحسن (المهدى المنتظر)

الملحق رقم ٢
حكام الأسرة الصفوية (١٥٠١-١٧٣٢)

- ١٥٠١ إسماعيل الأول
- ١٥٢٤ طهماسب الأول
- ١٥٧٦ إسماعيل الثاني
- ١٥٧٨ محمد خدابنده
- ١٥٨٨ عباس الأول
- ١٦٢٩ صفى الأول
- ١٦٤٢ عباس الثاني
- ١٦٦٦ صفى الثاني
- ١٦٩٤ حسين الأول
- ١٧٢٢ طهماسب الثاني
- ١٧٣٢ عباس الثالث

الملحق رقم ٣

حكام الأسرة القاجارية (١٧٩٦-١٩٢٥).

محمد حسين خان قاجار (قتل ١٧٥٨).

حسين قليخان (قتل ١٧٦٣).

أقا محمد شاه (قتل ١٧٩٦).

فتح علي شاه ١٧٩٧-١٨٣٤.

محمد شاه ١٨٣٤-١٨٤٨.

ناصر الدين شاه ١٨٤٨-١٨٩٦.

مظفر الدين شاه ١٨٩٦-١٩٠٧.

محمد علي شاه ١٩٠٧-١٩٠٩.

أحمد شاه ١٩٠٩-١٩٢٥.

الملحق رقم ٤

«فرمان مشروطيت»

«جناب الأشرف صدر أعظم».

«حيث إن حضرة البارى جل شأنه، قد أودع كفنا ذات الكفاية أمور رقى وسعادة ممالك إيران المحروسة، وجعل شخصنا الهمايونى حافظا لحقوق أهالى إيران كافة، لذلك وفى هذا الموقع الذى سيتم العمل فيه على إصلاح دوائر الدولة، ومن أجل رفاهية وراحة أهالى إيران كافة، ولأجل تثبيت أسس الحكومة، فإننا قررنا تشكيل وتنظيم مجلس شورى وطنى من منتخبين عن الأمراء والقاجاريين والعلماء والأعيان والملاك والتجار والحرفيين فى دار الخلافة بطهران، بحيث يشارك هذا المجلس فى المشاورة فى شؤون الحكومة والدولة، ويساعد هيئة الوزراء المساعدة الضرورية فى الإصلاحات التى ستعمل لخير وسعادة إيران. ويعرض المجلس على شخص الدولة الأول آراءه بكل اطمئنان، لما فيه خير الأمة والحكومة والصالح العام، حسبما تقتضى متطلبات أهالى إيران قاطبة، لتمهر بعدها بالمصادقة الهمايونية، وتوضع قيد التنفيذ. بديهى أنه بموجب هذا المنشور المبارك، فإن نظام وأسس هذا المجلس ووسائل تشكيله سوف ترتب وتهىأ منذ هذا التاريخ، حسب رأى الأعضاء المنتخبين، لتقترن بموافقتنا الملكية. بعون الله تعالى، سيفتح مجلس الشورى المذكور، الذى هو حارس لعدالتنا، بتنفيذ قوانين الشرع المقدس، ويجرى الإصلاحات اللازمة لهذه المملكة. تقرر أيضا نشر هذا المرسوم المبارك ليطلع أهالى إيران قاطبة على حسن نوايانا نحو رقى الأمة والدولة الإيرانية، وليظلوا مرفهى الحال وينصرفوا إلى الدعاء بدوام هذه الدولة وبعدم زوال هذه النعمة».

مظفر الدين شاه

الملحق رقم ٥

رضا شاه يؤدى اليمين الدستورية

«أشهد الله القادر المتعال وأقسم بكلام الله المجيد وهو عند الله عظيم أن أعمل على استقلال إيران وأن أحمى حدودها وأن أرعى حقوق الأمة وأن أحترم الدستور وأحكم به طبقاً للقوانين المعمول بها، وأن أعمل جاهداً على نشر المذهب الجعفرى الاثنى عشرى وأن أرعى الله جل شأنه وأراقبه فى جميع أفعالى وأقوالى، وألا يكون لى هدف سوى سعادة إيران وعظمتها حكومة وشعباً، وأن أسأل الله التوفيق للرقى بإيران، وأن أستلهم المدد من الأرواح الطاهرة لأئمة الإسلام».

الفصل الثاني

نظرية «ولاية الفقيه» بين المبنى والمعنى

- ١ - فى معنى «الولاية».
- ٢ - ولادة نظرية.
- ٣ - الاجتهادات الأساسية فى موضوع «الولاية».
- ٤ - الاجتهادات الفقهية للإمام الخميني.
- ٥ - خط الاستخلاف وأصل الحاكمية فى «ولاية الفقيه».
- ٦ - الأركان الأربعة لنظرية «ولاية الفقيه».
- ٧ - سلطات الفقيه داخل بلاده وخارجها.
- ٨ - انطباعات ختامية حول نظرية «ولاية الفقيه».

١- فى معنى «الولاية»

﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ﴾ (البقرة: ٢٨٢).

نظرية «ولاية الفقيه» هى الخصوصية التى تميز النظام السياسى الإيرانى عن غيره من النظم السياسية فى العالم، وبالتالى فواقع إيران السياسى الحالى يتأثر بعوامل كثيرة ومتشابهة، تأتى نظرية «ولاية الفقيه» فى مقدمتها. وفضلاً عن ذلك تعد «ولاية الفقيه» من وجه آخر القطب الذى تدور عليه دوائر الصراع الأيديولوجى المحتدم فى إيران بين الموالين والمعارضين لها. ومن وجه ثالث تعد «ولاية الفقيه» - حتى الآن - أرقى الأشكال التى طورها الإسلام السياسى الشيعى الساعى للوصول إلى السلطة.

«ولاية الفقيه» إذن حمالة أوجه، وهى لذلك لا تعدم وجوهاً أخرى إضافية، من حيث كونها أيضاً استحضاراً لا يتوقف للمظلومية التاريخية التى مربها الشيعة على مدار التاريخ. كما أن «ولاية الفقيه» تجسد - حسب مؤيديها - الثأر التاريخى للشيعة أتباع نهج آل البيت من مضطهديهم ووصولهم لإقامة دولة الشيعة الاثنى عشرية لأول مرة فى التاريخ.

وهكذا يمكن أن نمضى فى التشخيص والتعليل لمدى أبعد، مهما اتفقنا أو اختلفنا حول موقفنا منها. ولكن قبل البدء فى تشخيص مواضع الخلاف، فلا بد من العودة إلى أصل الكلمة فى اللغة لغرضين رئيسيين هما: أولاً الوصول إلى فهم أعمق للنظرية ولسياقاتها التاريخية التى تطورت فيها، حتى وصلت إلى ما وصلت إليه الآن. وثانياً لأن فهم إيران الحالية لا يمكن تخيله أو تصويره بدون أن نأخذ «ولاية

الفقيه» فى الحسبان عند التحليل . فالتحليل ضرورى إذن لفهم النظرية ومن ثم بناء المواقف منها تأسيساً على هذا الفهم . ولهذا ليس غريباً أن يتم البدء بتشخيص المعنى اللغوى لكلمة «الولاية» تاركين المجال لفقهاء اللغة - هذه المرة! - قبل الشروع فى استعراض معانى ومباني نظرية «ولاية الفقيه» .

يقول فقهاء اللغة إن الولاء والتوالى هو «أن يحدث شيئان ليس ما بينهما ما ليس منهما» . وبعبارة عن رنين الكلمات ، وباختصار ، يستعار ذلك المفهوم للتعبير عن القرب من حيث الصداقة والاعتقاد . والولاية تعنى أيضاً النصرة وتولى الأمر ، والولى والمولى فى موقع ومعنى الفاعل أى الموالى (بكسر اللام) ، وفى معنى المفعول ، أى الموالى (بفتح اللام) . ويقال ولّيت وجهى شطره بمعنى أقبلت به عليه ، قياساً على النص القرآنى : ﴿ فَلَتَوَلَّيْنِكَ قِبَلَةَ تَرْضَاهَا ﴾ (البقرة : ١٤٤) . وكلمة الولاية تفيد التصدى لشأن من شؤون الغير ، وفى مقابلها كلمة العداوة وهى التجاوز والتعدى على الغير ، فالتصرف بمصلحة الغير ولاية ، كما أن التصرف بضرره عداوة^(١) . ويتضح من هذه المعانى أن الولاية تعنى القرب والمتابعة لإيجاد تصرف بين فردين . فالولى يرفع حاجة من يلية ، ولهذا فالكلمة تعنى النصرة والمحبة والإقبال والطاعة ، لذلك فالولى يلى اليتيم ليحافظ على مصلحته . ويستطرد التفسير : تولى عنه بمعنى تباعد عنه ولم يقبل أن يلية ويقبله . ووجود حالة الفعلية فى التوالى والقرب والإقبال بين الاثنين فى شىء ثالث خارج عنهما يدل على وجود اختيار وانتقاء ، وفعل قائم على حفظ المصالح .

وقبل أن نتوه فى معنى كلمة الولاية ، نستطيع أن نستخلص من هذه الشروح أن المعنى اللغوى والعرفى فى كلمة الولاية يقتضى ألا يكون الفعل مادياً ، بل المقصود هنا القرب المعنوى . ومثال ذلك النص القرآنى : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (آل عمران : ٢٨) ، أى لا يتخذونهم أصدقاء وأقرباء ، وسورة

(١) راجع : الشيخ حسين على منظرى ، «دراسات فى ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية» ، الدار الإسلامية ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٩٨٨ .

المتحنة تؤكد كذلك على المعنى نفسه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾ (المتحنة: ١). وهناك معنى مقاتلة أنصار الشيطان والنهي عن موالاته في النصوص القرآنية مثل: ﴿فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ (النساء: ٧٦). وأيضاً: ﴿وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا﴾ (النساء: ١١٩). وتحفل سورة المائدة بمعاني الولاء، إذ فيها تتكرر لفظة الولاء مثل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (المائدة: ٥١)، وكذلك: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ (المائدة: ٥٥)، وأيضاً: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ (المائدة: ٥٦)، ومعها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوءًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُتُمَ مُؤْمِنِينَ﴾ (المائدة: ٥٧).

والولاء يتطلب أيضاً الطاعة الاختيارية، فالإجبار والإكراه لا يسمى ولاية، لأنه لا يدل على القرب المعنوي وإن كان هناك قرب مادي. والمعنى اللغوي لكلمة الولاية بحد ذاته لا يدل على الهيمنة المطلقة، بل يدل المعنى بشكل واضح على حرية الولاء والطاعة والنصرة والقرب. فهناك ولاية الله على المؤمنين المفهومة بمنطق الإيمان المجرد والمدعومة بالنصوص القرآنية مثل: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ (الشورى: ٩)، وكذلك: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (البقرة: ٢٥٧). وبعد ولاية الله تأتي ولاية الرسول على المؤمنين، وهي الولاية المعززة بالوحي المنزل على الرسول، والمؤيدة بالنص القرآني: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ (الفتح: ١٠)، وكذلك بالآية: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء: ١١٥). واستعمل النص القرآني أيضاً لبيان وحدة العقيدة ومصادر الولاية في المثال التالي: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ (المائدة: ٥٥).

وفى ولاية الأئمة الاثنى عشر هناك أدلة ونصوص من الأحاديث المتواترة - كما يعتقد الشيعة الاثنا عشرية - عن الأئمة على وجوب الطاعة والموالاتة لهم . أما فى ولاية غيرهم فيعتمد الموقف الفقهي الشيعي على التأويل الذى اشتهر به هذا الفقه ، ومن ثم تكييف هذا التأويل مع الواقع السياسى والثقافى السائد . ولأن الفقهاء الشيعة مشهورون بالتأويل - كما قلنا - فقد استطاعوا نقل الصلاحيات التى كانت ممنوحة للرسول - صلى الله عليه وسلم - ومنها ولايته على المؤمنين ، لصالح ولاية الأئمة على المؤمنين ، بحُسنِبان أن الأئمة الاثنى عشر هم خلفاء الرسول . وأمكن لفقهاء الشيعة نقل هذه الولاية عن طريق تأويل أحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - وبخاصة تلك الحادثة المحورية بالقرب من غدير خم ، والتى يعتقدون بموجبها أن الرسول أوصى بالخلافة من بعده إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب . ومن بعد نقل الولاية إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب نقلوها إلى الأئمة من الطريق نفسه ، أى تأويل الأحاديث .

إلى هنا نصل إلى أن اعتقاد المسلمين الشيعة بالولاية معقود بموجب مصاديق الإيمان إلى الله ورسوله والأئمة الاثنى عشر من بعده . ولكن الصعوبة التى استعصت إلى حد كبير على التذليل تمثلت فى نقل ولاية الأئمة على المؤمنين لصالح الفقهاء . وتعود تلك الصعوبة إلى عدم وجود نص قرآنى أو حديث نبوى يمكن تأويله يدعم هذا المنحى والاتجاه . ولأن ولاية الله على المؤمنين لا تحتاج لإثبات لغوى ، كانت ولاية الرسول محتاجة إلى نص قرآنى لإيصالها إلى عامة الناس . ومن أحاديث الرسول استنبط الفقهاء الشيعة ولاية الأئمة المنصوص عليها كركن من أركان المذهب الشيعي ، وهكذا بالتدرج من أعلى إلى أسفل . ولكننا نجد فى النصوص القرآنية ولاية عامة للمؤمنين بعضهم على بعض دون ذكر طبقة مخصوصة منهم . ويستدل على ولاية المؤمنين بعضهم على بعض من طريق النص القرآنى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (التوبة : ٧١) .

لم تذكر إذن كلمة الولاية على المؤمنين فى القرآن إلا لله والرسول، كما ذكرت ولاية المؤمنين بعضهم على بعض دون تحديد واضح لفئة معينة منهم. ويعتقد البعض أن «الولاية» بمعنى القوامة على الأشخاص، وهو المعنى الذى تنطلق منه نظرية «ولاية الفقيه»، القائلة بولاية الفقيه على المؤمنين، لم ترد فى النص القرآنى إلا فى حالة الولاية على المحجورين، أو ما يمكن أن نطلق عليها حالة الحجر الفقهى، وذلك استنادا إلى الآية القرآنية: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ (البقرة: ٢٨٢). وهكذا فكلما مضى نقل الولاية على المؤمنين من مستوى عقائدى ومرجعى إلى آخر أدنى مرتبة تزداد الصعوبة على عملية التأويل، نظرا لتناقص أدلة التأكيد على المعنى الوارد فى نظرية «ولاية الفقيه».

٢- ولادة نظرية

«ولاية الفقيه هي هدية الله تبارك وتعالى إلى المسلمين، الإمام الخميني.

من الصعوبة اللغوية جاءت إذن نظرية «ولاية الفقيه»، ومن خلال التطور التاريخي للفقهاء الشيعة ظهرت وتطورت. في الماضي كانت نشأتها وتطورها، وفي الحاضر تجلياتها وظهورها. ولكن السؤال الجوهرى فى هذا السياق هو: كيف توصل الفقهاء الشيعة ومؤسستهم الدينية إلى مد مظلة ولاية الله والرسول والأئمة الاثنى عشر ليستظل بها الفقهاء أيضا؟ هذا ما سوف تحاول السطور القادمة الإجابة عنه.

نظرية «ولاية الفقيه» هي نتاج لتطور الفقه الشيعة منذ اختفاء الأئمة المعصومين وحتى ظهور النظرية، التي لم تخلق على يد الإمام الخميني من العدم. فقد استلزم الأمر مئات كثيرة من السنين، حتى وصل التراكم الفقهي الشيعة إلى ما أمكن للإمام الخميني الاستناد إليه في النصف الثاني من القرن العشرين ليخرج بنظريته التي ملأت الدنيا وشغلت الناس. ومن هنا وجب على الغواص في معانى «ولاية الفقيه» أن يهبط أعماق فى بحور التاريخ لاستجلاء غموض الأسرار والمعانى، لأن عدم معرفة الخلفيات، يؤدي بالضرورة إلى أن تتحول الظلال الظاهرية إلى حقائق، وما هي فى الحقيقة إلا مجرد قشور. وكما يقول السيد الحسيني الشيرازي: «معرفة العلاقة بين الفقه والتاريخ تكشف لنا الظروف الطارئة والعوامل المؤثرة فى مراحل التشريع فى الحكم الواحد. وهنا منافع من أهمها أننا عندما ندرس التاريخ الفقهي، سنلاحظ منحى السقوط

والضعف فى هذا التاريخ، سنجد هذا المنحى يرتفع فى بعض الأوقات، ويهبط فى أوقات أخرى»^(١).

لم يبعث الإمام الخمينى إذن «ولاية الفقيه» من الفراغ، بل سبقه علماء نادوا بها وأصلوا لها واستمدوا شهرتهم منها. ونستطيع تصور كم كان المنحى التاريخى لعملية تطور الفكر الشيعى شاقا، خصوصا بعد اختفاء القائد الروحى للمؤمنين الشيعة، أى المهدي المنتظر أو الإمام الثانى عشر. لم يترك الإمام الغائب نظرية فى الحكم ولا طريقة واضحة لتسيير أمور المؤمنين، وبالتالي كان الأساس الفقهى غائما وضبابيا منذ هذا الاختفاء.

انبرى فقهاء الشيعة منذ غيبة المهدي المنتظر للتعمق فى تحليل النص الشرعى، وسبر أغواره، وكذلك تطوير البحوث الفقهية، التى كانت بداياتها فى زمن الأئمة الاثنى عشر. واستهدف الفقهاء الشيعة من ذلك التحليل والتطوير توطيد أركان عقيدة التشيع من طريق خلق إطار معرفى للمذهب، وترتيب أصوله وفرزها، وكذلك تفصيل فروعها وشرحها. وكانت ثمرة هذا التحليل والتأويل والترتيب مجموعة المبادئ والأصول التى نراها لدى المؤسسة الدينية الشيعية الآن. وبالرغم من التأويل المشار إليه، يخرج المتفحص لتطور الفقه الشيعى بانطباع مفاده وجود نوع من القطيعة بين اهتمام الفقهاء الشيعة بالشؤون العامة وأمور السياسة من ناحية، واهتمامهم بالأمور الاجتماعية والفقهية من ناحية ثانية. فاهتمام الفقهاء بالأول هو جد حديث، أما اهتمامهم بالبعد الثانى فقد كان ملازما لنظرياتهم واجتهاداتهم الفقهية.

وربما يرجع الضعف التاريخى لاهتمام الفقهاء بأمور السياسة إلى عوامل متعددة ومتداخلة. ويتصدر هذه العوامل اعتقاد المسلمين الشيعة بالإمامة المنحصرة فى شخص الإمام المعصوم، الذى يقود الحكم والمؤمنين بموجب الحق الإلهى الممنوح

(١) السيد محمد الحسينى الشيرازى، «فلسفة التاريخ... دراسة تحليلية فى المناهج والسلوك»، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٣.

له . وأفضى ذلك الاعتقاد عملياً إلى عزوفهم عن بحث المسائل المتعلقة بالحكم والدولة، بسبب وجود الإمام المعصوم، حتى لو كان غائباً عن الأنظار . أما ثانياً العوامل التي أدت إلى إحجام المسلمين الشيعة عن الانشغال بأمور الحكم، فكانت تتمثل في حالة العداء المستحكم بينهم وبين الغالبية العظمى من السلطات السياسية التي قامت على مر تاريخهم وتاريخ الإسلام . ويزاء هذه الحالة العدائية تركزت عندهم «التقية»، وازداد الانعزال الشيعي عن الدولة والسلطة في المجتمعات التي عاشوا فيها . وثالث العوامل الرئيسية التي أدت إلى إحجام الشيعة عن الاهتمام بأمور الحكم كانت التراجيديا الخاصة بغياب الإمام الثاني عشر، دون وجود مشروع سياسي سابق لغيابه .

وعلى رغم القرون والفاصل الزمني الذي فصل بين غياب المهدي وظهور رؤى وأفكار جديدة في الفقه الشيعي، كان الإطار العام الذي سار وتشكل فيه هذا الفقه هو إضفاء الشرعية على السلطة السياسية القائمة بشروط . كانت هذه الشروط هي أن تكون هذه السلطة السياسية شيعية المذهب، وأن تؤكد على حق الفقهاء أو «ولايتهم» على الأمور الحسبية فقط .

رأينا أيضاً فيما سبق أن الخصوصية الأساسية للمذهب الشيعي الاثني عشري عن باقي المذاهب الإسلامية تكمن بالأساس في موضوع الإمامة، وكيف أن الولاء للأئمة الاثني عشر، من آل بيت النبي - صلى الله عليه وسلم - ومن صلب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، هو من أصول هذا المذهب . وباختفاء الإمام الثاني عشر في كهف بسامراء، تعرض الشيعة لاختبار عسير من النواحي السياسية والفقهية، خصوصاً بعد وفاة الوكلاء الأربعة له . وعلى صعيد السياسة كان اختفاء القائد سليل الدوحة النبوية يعادل الضياع لأتباع المذهب، فهو الوحيد المنوط به إقامة الدولة وتطبيق الشريعة وإحقاق الحق . أما على صعيد الفقه، فقد ضاع الحبل المتين الذي يربط بين جماهير المؤمنين وقائدهم الروحي المعصوم . فتعطلت تبعاً لذلك كثير من المظاهر العبادية مثل إقامة صلاة الجمعة مثلاً، بل وحتى الفرائض مثل إقامة الحدود وتحصيل نسبة الخمس من المؤمنين . كما أصاب الاضطراب، بغياب

الإمام، فكرة التشيع وما تفرع عنها من تسلسل إلهي وتراتبية مرجعية. ويبدأ هذا التسلسل من الله ومن ثم الرسول والأئمة الاثنى عشر إمام بعد آخر حتى الإمام الغائب، ومن وقتها بدأ «عصر الانتظار» أى انتظار المهدي المنتظر.

ولكن بمرور الوقت، ابتكر الفقهاء الشيعة مقولة النيابة عن الإمام على الأقل فى تحصيل نسبة الخمس من أموال المؤمنين، وهى النسبة التى وطدت أركان المذهب الشيعى. وعمقت نسبة الخمس التى يدفعها المؤمن الشيعى من استقلالية مؤسسة الفقهاء الدينية ورفدتها بمدد أمام السلطات السياسية، أو الزمنية، بحسب المصطلحات الشيعية. ولكن الشيعة استمروا إلى حد كبير فى حالة التيه السياسى من بعد اختفاء الإمام الثانى عشر، بالرغم من تحصيل نسبة الخمس حتى ولدت فكرة «ولاية الفقيه».

ظهرت إرهاصات الفكرة فى جبل عامل بלבnan، على يد محمد بن مكى الجزينى العاملى، المتوفى فى عام ٨٧٦ هجرية الموافق ١٤٧١/١٤٧٢ ميلادية. أخرج الجزينى بمقتضى الفكرة أول تطوير أساسى فى الفقه الشيعى، حيث مد نطاق عمل الفقهاء ووسع من تأثيرهم فى حياة المؤمنين. استند الجزينى على ما أسماه «نيابة الفقهاء العامة» عن المهدي المنتظر، وشملت هذه النيابة القضاء والحدود وإقامة صلاة الجمعة. وقدر الجزينى فى كتابه «اللمعة الدمشقية» أن الفقيه هو «نائب الإمام». ولكن هذا الكتاب لم يحظ باهتمام كبير لدى الباحثين وأهل التحقيق، إلا بعد اكتشاف أنه الأساس لنظرية «ولاية الفقيه»، ولذلك فهو الآن أحد أشهر الكتب عند المسلمين الشيعة.

وبالرغم من أن الجزينى كان أول من تحدث عن نيابة الفقهاء للأئمة عند المسلمين الشيعة، فإن نطاق تلك النيابة كان محصوراً فى الأعمال التى أشرنا إليها فقط. ولم يكن الجزينى أو «الشهيد الأول»، كما يطلق عليه فى الأدبيات الفقهية الشيعية، قريباً من فكرة الحكومة الإسلامية بقيادة الولي الفقيه، بل من فكرة تحسين شروط عصر الانتظار حتى عودة المهدي المنتظر.

على كل حال ظهر فى كتاب «اللمعة الدمشقية» لأول مرة فى التاريخ لقب

«نائب الإمام»، والذي أطلق على آية الله الخميني بعد انتصار الثورة. ولكن الأهم أن الجزيني أخرج تطويراً جديداً للفكر الشيعي تمثل في إلقاء حجر «نيابة الفقهاء العامة» في بركة الانتظار الراكدة.

ب وفاة الجزيني طويت فكرة «النيابة العامة للفقهاء» ومعها لقب «نائب الإمام» الذي استحدثه بين ركام الكتب الفقهية المتعددة. ولكن إعلان الشاه إسماعيل الصفوي عن تشييع الدولة الإيرانية بالقرن السادس عشر الميلادي؛ نقل مؤسسة الفقهاء نقلة نوعية متميزة. فمن وقتها أصبح للشيعة دولة لا يضطهدون فيها، بل وأصبح قدوم الفقهاء منهم مرحباً به لتوطيد المذهب في الدولة الصفوية. تقاطر من وقتها الفقهاء الشيعة من كل بلاد العالم الإسلامي على إيران، وأصبحت ظاهرة عامة من وقتها أن يتنقل الفقهاء الشيعة بين الأقطار المختلفة حيث توجد جماهير المؤمنين. وكان من نتيجة ذلك التنقل حدوث المصاهرات بين الفقهاء الشيعة من الأقطار المختلفة، بحيث أصبح للعائلة الواحدة عدة فروع في عدة أقطار مرة واحدة. ونرى ذلك بوضوح في تقارب وتنافس مؤسسة الفقهاء الحالية في كل من إيران والعراق ولبنان، ولكن تناول ذلك بالتفصيل قد يخرج بالتحليل إلى خارج السياق العام لموضوع «ولاية الفقيه».

عودة إذن إلى ما سبق، انهمك هؤلاء الفقهاء الشيعة المتقاطرون من مختلف البلدان في استخراج ما يفيد «دولة الشيعة الوليدة» ودعم مشروعية الحكم الصفوي. وشهد الفقه الشيعي على هذه الخلفية طفرة جديدة، فنشأت وازدهرت المدارس العلمية أو «الحوزات العلمية». والحوزات العلمية هي أماكن يتصدى فيها الطلاب والفقهاء لأمر البحث والتحقيق، مستعملين في ذلك جميع لوازم التحقيق مثل الكتب والمصادر اللغوية والفقهية والتاريخية والسير والحديث والمنطق والبلاغة. ويرى أغلب الشيعة في إيران أن أعظم الحوزات العلمية التي شهدها التاريخ هي كالتالي من حيث الأهمية:

١ - مدرسة الرسول - صلى الله عليه وسلم -.

٢ - مدرسة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع).

٣- مدرسة الإمامين الحسن والحسين (ع).

٤- مدرسة الإمام محمد بن علي الباقر (ع).

٥- مدرسة الإمام جعفر بن محمد الصادق (ع).

٦- مدرسة الإمام موسى بن جعفر الكاظم (ع).

٧- الحوزة العلمية في النجف الأشرف بالعراق.

٨- الحوزة العلمية في مدينة قم بإيران.

٩- الحوزة العلمية في مدينة أصفهان بإيران.

ولأن مدارس الرسول والأئمة كانت تمثل عملياً مرحلة تاريخية معينة، اقترنت بوجود الرسول والأئمة، فقد أصبحت هذه الحوزات بعد وفاتهم تراثاً عقائدياً فقط وليست واقعا حياتياً. وبالتالي كانت الحوزة العلمية في النجف الأشرف، حيث مرقد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، هي محط أبصار الشيعة ومركز دائرة انجذابهم العاطفي والوجداني. وهناك يشتهر المراجع ويذيع صيتهم، بغض النظر عن الجنسية التي يحملونها والبلد الذين ينتمون إليه. وما زال هذا الأمر قائماً حتى اليوم، ولكن مع منافسة واضحة من حوزة قم العلمية، التي لا تمتلك العراق التاريخية نفسها مقارنة بالنجف الأشرف، حيث ترجع أهمية قم ربما إلى مائتي عام خلت لا أكثر.

مثلاً استغرق اجتهاد الجزيني أربعة قرون ممتدة منذ اختفاء الإمام الثاني عشر وحتى ظهور فكرته الخاصة «نيابة الفقهاء العامة»، فقد استغرق الأمر قرونًا أربعة أخرى حتى ظهر الشيخ أحمد بن محمد مهدي نراقي كاشاني. وأضيف إلى لقب نراقي لقب كاشاني أيضاً لأنه يتحدر من مدينة كاشان الإيرانية، جرياً على العادة الإيرانية في صياغة الألقاب، مثل خميني نسبة إلى قرية خمين أو رفسنجانى إلى مدينة رفسنجان وأردكانى إلى مدينة أردكان وهكذا. وقبل أن يتوفى نراقي كاشاني في عام ١٢٤٨ هجرية الموافق ١٨٦٧ ميلادية، أخرج كتابه «عوائد الأيام في بيان قواعد الأحكام». وفي هذا الكتاب طور الشيخ نراقي أفكار الجزيني باتجاه توسيع

صلاحيات الفقهاء، إذ استخدم مصطلح «ولاية الفقيه» لأول مرة في تاريخ الشيعة، رافضاً «التقية» و«عصر الانتظار». وبموجب هذا التجديد فقد دعا الشيخ نراقي إلى أن يقوم الفقهاء بتولى زمام أمور الإدارة والحكم لجماهير الشيعة، رافضاً النطاق المحدود لصلاحيات الفقهاء. وتمثل هذه الدعوة بناءً على الأساس الذي أرساه الجزيني قبلها بأربعة قرون، وإن توسع نراقي في الصلاحيات الممنوحة للفقهاء مقارنة باجتهادات الجزيني.

ذهب نراقي إلى مدى أبعد، إذ قلّد في كتابه المذكور - الفقهاء منصب «الإمامة الكبرى». وقال في الكتاب المشهور اختصاراً بكتاب «عوائد الأيام» بوضوح: «كل ما كان للرسول والإمام، يؤول إلى الفقيه أيضاً، إلا ما أخرجه الدليل من إجماع أو نص». ويمكن تلخيص فكرة كتاب الشيخ نراقي بأن للفقيه في عصر الغيبة الكبرى حق الولاية في أمرين أساسيين: أولاً للفقيه حق الولاية في جميع الأمور التي كان النبي - صلى الله عليه وسلم - والأئمة الاثنا عشر يملكون ولايتها وحق التصرف فيها، إلا أن يكون هناك دليل شرعي على الاستثناء. وثانياً حق الولاية للفقهاء في كل الأمور التي لها ارتباط بدين ودنيا عباد الله. وتعرض آية الله نراقي في كتابه إلى عشرة موارد في شؤون ولاية الفقهاء كان منها: الإفتاء وإقامة الحدود، وحفظ أموال الأيتام والمجانين والغائبين، وكذلك التصرف في أموال الإمام المعصوم (نسبة الخمس).

طبقاً لتقاليد الحوزة العلمية الشيعية، يتولى التلميذ مواصلة نهج أستاذه ونشر أفكاره وأفكار مدرسته الفقهية. وهكذا فعندما توفي الشيخ نراقي، كان تلميذه مرتضى الأنصاري جاهزاً لنشر فكرة أستاذه والدعوة إليها، والبحث عن أسباب ووسائل الإقناع بها عند مراجع الحوزة العلمية وبين جماهير الشيعة. ومن حيث انتهى نراقي كاشاني بدأ الشيخ مرتضى الأنصاري، المتوفى عام ١٢٨١ هجرية الموافق ١٨٦٤ ميلادية، والمعروف بلقب «خاتم المجتهدين»، حيث أفتى في كتابه «البيع» ببطلان «عبادة تارك طريقة التقليد والاجتهاد». وبمقتضى آراء الشيخ الأنصاري توجب على الشيعة تقليد المرجع الديني أو الفقيه في كل أمورهم

الحياتية والمذهبية . فتكرست من وقتها مرجعية الفقهاء ودورهم كنواب للإمام الغائب الثانى عشر .

وهكذا نرى كيف تحولت وظيفة الفقيه وتغيرت جذرياً بمرور الزمن من مجرد ناقل للأحاديث إلى مجتهد فى الإفتاء إلى مرجع يجب تقليده . وتطور التقليد الفقهى إلى تقليد المرجع بشكل ينزله منزلة المنصب الشرعى ، أو ما يطلق عليه فى الفقه الشيعى «النيابة العامة» ويحصرها فيه . إذن فمن هذه الناحية ، وبموجب هذا التطور ، ارتقت النيابة العامة درجة نوعية أعلى لتصير منصباً شرعياً . ومن هناك صعدت «النيابة العامة» إلى مصاف «الولاية المستمدة من الله» ، وهو ما أسس فيما بعد لظهور نظرية «ولاية الفقيه» .

كانت الدعوة لفكرة «ولاية الفقيه» تهدف إلى إثبات أمر أساسى مفاده أن العلماء والفقهاء هم ورثة الأنبياء والأئمة المعصومين من آل بيت النبى - صلى الله عليه وسلم - . واستندت هذه الدعوة إلى الحديث المنسوب إلى الرسول : «العلماء ورثة الأنبياء» ، ومقولة الإمام الرضا ، وهو الإمام الثامن عند الشيعة الاثنى عشرية : «الملوك حكام على الناس والعلماء حكام على الملوك»^(١) . وبناء على ذلك روج المؤيدون للفكرة أن كل ما كان للأنبياء والأئمة المعصومين من «ولاية» على الناس والحكام لابد وأن يؤول إلى الفقهاء فى كل الحالات ، إلا فى حالة المخالفة لصحيح النصوص والإجماع العام . وبذلك الطرح وبمضمون الفكرة تتجاوز وظيفة وصلاحيات «الولى الفقيه» أكثر من مجرد الإفتاء فى أمور الدين وإصدار الأحكام فى الأمور الشرعية . وتغير حال الفقهاء مع المريدين ، قبل ظهور الفكرة وبعدها ، إذ زادت فكرة «الولاية العامة للفقهاء» من حضور الفقهاء ورسخت نفوذهم ، بالإضافة إلى استمرار تلقى نسبة الخمس والتصرف فيها ، تلك النسبة التى بنت الأساس المادى لنفوذ الفقهاء فى تاريخ التشيع .

(١) العلامة المجلسى ، «بحار الأنوار» ، الطبعة الثانية ، الجزء الأول ، ص ١٨٣ ، كتاب العلم ، باب ٢١ ،

حديث ٩٢ ، مؤسسة الوفاء ، بيروت ١٤٠٣ هجرى قمرى .

وبالتالى تعدت صلاحيات الولي الفقيه بموجب اجتهادات الشيخين نراقى والأنصارى كل الصلاحيات التى منحها المريدون للفقهاء تاريخياً، حتى وصل نطاق هذه الصلاحيات إلى جميع الأمور الدنيوية وتفاصيلها ودقائقها. وتعد هذه الصلاحيات انعكاساً لنقلة نوعية إضافية فى تاريخ الفقه الشيعى باتجاه نظرية «ولاية الفقيه». فالفقهاء بمقتضى اجتهادات الشيخين نراقى والأنصارى قد أضيفت إلى صلاحياتهم العملية المتعددة حق تمثيل الجهاز القضائى، الذى تم حصر عمله بالمؤسسة الدينية. وبالتأسيس على ذلك، أصبح لمؤسسة الفقهاء فى إيران حق ثابت فى أن يتم تحويل الأطر القانونية للدولة إلى الأساس الإسلامى - بغض النظر عن الحاكم وشكل الحكومة - الذى يحتكر الفقهاء تأويله وإنزاله موضع التنفيذ، بوصفهم «أهل الاختصاص».

بعد مرتضى الأنصارى، جاء الإمام الخمينى ليحمل رايات فكرة «ولاية الفقيه» فى الحوزة العلمية لمدينة قم، التى انتقل إليها الثقل الفقهى فى إيران من حوزة أصفهان قبل ذلك بنحو قرن تقريباً. لمع نجم الإمام الخمينى بسبب دوره الرئيسى فى تحريك الاحتجاجات ضد الشاه المخلوع محمد رضا عام ١٩٦٣. وبعد نفى الشاه السابق محمد رضا آية الله الخمينى إلى خارج إيران، سافر الإمام إلى النجف الأشرف بالعراق، وهناك وجد المعارض المنفى خارج بلاده الفرصة، ليصوغ أفكاره التى ستطرح بعدها بالسلطة الدنيوية للشاه. ولم تتوقف هذه الأفكار عند الإطاحة بالشاه فقط، بل وأقامت «جمهورية إيران الإسلامية» فى مكان السلطة الدنيوية، وعلى أساس نظرية «ولاية الفقيه»، فتغير بالتالى وجه هذه المنطقة من العالم.

٣- الاجتهادات الأساسية

فى موضوع «الولاية»

رأس المطالبات ثلاثة عليم

مطلب هل، مطلب مبا، مطلب لم،

الحكيم هادى السبزواري.

تبنت الغالبية من الفقهاء الشيعة، على مر التاريخ، مقولة: إن «الحكومة» هى تجسيد لخلافة الله على الأرض. والحال أن المقصود بكلمة «الحكومة» باللفظ الفارسى هو المعانى التى تدل عليها كلمة «الدولة» باللغة العربية، وذلك بعد تطور اللغتين وظهور مفردات حديثة جديدة فى اللغة العربية مثل «الدولة». ورأى الفقهاء فى هذه «الحكومة- الدولة» التطبيق العملى للتشريع الإلهى، وجوهر الدعوة التى نادى بها الرسل والأئمة فى مقابل تعنت وظلم الطواغيت. ويبدو جلياً أن تقويم وتأمل وظيفة الدولة لدى الشيعة يركز أساساً على استلهاهم مرحلة حكم الرسول- صلى الله عليه وسلم- حيث إن أصل الوحي الإلهى يوجب إحقاق الحق وإقامة العدل بما يكفل للإنسان سعادة الدارين، الدنيا والآخرة. وبالتالي ليس هناك من أحد، بحسب تسلسل المنطق الداخلى لعقيدة التشيع، أقدر وأجدر من الرسول والأئمة المعصومين من بعده، بالوساطة بين العبد وربّه، تلك الوساطة التى تبلورت فى التشريع الإلهى.

وتأسيساً على ذلك، تجذرت معارضة الشيعة لغالبية السلطات السياسية التى حكمتهم، بحسبان أن هذه السلطات الجائرة اغتصبت سلطة آل بيت النبى- صلى الله عليه وسلم-، وحولت وغيرت بالتالى من مسار الدولة إلى اتجاه مغاير لما رُسم وقدر إلهياً. ويظهر الاهتمام بالدولة ومقوماتها وأساسها الشرعى عند الشيعة،

إحياءاً بارتباط مفهوم الدولة بالنسق العام للعقيدة الإسلامية حسب المذهب الشيعى ، بحيث تندرج الدولة ومبانيها بوصفها جزءاً من كل هذه العقيدة . وبالرغم من اتفاق الفقهاء الشيعة على إدانة السلطات الجائرة المغتصبة للحكم بما حفظ للمسلمين الشيعة هويتهم المذهبية ، وجذّرتهم بأواصرها ، فإنهم عادوا واختلفوا حول مفهوم الحقوق العامة والموقف من الشؤون السياسية .

انقسم الفقهاء الشيعة إذن إلى جماعتين : الأولى تنصرف إلى أمور الإفتاء والقضاء والعزوف عن الانخراط فى الشأن العام بانتظار ظهور المهدي المنتظر ، وأنكرت أى ولاية على المؤمنين فى زمن غيبة الإمام المعصوم . وحصرت هذه المجموعة دور الفقيه فى الإفتاء والقضاء ، وجواز التصرف فى الشؤون والأعمال المثبوت حرمة تركها وإهمالها . ومن هذه الأعمال إدارة شؤون السفهاء والأيتام والأوقاف ، أو بعبارة أخرى ما يدخل فى نطاق «الأمور الحسبية» ، كما يصطلح عليه فى الفقه الإسلامى . ومن أبرز من قال بهذا من الفقهاء المحدثين السيد أبو القاسم الخوئى ، المتوفى فى عام ١٩٩٢ ، حيث أفتى بأن «ولاية الفقيه المطلقة لا تثبت فى عصر الغيبة بأى دليل» ، وأن «الولاية تختص بالنبي والأئمة ، وعلى هذا فإن الذى يثبت للفقيه هو جواز التصرف وليس الولاية» .

أما الجماعة الثانية من الفقهاء فاجتهدت لتبنى حججاً وأسانيد ، للوصول إلى إثبات التكليف الدينى فى مباشرة وبحث الحقوق العامة . وكان من هذه المجموعة من نادى بـ «ولاية الفقيه» ، وهو الإمام الخمينى ، الذى يقول فى هذا الصدد : «يملك هذا الحاكم الفقيه ، الجامع للشرائط ، من أمر الإدارة والرعاية السياسية للناس كل ما كان يملكه الرسول وأمير المؤمنين على بن أبى طالب» .

ولكن أنصار الفريق المؤيد لانخراط الفقهاء فى الشؤون العامة ليسوا كتلة صماء موحدة ومتجانسة ، كما قد يبدو للوهلة الأولى . فأنصار هذا الفريق اختلفوا حول نوع نظام الحكم الواجب تأييده ، على النحو الذى أدى إلى ظهور النظريات والاجتهادات فى فكرة «الولاية» نفسها . وربما يجيب هذا الانقسام عن سؤال

محورى ومهم هو : هل كان الفقه السياسى لدى الشيعة يدور حول نظرية واحدة فى الحكم، وهى «ولاية الفقيه»، أم أن هذا الفقه يشتمل على نظريات أخرى مختلفة، تشكل نظرية «ولاية الفقيه» واحدة منها، تقارن بها، وتُقرأ فى ضوءها؟ والواضح أن الإجابة عن الجزء الأول من السؤال تقتضى النفى، فى حين يستلزم الجزء الثانى منه التأكيد والتثبيت ومن ثم الإجابة بنعم.

فمنذ أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وتحت تأثير عوامل كثيرة تنوعت بمعظمها ما بين الدعوات النهضوية والإصلاحية التى نادى بها أكثر من اتجاه فى إيران وفى البلدان الإسلامية الأخرى، بدأت حالة من الاهتمام المتزايد بالشأن السياسى، أو فلنقل، بالشأن الاجتماعى العام تستوفى شرائطها لدى المرجعية الفقهية الشيعية. وظهر هذا الاهتمام فى محاولة التوفيق بين القراءة الموضوعية، وتشخيص الظروف السياسية والاجتماعية المحيطة من جهة، وبين تطوير الاستدلال الشرعى من جهة ثانية. وأخذت هذه الحالة تنمو عندهم بعد أن استوفت شروطها الذاتية مع نمو الظروف الموضوعية المحيطة بإيران، بل ودفعت باتجاه البحث عن «مشروع سياسى» للشيعة. ولأن العلاقة بين «الولاية» و«الحكومة - الدولة» ليست ذات نسق موحد أو محل إجماع من كل الفقهاء الشيعة فى كل المراحل الزمنية وعلى مدار التاريخ، فقد تنوعت اجتهادات المفكرين الشيعة، وتعددت الصلاحيات الممنوحة للولى الفقيه، وتأرجحت بالتالى حدود هذه الولاية. وتبعاً للاجتهادات الفقهية المختلفة؛ تغير شكل هذه الصلاحيات، فتقلصت فى بعضها واتسعت فى بعضها الآخر.

ويمكن تقسيم العلاقة بين الدولة والولاية فى الفقه الشيعى، وفى اجتهادات أعلام هذا الفقه إلى قسمين أساسيين تبعاً لمصدر المشروعية. فهناك الاجتهادات المنطلقة من قاعدة المشروعية المباشرة من الله، ويقابلها الاجتهادات المرتكزة على مشروعية الأمة ولكن فى حدود تعاليم الشرع الإسلامى. وتندرج أربعة اجتهادات تحت القسم الأول وخمسة تحت القسم الثانى، فىكون هناك تسعة اجتهادات رئيسية فى الاجتهاد الشيعى فيما يخص العلاقة بين الفقهاء والدولة.

القسم الأول: المشروعية المباشرة من الله

١. «ولاية الفقيه» فى ظل الملكية الدستورية، أو بتعبير آخر «ولاية الفقيه» تحت حكم ملكى لحاكم مسلم. ومن أبرز أعلام هذه المجموعة العلامة المجلسى، أعلى مرجع شيعى فى أواخر عصر الصفويين، ومؤلف «بحار الأنوار» التى تعد أكبر موسوعة للحديث عند الشيعة. وكان المجلسى، المتوفى عام ١١١١ هجرية الموافق ١٦٩٨ ميلادية، مؤيداً لحكام الدولة الصفوية، الذين أسماهم «سلاطين الشيعة»، وداعياً إلى استمرار سلطانهم حتى ظهور المهدي المنتظر. أما الميرزا أبو القاسم بن حسن الجيلانى القمى، المتوفى عام ١٢٣١ هجرية الموافق ١٨١٤ ميلادية، والذي كان من أبرز فقهاء العصر القاجارى، فقد وضع السلاطين فى مرتبة «ظل الله» ودعا لهم أيضاً، مثل سابقه المجلسى، بأن «يصل الله دولتهم بدولة القائم (المهدي المنتظر) عجل الله فرجه الشريف». وحدد القمى فى مؤلفه الشهير «إرشاد نامه» الارتباط الوثيق بين الفقهاء الذين يسميهم «الفقراء»، والسلاطين الذين أسماهم «العصبة الجليلة» كالتالى: «لا مجال لجماعة الفقراء أن تبتعد عن عتبة عدل العصبة الجليلة وحرستها». ومن ضمن هذه المجموعة يأتى أيضاً السيد جعفر بن أبى إسحاق الدارابى بروجردى كشفى، المتوفى عام ١٢٦٧ هجرية الموافق ١٨٤٩ ميلادية، وصاحب كتابى «تحفة الملوك»، و«ميزان الملوك والطوائف والصراط المستقيم فى سلوك الخلائف»، والذي ارتأى تقسيماً للعمل بين السلاطين والفقهاء، استناداً إلى معارف وقدرات كل طرف، السلاطين للملك والفقهاء لأمر الدين. أما الشيخ فضل الله نورى المتوفى عام ١٩٠٧، فقد اعتقد بقيام الدولة التى تتأسس على أركان الشريعة من طريق تعاون فريقين هما: سلاطين الزمان والعلماء الأعلام. وكان الشيخ عبدالكريم حائرى يزدى، مؤسس الحوزة العلمية فى قم، ممن يندرجون أيضاً فى هذه المجموعة، إذ أفتى بأن السلطان الشيعى لا يعد كافراً بشرطين «إذا كان على استعداد لتسليم زمام السلطة إلى إمام العصر عجل الله فرجه الشريف عندما يظهر، وإذا قام على رفق فتق المسلمين وصد المعتدين».

ويلاحظ أن هذه المجموعة تنتمي إلى سياق تاريخي توقف عند حدود «ثورة المشروطة» في عام ١٩٠٦، أو على أكثر تقدير حتى وفاة حائري يزدي في عام ١٩٣٧. وبمقتضى أفكار هذه المجموعة يكون الحاكم الملكي واليًا على الناس بمقتضى هبة إلهية، في مقابل أن تؤول الأمور الشرعية مثل الإفتاء والقضاء إلى الفقهاء. والآخرين يقدمون للسلطين الاستشارة الدينية، دون أن يتولوا الحكم نيابة عنهم، على أن يكون الفريقان، السلطين والعلماء، في حال من الانسجام والتحالف وتقسيم العمل.

٢- **الولاية العامة لعامة الفقهاء**، ومن أبرز أعلامها الملا أحمد نراقي كاشاني، وآية الله بروجردى المتوفى عام ١٩٦١، وآية الله كلبايكاني المتوفى عام ١٩٩٣. ويؤيد هذا الفريق توسيع صلاحيات الفقهاء ومد نطاق الولاية إليهم، ولكنهم يذهبون إلى اختصاص الفقهاء بشكل عام بالولاية، وليس فقيها واحداً فقط أو حتى مجموعة محددة منهم. وتضم هذه المجموعة المنادية بولاية كل الفقهاء والممتدة من عصر نراقي كاشاني وحتى اليوم، أغلب المراجع الشيعة داخل إيران وخارجها.

٣- **الولاية المسماة من طريق مجلس المراجع**، ومن أبرز المنظرين لهذا الاتجاه آية الله سيد محمد شيرازي، المتوفى عام ٢٠٠١. وبمقتضى الفكرة التي اشتهرت لدى البعض باسم «شورى الفقهاء»، تقوم مجموعة من المراجع، أو الفقهاء ذوي الشعبية الواسعة، بمهام الولاية على أمور الناس الدينية وذلك دون أن يستأثر فقيه واحد بالولاية على الأمة. بل يتم اتخاذ القرارات بتوافق آراء الأعضاء في مجلس المراجع أو غالبيتهم.

٤- **«ولاية الفقيه المطلقة»**، وهي التي أسسها الإمام الخميني، وحصرها في فقيه واحد حائز لشرائط معلومة، وهي محل البحث في هذا الفصل.

القسم الثاني: مشروعية الأمة في حدود تعاليم الشرع الإسلامي

٥- **«ولاية الفقيه» المقيدة بالانتخاب الشعبي**، ويعدّ آية الله حسين علي منتظري علم

هذا الاتجاه . وتعد هذه النظرية محاولة للحد من رقابة الولي الفقيه ، وتقليص بعض صلاحياته التنفيذية . ولكن من الواضح أن الرقابة الشرعية ليست سوى «ولاية الفقيه» المؤسسة على التكليف الشرعي . ويمكن الاستدلال على حدود وملامح تلك الرقابة الشرعية بالتفصيل في كتابه «دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية»^(١) ، وبذلك فاجتهاد الشيخ منتظري هو الأقرب إلى اجتهاد الإمام الخميني .

٦- **الدولة المؤسسية تحت رعاية وإشراف الفقهاء** ، ومن أبرز المنظرين لهذا الاتجاه العلامة ميرزا حسين نائيني (١٨٦٠-١٩٣٦) . وكان نائيني معارضا لانحياز بعض رجال الدين للاستبداد ، فأيد الثورة الدستورية وألف كتاب «تنبيه الأمة وتنزيه الملة» في عام ١٩٠٩ ، الذي يقول إن الحكم المطلق هو بمثابة الكفر وادعاء من البشر لصفات الله وحقه في حكم العباد . أيد ميرزا نائيني إمكان تأسيس حكومة دستورية تحت رقابة ممثلين من الفقهاء على الحكام ، ولكن دون بسط سلطة الفقهاء على الناس . تأثر نائيني بوصف الأفغانى لأنواع الحكومات ، وكذلك بمصطلحات الكواكبي التي أعاد استخدامها في الكتاب مثل : «الاستعباد» و«الاعتساف» و«الحاكم المطلق» و«الظالم القهار» . والمتفحص يلاحظ أن نائيني بنى أطروحته على أساس الشورى الإسلامية مبتعداً عن الخصوصية الشيعية التي تؤكد على مفاهيم «الإمامة» و«نيابة الإمام» ناهيك عن «ولاية الفقيه» .

٧- **خلافة الناس من طريق إشراف آية الله العظمى** ، وأبرز منظرى هذا الاجتهاد آية الله السيد محمد باقر الصدر ، الذي اغتاله النظام العراقي السابق في عام ١٩٨٠ . وشرح السيد محمد باقر الصدر نظرية «الخلافة الشعبية تحت رقابة المرجعية الدينية» ، التي يطلق عليها أيضاً «المرجعية الرشيدة» ، بأن الحقوق السياسية للشعب تكون مستقلة عن الفقهاء . على أن تمارس الأمة خلافتها

(١) راجع : الشيخ حسين على منتظري ، «دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية» ، مصدر سبق ذكره .

بالاستناد إلى ركنين هما: الشورى وولاية المؤمنين والمؤمنات بعضهم على بعض. كما ارتأى فرض مزيد من الرقابة على وضع الفقهاء، إلا أن اختيار المرجع الدينى يتم عنده وفقاً للشكل التقليدى، وليس بالانتخابات الديمقراطية.

٨. الدولة الإسلامية المنتخبة من الناس، وهو الاجتهاد الذى وجد أرضيته الجماهيرية ومنبته التاريخى فى لبنان، لدى علماء أفاضل مثل آية الله الشيخ محمد جواد مغنية، المتوفى عام ١٩٧٩، وآية الله الشيخ محمد مهدى شمس الدين، المتوفى عام ٢٠٠١. ويوفق هذا الاجتهاد ما بين ثوابت الشريعة من ناحية، ومفهوم الدولة بالمعنى القانونى والحدائى من ناحية أخرى. يرى آية الله الشيخ مغنية أنه ليس الغرض من الدولة الإسلامية أن يهيمن الفقهاء على الحكومة وأن يحتكروا السلطة السياسية، بل يجب عليهم طاعة الحكومة مادامت منتخبة من الناس وتهتدى بمبادئ الشريعة، وهو بذلك يخالف استدلالات الإمام الخمينى^(١). من جانبه نشر آية الله الشيخ محمد مهدى شمس الدين، رئيس المجلس الإسلامى الشيعى الأعلى فى لبنان، رؤيته لموضوع الدولة الإسلامية المنتخبة من الناس فى كتابه «نظام الحكم والإدارة فى الإسلام». وتتأسس أفكار شمس الدين الخاصة بإقامة المجتمع المدنى، أو حسب التعبيرات الفقهية «ولاية الأمة على نفسها»، على عدة مرتكزات. أول هذه المرتكزات الانطلاق من أن الأحكام الشرعية هى أحكام إلهية ثابتة ونهائية لا يمكن تجاوزها تحت أى عنوان أو تبرير، وأن لا ولاية للفقهاء فى زمن غيبة الإمام المعصوم. وبمقتضى هذه النظرية تكون الولاية معقودة للأمة على نفسها، مثلما هى الولاية مكفولة للإنسان على نفسه.

٩. الولاية المشتركة بالتفويض، ومخترع هذا الاجتهاد هو الدكتور مهدى حائرى يزدى. والدكتور مهدى حائرى يزدى هو ابن آية الله عبد الكريم حائرى

(١) راجع: الشيخ محمد جواد مغنية، «الخمينى والدولة الإسلامية»، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩.

يزدى، مرجع التقليد الأكبر من عام ١٩٢٢ وحتى عام ١٩٣٧، وتلميذ آية الله السيد محمد حسين بروجردى. ويذهب حائرى يزدى، الذى يرتبط بعلاقة مصاهرة مع الإمام الخمينى، إلى أن «ولاية الفقيه المطلقة» لا أساس لها فى الفكر الشيعى. وارتأى يزدى أنه «إذا كان الله قد أوكل أمورا سياسية إلى الإمام عليه السلام فلأنه أعلم الناس فى السياسة والأحكام، ولكن الفقهاء ليسوا كذلك ولا يملكون علم الغيب ولا يمكن مقايستهم بالأئمة». وشرح حائرى يزدى فى كتابه «حكمت وحكومت»^(١) تصوراته عن ولاية الناس بعضهم على بعض، تلك المتأثرة بنظريات الليبرالية الغربية، والقائمة على أساس وكالة الناس للحاكم. وتبتعد بالتالى كثيراً عن أطروحة «ولاية الفقيه» كما أخرجها الإمام الخمينى.

(١) مهدي حائرى يزدى، «حكمت وحكومت»، Iranian Oral History Project, Harvard, 2001.

٤. الاجتهادات الفقهية للإمام الخميني

«إن الولاية التي أشير إليها في حديث الفدير تعني الحكومة لا المقام المعنوي، الإمام الخميني».

لم يستغرق التطوير أو «التطوير» الذي صاغه الإمام الخميني قرونًا أربعة مثلما استغرق تطوير الجزيني لفكرة النيابة العامة، ومثلها للفترة التي استغرقها تطوير نراقي كاشاني ليراكم على ما بدأه الجزيني، في اتجاه ولاية الفقهاء وتثبيت دورهم في الحياة السياسية. جاء التطوير الخميني بعد أقل من قرن ونصف القرن على تطويرات نراقي كاشاني، واستغرق السيد الخميني خمسة عشر عامًا فقط منذ صياغته لنظرية «ولاية الفقيه المطلقة» وحتى إطاحته بالسلطة الدنيوية، وإقامة دولة «ولاية الفقيه» لأول مرة في تاريخ إيران والشيعة في العالم.

لم تأت نظرية الإمام الخميني نتاجًا لتراكم فقهي شغله منذ بواكير عمله بالفقه فقط، بل أدت اللحظة التاريخية دورًا كبيرًا في تطوير هذه النظرية. كانت انتفاضة عام ١٩٦٣ وما تلاها من نفى للإمام الخميني دافعًا أساسيًا له كي يستنبط من الأحاديث وتأويلها ما يساعده على الإطاحة بسلطة من نفاه، أي الشاه السابق. وفي فترة ما بعد النفي خارج إيران، وبالتحديد في النجف الأشرف بالعراق ولدت نظرية «ولاية الفقيه المطلقة»، وليس في قم.

ويمكن التوصل إلى مصداقية هذا الاستنتاج، إذا علمنا أن اجتهادات الإمام الخميني الفقهية وكتبه ورسائله قد درجت على عدم تناول موضوع «الولاية» بأي شكل من الأشكال قبل نفيه خارج إيران، إذ كانت أعماله ذات طابع فقهي كلاسيكي. وإن تجاوزت أعمال الإمام الخميني الأربعين مؤلفًا ما بين تعليق على

الحواشى وكتابة الرسائل وتدوين الكتب، إلا أنها، وبمقاييس الحوزة العلمية، كانت لا تضعه فى مرتبة السبق فى تراتبية المرجعية، مقارنة بأعمال آيات الله الموجودين بالنجف الأشرف مثل السيد أبو القاسم الخوئى. أما أعمال آيات الله الموجودين فى إيران مثل شريعتمدارى، والسيد محمد رضا كلبايكانى والسيد شهاب الدين مرعشى نجفى فقد كانت الأكثر انتشاراً شعبياً وفقهياً فى إيران وخارجها.

وهكذا يمكن استنتاج عدة ملاحظات، سواء إذا تم اعتماد التسلسل الزمنى لأعمال الإمام الخمينى، والذي يمكن من طريقه استخلاص مراحل تطور أفكاره، أو إذا تفحصنا اختيارات الإمام الخمينى للمسائل الفقهية فى أعماله وتصنيفها بحسب الموضوعات.

عند مقارنة أعمال الإمام الخمينى بتواريخ الأحداث السياسية المهمة فى إيران، يمكن استنباط مدى انشغاله بأمور السياسة وتدرج وعيه الاجتماعى والسياسى على مرور السنوات. والقائمة التالية توضح أعماله الفكرية حسب التسلسل الزمنى لصدورها:

١- «شرح دعاء السَّحَر»: وهو كتاب يضم مسائل عرفانية وفلسفية وكلامية عميقة، اعتمد فيه الإمام الآيات القرآنية وروايات آل البيت فى شرح دعاء المباهلة المعروف بدعاء السَّحَر. كتب الإمام الخمينى الكتاب باللغة العربية عام ١٣٤٧ هجرية، الموافق ١٩٢٨ ميلادية.

٢- «شرح حديث رأس الجالوت»: وهو عبارة عن شرح لحديث رأس الجالوت واحتجاجات الإمام الرضا، الإمام الثامن عند الشيعة الاثنى عشرية، على أصحاب الأديان المختلفة، ومن جملتها احتجاجاته على اليهود فى قضية رأس الجالوت. كتبه الإمام بالفارسية عام ١٣٤٨ هجرية الموافق ١٩٢٩ ميلادية.

٣- «حاشية الإمام على شرح حديث رأس الجالوت»: إضافة إلى الشرح الذى كتبه الإمام للحديث المذكور وطبع فى كتاب مستقل؛ فقد كتب تعليقا على شرح القاضى سعيد القمى، وهو من عرفاء القرن الحادى عشر للحديث.

٤ - «الحاشية على شرح الفوائد الرضوية»: فى هذه الحاشية التى تشى بالميلول العرفانية والصوفية لصاحبها، كتب الإمام الخمينى آراءه على شكل حاشية لكتاب شرح الفوائد الرضوية للقاضى سعيد القمى .

٥ - «شرح حديث جنود العقل والجهل»: يندرج هذا الشرح تحت الكتابات التى تخوض فى علم الأخلاق، ويضم آراء الإمام الكلامية والأخلاقية والعرفانية .

٦ - «مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية»: يعد هذا الكتاب من تصنيفات العرفان الإسلامى، ولكن الولاية التى يقصدها الإمام الخمينى فى هذا الكتاب هى ولاية الأئمة وليست «ولاية الفقيه» التى ظهرت بعد عشرات السنين . فرغ الإمام من تأليف هذا الكتاب عام ١٣٤٩ هجرية الموافق ١٩٣٠ ، وهو فى الثامنة والعشرين من عمره .

٧ - «الحاشية على شرح فصوص الحكم»: كتاب فصوص الحكم، من تأليف الشيخ الأكبر محيى الدين بن عربى، وهو من عرفاء العالم الإسلامى الكبار وأحد أقطاب الصوفية . حظى الكتاب بشروح كثيرة، يعدّ أفضلها شرح القيصرى . وفى عام ١٣٥٥ هجرية الموافق ١٩٣٦ ميلادية كتب الإمام الخمينى حاشية باللغة العربية على شرح فصوص الحكم للقيصرى، وهى توضح آراء الإمام الخمينى فى أساطين العرفان، مثل الشيخ الأكبر ابن عربى، والملا عبد الرزاق الكاشانى، والفرغانى، والعراقى والقيصرى .

٨ - «الحاشية على مصباح الأنس»: جرياً على التقاليد الفقهية الشيعية تكتب التعليقات على أمهات الكتب، وعندما يعتقد صاحب التعليق أنه جدير بأن يخرج ككتاب مستقل، يحدث ذلك مع اختيار عنوان للكتاب الجديد على سجع الكتاب الأساسى . وكتاب الإمام الخمينى «الحاشية على مصباح الأنس» هو تعليق على كتاب «مصباح الأنس بين المعقول والمشهود»، للفقيه محمد بن حمزة ابن محمد الغفارى . وكتاب الغفارى هو بدوره تعليق على كتاب «مفتاح الغيب» لأبى المعالى محمد بن إسحاق القونوى، الذى يعد من تلامذة مولانا

محيى الدين بن عربى البارزىن . كتب الإمام الخمينى آراءه وانتقاداته على الكتاب بشكل حاشية وذلك عام ١٣٥٥ هجرية الموافق ١٩٣٦ ميلادية .

٩ - «شرح الأربعين حديثاً» : كتاب «شرح الأربعين حديثاً» الذى يسمى اختصاراً «الأربعين حديثاً» ، كتبه الإمام الخمينى باللغة الفارسية عام ١٣٥٨ هجرية الموافق ١٩٣٩ ميلادية . ويضم الكتاب أربعين حديثاً من أحاديث الأئمة التى وردت فى كتاب «أصول الكافى» للكلينى ، وهو من أمهات الكتب فى الفقه الشيعى .

١٠ - «سر الصلاة (صلاة العارفين ومعراج السالكين)» : وهو كتاب صوفى عرفانى ، كتبه الإمام باللغة الفارسية فى بيان الأسرار المعنوية والعرفانية للصلاة ، وأتمه عام ١٣٥٨ هجرية الموافق ١٩٣٩ ميلادية . ويمكن التعرف على مدى انشغال الإمام الخمينى بالعرفان النظرى وعلمه بمراتب العرفان العملى ، من خلال بحوث هذا الكتاب .

١١ - «آداب الصلاة» : كتب الإمام الخمينى فى أول الكتاب : «قبل فترة قمت بتحرير رسالة . . . ولأن الرسالة لا تناسب حال العامة قررت تأليف رسالة أخرى لشرح الآداب القلبية لهذا المعراج الروحانى» . والكتاب حافل بالموضوعات الأخلاقية ، وقد كتبه الإمام باللغة الفارسية فى عام ١٣٦١ هجرية الموافق ١٩٤٢ ميلادية .

١٢ - «رسالة لقاء الله» : وهى رسالة موجزة جداً كتبت باللغة الفارسية وتناولت بعض المسائل العرفانية والصوفية .

١٣ - «الحاشية على الأسفار» : قام الإمام الخمينى طوال سنوات كثيرة فى قم ، بتدريس كتاب «الأسفار الأربعة» للفيلسوف الشهير صدر المتألهين ، وعلق على بحوثه .

١٤ - «كشف الأسرار» : وهو كتاب سياسى عقائدى اجتماعى ، كتبه الإمام الخمينى فى عام ١٣٦٤ هجرية الموافق ١٩٤٥ ميلادية ، أى بعد عزل الشاه الأسبق رضا شاه عن السلطة . وفى الكتاب المذكور رد الخمينى على ما كتبه الشيخ على أكبر

حكمى زاده فى كتاب «أسرار هزار ساله»، التى تعنى بالعربية أسرار ألف سنة . وكان حكمى زاده قد أكد فى الكتاب أن ولاية الأمر على المسلمين لا تتحقق إلا للأئمة الاثنى عشر فقط . ويظهر فى الكتاب للمرة الأولى توجه سياسى للخمينى ، كانعكاس للأجواء التى كانت إيران تعيشها بعد انتهاء عصر رضا شاه . ولكن هذه الآراء لم تبلور ساعتها باتجاه نظرية معرفية مستقلة ، وإنما كان التوجه السياسى المحدود وقتها نابعاً من الانتماء للمذهب الشيعى .

١٥ - «أنوار الهداية فى التعليق على الكفاية»: كتاب «أنوار الهداية» يتناول المباحث العقلية فى علم أصول الفقه ، كتبه الإمام الخمينى باللغة العربية على صورة حاشية على كتاب «كفاية الأصول» لآية الله العظمى الأخوند الخراسانى . وانتهى من تأليفه فى عام ١٣٦٨ هجرية الموافق ١٩٤٩ ميلادية .

١٦ - «بدائع الدرر فى قاعدة نفى الضرر»: وهى رسالة تحقيقية اجتهادية كتبها الإمام باللغة العربية حول قاعدة «لا ضرر» التى تعد من القواعد الفقهية المهمة . أتم تأليفها فى غرة جمادى الاولى عام ١٣٦٨ هجرية الموافق ١٩٤٩ ميلادية .

١٧ - «رسالة الاستصحاب»: وهى رسالة مفصلة كتبها الإمام الخمينى باللغة العربية حول بحث «الاستصحاب» الذى يعدّ من البحوث المهمة فى علم أصول الفقه الشيعى . أتمّ تأليفها عام ١٣٧٠ هجرية الموافق ١٩٥١ ميلادية .

١٨ - «رسالة فى التعادل والتراجيح»: كتبت هذه الرسالة فى العام ١٣٧٠ هجرية الموافق ١٩٥١ ميلادية . والتعادل والتراجيح هى من البحوث التكميلية فى علم أصول الفقه الشيعى ، وتدور حول محددات اختيار الدليل الفقهى ، فى حالة تعارض الأدلة .

١٩ - «رسالة الاجتهاد والتقليد»: تندرج هذه الرسالة تحت علم الفقه ، إذ يعد الاجتهاد والتقليد أيضاً من البحوث التكميلية والمهمة فى علم أصول الفقه . كتبت هذه الرسالة عام ١٣٧٠ هجرية ، الموافق ١٩٥١ ميلادية .

٢٠ - «مناهج الوصول إلى علم الأصول»: وهو كتاب تحقيقى واجتهادى فى

مباحث ألفاظ علم أصول الفقه، كتبه الإمام باللغة العربية بعد عام ١٣٧٠ هجرية الموافق ١٩٥١ ميلادية. وصدر الكتاب في مجلدين لأول مرة عام ١٩٩٣ مع تعليقات وفهارس ومقدمة كتبها آية الله فاضل لنكراني، الذي يعد من أشد مؤيدي نظرية «ولاية الفقيه».

٢١- «رسالة في الطلب والإرادة»: وهي رسالة صوفية وعرفانية، أتم الإمام الخميني تأليفها باللغة العربية عام ١٣٧١ هجرية الموافق ١٩٥٢ ميلادية.

٢٢- «رسالة في التقية»: وهي رسالة فقهية واجتهادية كتبها الإمام باللغة العربية في بحث «التقية» عام ١٣٧٢ هجرية الموافق ١٩٥٣ ميلادية. ودارت الرسالة حول محاولة الإمام الخميني لإثبات أن فلسفة وجوب التقية، إنما تدور حول حفظ الدين لا محوه، والملاحظ أن الرسالة لم تندد بالتقية ولم تلغها كما فعل هو نفسه إبان انتصار الثورة في عام ١٩٧٩. وهو ما يدل على أن الوعي السياسي لدى الإمام الخميني لم يكن متشكلاً في هذه الفترة الزمنية على النحو المعروف لاحقاً إبان الثورة.

٢٣- «رسالة في قاعدة من ملك»: رسالة اجتهادية في القاعدة الفقهية المعروفة باسم «قاعدة من ملك»، وتاريخ كتابتها غير معلوم على وجه الدقة.

٢٤- «رسالة في تعيين الفجر في الليالي القمرية»: وهي رسالة استدلالية في بيان كيفية تعيين طلوع الفجر في الليالي القمرية، وتاريخ كتابتها غير معلوم على وجه الدقة.

٢٥- «كتاب الطهارة»: ويشتمل هذا الكتاب على بحوث بشأن الطهارة، كتبه الإمام الخميني باللغة العربية بين عامي ١٣٧٣ و ١٣٧٧ هجرية أي بين ١٩٥٤ و ١٩٥٨ ميلادية، ويقع الكتاب في أربعة مجلدات.

٢٦- «تعليق على العروة الوثقى»: حاشية الإمام الخميني على مسائل كتاب «العروة الوثقى»، وهو كتاب آية الله العظمى السيد محمد كاظم طباطبائي يزدي. كتبت هذه الحاشية في عام ١٣٧٥ هجرية الموافق ١٩٥٦ ميلادية.

٢٧- «المكاسب المحرمة»: وهى عبارة عن بحوث فى الفقه الاستدلالى تناول أنواع المكاسب المحرمة والمسائل المتعلقة بهذا الأمر . كتبها الإمام الخمينى باللغة العربية فى الفترة ما بين عامى ١٣٧٧ - ١٣٨٠ هجرية أى بين ١٩٥٦ و ١٩٦١ ميلادية . ويضم الكتاب بحوثاً طريفة حول حكم الموسيقى والغناء والرسم والنحت .

٢٨- «تعليق على وسيلة النجاة»: حاشية كتبها الإمام الخمينى على كتاب «وسيلة النجاة»، وهى الرسالة العملية لآية الله العظمى السيد أبى الحسن الأصفهاني، وتضمنت الحاشية فتاواه الفقهية على المسائل المطروحة فى «وسيلة النجاة»، والتاريخ غير معلوم بدقة .

٢٩- «رسالة نجاة العباد»: وهى رسالة ضمت فتاوى الإمام الخمينى فى الأحكام الفقهية، كتبها باللغة الفارسية، والتاريخ غير معلوم .

٣٠- «الحاشية على رسالة الإرث»: وهى حاشية كتبها الإمام الخمينى على «رسالة الإرث» للشيخ هاشم خراسانى، تضمنت فتاواه الفقهية فى أحكام الإرث، والتاريخ غير معلوم بدقة .

٣١- «تقريرات درس الأصول لآية الله العظمى البروجردى»: كتب الإمام الخمينى فى هذا الكتاب تقريرات عن دروس الأصول التى حضرها كطالب عند آية الله بروجردى، باللغة العربية .

٣٢- «تحرير الوسيلة»: يضم هذا الكتاب فتاوى الإمام الخمينى، التى كتبها باللغة العربية فى أثناء وجوده فى منفاه الأول - تركيا - بين عامى ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ميلادية .

٣٣- «كتاب البيع»: يندرج الكتاب تحت علم الفقه الاستدلالى، ويتناول الأبواب المختلفة المتعلقة بالبيع والتجارة، كتبه الخمينى فى النجف الأشرف بالعراق فى الفترة الواقعة ما بين عامى ١٣٨٠ و ١٣٩٦ هجرية أى بين ١٩٦١ و ١٩٧٦ ميلادية .

٣٤- «الحكومة الإسلامية»: طبع هذا الكتاب قبل وبعد انتصار الثورة عدة مرات

باللغتين العربية والفارسية . يضم الكتاب آراء الإمام الاجتهادية حول الحكومة الإسلامية ، وعدم إمكانية الفصل بين الدين والسياسة ، و«ولاية الفقيه» فى زمن الغيبة . والكتاب فى الأصل دروس ألقاها الإمام فى النجف الأشرف عام ١٩٦٩ .

٣٥- «كتاب الخل فى الصلاة»: ويضم الكتاب آراء الإمام الخمينى الاجتهادية والاستدلالية حول بحث الأحكام الفقهية بشأن الخل فى الصلاة ، كتب باللغة العربية فى السنوات الأخيرة من إقامته فى النجف الأشرف ، أى فى السبعينيات قبل انتصار الثورة .

٣٦- «الجهاد الأكبر»: وهو عبارة عن دروس للإمام الخمينى حول ضرورة وأهمية تهذيب النفس ، ألقاها فى النجف الأشرف ، فى الستينيات . تميزت هذه الرسالة بالاختصار الشديد ، وتناولت المسائل الأخلاقية والتربوية التى يتناولها رجال الدين بعامة .

٣٧- «تقارير دروس الإمام الخمينى»: إضافة إلى مؤلفات الإمام الخمينى فى بحوث الفقه والأصول ، كتبت كثير من التقارير عن دروسه من قبل طلابه . وصدرت هذه التعليقات الاعتيادية فى كتاب مستقل بعد انتصار الثورة فى عام ١٩٧٩ .

٣٨- «توضيح المسائل» (رسالة عملية): وهو من أشهر كتب الخمينى ، ويضم فتاوى فى أبواب الفقه المختلفة ، كتبه باللغة الفارسية قبل نفيه إلى خارج إيران عام ١٩٦٣ .

٣٩- «مناسك الحج»: وهى فتاوى الإمام الخمينى حول أعمال ومناسك الحج .

٤٠- «تفسير سورة الحمد»: تفسير صوفى لفاتحة الكتاب (سورة الحمد) ، والتفسير فى الأصل مجموعة محاضرات ألقى فى عام ١٩٨٠ بعد انتصار الثورة .

٤١- «استفتاءات»: وهى مجموعة من الفتاوى يرد بها على أسئلة شرعية فى الأبواب الفقهية المختلفة خصوصاً المسائل المستحدثة .

٤٢ - «ديوان شعر»: نظم الإمام الخميني منذ شبابه بعض القصائد الشعرية العرفانية والاجتماعية، وكانت له قصائد كثيرة نظمها بعد انتصار الثورة في قوالب شعرية مختلفة، منها الغزل والرابعي، وغيره. جمعت قصائد الإمام بعد انتصار الثورة ونشرت في كتاب مستقل أطلق عليه اسم «ديوان الإمام». وقبل نشر هذا الكتاب، كانت بعض قصائد الإمام قد نشرت في كتب مستقلة حملت عناوين «طريق العشق» و«مستودع الأسرار» و«نقطة عطف» و«كأس الحب».

٤٣ - «الرسائل العرفانية»: كتب الإمام الخميني عدة رسائل إلى أقاربه، ضمنها بعض الإشارات الأخلاقية والتربوية، ويجد الباحث نماذج منها في كتب «مستودع الأسرار» و«طريق العشق» و«نقطة عطف».

٤٤ - «وصيتاه سياسى» (الوصية السياسية الإلهية): تعد وصية الإمام الخميني التي كتبها قبل وفاته أحد أكثر بيانات الإمام الخميني انتشاراً، وفيها عرض الخميني لتصوراته حول مستقبل «جمهورية إيران الإسلامية» التي أسسها. وكذلك آرائه وإرشاداته بشأن القضايا السياسية والاجتماعية في الدول الإسلامية والعالم. وتعد الوصية من أهم المرجعيات الأيديولوجية للنظام السياسى فى «جمهورية إيران الإسلامية».

وهكذا وبعد استعراض كل أعمال الإمام الخميني، المولود فى عام ١٩٠٢، نستطيع أن نخرج بملاحظات وانطباعات متنوعة. فمن ناحية الموضوعات لم يتناول الإمام الخميني موضوعات السياسة إلا فى ثلاثة أعمال هى «كتاب البيع» وبشكل جزئى، وكتاب «الحكومة الإسلامية» الذى فصل فيه نظرية «ولاية الفقيه». أما العمل السياسى الأخير فكان «وصيتاه سياسى» أو «الوصية السياسية الإلهية» والتي دونها قبل وفاته. وبالتالي فمن أصل ٤٤ عملاً، لم يتناول الإمام الخميني موضوعات السياسة إلا فى أربعة أعمال على أكثر تقدير، وهو ما يشى بطغيان الأمور المذهبية والعقائدية والصوفية على أعماله الفكرية.

أما من ناحية التسلسل الزمنى لأعمال الإمام الخميني فيمكن تقسيمها إلى أربع مراحل، تكون الأولى فى الفترة الواقعة ما بين عامى ١٩٢٨ و ١٩٥٣. أما الثانية

فتبدأ من عام ١٩٥٣ وتنتهى فى عام ١٩٦٣ . أما المرحلة الثالثة فتمتد من عام ١٩٦٣ وحتى عام ١٩٧٩ . والمرحلة الرابعة يمكن رؤيتها خلال الفترة من عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٩ . نجد أن المرحلة الأولى والتي تمتد إلى الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٢٨ الذى ظهر فيه أول أعماله «دعاء السَّحَر» ، وعام ١٩٥٣ الذى كتب فيه «رسالة فى التقية» ، قد تميزت بأنها فترة التكوين والتي غلب عليها الاهتمامات التقليدية لرجل الدين ، بالإضافة إلى اهتمام الإمام الخمينى منذ هذه المرحلة بالمسائل الصوفية على غرار كثير من الفقهاء الإيرانيين وغير الإيرانيين . كما تميزت المرحلة الأولى باستئثار التعليقات والحواشى بالغالبية العظمى من أعمال الخمينى ، وهى بحكم كونها تعليقات لم تكن أعمالاً أصلية أو فكرية خاصة بتوجهاته السياسية والاجتماعية أو الفقهية .

فإذا علمنا بالإضافة إلى ذلك أن عام ١٩٥٣ هو الذى شهد الإطاحة بحكومة الزعيم الوطنى محمد مصدق ، ودخول السياسة فى إيران عصراً جديداً . وأدركنا ما نتج عن هذا العصر من تغيرات عميقة فى المجتمع الإيرانى طالت دقائق الحياة اليومية للإيرانيين وصولاً إلى التحالفات الدولية لإيران ، لعرفنا أن اهتمام الإمام الخمينى بشؤون السياسة والحكم قبل عام ١٩٦٣ لا يمكن مقارنته بالمرحلة بعد هذا العام المفصلى فى سيرة حياته .

أما المرحلة الثانية وهى التى تغطيها الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٦٣ الذى شهد نفى الإمام الخمينى من إيران ، فيمكن تصنيفها فى ضوء الأعمال الفكرية للإمام الخمينى بأنها تبدأ من «رسالة فى قاعدة من ملك» فى عام ١٩٥٣ وتنتهى عند «تقارير درس الأصول لآية الله العظمى البروجردى» . وفى الفترة الزمنية الثانية نلاحظ استمرار تدرج أفكار الإمام الخمينى وتراوحها بين العرفان وكتابة التعليقات والحواشى مع كتابة بعض الكتب عن الأحكام الأولية .

أما المرحلة الثالثة من مراحل تطور أفكار الإمام الخمينى فهى الواقعة ما بين نفيه من إيران فى عام ١٩٦٣ وانتصار الثورة الإسلامية فى عام ١٩٧٩ . ويتناول أعمال

الإمام الخميني في تلك الفترة نجدها تبدأ من «تحرير الوسيلة» مروراً بـ «كتاب البيع»^(١) الذي كتب فيه مبحثاً عن «ولاية الفقيه»، وتنتهي الفترة الثالثة بكتاب «الحكومة الإسلامية» الذي وردت فيه «ولاية الفقيه» بالتفصيل وكموضوع مستقل بذاته. وبمعنى آخر يعد كتاب «الحكومة الإسلامية» للإمام الخميني هو الأساس الموضوعي لنظرية «ولاية الفقيه»، وبالتالي تنطلق عملية بحث أفكار الإمام الخميني من تحليل مضمون هذا الكتاب.

أما المرحلة الرابعة والواقعة في الفترة ما بين عام ١٩٧٩ عام انتصار الثورة، وعام ١٩٨٩ عام وفاة الإمام الخميني، فلم تشهد أعمالاً سياسية تذكر سوى «وصيتنامه سياسى» (الوصية السياسية الإلهية). أراد الإمام من هذه الوصية تثبيت رؤاه لمستقبل «جمهورية إيران الإسلامية» بعد وفاته، ووضع خلفاءه على طريق «الولاية» كما يراه هو. وبالتالي يمكن تقدير أن وصية الإمام الخميني تأتى استكمالاً لكتاب «الحكومة الإسلامية»، ذلك أن هذه الوصية ليس فيها من حجج أو براهين إضافية لنظرية «ولاية الفقيه».

وهكذا يمكن الوصول من بحث أعمال الإمام الخميني وتحليل مضمونها إلى نتيجة خطيرة، هي أن اهتمامه بالسياسة كان ضئيلاً مقارنة باهتمامه بالأمر المذهبية. كما أن هذا الاهتمام ظهر في عام ١٩٦٣، بمشاركته في «انتفاضة الخامس عشر من خرداد» ضد الشاه محمد رضا، وعمر الإمام الخميني وقتها قد تجاوز الستين.

ارتكزت نظرية «ولاية الفقيه» للإمام الخميني على كتاب «الحكومة الإسلامية»^(٢)، بوصفه الأساس والعمدة لهذه النظرية. والكتاب عبارة عن مجموعة المحاضرات التي ألقاها الإمام الخميني على مريدى الحوزة العلمية في

(١) الإمام الخميني، «كتاب البيع»، المجلد الثانى، توزيع مؤسسة إسماعيليان، قم، من صفحة ٤٥٩ إلى صفحة ٥٠١.

(٢) الإمام الخميني، «الحكومة الإسلامية»، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران، ١٩٩٦.

الفترة القصيرة الواقعة بين ١٣ ذى القعدة إلى ٢ ذى الحجة عام ١٣٨٩ هجرية الموافق ١٩٦٩ ميلادية . وفى هذا الوقت وزعت هذه المحاضرات بشكل سرى بين المريدين والأتباع ، ثم طبعت فى لبنان عام ١٩٧٠ . كما طبعت إبان نهايات الحكم البهلوى فى إيران عام ١٩٧٧ ، تحت عنوان «رسالة من الإمام الموسوى كاشف الغطاء» .

ويقسم الإمام الخمينى كتابه إلى قسمين أساسيين : القسم الأول بعنوان «أدلة لزوم إقامة الحكومة» ، أما القسم الثانى فيأتى بعنوان «حقيقة قوانين الإسلام وكيفيةها» . ويتناول الإمام الخمينى فى القسم الأول من الكتاب ضرورة وجود المؤسسات التنفيذية ، بحسبان أن «وجود القانون المدون لا يكفى لإصلاح المجتمع ، فلكى يصبح القانون أساساً لإصلاح البشرية وإسعادها ، فإنه يحتاج إلى سلطة تنفيذية . ولذا أقر الله تعالى الحكومة والسلطة التنفيذية والإدارية إلى جانب إرسال القانون ، أى أحكام الشرع»^(١) .

وبعد ذلك يدخل الإمام الخمينى إلى نقطة مهمة ومفصلية فى تاريخ الفقه الشيعى ، وهى الخاصة بعصر الانتظار ، أى انتظار المهدي المنتظر الذى سيملاأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً . اعتقد الشيعة ، أو قسم كبير منهم ، أن الحكومة هى من صلاحيات الأئمة ومن بعدهم الإمام الثانى عشر الغائب ، وبالتالي فقد كان الحديث عن تشكيل الحكومة يقارب الدخول إلى المحذور . وفى هذه النقطة بالذات يتجلى «التجديد الخمينى» إن جاز التعبير ، فهو يذهب إلى ضرورة إقامة الحكومة الإسلامية عن طريق قوله : «هل كانت القوانين التى جهد الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله فى سبيل بيانها وإبلاغها ونشرها وتطبيقها مدة ثلاث وعشرين سنة ، هل كانت لمدة محدودة فقط ؟ وهل حدد الله تعالى تنفيذ أحكامه بمدة مائتى سنة فقط ؟ وهل ترك الإسلام كل ما فيه بعد الغيبة الصغرى ؟»^(٢) .

(١) الإمام الخمينى ، «الحكومة الإسلامية» ، مصدر سبق ذكره ، صفحة ٤٥ .

(٢) الإمام الخمينى ، «الحكومة الإسلامية» ، مصدر سبق ذكره ، صفحة ٤٩ .

وفى القسم الثانى من الكتاب والمعنون «حقيقة قوانين الإسلام وكيفيةها» يذهب الإمام الخمينى إلى أن أحكام الشرع التى هى القوانين الإسلامية، إنما شرعت لغرض إقامة الدولة. وبمقتضى رأى وأفكار الخمينى ارتقت مرتبة «ولاية الفقيه» إلى مقام الفروض، بوصفها الأساس لكل التكليف الإلهية، كما رفعت صلاحيات الفقيه إلى مصاف صلاحيات الأئمة المعصومين. ورأى الإمام الخمينى أن ولاية الأئمة - حسب المعتقدات الشيعية - هى نفسها «ولاية الفقيه» العادل من حيث العموم والشمول، وأن وظيفتهما واحدة بالسلطة والولاية، على الرغم من سمو منزلة الإمام المعصوم عن منزلة الفقيه العادل. ذهب الإمام الخمينى فى دعواه فيما لم يذهب فيه أحد من قبله، حيث استند إلى تلك الواقعة التاريخية الموعلة فى القدم وهى يوم «غدير خم»، التى أشرنا إليها فى الفصل الأول. تلك التى يستند المسلمون الشيعة إليها لإثبات خلافة الإمام على بن أبى طالب لأمر المسلمين بعد الرسول - صلى الله عليه وسلم -.. ويقول: «هل كان تعيين الخليفة لمجرد بيان الأحكام؟»، قبل أن يخلص إلى القول بأن بيان الأحكام لا يحتاج إلى خليفة، وإنما لأجل إقامة الحكومة وتنفيذ أحكام الإسلام وقوانينه «منذ انعقاد نطقته إلى ما بعد دفنه»^(١)، وأن أهمية موضوع الخليفة وتعيينه يجب أن ينظر إليها فقط فى سياق تشكيل الحكومة الإسلامية. ويستند فيما ذهب إليه إلى ثلاث ركائز هى عمل الرسول - صلى الله عليه وسلم - فى تشكيل الحكومة، ثم ضرورة تنفيذ الأحكام الإلهية التى لا تنحصر بزمان الرسول فقط، بوصفها «ضرورة دائمة»، ثم تطبيق قوانين الإسلام كالأحكام المالية وأحكام الدفاع الوطنى والأحكام الحقوقية والجزائية. ولا يستغرب المتابع أن الإمام الخمينى قد صاغ هذه الأدلة على خلفية «الاعتصاف التاريخى» للسلطة من آل البيت فى عصر الأمويين والعباسيين ومن لحقهم.

ويعود الإمام الخمينى ليتحدث فى موضوع نسبة الخمس، حتى يؤكد به على فكرته القائلة بضرورة قيام الحكومة الإسلامية، حيث يقول «السادة الهاشميون

(١) الإمام الخمينى، «الحكومة الإسلامية»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٢٢.

ليسوا بحاجة إلى كل ذلك، إذ خمس أرباح سوق بغداد يكفي للسادة ولجميع الحوزات العلمية، وجميع فقراء المسلمين، فضلاً عن أسواق طهران وإسطنبول والقاهرة وسائر الأسواق؛ فتعين ميزانية بهذه الضخامة يدل على أن الهدف هو تشكيل حكومة وإدارة بلد^(١).

ويشير تحليل المضمون لكتاب «الحكومة الإسلامية» إلى أن الفكرة المسيطرة أو القائدة في الكتاب تلخص في أن وظيفة السلطة التشريعية ومجالس سن القوانين، هي مجرد التخطيط للوزارات المختلفة والتشكيلات الحكومية من خلال الأحكام الإسلامية، تلك التي يكون الولي الفقيه قيماً ووصياً عليها وعلى تطبيقها. وبالنظر إلى التراث الشيعي المغالي في انتظار المهدي المنتظر، الذي يناط به وبعودته إقامة دولة الحق والعدل، فقد وجد الإمام الخميني حلاً لهذا الموضوع في نظريته، حيث رأى أن شروط الحاكمية التي كانت موجودة في صدر الإسلام إلى زمان «الغيبة الكبرى» للمهدي المنتظر، قد جعلها الله لفترة الغيبة أيضاً. وهذه الشرائط هي العلم بالقانون والعدالة، بالإضافة للخصال المطلوبة في الحكام العادلين، على أن تكون ولاية الفقيه لكافة الأمور - حسب النظرية - الدينية والدنيوية انعكاساً لأوامر إلهية.

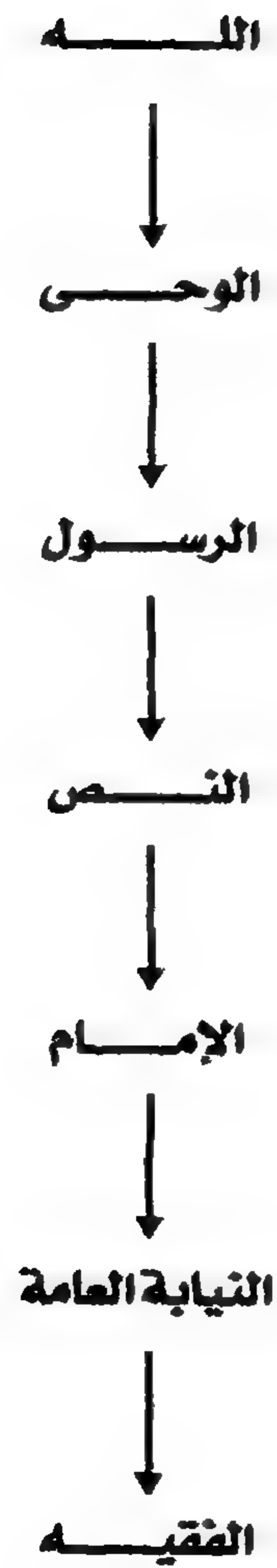
والشاهد أن وضع نظرية «ولاية الفقيه» على الأساس التاريخي الشيعي ومعتقداته، تعد في أحد وجوهها تطويعاً لمقتضيات الفكر الشيعي بهدف الوصول إلى السلطة وجعلها في يد الولي الفقيه تحديداً. ومن هنا يمكن فهم أن النظرية باستدلالاتها وبروحيتها، لا يمكن تطبيقها إلا في مجتمع غالبية من الشيعة أولاً، على أن تقبل هذه الغالبية بتفسير القوانين الإلهية بحسب منظور الولي الفقيه ثانياً.

والحال أن أطرافاً كثيرة استخدمت مسألة «تصدير الثورة»، للضغط على النظام الإيراني وفي إطار تحجيمه إقليمياً. ولكن التحليل السابق يثبت، برغم ميل أجنحة

(١) الإمام الخميني، «الحكومة الإسلامية»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٥٦.

بعينها فى النظام الإيرانى الثورى إلى ذلك ، أن الثورة الإيرانية لا يمكن تصديرها إلا لمجتمعات شيعية ، أو ذات غالبية شيعية على الأقل ، بسبب الخصوصية الشديدة للمذهب الشيعى وللفقه الشيعى ومراحل تطوره . وربما سعت بعض الأطراف فى إيران ، ضمن سياق الحراك السياسى الداخلى ، إلى استخدام موضوع «تصدير الثورة» الذى ورد على لسان بعض المسؤولين الإيرانيين عند انتصار الثورة ، لأغراض التنافس المحلى مع تيارات سياسية أخرى أو حتى أجنحة داخل النظام الإيرانى الحاكم نفسه . ونتيجة لذلك أصبح موضوع «تصدير الثورة» موضوعاً ملازماً للثورة الإيرانية على الرغم من العوائق الموضوعية التى تجعله غير وارد بالكيفية التى انتشر بها المصطلح إعلامياً ، وذلك بسبب الاختلاف العقائدى بين إيران وأغلبية الدول الإسلامية السنية .

٥. خط الاستخلاف وأصل الحاكمية
حسب نظرية «ولاية الفقيه»



يوضح هذا الشكل المبسط فكرة انتقال الولاية وسلسلة مراتبها حسب نظرية «ولاية الفقيه المطلقة». ومضمون التسلسل الإلهي - حسب النظرية - ينطلق من أن مبدأ الحاكمية في الإسلام هو الله، وهو صاحب السيادة على المخلوقات كافة، وتستمد الولاية الأرضية شرعيتها منه. وتتمثل هذه الولاية في ثلاثة امتدادات تتجسد فيها حاكمية الله على الأرض - كما تقضى نظرية «ولاية الفقيه المطلقة» - وهي: النبوة، الإمامة، و«ولاية الفقيه». ويتم ذلك من خلال عملية استخلاف الإنسان وتكليفه بتنفيذ الإرادة الإلهية، مع مراعاة خصائص كل امتداد وأهمها النص، والعصمة والمنزلة. فالنبوة يوحى إليها ومنصوص عليها بالاسم ومعصومة، أما الإمامة - حسبما يعتقد المسلمون الشيعة - فهي منصوص عليها بالاسم أيضاً ومعصومة أيضاً ولكن لا يوحى إليها. وهكذا يطلق الخميني على ولاية الرسول والأئمة الاثني عشر «الولاية التشريعية» في مقابل «الولاية التكوينية» أو «الولاية الاعتبارية» للولي الفقيه. وهو إذ يسلم بأن «ولاية الفقيه» لا يوجد نص عليها بالاسم ولا هي معصومة، كما أنه لا يوحى إليها قطعاً، إلا أنه يعود ليؤكد أن مواصفاتها وشرائطها مثبتة في سنة المعصومين، كما ورد في كتاب «اللمعة الدمشقية» لابن مكي الجزيني، واجتهادات النراقي والأنصاري.

وعن «الولاية التشريعية» يقول الإمام الخميني: «لا يلزم من إثبات الولاية والحكومة للإمام عليه السلام ألا يكون لديه مقام معنوي. إذ للإمام مقامات معنوية مستقلة عن وظيفة الحكومة. وهي مقام الخلافة الكلية الإلهية التي ورد ذكرها على لسان الأئمة عليهم السلام أحياناً. والتي تكون بموجبها جميع ذرات الوجود خاضعة أمام ولي الأمر. من ضروريات مذهبنا أنه لا يصل أحد إلى مراتب الأئمة عليهم السلام المعنوية، حتى الملك المقرب، والنبى المرسل. وفي الأساس فإن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام - وبحسب رواياتنا - كانوا أنواراً في ظل العرش قبل هذا العالم، وهم يتميزون عن سائر الناس في انعقاد النطفة والطينة. ولهم من المقامات إلى ما شاء الله»^(١).

(١) الإمام الخميني، «الحكومة الإسلامية»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٨٤.

أما «الولاية التكوينية»، فهي عند الإمام الخميني كالتالى: «ولاية الفقيه من الأمور الاعتبارية العقلانية وليس لها واقع سوى الجعل، وذلك كجعل القيم للصغار. فالقيم على الأمة لا يختلف عن القيم على الصغار من ناحية الوظيفة والدور. وكأن الإمام عليه السلام قد عين شخصاً لأجل حضانة الحكومة أو منصب من المناصب. ففي هذه الموارد لا يعقل أن يكون هناك فرق بين الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله والإمام والفقيه»^(١).

وعلى هذا، فالنبي حامل الرسالة من السماء باختيار الله تعالى له للوحى، والإمام هو المستودع للرسالة ربانياً، والنبي والإمام معينان من الله تعالى تعييناً شخصياً. أما المرجع أو «الولى الفقيه» فهو معين تعييناً نوعياً، حيث حدد الإسلام شروطه العامة، وترك أمر التعيين والتأكد من انطباق الشروط إلى الأمة نفسها. والله شرع القوانين للبشرية عن طريق الوحي الذى يبين التعاليم، وتعرف هذه التعاليم بالتنزيل، الذى يتخذ شكل الأوامر والتوجيهات أحياناً، والكتب المقدسة كالطوراة والإنجيل أحياناً أخرى. والتنزيل يوحى إلى أناس معينين، اختارهم الله فى أزمان وأماكن مختلفة ليكونوا سفراءه وخلفاءه الخاصين ومبلغى رسالته والمكلفين بتطبيق شرعه وهم الأنبياء. وقد ختم الله الأنبياء والرسل بالنبي محمد - صلى الله عليه وسلم -، الذى جاء بالإسلام ليكون آخر الأديان ومصدقاً بالشرائع الربانية التى سبقته، ومهيماً عليها فى الوقت نفسه. وبعد الرسول - صلى الله عليه وسلم - يكون «الإمام»، حسب التأويل الشيعى، هو ولى أمر المسلمين وقائدهم الزمنى والدينى. و«الدليل الموجب لوجود الإمام والنص عليه هو الدليل نفسه الذى دعا لبعث الأنبياء وإرسال الرسل»^(٢). وبعد انتهاء عصر الإمامة بغياب المهدي المنتظر بدأت مرحلة النيابة الخاصة أى وكلاء المهدي المنتظر الأربعة. وبوفاة آخر الوكلاء بدأت مرحلة نيابة الفقهاء العامة، التى تتجسد فيها ولاية الأمر وقيادة المجتمع.

(١) الإمام الخميني، «الحكومة الإسلامية»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٨٢.

(٢) على المؤمن، «معالم النظرية السياسية فى الإسلام»، مجلة التوحيد، ق ١، العدد ٣١، ص ٧٣ - ٧٩، ١٩٨٧.

٦. الأركان الأربعة لنظرية «ولاية الفقيه»

«ولاية الفقيه ثابتة في مقام الثبوت، الإمام
الخميني.

لا بد لكل نظرية من أركان تستند إليها، وتعتمد نظرية «ولاية الفقيه المطلقة»، التي أرسى دعائمها الإمام الخميني وصارت حجر زاوية الدولة في «جمهورية إيران الإسلامية»، على أركان أربعة. أما البناء الأساسي الذي تقف عليه الأركان الأربعة للنظرية فهي الحكومة الإسلامية وضرورة وجودها في زمن غيبة الإمام المعصوم. ولا بد للإسلام من حكومة حتى في عصر غيبة المهدي المنتظر، حسبما تقضي نظرية «ولاية الفقيه المطلقة»، على أن تكون هذه الحكومة بمثابة الجهاز التنفيذي للولي الفقيه. وكما يقول مؤيدو النظرية وأتباع خط الإمام: «الإسلام بوصفه نظاماً شاملاً لجميع مجالات الحياة ومحتوى تشريعياً، لا يمكنه تخطي حدود النظرية نحو التطبيق دون الاعتماد على أجهزة حكم تضمن بسط القوانين الإسلامية على الواقع العملي»^(١).

تنطلق نظرية «ولاية الفقيه المطلقة» من أمر أساسي هو ثبات حق الفقيه في الحكم، وتستدل على ذلك من البراهين الشرعية مثل الأدلة القرآنية، أو الأحاديث النبوية، أو تأويل أحاديث أئمة الشيعة والروايات المنقولة عنهم. أما أدلة «ولاية الفقيه المطلقة» فقد قسمت إلى نوعين: دليل عقلي، ودليل نقلي.

(١) راجع: آية الله سيد كاظم حائري، «أساس الحكومة الإسلامية»، ص ١٦٤-١٧٤.

أولاً الدليل العقلي

نظراً لضرورة وجود الحكومة الإسلامية من أجل تلبية حاجات المجتمع ومنع وقوع الفوضى والفساد واضطراب النظام؛ وبما أن أحكام الإسلام لا تختص بعهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - والأئمة الاثنى عشر وإنما يجب تطبيقها في كل العصور، فيمكن إثبات «ولاية الفقيه» بدليلين - كما يعتقد مؤيدو النظرية - وهما:

١ - عندما يتعذر تحقيق المصلحة بشكلها المثالي المطلوب، يجب حينذاك إحراز المرتبة الأدنى من الحد المطلوب. وحينما يحرم الناس من المصالح التي توفرها لهم حكومة الإمام المعصوم، يجب عليهم السعي لنيل المرتبة التالية لها. أي يجب عليهم تبني حكومة من هو أقرب إلى الإمام المعصوم. وهذا القرب يتبلور في ثلاثة أمور أصلية، هي:

(أ) العلم بأحكام الإسلام العامة، وتلك هي الفقاهة.

(ب) الجدارة الروحية والأخلاقية بحيث لا يقع تحت تأثير الأهواء النفسية والترغيب والترهيب، وتلك هي التقوى.

(ج) الكفاءة والقدرة على تدبير شؤون المجتمع، وهذا يستلزم توافر خصال فرعية من قبيل الوعي السياسي والاجتماعي، بالإضافة إلى فهم القضايا الدولية، والشجاعة في التصدي للأعداء والمفسدين، وكذلك امتلاك الحدس الصائب في تحديد الأولويات والشؤون الأكثر أهمية، وما شابه ذلك.

إذن يجب أن يتصدى لزعامة المجتمع من تتوافر فيه هذه الشروط أكثر من غيره من الناس، وهو ما من شأنه خلق الانسجام بين أركان الحكومة ويسوقها بالنتيجة نحو الكمال المنشود. وتعيين مثل هذا الشخص يقع طبعاً على عاتق ذوى الخبرة، كما هو الحال في سائر جوانب الحياة الاجتماعية.

٢ - أن الولاية على أموال وأعراض ونفوس الناس من شأن الله تعالى، وتتخذ

الولاية صيغتها الشرعية بتنصيب وإذن منه . والشيعية يؤمنون بأن الله منح هذه السلطة القانونية للرسول وللأئمة من آل البيت من بعده . ولكن عندما يحرم الناس من القائد المعصوم ، أى الإمام الغائب ، فإما أن يكون البارئ تعالى قد أذن للناس بالانصراف عن تطبيق الأحكام الاجتماعية للإسلام ، وإما أنه أجاز لأصلح الناس تطبيقها ، لكى لا يستلزم ذلك ترجيح المرجوح عليه ، ونقض الغرض المطلوب وما هو مخالف للحكمة . ونظراً لبطلان الفرض الأول ، يثبت إذن - بحسب النظرية - الفرض الثانى . أى أن الأدلة العقلية تقود إلى أن مثل هذا الإذن قد صدر من الله تعالى ، ومن الأئمة المعصومين - كما تذهب النظرية - حتى مع عدم وجود دليل نقلى واضح فى هذا الخصوص .

ثانياً، الدليل النقلى

والأدلة النقلية هنا هى عبارة عن الروايات الدالة على إرجاع أمر الأمة إلى الفقهاء للنظر فى متطلباتهم الحكومية وبخاصة الشؤون القضائية والمنازعات ، أو تلك التى تسمى الفقهاء بصفة «الأمناء» أو «الخلفاء» أو «ورثة الأنبياء» . ومن بين تلك الروايات «التوقيع الشريف للإمام صاحب الزمان عجل الله فرجه» ، أى الحديث المنسوب للإمام الغائب ، الذى يقول : «أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة أحاديثنا ، فإنهم حجتى عليكم ، وأنا حجة الله عليهم» . وهو حديث ذو سند معتبر عند الشيعة . إذن يثبت - لدى مؤيدى النظرية - نصب الفقيه فى زمن الغيبة بدلالة «الموافقة» ، كما أن احتمال تفويض الناس لتنصيب ولى الأمر فى زمن الغيبة لا يقوم عليه أدنى دليل ، فضلاً عن أنه يتنافى مع التوحيد فى الربوبية التشريعية . وبالتالي تعد الرواية المنقولة عن الإمام الغائب مؤيداً كافياً - حسب النظرية - لتعضيد الأدلة العقلية .

ويتضح إذن فى ضوء هذا المبدأ أن البيعة لا دور لها أبداً فى شرعية «ولاية الفقيه» ، مثلما أنها مجردة أيضاً عن أى دور فى شرعية حكومة الإمام المعصوم . ولكن البيعة مهمة فقط - بحسب النظرية - من زاوية أنها توفر الأرضية لإنزال مبدأ الولاية إلى حيز التنفيذ .

وعلى هذا تكون الأركان الأربعة الرئيسية لنظرية «ولاية الفقيه» هي كالتالى :

١- الولاية: وبمقتضاها يبت الولي الفقيه فى أمور المؤمنين كافة، دينياً ودنيوياً، هؤلاء الذين يُعَدُّون بموجب النظرية فاقدى الأهلية ومحتاجين لقيم ووصى شرعى. وبالتالي فكل فعل من المؤمنين يحتاج لإذن من الولي قبل إتمامه، أو لإقراره بعد الانتهاء منه. وبكلمات أخرى فإن الولاية هى قوامة الولي الفقيه على جماهير المؤمنين، الذين لا يملكون أى نصيب فى تعيين أو عزل الولي الفقيه، أو حتى فى إعمال الولاية بدون إذنه. إذ إن الولي الفقيه هو الذى يسبغ الشرعية على الأوضاع العامة بصفته التشريعية، وينحصر دور الشعب أو جماهير المؤمنين فى طاعته.

«ولاية الفقيه» بهذا المضمون لها عدة مدلولات ومعان، ومن ضمن هذه المعانى أنها ولاية قهرية، وتخالف بالتالى المضمون اللغوى لكلمة «الولاية». وهى هنا ليست اختيارية، كما يجب أن يدل معناها اللغوى، كما أن نطاقها الزمنى - بحسب النظرية - غير محدد، إذ هى دائمة بدوام العمر. والولاية حسب رؤية الإمام الخمينى لها طابع العموم وعلى الجميع الامتثال لها بدون قيد أو شرط.

٢- النصبية: ومعناها أن تعيين الشخص الصالح للحكم موكول للإمام الغائب، أو من ينوب عنه نيابة عامة. وبالتالي فإن تنصيب الولي الفقيه معقود للفقهاء، ولا يمكن أن يتم اختيار الولي الفقيه بناء على رغبة الشعب المباشرة. وتستمد «ولاية الفقيه المطلقة» شرعيتها من الولاية التشريعية الإلهية، كما هو مبين فى خط الاستخلاف. بل إن النظرية تذهب إلى أنه لا شرعية أساساً لأى ولاية إلا بإذن وتنصيب إلهى، كما أن أى اعتراف بشرعية أى حكومة، من طريق آخر غير هذا الطريق، يعد نوعاً من الشرك فى الربوبية التشريعية الإلهية. وبعبارة أخرى منح الله - عز وجل - مقام الحكومة والولاية على الناس للإمام المعصوم، الذى يعين الفقيه الجامع للشرائط. ويتم اعتماد هذا التعيين سواء فى زمن حضور الإمام الغائب أو زمن استمرار غيابه. وطاعة الفقيه إذن، بموجب النظرية، هى طاعة للإمام المعصوم. أما المعارض لذلك - أو حتى المناقش - يسمى «الراد على

الفقيه»، والأخير «مثل الراد على الله»، وينزل في منزلة المنكر للولاية التشريعية الإلهية.

وفي إجابة عن إشكالية حضور وغياب الإمام المعصوم ودوره في تعيين الولي الفقيه، يخلص الإمام الخميني إلى أن «الولاية ثابتة في مقام الثبوت»، أى لا تحتاج في الحقيقة لأدلة إثبات.

وفي إيران ما بعد الثورة يتم انتخاب الولي الفقيه من قبل مجلس الخبراء، الذى يتكون من نيف وثمانين فقيهاً، ينتخبون هم من الشعب المنتشر فى المناطق الإيرانية كافة. وعملية اختيار الولي الفقيه تجسد هيكل سلطته وملامح سلطانه، فهو لا ينتخب مباشرة من الشعب، إذ فى هذه الحالة يستمد شرعيته المباشرة منه. كما أن انقياد الناس للولي الفقيه، وإطاعتهم له واجبة، دون أن يكون لهم الحق المباشر فى تعيينه أو عزله، أو التدخل فى وظائفه أو الإشراف عليها. وتذهب النظرية إلى أن تعيين الولي الفقيه يتم من طرف الإمام الغائب، الذى ينوب عنه الفقهاء فى التصدى لهذا التعيين.

٣- الإطلاق: نطاق سلطة الولي الفقيه يمتد إلى شؤون الحكم كافة، فلا يوجد من سيادة أو وظيفة تنفيذية تخرج عن إطار «ولاية الفقيه»، لأن صلاحيات الولي الفقيه هى نفسها الصلاحيات التى تمتع بها الرسول والأئمة من بعده. وركن الإطلاق يعنى هنا أن الأمور التى يقوم على إدارتها الولي الفقيه ليست منحصرة فقط فى أركان الحكم الإلهي. إذ بإمكان الولي الفقيه أن يسحب شرعيته من أى شأن من شؤون الحكم والسياسة، فيدمغه بالبطلان. ولا تتمتع الأمور الشرعية فقط بوجوبية التبعية والإذعان للولي الفقيه، بل إن الحكومة المرتكزة على أساس «ولاية الفقيه» هى أحد أحكام الإسلام الأولية، ومقدمة كلياً على كل الأحكام الشرعية الفرعية، حتى الصوم والصلاة والحج.

ولأن الولاية هى لله فى الأصل، فالله هو الذى اختار محمد بن عبد الله ليكون عبداً ورسولاً. والرسول - كما يعتقد المسلمون الشيعة - نص على ولاية الإمام على ابن أبى طالب، وسارت الإمامة فى أعقاب الإمام على بالنص حتى الإمام الثانى

عشر المعصوم . ويدوره يكون الفقيه الجامع للشرائط مفوضاً من الإمام المعصوم للقيام بأعمال الولاية، بحيث لا تُحد صلاحياته بالأمر الحسية .

وعليه، تكون «ولاية الفقيه» - على ما يعتقد الإمام الخميني - «من أهم الأحكام الإلهية، ومتقدمة عليها جميعاً، ولا تتقيد صلاحياتها في إطار هذه الأحكام . فالحكومة واحدة من الأحكام الأولية، وهي مقدمة على الأحكام الفرعية حتى الصلاة والصوم والحج . وتستطيع الحكومة أن تلغى من طرف واحد الاتفاقات الشرعية التي تعقدها مع الأمة، إذا رأت أنها مخالفة لمصالح الإسلام أو الدولة» .

وبمعنى آخر فالولي الفقيه هو مصدر الشرعية للدولة، وسلطته لا تقف عند حدود الدستور أو القانون، فهو مخول بإلغاء القانون، أو نقض الدستور، إذا ارتأى أن مصلحة الإسلام أو الدولة تقتضى ذلك .

٤ . **الفقاهة:** وتعد أهم الشروط الواجب توافرها في شخص الولي الفقيه لإدارة المجتمع، فالفقه يؤدي دوراً أساسياً في تشكيل المجتمع وأساليب إدارته، حسبما تفترض النظرية . ويمتلك الفقيه - حسب النظرية - القدرة على إرشاد وهداية المجتمعات وقيادتها على طريق الإيمان .

وتمتاز الولاية هنا بمفهوم خاص للفقاهة، بحيث توجب في شخص الولي الفقيه قدرات وصفات خاصة، حيث من المفترض أن يكون ذا رؤية تمنحه القدرة على التصدي لكل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وغيرها .

ولا تفوتنا ملاحظة أن التفريعات المتنوعة على اللحن الأساسي المتمثل في «ولاية الفقيه»، مثل ولاية الفقيه المقيدة بالانتخاب، أو الرقابة على الفقيه والقيادة الشعبية، هي تفريعات استوجبتها المشكلات الكثيرة الخاصة بنظرية «ولاية الفقيه» . وسواء كانت هذه المشكلات ذات طابع نظري أو عملي، فقد حاول الفقهاء الشيعة أن يجتهدوا لصنع تناغم بين القيادة الشعبية والأركان الأربعة لنظرية «ولاية الفقيه»، بإدخال بعض التغيير في واحد أو أكثر من هذه الأركان .

٧- سلطات الفقيه داخل بلاده وخارجها

«إذا أردت أن تدخل مكانا، فانظر أولاً كيف تخرج منه،

حكمة فارسية.

تشمل مساحة أعمال الولي الفقيه لولايته من خلال الحكومة الإسلامية، حسب نظرية «ولاية الفقيه»، جميع المجالات التي كان «الإمام المعصوم» يمارس فيها ولايته، أي جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية. ويقول الإمام الخميني في هذا الصدد: «إذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل، فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي - صلى الله عليه وسلم - منهم، ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا. ويملك هذا الحاكم أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول - صلى الله عليه وسلم - والإمام علي بن أبي طالب - عليه السلام - على ما يمتاز به الرسول والإمام من فضائل ومناقب خاصة»^(١).

إن الفقيه إذن هو ذاك العالم الديني القادر على استنباط الحكم الشرعي من مصادر التشريع الأربعة (القرآن، السنة، الإجماع، القياس)، وللفقيه حجية النقل والرواية والفتوى والولاية، كما هو منصوص عليه في الرواية المنقولة عن الإمام الثاني عشر أي المهدي: «وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة أحاديثنا، فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله عليهم»^(٢). وإذا أجمع أهل الحل والعقد الذين ترتضيهم الأمة على فقيه معين، تكون بيعته واجبة بالتعيين أيضاً

(١) الإمام الخميني، «الحكومة الإسلامية»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٤٩.

(٢) راجع: الحر العاملي، «وسائل الشيعة»، جزء ١٨، ص ١٠١، باب ١١ من أبواب صفات القاضي.

على كل المسلمين إذا طلبها، وحتى إذا لم يطلبها فإن البيعة منعقدة له، حال انتخاب أهل الحل والعقد له^(١).

وبالتالى - وحسب النظرية - لا يوجد أصل سياسى أو فرع اجتماعى لا ينحنى لنظرية «ولاية الفقيه»، بحسبان أن شرعيتها مستمدة من الله . ولم تكتف النظرية بذلك فقط، أى بحق الولاية على المجتمع الذى تسود فيه، بل ولها أيضا - بحسب النظرية نفسها - السيادة خارج الحدود السياسية لبلدها . ويعتقد مؤيدو نظرية «ولاية الفقيه» أن الولي، أو القائد، أو المرشد له حق قيادة المجتمعات الإسلامية، لمجرد أنه قائد «جمهورية إيران الإسلامية» . ونجد فى الجذور والطبقات الأعمق للنظرية أن القائد هو «رهبر» و «وارث بيغمبر»، (القائد و وارث الرسول)، كما أنه ولي «ولي أمر المسلمين» .

ويقول السيد على خامنئى، مرشد وقائد «جمهورية إيران الإسلامية» فى هذا الصدد: «الامة الإسلامية بحكم الجسد الواحد الذى عليه أن يتماسك ويتلاحم فى الداخل . وأن يكون كالقبضة الواحدة فى مواجهة القوى الأجنبية . وهذا الاتحاد لا يتأتى دون تركز قوى الإدارة، فلو تصرف وأخذ كل يعمل على شاكلته، فإن أعضاء هذا الجسد ستتفكك ولا تتحرك باتجاه واحد، بالضبط كما لو كان للجهاز العصبى فى الإنسان مركزا قيادة أحدهما يسير ذات اليمين والآخر ذات الشمال، فعندها لا يحصل الانسجام اللازم . ففى الوقت الذى تستلم فيه اليد اليسرى الإيعاز برفع الحجر تكون اليمنى قد امتثلت أمراً مخالفاً يدعوها إلى التمسك بهذا الحجر وجعله ثابتاً فى مكانه . وعندها سيختل وضع الجسد ويتخذ شكلاً مضحكاً ولا يتمكن من صد هجمات العدو أبداً . وكذلك المجتمع الإسلامى لو أراد دفع أعدائه، فعليه أن يحتفظ لنفسه بمركزية فى القيادة تقوم بتوجيه جميع الطاقات فى آن واحد لمواجهة العدو وتسديد ضربة واحدة إليه، مدروسة وقوية . وينبغى ألا يتصرف كل طرف فى ضوء رغبته، بل عليهم ان يستلهموا نشاطهم العملى

(١) راجع: آية الله حسينعلى منتظرى، «دراسات فى ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٥١٣-٥٢٩ .

وحركاتهم الفعالة من ذلك المركز الذى يقوم بإدارة الأجنحة وتوجيهها فى صميم الأمة وصلبها ويضع كل شخص فى موقعه المناسب له، ويمنع من حدوث التعارض»^(١).

ويستطرد السيد خامنئى فى كتاب آخر: «هكذا مركز وهكذا شخص ينبغي تعيينه من قبل الله، وأن يكون عامًا أمينًا وصورة مصغرة لجميع معالم الإسلام، وأن يكون قرآنًا ناطقًا، ومثل هذا الشخص يسمى فى ديننا بالولى»^(٢).

وبعد تثبيت «ولاية الفقيه» فى قلب السلطة فى إيران، سمح الإمام الخمينى بإقامة «نماز جمعه» (صلاة الجمعة)، بعد أن كان الشيعة منذ اختفاء المهدي المنتظر لا يقيمونها لاختفاء الإمام. ويتمكن «ولاية الفقيه» أصبح للشيعة قائد من جديد، فأجيزت صلاة الجمعة بوصفها صلاة عبادية سياسية «نماز عبادى سياسى». ودرج الولي الفقيه على تعيين عدد معين من الأشخاص ليكونوا أئمة الجمعة فى طهران، وهو مركز مهم فى «جمهورية إيران الإسلامية». ومن طريق خطبة الجمعة يرسل النظام إشارات إلى الداخل والخارج، وعلى حسب شخصية خطيب الجمعة تكون أهمية المناسبة. لا تعرف أنت المصلى من الخطيب اليوم، فذلك سر من الأسرار. تجلس بين المصلين فى حرم جامعة طهران الذين يقدر عددهم بعشرات الألوف، وتتأمل فيمن حولك، أو تداعب قطعة «المهر». فهكذا تسمى قطعة الخزف المأخوذة من تراب كربلاء- التى استشهد فيها الإمام الثالث الحسين بن على- وعليها يكون مستقر جبهتك عند السجود. تجدها بعشرات الألوف مكومة بعضها فوق بعض أمام ساحة الصلاة الفسيحة، لتلتقط إحداها قبل الدخول إلى الساحة.

لن تعرف أن خطيب الجمعة قد وصل، إلا عندما تستفيق من تأملاتك على

(١) السيد على الخامنئى، «الولاية»، دار الهادى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ٢٠٠٠، صفحة ٥١.

(٢) راجع: الإمام الخامنئى، «الإمامة والولاية- قيادة المجتمع الإسلامى ومسؤولية المسلم»، بيت الكاتب للطباعة والنشر، بيروت ١٩٩٩.

صوت المصلين وهم يهتفون : الله أكبر ، إذ إن تحية الإيرانيين للشخصيات العامة قد صارت كذلك بعد انتصار الثورة . وتوخى مصممو المنبر أن يكون فسيحاً ليتسع لكثير من الشعارات السياسية المعلقة على السرادق من حوله . يصعد الخطيب أخيراً إلى المنبر مرتدياً عمامة بيضاء ونظارة سميكة . وعندما تمنع في النظر إليه تعرف أنه آية الله مصباح يزدي . وآية الله يزدي هو من أكبر الداعين لنظرية «ولاية الفقيه» ، ومن أبرز فقهاء «جمهورية إيران الإسلامية» وأوسعهم تأثيراً .

وبعد مقدمة طويلة للخطبة تلاحظ فصاحة الرجل وطلاقة لسانه بالعربية ، فتحس وكأن عقارب الساعة قد عادت إلى الوراء من فرط استعمال المفردات العربية القديمة . فالإسلام أدخل المفردات العربية إلى اللغة الفارسية التي أصبحت بعد ذلك خليطاً من الاثنتين ، ولكن المفردات العربية التي دخلت في اللغة الفارسية لم تتطور بالاستعمال اليومي كما تطورت في اللغة العربية ذاتها . وهكذا تجد على سبيل المثال في الفارسية أن كلمة «نقاش» تعني رسام ، أو «تصادف» تعني حادث سير ، و«انقلاب» تعني ثورة وهكذا .

في ذلك اليوم كان موضوع الخطبة هو «سلطة الولي الفقيه خارج حدود البلد الخاضع لولايته» . ويستشف من عنوان الخطبة افتراض وجود مجتمع أو بلد إسلامي ذي حدود جغرافية معينة ويحكمه نظام «ولاية الفقيه» ، وتكون الأوامر الحكومية للولي الفقيه نافذة وواجبة التطبيق على الأشخاص الذين يعيشون ضمن تلك الحدود .

وقبل أن يدخل آية الله يزدي في عمق الموضوع قاطعته مجموعة من الهاتفين في صدر الساحة بالقرب من المنبر هاتفة : «مرك بر أمريكا . . مرك بر «إسرائيل» . . مرك بر ضد ولاية فقيه» ، (الموت لأمريكا) ، (الموت لإسرائيل) و(الموت لمن هو ضد ولاية الفقيه) . وعلى وقع هذه الهتافات ردد عشرات الآلاف الهتاف نفسه ، ووقف رجل تحت المنبر وعلى كتفه شارة «نظام غماز» (تنظيم الصلاة) . وراح هذا الرجل يقسم بحماسة عشرات الألوف بحركات من يديه مع الهتاف ، فيقول القسم الأيمن وهم يرفعون جلوساً قبضات اليد اليمنى «مرك بر» ويرد عليه القسم الأيسر بالطريقة

نفسها «أمريكا» . . . وهكذا . تعينت الحدود والفواصل بناءً على «ولاية الفقيه» ، وربما تندesh لوضع معارضى النظرية فى خانة أمريكا و «إسرائيل» . ولكن قبل أن يزداد اندهاشك يدخل آية الله يزدى إلى صلب موضوع الخطبة .

بدأ الخطيب بمقدمة عن «دارالإسلام» التى هى عبارة عن الأرض أو الأراضى التى تقطنها الأمة الإسلامية ، ويمكن لغير المسلمين الانضواء تحت ظل الدولة الإسلامية بشروط خاصة ، وأن يعيشوا إلى جانب المسلمين بأمن وسلام . واستطرد قائلاً إن الحدود الطبيعية أو السياسية لهذه الأراضى تعد «حدوداً لدار الإسلام» . ولكن هل يمكن تجزئة دار الإسلام إلى عدة دول كاملة ومستقلة ، أم لا؟ ويجب آية الله مصباح يزدى قائلاً: «هذا الموضوع لم يبحث من القدماء وإن كان سياق كلامهم يشير إلى بلد إسلامى واحد ، تدار شؤونه من قبل إمام واحد . وحينما تتعدد الحكومات يَعدّ زعيم كل حكومة نفسه هو الخليفة الحق ، والآخرى متمردون عليه . ولكن يمكن القول إن آراء الفقهاء كانت ناظرة إلى ظروف خاصة ولا تنطوى بشكل عام على نفى المشروعية عن تعدد الحكومات . بل وربما يستشف من بعض أقوالهم فى شروط الإمام ، ومن بعض تصريحاتهم أنهم لا ينفون الشرعية عن وجود حكومتين فى منطقتين متميزتين ؛ عندما يكون المتصدون لزام الأمور فيها حائزين على الشرائط» .

وذهب يزدى إلى أن كثيراً من كبار أهل السنة ، مثل أحمد بن حنبل ، يرون أنه حتى حكومة الفاسق وشارب الخمر الذى يتسلط على رقاب الناس بالقهر ، مشروعة وواجبة الطاعة . أما فقهاء الشيعة فيتفقون على أن الخلافة من بعد الرسول - صلى الله عليه وسلم - تؤول إلى الأئمة من الإمام الأول على بن أبى طالب وحتى الإمام الثانى عشر الغائب . كما ينفى الشيعة أن تكون الإمامة لمعصومين اثنين فى وقت واحد ، حتى وإن كان أحدهما فى شرقى الأرض والآخر فى غربىها . وخلص آية الله يزدى إلى نتيجة مفادها أن الشيعة يعتقدون أن دار الإسلام كلها يجب أن تنضوى تحت قيادة وزعامة إمام معصوم واحد .

وما كاد آية الله يزدى ينتهى من هذه الجملة حتى وقف الرجل الذى ينظم

التهتافات قائلاً بصوت جهورى تردد فى جنبات الساحة الهائلة الضخامة : «شعار» . فأجابته عشرات الألوف من الحناجر هاتفة : «الله أكبر . . خامتى رهبر . . وارث بيغمبر» ، (الله أكبر . . خامتى قائد . . وارث الرسول) . انتظر آية الله يزدي بصبر حتى فرغ المصلون من ترديد الهتاف وهو متكئ على مدفعه الرشاش ، الذى يقبض عليه خطيب الجمعة فى إيران بيده اليمنى ، بدلاً من السيف فى كثير من الدول الإسلامية الأخرى .

وبعد أن هدأت الحناجر استطرد يزدي متسائلاً : إذا كان هناك بلد إسلامى واحد يحكمه نظام «ولاية الفقيه» ، هل يجب على المسلمين الذين يعيشون فى بلدان غير إسلامية إطاعة أوامره أم لا؟ ويجب عن هذا السؤال قائلاً : جواب هذا السؤال وفقاً لمبدأ ثبوت الولاية بالتعيين ، أو بإذن من الإمام المعصوم ؛ وعلى فرض إحراز أفضلية الفقيه المذكور للتصدي لمقام الولاية ، ووفقاً للأدلة العقلية والنقلية ، يحق لمثل هذا الشخص الولاية على الناس ويكون أمره نافذاً على كل مسلم ويجب عليه تنفيذه . كما أن طاعة الولي الفقيه واجبة أيضاً حتى على المسلمين المقيمين فى الدول غير الإسلامية سواء بايعوا أم لم يبايعوا ، لأن البيعة - حسب نظرية ولاية الفقيه المطلقة - لا دور لها فى شرعية الولي الفقيه .

وأنهى آية الله يزدي خطبته بأدعية للإسلام والمسلمين و«جمهورية إيران الإسلامية» ، قبل أن ينادى لإقامة الصلاة . وبعد أن بدأت الصلاة وفى أثنائها ارتفع صوت رجل الهتافات مرة أخرى قائلاً «قنوط» ، فردد عشرات الألوف الدعاء خلف الإمام . تجتهد لكى ترى الخطيب الذى يؤم الصلاة فلا تجده ظاهراً ، لأن الإمام يصلى فى حفرة تحت مستوى سطح الأرض ، لأسباب فقهية شيعية ترى وجوب أن يكون الإمام فى مستوى منخفض عن المأموم ، وربما أيضاً بهدى من قصة اختفاء المهدي المنتظر بالكهف قبل أكثر من ألف ومئة عام . تنتهى الصلاة ويقوم عشرات الألوف فى انتظام ناحية أبواب الخروج ، وكل أرجع قطعة «المهر» التى وضع جبهته عليها عند السجود ، إلى مكانها . وقبل أن تخرج من الباب الرئيسى تجد رجلاً واقفاً على منصة عالية يمر من تحتها الخارجون . يحمل الرجل

على ظهره أنبوبا ويده خرطوم، مثل هذا الذى يستخدم فى رش الأراضى الزراعية لمكافحة المبيدات. وعند اقتراب الجموع يفتح الرجل العنان للخرطوم على المصلين، ناثرًا ماء الورد عليهم وهو يهتف «بركات». يتزاحم المصلون لكى يصيبهم الرذاذ، ومن صوت الرجل تميز أنه هو الذى يوزع الهتافات فى الصلاة، فهو يقوم بذات الدور منذ سنوات، وبعض الظرفاء أنعموا عليه بلقب «وزير شعار» (وزير الهتافات).

يعود موضوع الخطبة إلى ذاكرتك وأنت تقرأ أمام المكتبات الواقعة ما بين جامعة طهران و«ميدان وليعصر» (ميدان ولى العصر)، أى الإمام الغائب. وتلاحظ أن نظرية «ولاية الفقيه» لا تنسب لنفسها فقط حق قيادة المسلمين فى إيران فقط، بل حتى قيادة المسلمين خارج أراضيتها سواء كانوا يقيمون فى دول إسلامية أو غيرها. ومن هنا تعتقد النظرية، أن سلطات الولي الفقيه تمتد بنفس الحجم خارج حدود بلده، ولو نظريًا على الأقل. وفى المقابل من ذلك تجد فقيها شيعيًا مجددًا هو المرجع العلامة السيد محمد حسين فضل الله - وهو الذى لا يؤيد «ولاية الفقيه المطلقة» كنظرية أصلاً -، يذهب إلى معارضة فكرة توسيع الصلاحيات للولي الفقيه خارج حدود بلاده. ويقول فى هذا السياق:

«إن التطورات المعاصرة التى عاش فيها المسلمون بالمستوى الذى أصبحت فيه الدولة الواحدة العالمية أمراً غير ذى موضوع من حيث الإمكانيات الواقعية، لم تكن موجودة فى السابق لتقع موضعاً للأخذ والرد فى النطاق العلمى، الأمر الذى يجعلنا نؤكد عدم انتباه العلماء لذلك، فكيف يُدعى الإجماع على ما يشمل ذلك؟ إننا نريد إثارة هذا الموضوع للنقاش العلمى، حتى يمكن إدارة الحوار فيه بشكل دقيق، بعيداً عن الاستهلاك الانفعالى الإعلامى»^(١).

(١) العلامة محمد حسين فضل الله، مجلة المنطلق، العدد ٥٣.

٨. انطباعات ختامية حول نظرية «ولاية الفقيه»

موقع «ولاية الفقيه» من الإسلام السياسى

الملاحظ على نظرية «ولاية الفقيه» أنها تتفق مع باقى تيارات الإسلام السياسى، سواء السنية منها أو الشيعية، على أرضية مشتركة مفادها أن الإسلام دين شامل يغطى الجوانب الدنيوية والدينية. كما تتفق نظرية «ولاية الفقيه» مع التيار العام للإسلام السياسى فى أن للإسلام حق الحاكمية فى الأرض، مما يستلزم إقامة الحكومة الإسلامية. وتضع هذه الحكومة التشريعات اللازمة لسيادة هذه الحكومة، وبما لا يتناقض مع الأحكام الثابتة للشريعة. إلى هنا فالاتفاق واضح ولكن الاختلاف يظهر عند استعراض أدلة الاستدلال على وجوب حكم الإسلام، فنجد الأدلة كلها شيعية بامتياز. ويعود السبب فى ذلك إلى أن نظرية «ولاية الفقيه» تعتمد على قيادة الولى الفقيه للحكومة، بحسبان أن قيادة الفقيه هى حق إلهى مكفول له، وعلى أساس أن هذا الحق هو استمرار لحق النبى فى قيادة الأمة، ومن بعده الأئمة المعصومين. ومن هنا يظهر الاختلاف الأول بين النظرية وباقى تيارات الإسلام السياسى. ثم تعود النظرية لتبنى على هذا الاختلاف استدلالاتها للوصول إلى إثبات حق الفقيه، بوصفه نائباً نيابة عامة عن الإمام الثانى عشر الغائب. وهنا يترسخ الاختلاف بين أصحاب المشروع الإسلامى الواحد لأن «ولاية الفقيه» هى أحد تفريعات الفقه الشيعى وانعكاس لمراحل تطوره التاريخى.

«ولاية الفقيه» والشيعية

بالرجوع إلى أصل كلمة الولاية فى اللغة وفى القرآن الكريم، وجدنا أن كلمة

«الولاية» بالمعنى الذى ذهب إليه الإمام الخمينى ، أى بمعنى «ولاية الفقيه» على المؤمنين من طريق التشريع الإلهى ، لا تحظى بالإجماع . ولنقل بتعبير آخر إن المعنى الذى تنبنى عليه النظرية مختلف عليه حتى بين فقهاء الشيعة أنفسهم ، وينعكس ذلك فى المدارس الشيعية الفقهية المختلفة التى تقترب أو تبتعد من نظرية «ولاية الفقيه» ، حتى إن هناك من الفقهاء الشيعة من يرى أن «ولاية الفقيه لا أساس لها فى المذهب الشيعى» . ويضاف إلى هذا الاختلاف الفقهى أيضاً موضوع التنافس بين المراجع الشيعية فيما بينها على القيادة والحكم ووجوب تقليد المؤمنين لهم ، وهى مشكلة قديمة قدم الحوزة نفسها ، حيث تلازم هذا التنافس تاريخياً مع الطابع اللا مركزى الذى يصبغ عمل الحوزات العلمية . ولتجاوز هذه المشكلة ، رأى الإمام الخمينى أن الحكومة الإسلامية هى واجب كفائى على الفقهاء ، بحيث إذا أقامها أحدهم وجب على الآخرين إطاعته . ولا يحتاج المرء إلى كثير فطنة ليدرك أن إضافة بند كهذا لا يحل المشكلة الموضوعية القائمة ، بل يزيد لها رسوخاً . إذ إن تلك المقولة عدت مسوغاً لقيادة الإمام الخمينى بعد انتصار الثورة ، على الرغم من وجود المراجع الأكبر سنّاً والأعلى مرتبة فقهية فى الحوزة العلمية ، مثل آيات الله كلبايكاني وشريعتمدارى . وهو الأمر الذى خلق معارضين للنظرية فى داخل الحوزة العلمية نفسها منذ تسلم النظرية للحكم فى إيران وحتى اليوم .

الإمام الخمينى والثورة الدائمة

تحليل المضمون لأعمال الإمام الخمينى يدل على طغيان الجانب الفقهى الكلاسيكى على أفكاره ، إذ لم تستحوذ الموضوعات السياسية إلا على أربعة أعمال من أصل ٤٤ عملاً تراوحت بين الفقه والشعر والرسائل والتعليقات والخواشى . كما أن العمل السياسى الأول للإمام الخمينى سبق تاريخياً أعماله الفكرية السياسية ، إذ إن مشاركته بانتفاضة عام ١٩٦٣ ضد الشاه قد سبقت كتابه «الحكومة الإسلامية» أو كتابه «البيع» الذى وردت فيه «ولاية الفقيه» لأول مرة . كما أن أعمال الخمينى الفكرية لم تتعرض من قريب أو بعيد إلى التحولات العميقة سياسياً

واجتماعياً والناجمة عن قيام حكومة مصدق الوطنية فى عام ١٩٥١ وسقوطها بعد ذلك بعامين . كما أن الإمام لم يتعرض إلى القضايا السياسية المختلفة والتي شهدتها إيران إلا فى كتابيه المذكورين . وهنا تؤدى اللحظة التاريخية دورها فى حياة الإمام الخمينى وتاريخ إيران، إذ إن نفى الشاه للإمام الخمينى قد أدى إلى زيادة انخراط الأخير بالشأن السياسى، وهو ما أدى بالنهاية، لعوامل داخلية ودولية معاً، إلى الإطاحة بدولة الشاه وتشيد دولة «ولاية الفقيه» على أنقاضها . وبالتالي لم يكن الإمام الخمينى تجسيداً لثورة دائمة فقط، بقدر ما كان أيضاً تجسيداً للحظة تاريخية فى عمر إيران والثورة .

«ولاية الفقيه، وفكرة الثورة»

يؤدى التناقض البنىوى فى نظرية «ولاية الفقيه» دوراً أساسياً ليس فى تحجيم انتشارها خارج إيران فحسب، بل وأيضاً فى استمرارها بذات الزخم الذى بدأت منه بعد انتصار الثورة . والمقصود بالتناقض البنىوى هنا هو ذلك التناقض القائم بين الثورة بمعناها المجرد، أى بمعنى التغيير الشامل وما يتضمنه من تغيير للواقع وطبيعة السلطة، وبين فكرة الطاعة غير المشروطة للفقيه . وطاعة الفقيه - بموجب النظرية - هى امتثال للمشيئة «الإلهية التشريعية»، بمعنى أنها طاعة مفروضة من الله، يجب على كل المؤمنين الإذعان لها بدون قيد أو شرط . وبالتالي يترسخ التناقض بين رغبة التغيير التى تميز الثورات - أى ثورات - وحتمية الطاعة والتقليد للفقيه، تلك التى تطفى على نظرية «ولاية الفقيه» . وهكذا يؤدى التناقض البنىوى إلى اعتماد النظرية على آليات الحكومة ووسائل التسويغ والتأويل لتحديد التناقض، وهو ما يقود بدوره إلى استدعاء وسائل اعتراض مختلفة ومتجددة من المخالفين، ويدخل النظرية بالتالى فى معضلة لا فكاك منها . وتتمثل معضلة النظرية هنا فى أنها قد تحولت بذاتها إلى سلطة لا تتقيد بالأعراف الاعتيادية للسلطات المدنية، بل تنسب لنفسها الصفة الإلهية، فى مقابل المخالفين الذين لا يُعدّون مخالفين للحكومة أو النظرية، بل يُعدّون مخالفين للدين والأحكام الإلهية . وهنا ينقلب الوضع وتتحول نظرية «ولاية الفقيه» الثورية مقابل الشاه،

إلى أيديولوجيا سلطة دينية تدافع عن هيمنتها في مقابل باقى التيارات السياسية والفكرية فى إيران .

«ولاية الفقيه، وتصدير الثورة»

تتميز نظرية «ولاية الفقيه» بأنها نظرية شيعية خالصة، سواء بفكرتها الرئيسية أو بمعناها أو حتى بأركانها الأربعة . ويلاحظ أن دلائل الإثبات التى أوردتها الإمام الخمينى كانت أيضاً تغرف من معين الفقه الشيعى الاثنى عشرى، بعد أن بدأت مما راكمه الفقهاء الأوائل المؤيدون لدور أكبر للفقهاء فى الحياة العامة للشيعه مثل الجزينى والنراقى والأنصارى . كما أن تلازم مسار الحكم السياسى والعقيدة الدينية فى إيران استمر موجوداً منذ زمن ما قبل التاريخ وحتى الآن، وبالتالي فالنظرية تنسجم فى فرضياتها الأساسية مع الوجدان الإيرانى والشيعى معاً . فالحق الإلهى للحاكم كان علامة مميزة فى تاريخ الإيرانيين منذ عصر الدولة الإشكانية والساسانية مروراً بالدولة الصفوية والقاجارية وحتى دولة «ولاية الفقيه» الآن .

ولا تحتاج شيعية «ولاية الفقيه» لكثير من الأدلة لإثباتها، ويكفى هنا الإشارة إلى أن الفكرة ليست من اختراع الإمام الخمينى . بل إن النظرية هى نتاج لتطور مستمر للفقه الشيعى، ومن أمثلة ذلك تجديد الشيخ النراقى والشيخ الأنصارى عليها وتطويرها إلى ما وصلت إليه أخيراً على يد الإمام الخمينى .

ولأن النظرية تبنى وتنطلق من الفقه الشيعى، فإنها تتصادم فى نقاط كثيرة وجوهريه مع فقه السنة . وتظهر آثار هذا التصادم واضحة فى أفكار من قبيل «الإمامة» و«الولاية»، التى يقسم الفقه الشيعى أصولها إلى ولايتين هما: «الولاية التشريعية» و«الولاية التكوينية» . ولأن الغالبية فى العالم الإسلامى تتبع المذهب السنى، يكون من غير الوارد تطبيق النظرية فى البلدان الإسلامية ذات الأكثرية السكانية السنية . كما أن النظرية اعتمدت فى بنائها الأساسى على معطيات إيران قبل الثورة والحالة السياسية والاجتماعية التى سادت فيها، مما يجعل تكرار التجربة أو استنساخها غير ممكن التحقيق لاختلاف البعد المكانى للموضوع، أى

إيران . ولا يقتصر الاختلاف على البعد المكاني فقط ، بل يتخطاه إلى البعد الزماني أيضا ، فحتى إيران الستينيات هي غير ما عليه الآن في أوائل القرن الحادى والعشرين .

وبالتالى يمكن أن نقول باطمئنان إن البعد الشيعى مذهبيا والإيراني وجدانيا ، أديا إلى نجاح النظرية فى تسلّم الحكم فى إيران عام ١٩٧٩ ، لأنها كانت تتناغم مع معطيات الواقع الإيرانى فى تلك الفترة . ولكن هذين البعدين الشيعى والإيراني ، على الرغم من مساهمتهما الأكيدة فى نجاح النظرية بإيران ، فإنهما يشكلان أهم العوائق أمام تصدير النظرية إلى أماكن أخرى بالعالم الإسلامى السنى . ولذلك لم يتم تصدير الثورة من طريق تصدير نظرية «ولاية الفقيه» إلى الجوار ، بل عبر توسيع النفوذ المعنوى لإيران الثورية فى المنطقة . وبالمقابل ربما رأت حركات سياسية متنوعة المشارب والميول فى المنطقة أن الثورة الإيرانية هي الإلهام الأوضح لنضالاتها فى بعض الفترات التاريخية ، ولكن هذا الإلهام لم يمتد مطلقا إلى تبنى نظرية «ولاية الفقيه» إلا لدى بعض حركات الإسلام السياسى الشيعى . وعلى هذا ، فالمستهدف عمليا بتصدير النظرية ومعها تمديد صلاحيات الولى الفقيه خارج حدود إيران ، هي المجتمعات ذات الغالبية الشيعية التى تمثل الساحة الرئيسية لتصدير الثورة الإيرانية على أساس «ولاية الفقيه» .

الفصل الثالث

«ولاية الفقيه» تحكم إيران

١ - عودة الإمام.

٢ - أهل الثقة وأهل الكفاءة.

٣ - صراع في طهران.

٤ - بنى صدر: غربة السياسة والثورة.

٥ - منتظرى قائم مقام وخليفة.

٦ - منتظرى معزولاً.

٧ - ملاحق الفصل الثالث.

١- عودة الإمام

«وأخيراً جاء حاجب العزة من الأعتاب العلية هجأة،

فريد الدين العطار.

حطت الطائرة الجامبو التابعة لشركة الخطوط الجوية الفرنسية في مطار طهران الدولي، الذي يطلق عليه أيضاً مهر آباد، في أول فبراير من عام ١٩٧٩، وعندما توقفت محركات الطائرة عن الدوران، كان الزمن قد توقف معها. فهي ليست رحلة طيران اعتيادية من آلاف الرحلات التي يشهدها العالم كل يوم، لنقل الأفراد والبضائع من مكان إلى مكان، إذ نقلت رحلة الطيران هذه إيران من زمان إلى زمان آخر. إنها رحلة الطيران التي ذهبت علماً على تاريخ إيران الحديث، فالطائرة تقل آية الله الخميني العائد متصراً من منفاه في باريس بعد غياب أكثر من خمسة عشر عاماً. ترك الإمام الخميني بلاده منفياً ومطروداً، وعاد إليها متصراً وزعيماً ملهماً، قاد الإيرانيين عبر خطبه النارية المسجلة على شرائط الكاسيت إلى الانتصار على الشاه السابق وأركان نظامه الحديدي.

عاد الإمام الخميني على جناح طائرة هي أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا القرن العشرين حتى ساعتها، ليرسي نظرية «ولاية الفقيه» التي تستمد جذورها من اجتهادات علماء الدين الشيعة في القرن الخامس عشر. عاد الإمام الخميني إلى وطنه مدشناً انتصار إحدى أهم الثورات في القرن العشرين على الإطلاق، وواحدة من أوسعها تأثيراً في منطقة الشرق الأوسط.

وعلى طول الطريق إلى المطار، اصطف مئات الآلاف من الإيرانيين لتحية الرمز الذي أسقط الطاغوت، إذ كان الشاه السابق قد ترك إيران إلى المنفى إثر تنامي الثورة

الشعبية ضده وتهاوى النظام الذى أسسه بمعاونة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية . وكان رئيس الحكومة الأخير فى عهد الشاه شهيداً بختيار مازال اسماً فى السلطة يدير البلاد تنفيذاً لأوامر الشاه . وعلى الرغم من أنه كان بالأساس معارضاً للشاه ومنتصياً إلى الجبهة الوطنية المعارضة ، فإن الشاه ارتأى تعيينه فى منصب رئيس الحكومة لتخفيف الضغط الشعبى على نظامه . وبجانب بختيار كان الجيش الإيرانى الضخم والجبار مازال لم يحسم ولائته بشكل كامل مع الثورة أو ضدها ، وهو الذى حفظ للنظام الشاهنشاهى وجوده فى أثناء الاضطرابات الداخلية السابقة . حتى ساعتها كانت قصة الانقلاب على مصدق مازالت ماثلة فى الأذهان ، وكذلك الدور الذى قام به الجيش فى الإطاحة بالحكومة الوطنية المنتخبة ديمقراطياً وتثبيت حكم الشاه ، الذى هرب ساعتها أيضاً إلى خارج البلاد . كانت عودة الخمينى تمثل انتصاراً تاريخياً لثورة الشعب الإيرانى ، ولكن دعائم هذا الانتصار لم تكن قد توطدت بعد ، وكان الخطر ماثلاً فى أن يقوم الجيش بقصف الطائرة التى تقل آية الله الخمينى وإسقاطها .

عند فتح أبواب الطائرة صعد أولاً إليها آية الله محمود طالقانى ، المثقف المناضل والمستنير ، وهو الذى قاد العمل الوطنى فى الداخل ضد الشاه ونظامه . وبعد دقائق أطل الإمام الخمينى على مستقبله فى مشهد أسطورى نازلاً بتؤدة على سلم الطائرة بعباءته العربية ولحيته التى غطاها الشيب وعمامته السوداء التى تشى بانتسابه إلى آل بيت النبى - صلى الله عليه وسلم - . جاء حاجب العزة إذن من الأعتاب العلية ، على حد تعبير مولانا فريد الدين العطار قطب الصوفية الأشهر . جاء الحاجب من لدن الحضرة الإلهية ليقود المؤمنين والسالكين إلى الفردوس والمتهى . وعلى الأرض كان مئات الألوف من الإيرانيين فى انتظار القائد والزعيم الذى يعود من الغيب ، مثله مثل الإمام الغائب ، يطوى السحاب ليقم العدل بعد أن امتلأت إيران ظلماً وجوراً .

وفى خضم المشهد ودلالاته وفى طوفان البشر وحركة تاريخ إيران ، كانت نظرية «ولاية الفقيه» تملأ خواطر الإمام بوصفها الوسيلة لتحقيق مهمته التاريخية

والإلهية، وهى كما قال «هدية» الله تعالى التى أحضرها معه لمستقبله ولإيران. وتاماً مثلما يطلق الإيرانيون اسم «صُحْبَتِي» على الهدايا التى يجلبها المسافر بعد عودته لأهله وأقاربه، أحضر الإمام «صحْبته» التى سوف تمتد من بعده لتحكم إيران على أساسها.

بعد الإمام، هبط من الطائرة أيضاً مساعدوه ومرافقوه: ابنه السيد أحمد الخمينى، وإبراهيم يزدى وزير الخارجية لاحقاً والمعارض حالياً. ومعهم السيد أبو الحسن بنى صدر الذى سيصبح أول رئيس لـ «جمهورية إيران الإسلامية» لاحقاً، والمعارض والمنفى خارج بلاده حالياً. ومن الطائرة نزل أيضاً السيد صادق قطب زاده الوزير فى أول حكومة بعد انتصار الثورة، والذى أعدم لاحقاً بتهمة التآمر ضد الثورة، ومعه داريوش فروهر ذو الاتجاه القومى الإيرانى المذبوح هو وزوجته فى مسكنه بطهران أواخر عام ١٩٩٨. لم تأكل الثورة أبناءها فقط، بل وألقت ببعضهم فى غياهب النسيان أو السجون، بعد أن قتلت بعضهم وذبحت البعض الآخر. وهذه هى الثورات التى عجزت العلوم الاجتماعية عن وضع قوانين ثابتة لها أو حتى لمسار تطورها، وهذا هو أيضاً منطق الأيديولوجيا الذى يتعامل مع الأحداث والأفراد والرموز بمنطق «من ليس معنا فهو ضدنا».

جسد مشهد نزول الإمام الخمينى إلى أرض وطنه عائداً من المنفى مع هذه المجموعة المرافقة معانى متلازمة ومتداخلة. فهذه المجموعة تنتمى - عدا أحمد الخمينى - إلى التيار القومى الليبرالى بأطيافه المختلفة، ولا تنتمى إلى تيار الإسلام السياسى، فضلاً عن الفصيل المؤيد فيه لنظرية «ولاية الفقيه». وبالتالي كان نزول الإمام ومن فى معيته مجسداً لموازن القوى فى الطبقة السياسية الإيرانية لحظة انتصار الثورة؛ فالتيارات السياسية الإيرانية، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، قد شاركت وبقدر متفاوت فى الثورة. ولكن شكل السلطة التى أعقبت سقوط الشاه كان متناغماً مع التحالف الجديد لحكم إيران، أى التحالف بين الإمام الخمينى ورجاله من جهة، والتيار القومى الليبرالى من جهة أخرى.

ولم يطل انتظار الإمام الخمينى للإعلان عن إقامة «الجمهورية الإسلامية» فى

إيران، حيث دعا في الخامس من فبراير عام ١٩٧٩ إلى مؤتمر صحفي في مقر إقامته ليرسم الخطوط العريضة لأفكاره حول إيران. وفي هذا المؤتمر شدد الإمام الخميني على أن الشعب الإيراني قد اختاره زعيماً، وبالتالي فقد أعلن عن تشكيل الحكومة المؤقتة لتحل محل حكومة شهبور بختيار. وحدد الإمام الخميني مهمة الحكومة الجديدة بالإشراف على انتخابات مجلس تأسيسى ومن ثم انتخابات البرلمان وتنظيم استفتاء على قيام «الجمهورية الإسلامية». ولم يفت الإمام الخميني التأكيد على أن معارضة الحكومة المؤقتة هي مثل المعارضة لحكم الإله. وفي اليوم نفسه بعث الإمام الخميني بخطاب تكليف^(١) إلى مهدي بازركان لتشكيل الحكومة، متوخياً إنهاء حالة الفوضى التنفيذية التي عمت إيران من جراء وجود حكومة شهبور بختيار في مقاعد الوزارة.

وبتحليل مضمون خطاب التكليف يتضح أن الإمام الخميني، وفي أول سطر من خطاب التكليف، قد أعلن عن وجود «مجلس الثورة» الذي اقترح عليه تعيين مهدي بازركان. كما أن تعيين بازركان من قبل الإمام الخميني في رئاسة الحكومة - كما يتضح من خطاب التكليف -، كان بسبب الماضى النضالي الإسلامى والوطنى لرئيس الحكومة، وليس لانتماءاته الحزبية كعضو فى «الجبهة الوطنية» الممثلة للتيار القومى الليبرالى. وهنا تبلغ الرسالة السياسية المضمرة فى خطاب التكليف أعلى درجات الوضوح؛ فالإمام الخميني لا يتحالف مع تيار سياسى آخر لتشكيل الحكومة، وإنما يعين بازركان بصفته الشخصية وليست الحزبية. ولا تخفى على المتفحص لروحية الخطاب أن الإمام الخميني يمثل أعلى سلطة فى البلاد بعد انتصار الثورة، وأنه من يعين الحكومة بعد أن يحدد وظيفتها فى التمهيد للدستور الجديد الذى يعلن فى نهاية المطاف «جمهورية إيران الإسلامية».

فى التاسع من فبراير عام ١٩٧٩ أعلنت الأركان العامة للجيش الإيرانى وقوفها على الحياد فى الصراع الدائر على السلطة، وأمر الجنرال قره باغى رئيس الأركان

(١) راجع الملحق رقم ١ .

قوات الجيش بالقضاء على أى تمرد فى أى فرع من فروع القوات المسلحة . عندها اندفعت الجماهير الإيرانية إلى مخازن السلاح وسيطرت على الموقف . و بإعلان الجيش وقوفه على الحياد ، انهارت حكومة بختيار الذى هرب إلى خارج البلاد ، وصارت حكومة بازركان هى الحكومة العلنية الوحيدة فى طهران . وهكذا لم تمض أكثر من عشرة أيام على عودة الإمام الخمينى إلى وطنه ، حتى كانت القوات الضاربة للنظام السابق ممثلة فى الجيش قد تم تجميعها ، وكانت الحكومة التى قام بتعيينها تجلس فى مقاعد الوزارة .

وفى التوقيت نفسه كانت اللجان الثورية قد تشكلت فى كل شارع وزقاق فى طهران ، وانتشر السلاح المستولى عليه من ثكنات الجيش ومخازنه بين أيدي الجماهير . عند هذه المرحلة كانت الثورة الإيرانية قد بلغت شوطاً طويلاً على طريق الانتصار ، نظراً لأهمية طهران من ناحية ، وللمعاني السياسية والاجتماعية المترتبة على ظهور اللجان الثورية من ناحية أخرى . وتستمد هذه الحقيقة أهميتها السياسية من عاملين رئيسيين ، هما :

أولاً: أهمية طهران فى الحياة السياسية الإيرانية وسيطرة اللجان الثورية عليها .

وثانياً: نوعية الشرائح الاجتماعية التى سيطرت على اللجان الثورية وانعكاس ذلك على طبيعة التوجهات الاجتماعية للثورة والشرائح المؤيدة لها .

أما من حيث أهمية العاصمة طهران ، فلها أهمية تاريخية واقتصادية واجتماعية قصوى ، إذ « كانت طهران مدينة متوسطة الأهمية ، حتى أصبحت عام ١٧٨٦ عاصمة للدولة . ومن وقتها أخذت الحركة الجاذبة لكل مظاهر الحياة تتجه نحو هذا المركز أى طهران ، مما يُعدُّ سمة من سمات الدولة الفارسية الحديثة »^(١) . واقتصادياً كان مقر البازار فى طهران ، وهو الكتلة النافذة تقليدياً فى الحياة السياسية الإيرانية . ولأن النشاط الاقتصادى فى إيران تمحور حول العاصمة ، فقد استوعبت طهران ،

(١) راجع : كليفورد أ. بوزورث ، « الأسرات الحاكمة فى التاريخ الإسلامى » ، مصدر سبق ذكره .

منذ بدايات القرن العشرين على الأقل ، نسبة معتبرة من سكان إيران فيها . ويضاف إلى هذه الأهمية حقيقة أن الثورة الدستورية عام ١٩٠٦ كانت ثورة طهرانية بالأساس ، على الرغم من مشاركة إقليم آذربيجان الإيراني في الثورة ، وكذلك طبقة رجال الدين المتمركزة في قم . كما كانت طهران هي مركز الحكم الذي سيطر عليه مصدق قبل أن يطيح الجيش الإيراني به في عام ١٩٥٣ . وعلى هذا ظلت طهران تجسد السلطة السياسية في إيران طوال القرن العشرين . وبالتالي كانت سيطرة الإمام الخميني ومؤيديه على طهران مرادفا لسيطرتهم - بكل ما تحمله الكلمة من معان - على السلطة السياسية في إيران .

وأما من حيث نوعية الشرائح الاجتماعية ، فقد هيمنت شرائح بعينها على تكوين اللجان الثورية ، وهي الشرائح التي تحدرت أساساً من فقراء الريف والمهمشين في المدن ، أي بالتحديد تلك الشرائح الاجتماعية التي تمثل أسفل الهرم الاجتماعي في إيران . ويرجع التمرکز السكاني الكبير في غالبية دول العالم الثالث بالعواصم ، إلى أسباب مختلفة ، يتقدمها هجرة فقراء الريف إلى المدن لرشد صناعاتها الناشئة بالعمالة ، وللاستفادة من المزايا الخدمية الأخرى ، وهو الأمر الذي انطبق على الحالة الإيرانية بامتياز . حيث كانت السياسات الاقتصادية والاجتماعية للشاه السابق في عقدي الستينيات والسبعينيات قد أدت دورها في إنتاج هذه الزيادة السكانية بالعاصمة طهران . بالإضافة إلى ما يمكن تسميته الحراك الاجتماعي «الطبيعي» في العالم الثالث المتمثل في الهجرة من الريف إلى المدينة ، وأدى ذلك إلى ارتفاع عدد سكان طهران من أربعة ملايين ونصف المليون مواطن قبل الثورة إلى ستة ملايين بعد عام واحد من اندلاعها^(١) . وتؤكد هذه الحقيقة على أن الشرائح الاجتماعية الأدنى مرتبة في السلم الاجتماعي الإيراني ، هي التي شكلت القوة الشعبية والضاربة للنظام الثوري الجديد . كما تميز المجتمع الإيراني منذ عقد الستينيات بالحيوية الديموغرافية ، إذ شكل الشباب من الفئة العمرية دون سن ٢٥ عاماً نسبة معتبرة من الإيرانيين ، وترتفع النسبة لتصل إلى

(١) د. آمل السبكي ، «تاريخ إيران بين ثورتين ١٩٠٦-١٩٧٩» ، مصدر سبق ذكره ، صفحة ٢٤١ .

مستويات أعلى إذا ما أدخلنا الفئة العمرية دون سن ٣٥ عاماً إلى الحساب. وعلى هذا فقد سيطر شباب يتمون إلى أصول ريفية واجتماعية مهمشة على طهران وأزاحوا السلطات العسكرية الموازية كالجيش أو الشرطة، لمصلحة الإمام الخميني ونظامه الجديد. ولا تفوتنا في هذا السياق ملاحظة أن الإمام الخميني كان قد أعلن في أول تصريحاته عن عزمه جعل استهلاك الكهرباء والماء مجانياً لذوى الدخل المحدود في إيران.

وبالتوازي مع سيطرة الإمام الخميني عبر اللجان الثورية على الشارع، كان مجلس الثورة يقود عمل الحكومة تنفيذياً ويشكل دور البرلمان في الرقابة الفعلية عليها. وكان هذا المجلس قد تشكل قبل عودة الإمام إلى طهران بناء على اقتراح من آية الله منتظري مساعد الإمام ونائبه، ليكون الذراع التنفيذية للإمام في إيران. والمستلفت أن أسماء الأعضاء في مجلس الثورة كانت سرية بحيث إنه لا الرأي العام ولا الحكومة كانت تعرف أسماءهم، وهو الأمر الذي جعل لهم سلطات سرية وغامضة تفوق حتى سلطات مجلس الوزراء. وأثار وجود رجال الإمام السريين، -في تناغم واضح مع ما يعتقده المسلمون الشيعة بوجود جنود مجهولين للإمام الغائب- كثيراً من الاحتكاكات مع الحكومة، التي كانت عملياً مقيدة الحركة منذ اليوم الأول لعملها. فلم تكن الحكومة المؤقتة تسيطر لا على الجيش ولا الشرطة ولا المرافق أو حتى حكام الأقاليم.

وتطور هذا الأمر بمرور الوقت، وزاد تغلغل رجال الإمام في كل مرافق وأجهزة الدولة الإيرانية. وبحلول نهاية العام الذي تشكلت فيه الحكومة المؤقتة أي عام ١٩٧٩، لم تعد الحكومة تسيطر على مساحة مكانية أبعد من مبنى مجلس الوزراء. وكانت القيادة الفعلية في إيران معقودة لأعضاء مجلس الثورة الذين اختارهم الإمام الخميني ليقودوا العمل السياسي المؤيد له ولأفكاره. وتقدم هؤلاء آية الله محمد حسين بهشتي الذي كان يقود المجلس، وآية الله محمد مطهرى منظر الثورة، وآية الله منتظري المقرب من الإمام، وآية الله موسى أروستو، وحجة الإسلام على خامنئي، وحجة الإسلام هاشمي رفسنجاني. وعلى صعيد آخر، كان الإمام

الخميني قد وضع بنفسه آية الله صادق خالقي في موقع المدعي العام، حتى يقوم بتحديد رموز النظام السابق ومحاكمتهم أمام المحاكم الثورية. تلك المحاكم التي قال عنها المعارضون إنها افتقرت لأبسط مقومات الحياد، وأعدمت المثات دون أدلة إثبات كافية، قبل أن يعود الإمام فيعزله من منصبه لاحقاً.

ولكن الإمام الخميني لم يرتكن إلى هذه النجاحات وحدها، إذ تم تنظيم استفتاء في ٣٠ من مارس عام ١٩٧٩ على إقامة «جمهورية إيران الإسلامية» للمرة الأولى في تاريخ إيران منذ الفتح الإسلامي. وعلى هذا فقد جاء الاستفتاء سريعاً جداً ومتناسباً في وتيرته مع سرعة انتصار الثورة. وتعود أهمية تنظيم الاستفتاء إلى حالة الفراغ الدستوري الرهيب الذي كانت إيران عام ١٩٧٩ تعاني منه. فالشاه السابق كان موجوداً خارج البلاد، ولكنه لم يتنازل عن العرش حتى لابنه. واختفى شهوراً بختيار رئيس الوزراء ولم يعلن استقالته رسمياً. وبالتالي ضرب الفراغ الدستوري أطنابه في البلاد. وعلى الرغم من السيطرة الفعلية على مقادير السلطة وتحديد الجيش وتنصيب المجلس الثوري رقيباً على أعمال الحكومة، فقد استمر الفراغ الدستوري قائماً لأن كل هذه التطورات على أهميتها لا تعنى بالضرورة انتظام المؤسسات التنفيذية والتشريعية في سلسلة قانونية ودستورية محددة وواضحة الآليات والعلاقات. ولهذا كان الاستفتاء على الدستور مصيرياً لانتصار الثورة ولرؤى الإمام الخميني التي سيتضمنها الدستور.

وقد عكس الاستفتاء على الدستور ملامح الصراع الذي دار في إيران وقتها، كما عكس الطريقة التي سوف تدار إيران بها لاحقاً، بعد أن كشف الطريق الذي سوف يسلكه الإمام لبلوغ مراميهِ السياسية. كان رجال الإمام الخميني يقللون من أهمية الاستفتاء للحصول على تأييد شعبي أو «بيعة» له ولسياساته، إذ كانت المظاهرات الملايين التي عمت إيران «بيعة كافية» من وجهة نظرهم. إلا أن تنظيم الاستفتاء كان يعنى بالأساس قلب الهياكل الدستورية القائمة حتى وقتذاك في إيران وتثبيت هياكل جديدة تتوافق مع رؤى الإمام الخميني في إقامة الدولة الدينية، أي «جمهورية إيران الإسلامية». وكان طبيعياً أن تبرز خلافات بين

التيارات السياسية في إيران حول الاستفتاء، وحتى بين رئيس الحكومة والإمام الخميني. إذ كان بازركان المثقف الليبرالي يرى أن الشروط الموضوعية لتنظيم استفتاء غير متوافرة في الوضع الإيراني، وذلك بسبب عدم وجود حكام أقاليم معينين للإشراف على تنظيم الاستفتاء، ولعدم وجود فرصة لإعلام المواطنين بمواد الدستور الذي يتم الاستفتاء عليه.

وهكذا سرى الخلاف ليحدث انشقاق في «الجبهة الوطنية» بزعامه كريم سنجابي وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة، والتي ينتمى إليها رئيس الوزراء بازركان. وأدى هذا الانشقاق إلى انسحاب رموز وشخصيات سياسية من «الجبهة الوطنية»، وشكلوا أحزاباً أخرى على خلفية مقاطعتهم للاستفتاء بالشكل الذي كان مطروحاً. وكان من هؤلاء متين دفتری وداريوش فروهر وزير العمل في الحكومة المؤقتة. واقترح بازركان حلاً وسطاً لمنع الانشقاق في جبهته مفاده الاستفتاء على «الجمهورية الإسلامية الديمقراطية» وليس على «الجمهورية الإسلامية» فقط، إلا أن الإمام الخميني صاحب الشعبية الواسعة، والممسك عملياً بالسلطة في الشارع وفي الحكومة رفض هذا الاقتراح.

كان الوضع ملخصاً للحالة الإيرانية الثورية: فهناك حكومة مهدي بازركان التي تمثل واجهة الثورة أمام الخارج، في الوقت الذي أمسك فيه مجلس قيادة الثورة عملياً بزمام السلطة. كانت حكومة بازركان بمثابة الوجه المقبول للثورة أمام الخارج، والضامن لاستمرار التكنوقراط الإيرانيين في مناصبهم، وبالتالي ضمان سير الحد الأدنى من الأنشطة الرسمية. وأظهرت ازدواجية السلطة الثورية منذ اليوم الأول لها، أن نظرية «ولاية الفقيه» تتحين الفرصة للإعلان عن نفسها؛ ومن ثم في مرحلة لاحقة تعطيل ما سواها من سلطات وإرادات، لفرض سلطتها هي، على ما رأى وأسس الإمام الخميني.

في خطوات تمهيدية مهمة قام الإمام الخميني أيضاً بتعيين رجال الدين في مناصب أئمة الجمعة، انطلاقاً من اعتبار الأبعاد السياسية لصلاة الجمعة. وينطلق الشعار الثوري بأن صلاة الجمعة هي «نماز عبادي سياسي» (صلاة تعبدية سياسية).

وكان لإمام الجمعة صلاحيات تفوق اختيار الخطبة أو الكلمات والآيات، حيث تضمنت هذه الصلاحيات أيضاً مراقبة عمل حكام الأقاليم. وهو ما يعنى أن حكام الأقاليم قد انحدرت درجتهم وأصبحوا يتلقون تعليماتهم من أئمة الجمعة مباشرة لأول مرة فى تاريخ إيران.

ولأن إيران بلد متعدد الأعراق وتعايش فيه قوميات وإثنيات متعددة، تشكلت معالم تعايشها عبر التاريخ، فقد حاولت هذه القوميات، وبخاصة الأكراد والعرب، تعظيم مكاسبها تجاه السلطة المركزية فى طهران. وكان آية ذلك سعيهم للوصول إلى أشكال قانونية تعزز طموحاتهم القومية المتراوحة بين الحكم الذاتى والفيدرالية، وتثبيت مضمون هذه الأشكال القانونية فى الدستور الجديد. ولكن الثورة الإيرانية لم تكن - موضوعياً - قادرة على تأمين مختلف الحاجات والتطلعات الأساسية لمختلف الشرائح والقوميات الإيرانية فى وقت واحد. ولما كانت نظرية «ولاية الفقيه» وتثبيتها هى الشغل الشاغل للإمام، كان التعجيل بالاستفتاء متطابقاً مع هذه الرغبة، ولكنه كان فى الوقت نفسه ولهذه الأسباب، متناقضاً مع رغبات القوميات المتنوعة والأقليات الدينية المختلفة. وكتكتيك سياسى مفهوم انضمت الأحزاب الممثلة للقوميات الإيرانية إلى الأقليات الدينية ومعهم الأحزاب السياسية العلمانية للمطالبة بتأجيل الدستور حتى اتضح كامل الصورة.

وهكذا تطور موقف الأحزاب الممثلة للقوميات الإيرانية المختلفة، وبلغ ذروته بالعصيان المسلح فى كردستان الإيرانية، وهو ما شكل تهديداً مباشراً لوحدة الأراضى الإيرانية. ومثلها مثل أى سلطة مركزية اضطرت الثورة الإيرانية، بجناحيها الدينى والليبرالى، إلى مواجهة الأعمال العسكرية المسلحة. واستوى فى معارضة التمرد حكومة بازركان وجبهته الوطنية مع مجلس الثورة، على الرغم من وجود شخصيات كردية نافذة فى قيادة «الجبهة الوطنية» مثل كريم سنجابى. ولكن «الجبهة الوطنية» انطلقت فى تعاطيها مع الأمور السياسية من مركزية إيران ووحدتها، أى وضعت اعتبار إيران الموحدة القوية فوق ما سواه من اعتبارات أخرى. وهكذا تم إخماد التمرد فى المناطق الكردية الممتدة على قطاع كبير من غربى

إيران، وعندها انهارت الآمال التي علقتهما الحركات القومية الإيرانية على الثورة، فتباعدت السبل واقتربت الطرق.

لم يكن الصراع على السلطة في إيران بين أنصار ومعارضى «ولاية الفقيه» متلخصاً في الصراع بين السياسيين ورجال الدين فقط، أو بين المركز طهران والأطراف في كردستان وخوزستان فحسب، بحيث لا يمكن وصف هذا الصراع بأنه انحصر في البعد السياسى أو العرقى. لم تكن طبقة رجال الدين كتلة موحدة ومتراصة في مقابل منافسيهم، إذ ظهر في داخل حصون المذهب التنافس بين المرجعيات الشيعية الكبيرة فيما بينها. وبالتالي كان على نظرية «ولاية الفقيه» أن تخوض غمار معارك شرسة ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الداخل وعلى طول المنطقة المحيطة بإيران. ولم يقتصر الصراع على البعد الخارجى وحده، بل إن الصراع في الداخل كان أقوى في حدته وامتد على جبهات متعددة وواسعة وفي التوقيت نفسه. وربما كانت أكثر مناطق الصراع الداخلى بين «ولاية الفقيه» وأنصارها من ناحية وخصومها على الناحية المقابلة، داخل طبقة رجال الدين أنفسهم. وظهر الصراع في قمة الطبقة الدينية الشيعية في إيران وخارجها بوضوح، وترك تداعياته على واقع الحياة السياسية في إيران منذ انتصار الثورة وحتى اليوم. وأحدث هذا الانقسام شرخاً طويلاً في جدار المؤسسة الدينية برمتها، بداية من مراجع التقليد في القمة وحتى الطلبة في الحوزات العلمية.

ومراجع التقليد هم زعماء المذهب الشيعى ويترقون إلى هذه المرتبة وفق شروط معلومة من مئات السنين. حيث يتدرجون من المرحلة الأساسية مرحلة الطالب إلى مرحلة الطالب المتوسط التى باجتيازها يحمل العالم لقب «ثقة الإسلام». أما اجتياز المرحلة التالية العليا فتضمن للعالم لقب «حجة الإسلام والمسلمين». وبعدها يسمح للعالم وباجتياز مراحل معينة وبإعداد بحوث مستقلة أن يطلق عليه لقب «مجتهد» وهو المؤهل والمعادل للقب «آية الله». ومن بين آيات الله المتبحرين فى الفقه يتم اختيار مرجع أو مراجع التقليد الذين يطلق عليهم ساعته «آية الله العظمى».

وقبل انتصار الثورة، حاول الشاه السابق التدخل فى اختيار المراجع، عندما بعث ببرقية تعزية إلى السيد محسن الحكيم المقيم فى النجف الأشرف بالعراق فى وفاة آية الله بروجردى المتوفى عام ١٩٦١. كانت البرقية ونظراً للأبعاد الدينية والشعبية لمنصب المرجع رسالة ذات مغزى واضح، وتصدى لهذه المحاولات مهدي بازرگان وآية الله طالقانى وكذلك الإمام الخمينى، الذى كان متصديراً للعمل الجماهيرى فى أوساط الحوزة العلمية وقتها. كان مفاد الرسالة أن الشاه يؤيد مرجعية السيد محسن الحكيم فى مقابل المرجعيات الأخرى وأن النظام الشاهنشاهى بصدد تطويع المؤسسة الدينية ومحاولة التأثير فيها.

وحتى قيام الثورة فى عام ١٩٧٩ كان مراجع التقليد وزعماء المذهب الشيعى هم: السيد أبو القاسم الخوئى المقيم بالنجف الأشرف بالعراق، ومعه السيد محمد رضا كلبايكانى المقيم فى مدينة قم بإيران. وكذلك السيد شهاب الدين مرعشى نجفى المقيم فى قم بإيران، ومعه السيد كاظم شريعتمدارى المقيم أيضاً فى قم، والشيخ محمد حسين خونسارى، والشيخ قمى الموجود فى مدينة مشهد الإيرانية. وبالإضافة إلى هؤلاء المشاهير، كان هناك السيد روح الله خمينى المنتمى إلى حوزة قم العلمية والشيخ حسين على منتظرى الرباط بها. ولا يخفى على المتفحص أن مرجعاً واحداً فقط كان يقيم خارج إيران وهو السيد الخوئى، الذى أقام فى النجف الأشرف، فى حين كان باقى المراجع إيرانيين يقيمون فى إيران. فإذا علمنا كذلك أن حوزة قم العلمية هى الحوزة الأكثر حجماً واتساعاً شعبياً فى إيران، أمكننا أن نحصر المنافسة الفعلية على المرجعية مع الإمام الخمينى العائد متصراً من الخارج. كان للمنافسين السادة شريعتمدارى ومرعشى نجفى وكلبايكانى حضور جماهيرى واسع فى إيران، كما دانت لهم الريادة الفقهية داخل إيران وخارجها. وبعد انتصار الثورة الإسلامية، انتقل الثقل المذهبى من النجف الأشرف بالعراق إلى قم، باعتبار أن الشيعة صاروا يحكمون فى إيران على خلاف حالهم فى باقى مناطق تواجدهم. ولأنه لا يجوز تقليد الأموات من المراجع، كان على المقلدين أن يتحولوا من المرجع إلى مرجع آخر عند وفاته، وكان مقلدو كل مرجع من المذكورين يعدون بالملايين فى داخل إيران وخارجها.

وبعد عودة الإمام الخميني منتصراً كان المراجع يؤيدون قيادته للثورة بوصفها دوراً سياسياً، ولكنهم عارضوا ولايته المطلقة كفقيه أو وضعه في مقام مرجع التقليد الأوحد. واستند المراجع في معارضتهم لمبدأ «الولاية المطلقة للفقيه» إلى رؤيتهم العقائدية التي تقول بأن هذه الولاية جديرة بالإمام الغائب فقط. ولم يؤيد الإمام الخميني من المراجع الأحياء وقت قيام الثورة الإيرانية سوى آية الله حسين علي منتظري وحده، وهو حليفه وأقرب مساعديه. وجاء الاستفتاء على الدستور الجديد ليفجر الخلاف بين مراجع الشيعة في قم من جانب والإمام الخميني من جانب آخر. وكان الأبرز في المعارضة للدستور الجديد آية الله شريعتمداري، حيث رأى ومعه آية الله مرعشي وآية الله كلبايكاني أن إشراف الفقهاء على القضاء، على غرار صيغة التحالف التي قامت بين الفقهاء والحركة الوطنية إبان «الثورة الدستورية» في عام ١٩٠٦ كاف للوصول الثورة إلى منتهاها. وهنا تصادمت أفكار المرجعية الشيعية مع أفكار الإمام الخميني المؤسس لنظرية «ولاية الفقيه» في إيران.

كانت المنافسة بين المراجع موجودة إذن قبل نجاح الثورة، وفي لحظة هذا النجاح كان الواقع السياسي قد اختلف، واستتبع ذلك اختلاف الموقف الفقهي. وكان على المراجع مواجهة أفكار واجتهادات مدعومة بمدد شعبي وجماهيري قل نظيره، وفي لحظة تاريخية انماهت فيها الفواصل والحدود بين السياسي والمذهبي. لم يكن الاستفتاء على الدستور إذن وعلى هذه الخلفية، إلا انعكاساً لتصارع الأفكار المؤسسة للدولة الإيرانية، كما يراها الإمام الخميني، مع إرادات مراجع التقليد الآخرين. وعلى السطح بدت معارضة مراجع التقليد لذلك الدستور المقترح وكأنها تعود إلى اختلاف في الاجتهاد التقليدي بينهم وهو أمر ظهر طبيعياً. ولكن المعارضة كانت تتأسس في العمق على مقاومة المراجع الشيعة لتقليص الصلاحيات التي يتمتعون بها، تلك التي تقلص عند تثبيت مواقع الإمام الخميني بوصفه قائداً للأمة الإيرانية دينياً وسياسياً. إذن يمكن تبرير هذا الموقف من زوايا متعددة، وإن كانت الزاوية الأجدر بالتأمل في موضوع معارضة الدستور المقترح تمثلت في خشية

المراجع من أن يصبح آية الله الخميني مرجعاً أوحد ويهمش حضورهم بالتالى ، وهو ما كان حال كبار الفقهاء فى أثناء مرجعية آية الله حائرى يزدى المتوفى فى عام ١٩٣٧ ، أو آية الله بروجردى المتوفى عام ١٩٦١ . وتصطدم المرجعية الوحيدة بمصالح باقى الراغبين فى أداء دور المرجعية وتؤثر سلباً فى مصالح جهازهم الإدارى المتشعب والموزع جغرافياً على جهات الأرض الأربعة^(١) . وفى هذا ما يفسر أيضاً أن الإمام الخميني أقام فى عاصمة الدولة الإيرانية طهران وليس فى عاصمة الفقهاء قم ؛ فقد كان يعلم وهو قائد الثورة المنتصرة أن قرار «زعماء المذهب» أو المراجع ليس بيده تماماً ، فى حين أنه أحكم قبضته وبتأييد شعبى ساحق على قرار ومقدرات السياسة فى طهران .

كانت معارضة «ولاية الفقيه» فى زمن الإمام الخميني هى معارضة فى الصميم لأسس ومنطلقات «جمهورية إيران الإسلامية» التى أرسى هو بنفسه دعائمها ، والتى تشكل «ولاية الفقيه» بذرتها ومضمونها . أيد جُل المراجع الثورة الشعبية والقائد السياسى الخميني ، ولكنهم لم يؤيدوا فى غالبيتهم الزعيم الدينى الخميني ولم يتبنوا «ولاية الفقيه المطلقة» . وانتشرت المعارضة لمبدأ «ولاية الفقيه المطلقة» داخل الطبقة الدينية الإيرانية فى زمن حياة الخميني ، وتعدت مستوى المراجع والمجتهدين الكبار لتصل إلى المستويات الأخرى فى الحوزة . وذهب بعضهم فى معارضته للإمام الخميني ونظريته إلى حد جعلهم يقولون إن «ولاية الفقيه المطلقة لا أساس لها فى الفكر الشيعي»^(٢) ، أمثال الخوئى ومهدى حائرى يزدى . ويقول خصوم «ولاية الفقيه المطلقة» ومعارضو نظام «جمهورية إيران الإسلامية» إن المعارضين تم التضيق عليهم وقتذاك ؛ ولم يسلم من هذا التضيق حتى المراجع

(١) لمعلومات أكثر تعمقا عن خصائص الأجهزة الإدارية للمراجع ، انظر مذكرات مهدى حائرى يزدى ، ابن آية الله عبدالكريم حائرى يزدى مرجع الشيعة فى الفترة من عام ١٩٢٢ وحتى عام ١٩٣٧ ، والذي عمل ممثلاً لآية الله بروجردى فى واشنطن ، والمنشورة بالفارسية عن جامعة هارفارد . راجع مهدى حائرى يزدى ، «خاطرات مهدى حائرى يزدى» ، هارفارد ، ٢٠٠١ .

(٢) راجع : مهدى حائرى يزدى ، «حكمت وحكومت» ، لندن ، ١٩٩٥ .

الكبار، حيث وضع آية الله شريعتمدارى رهن الإقامة الجبرية، وتم تهमيش آيتى الله كلباىكانى ونجفى.

ويستدل من تلك الأقاويل أن قيادة «الدولة الإسلامية» كانت موضع خلاف حتى فى حياة الإمام الخمينى نفسه، ولم تكن محل إجماع كامل. تداخلت السياسة فى إيران الثورية مع المذهب واختلطت به، إلى درجة استعمال السياسة لصالح «ولاية الفقيه المطلقة» المذهبية أساساً، فى مقابل اجتهادات فقهية مغايرة.

عودة إلى موضوع الاستفتاء، فلم يكن الخلاف حوله متركزاً فقط على عنوانه الأساسى، وهو التصويت على «الجمهورية الإسلامية» أم «الجمهورية الديمقراطية» أو حتى «الجمهورية الإسلامية الديمقراطية»، بعد أن حسم الإمام هذا الموضوع لصالح «الجمهورية الإسلامية». ساعتهأ رأى كثير من الشخصيات السياسية الإيرانية ومن مشارب فكرية متنوعة، وابتداءً من آية الله شريعتمدارى وانتهاء برموز اليسار، أن عملية الاستفتاء يشوبها قصور شكلى واضح. وأخذوا على الاستفتاء أنه يعنى الإجابة عن سؤال: هل توافق على قيام الجمهورية الإسلامية أم لا؟ ورأوا بالتالى أن هناك قدراً كبيراً من الغموض أمام المواطن الإيراني العادى، الأمر الذى لا يجعل الاستفتاء معبراً حقيقياً عن الإرادة الشعبية.

وذهب المعارضون إلى تبنى أسلوب مغاير فى عملية الاستفتاء، بحيث يتم الاستفتاء أولاً على الجمهورية وإلغاء الملكية. وبعدها تقوم جمعية تأسيسية بإعداد مسودة دستور جديد، وفيها يتم شرح أبعاد وملامح «الجمهورية الإسلامية». أما «حزب توده» الشيوعى فقد تبنى موقفاً مختلفاً عن مواقف الأحزاب العلمانية الإيرانية، حيث أيد وبدون شروط قيام «جمهورية إيران الإسلامية». وكان الحزب مستبعداً من مقابلات الإمام أو حتى من المشاركة فى وزارة بازركان على قلة صلاحياتها، ولكن رغبة الحزب فى التحالف مع «الإسلام الثورى» فى جبهة واحدة ضد «الإمبريالية» استهدفت مد الجسور مع الجماهير الإيرانية وتجسير الفجوة معها.

والحال أن «حزب توده» كان أقدم الأحزاب الإيرانية العاملة فى إيران وقت قيام

الثورة على الإطلاق، حيث تأسس في بداية العشرينيات، وكان له طوال تاريخه، حضور واضح بين الطلاب والمثقفين وكذلك في مناطق شمالي إيران التي تمتع فيها الحزب بنفوذ تاريخي. ولكن الإمام الخميني دأب على دمج «حزب توده» بالعمالة لموسكو والتآمر ضد الثورة. كما كان للقمع الذي تعرض له هذا الحزب ومنذ تأسيسه دور لا يستهان به في النيل من حضوره على ساحة السياسة في إيران. وبالمقابل كانت أفكار «حزب توده» التغريبية تبتعد عن الوجدان الشرقي للجماهير الإيرانية، حتى في أثناء نضال الحزب ضد الشاه انطلاقاً من الأسس الطبقية. ولم تشفع كثيراً نضالات هذا الحزب ضد حكم الشاه لدى الغالبية الساحقة من الجماهير الإيرانية، إذ إن دور «حزب توده» المتميع في أثناء الانقلاب على مصدق كان حاضراً بشدة في الذاكرة الشعبية. وربما يجسد «حزب توده» نموذجاً للأحزاب الشيوعية في منطقتنا الشرقية، كما يعبر عن أزمتها في آن معا. فبرغم التضحيات والنضالات الشعبية والحضور المتميز في الحياة الثقافية وعلى صعيد الأفكار السياسية، لم تستطع الأحزاب الشيوعية في الشرق أن تقود عمليات التغيير الديمقراطي في بلدانها. وزاد في الطنبور نغمة أن كثيراً من ممارسات هذه الأحزاب لم تراع الفوارق الموضوعية بين مجتمعاتها الشرقية والمجتمعات الصناعية المتقدمة التي نشأت فيها الأفكار التي تعتنقها، فانهارت جسور التواصل وتعطلت لغة التخاطب المشترك.

وبالتالي لم يؤد موقف «حزب توده» المؤيد لإقامة «جمهورية إيران الإسلامية» إلا إلى إضعاف هيئته واحترامه من باقى الأحزاب الإيرانية، حيث كرر أعداء الحزب فى أدبياتهم وصف سياسته «بالانتهازية».

رأى الإمام الخميني من ناحيته أن الاقتراح الخاص بالاستفتاء على مراحل مختلفة، بمثابة إطالة متعمدة لإقرار الدستور، فى وقت خرج من عمر الثورة وفى الوقت الذى كانت فيه ذكريات الانقلاب على حكومة مصدق الوطنية تطفئ على عقول الإيرانيين وترسم أشباح الماضى وهواجسه لهم. باختصار كانت مخاطر الخارج فى واجهة السياسة، ومخاوف الداخل فى خلفيتها. وأثبتت تجارب إيران

السياسية أن الانقلابات على الديمقراطية وتصاعد الحركات الشعبية، لا تنجح إلا بوجود تحالف بين الخارج وأطماعه وقسم من الداخل وتطلعاته. وتأسيساً على ذلك، كان الفريق المؤيد لنظرية «ولاية الفقيه» يرى التعجيل بالتصويت على الدستور لقطع الطريق على تحالفات بين الخارج وأقسام من الداخل، ومن ثم تثبيت الحكم الناهض بدستور جديد. وهكذا تم تغليب أولوية مواجهة الأخطار المحدقة بالثورة، وهي أخطار موجودة وحاضرة، على مبدأ إنضاج الإرادة الشعبية واختيار أنسب الأشكال الحقوقية والدستورية إلى الواقع الإيراني، وهي أسس ضرورية ومصيرية. وتوصل فريق الخميني وفريق الحكومة إلى حل وسط يقضى بتشكيل مجلس استشاري من أعضاء عددهم محدود، على أن تكون مدة عمل المجلس شهراً واحداً بدلاً من عامين كما اقترح المعارضون للاستفتاء العاجل. وبالرغم من المناوشات الخارجية مع القوتين العظميين - وقتذاك أمريكا والاتحاد السوفيتي -، وبداية التوتر في علاقات إيران مع دول الجوار، فإن التركيز على سرعة الانتهاء من الدستور كان العلامة الرئيسية على سياسات إيران الثورية والجناح المؤيد للإمام الخميني.

٢- أهل الثقة وأهل الكفاءة

«ضاعت الوحدة الوطنية، وضاع حلمنا الكبير لبناء مجتمع الحرية والديمقراطية. لقد قسمت المجتمع الثائر الموحد إلى ثلاث طبقات: أئمة الطبقة الممتازة، ونحن الطبقة الحائرة، وبقية الشعب طبقة مطرودة». مهدي بازرگان في رسالة إلى رفسنجاني عام ١٩٨٢.

مثل كل الثورات الشعبية، ظهر في إيران العداء بين «أهل الثقة» و«أهل الكفاءة» من البدايات، إذ إن نجاح الثورة الإيرانية في تغيير شكل السلطة كان يتطلب تسيير العمل اليومي في الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة. ويعني تعثر دولا ب العمل بعد نجاح عمليات التغيير أن الثورة قد عجزت عن الوصول لأهدافها، بشكل ينحدر بدرجتها إلى مستوى العصيان المدني. ثم إن تغيير شكل السلطة لا يقتضي فقط تسيير الوزارات والمصالح الحكومية، بل وإرساءها على قواعد سياسية معلومة ومختلفة عما كانت عليه قبل نجاح الثورة. ومؤشر نجاح الثورات في تسيير العمل الحكومي اليومي هو الكفاءة التي تظهرها أجهزة الدولة وقدرتها على القيام بالمهام الموكولة إليها. وهكذا تصادمت الضرورات في إيران، حيث إن تغيير رموز النظام السابق أو «البائد» واستبعادهم من جهاز الدولة هو مطلب مفهوم للثورات الشعبية في بلاد لا تحكمها المؤسسات، بل إرادة فرد، أو في أحسن الأحوال رغبات فئة صغيرة من الناس. ولكن الثورات الشعبية في الوقت عينه تفتقر بالمنطق إلى كفاءات قادرة على سد كل الشواغر في مواقع الدولة، وهو ما يتطلب الاستعانة بالكفاءات الوطنية الموجودة فعلاً بغض النظر عن ولاءاتها الحزبية. وهنا بالضبط يضيع الخيط الرفيع الفاصل بين ضرورة تغيير رموز النظام السابق، وعمليات «التطهير» التي تطول الأدوار العليا جميعها في مؤسسات الدولة المختلفة.

وظهر فى إيران الثورية بعد أسابيع قليلة من انتصار الثورة مصطلح «انقلاب فرهنكى» (الثورة الثقافية) جرياً على الشعار الصينى الأصل وذائع الصيت . وفى غمرة الأحلام والطموحات التى تعقدها الثورات على نفسها، يتم غالباً التضحية بـ«أهل الكفاءة» على مذبح الأيديولوجيا الثورية لصالح «أهل الثقة» . وفى وجه من الوجوه كانت حكومة مهدي بازركان تمثل «أهل الكفاءة» فى مواجهة «أهل الثقة» الذين مثلهم رجال الإمام الخمينى، وهو ما رسخ المواجهة بين الطرفين . وفى وجه آخر ظهر الصراع فى صورة مواجهة بين رجال الدين ورجال السياسة للسيطرة على الدولة . وفى وجه ثالث كانت المواجهة تتم فى الواقع بين مؤيدى الدولة الدينية الشيوقراط من ناحية، وأهل الكفاءة التكنوقراط من ناحية أخرى .

وكانت قضية حسن نزيه مدير شركة النفط الوطنية الإيرانية المثال الأبرز على هذا التصادم والتناقض ، كما أن المآل الذى آلت إليه القضية اتفق وموازن القوى بين الطرفين وقتها . كان نزيه محامياً إيرانياً من الناشطين فى نقابة المحامين الإيرانية وفى جمعيات حقوق الإنسان، وكان محسوباً بشكل أو آخر على رئيس الوزراء مهدي بازركان، قبل نجاح الثورة الإيرانية . وغداة انتصار الثورة كانت شركة النفط الوطنية فى حال من الإضراب التام، إذ انخرط العمال فى تأييد الثورة . نجح نزيه فى كسب ثقة العمال وأدار دولاب العمل فى أثناء الثورة، فاستمر النفط الإيرانى يتدفق إلى الأسواق . وبعد نجاح الثورة وتكليف بازركان بتشكيل الحكومة أبقى بازركان على نزيه فى إدارة الشركة .

وكان نزيه عضواً فى جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان التى يترأسها بازركان، وشن جعفر إشراقى - صهر الإمام الخمينى - حملة إعلامية كبيرة ضد نزيه وادعى عليه بتهم مختلفة، وتصدر هذه التهم إهداره لأموال الشركة والتبرع لجمعيات سياسية، كما اتهم نزيه بأنه يعارض «جمعية العمال الإسلامية» المتشكلة من عمال الشركة . وكان فى قائمة الاتهامات أيضاً أن نزيه أوجد فجوة كبيرة بين مرتبات المهندسين ومرتببات الفنيين فى الشركة . جاءت هذه الاتهامات على خلفية اشتراك نزيه فى مؤتمر بنقابة المحامين الإيرانية وجه فيه النقد لطبقة رجال

الدين وطريقة أداء محاكم الثورة لأعمالها . وتوجت هذه الاتهامات باتهام أن نزيه يعد لإضراب كبير فى فصل الشتاء ، وهو ما سوف يعنى توقف النفط الإيرانى عن التدفق . ودلل المناهضون لنزيه على صحة توقعاتهم بالعلاقات التى ربطت بين نزيه ومتين دفترى المنشق عن الجبهة الوطنية والمعارض للاستفتاء على «جمهورية إيران الإسلامية» .

أمر المدعى العام لمحاكم الثورة الإسلامية بإحضار نزيه للتحقيق معه فيما نسب إليه ، ولكن نزيه اختفى وأخذ يصدر من مكان مجهول بيانات يشرح فيها موقفه ويرسلها للصحف الإيرانية . وكان نزيه من المنادين بعدم تدخل رجال الدين فى إدارة العمل الحكومى ، ومن الراغبين فى تقليص نفوذ الكفاءات إلى خارج البلاد والمقدر بعشرات الألوف حتى ساعتها ، أى شهر سبتمبر من عام ١٩٧٩ . ولا تفوتنا ملاحظة أن نزيه ، وباعتباره يشغل منصباً حساساً فى إيران التى يشكل النفط سلعتها الأساسية ، كان يتخذ مواقف سياسية لا تتوافق مع الخط الذى يتبناه الإمام ورجال مجلس الثورة . ومن خارج تيار الإمام كان هناك أيضاً وزراء فى حكومة بازركان لا يكونون ودّاً كبيراً لنزيه ومنهم إبراهيم يزدى وصادق قطب زاده وأبو الحسن بنى صدر . وباشتداد الضغوط على نزيه وبازركان ، وبتعاظم الخطر من حدوث توقف فى إنتاج النفط ، هرب نزيه وسيطر «أهل الثقة» على شركة النفط الوطنية الإيرانية . وهكذا اختفى أحد التكنوقراط غير المحسوبين على تيار الثورة ، والذى لا يشترك معها فى أفكارها الأساسية ، ولكنه فى الوقت نفسه لم يكن مناصراً للشاه السابق .

فى الثانى من إبريل عام ١٩٧٩ أطل الإمام الخمينى بطلعته المهيبة على الإيرانيين من خلال التليفزيون ، وأعلن نتيجة الاستفتاء على «الجمهورية الإسلامية» ، وتأييد الإيرانيين للجمهورية بنسبة تزيد على ٩٨ بالمائة ، ودشن بذلك قيام «جمهورية إيران الإسلامية» .

وبذلك الإعلان قطعت نظرية «ولاية الفقيه» شوطاً طويلاً على طريق التنفيذ ،

ولم يتبق - من منظور مؤيديها - إلا التمكين لها، وإفساح المجال أمامها للتشكل والظهور.

واستمر المعارضون لتدخل رجال الدين في الحكم في معارضة عمل مجلس الثورة، وانتقدوا حقيقة أن الدستور الذي تم الاستفتاء عليه ظل غائبا حتى بعد إعلان نتيجة الاستفتاء وقيام «جمهورية إيران الإسلامية». كما انتقد المعارضون إعلان نتيجة الاستفتاء بعد أسبوع من التصويت عليه. وكان هناك من انتقد أيضا سرية وشفافية الاستفتاء على الدستور. واستند هذا الانتقاد الأخير إلى أن الورقة المعدة لإبداء الرأي مع أو ضد الجمهورية، كانت تتطلب فصل جزء عن آخر بشكل يسمح للمدقق بمعرفة رأى الناخب بالنهاية.

وإزاء فقدان الحكومة للسيطرة على القوات المسلحة والوزارات المختلفة وانتشار مظاهر التسليح في لجان الثورة، وقيادة مجلس الثورة الفعلية للحكم في البلاد، طالبت «الجبهة الوطنية» المشاركة في الحكومة بضرورة الإعلان عن أسماء الأعضاء في مجلس الثورة وتحديد صلاحياته، وانتقدت وجوده ووصفته بأنه «مناف للقانون».

وفي هذه المرحلة الحرجة استقالت قيادات بارزة في «الجبهة الوطنية»، مثل كريم سنجابي وداريوش فروهر، من حكومة بازركان احتجاجاً على تقييد صلاحياتها مقارنة بتضخم السلطات لدى مجلس الثورة. وفي هذا المفترق الحاسم دخل رجال من خط الإمام الوزارة مثل هاشمي رفسنجاني، الذي أصبح وزيراً للداخلية. أصبح وضع بازركان رئيس الحكومة حرجاً، بحيث إنه إذا أعاد التاريخ نفسه لأمكن تشبيه بازركان برئيس الوزراء الروسي كيرينسكي، الذي تولى رئاسة الوزارة بعد الثورة الروسية الأولى واستمر كذلك حتى انتصار الثورة البولشفية. وترجع طرافة التشبيه، وربما أهميته، إلى أن بازركان وكيرينسكي لم يكونا مقيدى الصلاحيات فحسب، بل أيضاً مجسدين لفترة انتقالية بين حالين ووضعين مختلفين. وكما كان البلاشفة الروس يراقبون الوضع من وراء ستار قبل ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ وفي وجود كيرينسكي، كان بازركان عام ١٩٧٩ في الواجهة ومجلس الثورة في

الخلفية . كما كان الاثنان ، كيرينسكى وبازركان ، ممثلين لتيار سياسى أقل راديكالية يعتقد بضرورة التدرج فى المراحل .

كان بازركان مثقفاً متديناً يؤمن بدور الدين فى رسم الأهداف الكبيرة للسياسة ، ولكن من دون أن ينخرط فيها نهائياً . وكما يقول بازركان : «إن الدين يحدد أصول السياسة ومبادئ وأهداف الحكم ولكنه لا يتدخل فى التفاصيل والجزئيات»^(١) . وفى المقابل كان هناك تيار راديكالى يطالب بتغيير جذرى وشامل وسريع ، يتحين الفرصة للإمساك بتلابيب السلطة . وبقي عجز حكومة بازركان عن الإمساك بدفة البلاد مستمراً حتى الرابع من نوفمبر ، حيث احتلت مجموعة من الطلبة الإيرانيين السفارة الأمريكية فى طهران ، واتخذت من العاملين فيها رهائن حتى تسلم واشنطن الشاه الهارب إلى إيران لمحاكمته وتعيد الأموال الإيرانية التى هربها إلى الخارج . عندها استقالت حكومة بازركان لينتهى دورها فى دراما الثورة . وكتب بازركان خطاب وداع للشعب الإيرانى محاولاً شرح موقفه فيه وشارحاً الملابس التى أحاطت باستقالته^(٢) .

(١) مهدي بازركان ، «الحد الفاصل بين الدين والسياسة» ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ١٩٧٩ ، صفحة ٤٢ .

(٢) راجع الملحق رقم ٢ .

٣- صراع فى طهران

،احتلال السفارة الأمريكية هى الثورة الثانية التى
تفوق الأولى عظمة، الإمام الخمينى.

التاريخ : صباح الرابع من نوفمبر عام ١٩٧٩ . المكان : شارع طالقانى فى وسط العاصمة الإيرانية طهران . كان لشارع طالقانى الذى يقع فيه مبنى السفارة تاريخ ، فقد أطلق عليه قبل انتصار الثورة «تخت طاووس» (عرش الطاووس) ، وهو رمز العائلة البهلوية الحاكمة . وفى وقت مبكر عن هذا أطلق على الشارع «فرانكلين روزفلت» الرئيس الأمريكى الأسبق . الثلوج تغطى الشوارع وقمة جبال البرز ، التى تحاصر طهران وتمتد سلسلتها بطول آلاف الكيلومترات على شكل قوس بدءاً من تركيا ومروراً بإيران وصولاً إلى أفغانستان . لم تعكس الثلوج ، المعتادة فى شتاء طهران ، بأى حال الأجواء السياسية الاستثنائية التى سادت بعد انتصار الثورة قبل شهور . تصادمت سخونة السياسة وأجواؤها مع برودة الطقس ، ولكنها حالة إيران السياسية التى تبطن غالباً عكس ما تظهر .

انتصرت الثورة ولكنها باتت فى منعطف تاريخى ، وكانت خيوط التوازنات السياسية متشابكة إلى درجة عدم إمكان الفصل بينها دون أن تتقطع . وفى حين كان أنصار «ولاية الفقيه» يراكمون النفوذ ويسيطرون تدريجياً على مواطن القوة فى الدولة والمؤسسات ، أدارت الأطراف المعارضة معركتها على أساس ردود الفعل . كان للطرف الأول والأكثر راديكالية أنصار ، كما كان لهم أيضاً مرجعية الإمام الخمينى ، أما الطرف الثانى المتراوح وغير المتجانس فقد كان واعياً بالتدرج الجارى فى عملية تركيز السلطة فى يد الطرف الأول ، ولكنه كان يفتقد إلى الرمز والوحدة بين صفوفه . لم يكن الطرف الثانى بحال من الأحوال

موحداً على خلفية سياسية أو فكرية متقاربة، ولم يكن له حتى برنامج مرحلي موحداً. ولما تحين كل طرف من الطرفين فرصته... كانت طهران تغلى وإن غطتها ثلوج الشتاء.

فى هذا اليوم التاريخى الرابع من نوفمبر عام ١٩٧٩، تجمع مئات من الطلبة الإيرانيين أمام أسوار السفارة الأمريكية مرددين الهتافات المميزة للثورة الإيرانية، والتي طالما ألهمت حماسة الجماهير فى إيران وخارجها. تصاعدت الأصوات: «الله أكبر»... «مرك بر أمريكا»، وظن القاطنون بالشارع وأصحاب المحال التجارية أنها مظاهرة مألوفة من التي تشهدها العاصمة الإيرانية كل يوم منذ انتصار الثورة. ولكن الطلبة لم يكتفوا بالهتاف أمام مبنى السفارة فقط، بل وقطعوا السلاسل الحديدية التي تؤمن البوابات، وكسروا مغاليقها واندفعوا إلى داخل السفارة. وإلى هنا لم يكن الأمر عادياً، ولكنه لم يكن استثنائياً كذلك، فقبل ذلك بشهور اقتحمت مجموعة أخرى من الطلبة محسوبة على المعارضة، مبنى السفارة الأمريكية وحاولوا احتلالها. وتصدت لهم قوات إيرانية خاصة أخرجتهم من هناك بعد ساعات محدودة. وبالقوة المسلحة حررت السفير الأمريكي وقتذاك ويليام سوليفان من بين أيديهم. لكن فى هذه المرة اندفع الطلبة إلى مباني السفارة وسيطروا عليها وعلى حراسها فى براعة ودراية. ولم يعد الطلبة داخل السفارة يرددون الشعارات فقط، بل وضعوا العاملين فيها والبالغ عددهم واحدا وستين شخصا تحت سيطرتهم. ولم يطل الأمر كثيراً حتى قطع الطلبة السائرون على طريق الإمام الشك باليقين فى مقاصد حركتهم، إذ أصدروا جرياً على العادة الشهيرة للسياسة فى الشرق بيانهم رقم واحد^(١).

كانت عملية احتلال السفارة مثلاً على «الأعمال البربرية والوحشية» من المنظور الأمريكى، وصارت ظلاً يرافق التغطيات الإعلامية عن إيران فى الغرب. وساهمت هذه السياسة الإعلامية الموجهة فى تنميط صورة الثورة الإيرانية فى العالم، بحيث صارت كلمة إيران تستدعى صورة السفارة الأمريكية «المحتلة».

(١) راجع الملحق رقم ٣.

وتعمدت هذه السياسة الإعلامية تفكيك الحدث من مكون أساسى هو المكون السياسى ، فقدمت للمشاهدين والمستمعين والقراء مختطفى السفارة من الطلبة على أنهم حفنة من «الأوباش» وللصوص المسلحين الذين يروعون الدبلوماسيين «الآمنين» . وصعدت المواجهة الإعلامية إلى درجة أعلى حيث صارت صفة الإرهابى تلصق بهم ، مثلما لصقت هذه الصفة بالمقاتلين الفلسطينيين من قبل خصوصاً بعد عمليات خطف الطائرات قبل عقود خلت . ويظل سؤال : كيف تكون مؤمناً بعقيدة دينية أو بعقيدة سياسية ثم تقدم على ترويع أبرياء؟ هو السؤال الذى دار فى مخيلة كثيرين على اتساع الكرة الأرضية ، وظل يبحث عن نسق محكم للإجابة عنه . ثم تمضى وجهة النظر المعارضة لاحتلال السفارة متسائلة : ألا يعد تسليم الشاه كما أراد الطلبة خرقاً لمبادئ الديمقراطية الأمريكية التى منحت لرجل مريض حق اللجوء السياسى؟

تحصنت الحجج المناوئة للطلبة خلف الأسانيد الأخلاقية التى لا تخلو من وجاهة ، ولكن الحجج لم تنحصر فقط فى هذا الإطار ، بل وتخطتها إلى الأسانيد القانونية . إذ إن سفارات الدول وممثلياتها الدبلوماسية فى الخارج هى جزء لا يتجزأ من نطاق السيادة الوطنية لهذه الدول ، وفقاً لأحكام القانون الدولى العام . كما أن المواثيق والاتفاقات الدولية ذات الصلة حددت مقومات ونطاق تلك السيادة ، ونصت عليها صراحة فى بنودها . واستناداً إلى ذلك أمكن للدبلوماسية الأمريكية استحصال القرار رقم ٤٥٧ من الأمم المتحدة الذى يندد بالعملية ويطالب بالإفراج الفورى عن الرهائن . وتأسيساً على القرار أمكن لوسائل الإعلام الأمريكية تقدير أن عملية احتلال السفارة الأمريكية فى طهران هى عمل غير مشروع ومناف للقانون . كما أن تقييد حرية الأفراد دون محاكمة عادلة ومختصة يُعدّ عملاً وحشياً بمنطق القانون وروحيته ، يستوى فى ذلك القانون الدولى وما سواه من قوانين وطنية .

ولأن قضية احتلال السفارة الأمريكية فى طهران هى قضية على جانب كبير من التعقيد ، فلا يمكن النظر إليها من زاوية نظر واحدة . زاوية النظر المعاكسة التى مثلها

«الطلبة السائرون فى نهج الإمام» ترى أن عملية احتلال السفارة هى عملية سياسية من الألف إلى الياء، وأن احتلال السفارة كان له هدف واضح تمثل فى المطالبة باستعادة الشاه المخلوع ليحاكم على جرائمه التى اقترفها بحق الشعب الإيرانى . كما أن منح حق اللجوء للشاه لا يتسق مع المبادئ الديمقراطية، التى لا يجب أن يستظل المجرمون بحمايتها . والشاه ليس مجرمًا عاديًا، على ما يعتقد الطلبة الذين نفذوا العملية، بل إنه مجرم فى حق شعبه ولا تسقط جرائمه بالتقدم . وأدت الذكريات السيئة التى يحملها الوطنيون الإيرانيون لأمريكا وأنشطتها فى دعمه وإسناده دوراً كبيراً فى تحفيز رأى العام الإيرانى وتأييده لعملية احتلال السفارة . ألم تكن واشنطن هى التى خططت ونفذت عبر العملاء المحليين عملية الانقلاب الذى أطاح بحكومة مصدق الشعبية والمنتخبة ديمقراطياً؟ ربما دار فى أذهان الإيرانيين أن عليهم فعل شىء ما لدرء خطر داهم وغير مرئى . أما حجج القانون الدولى على وجاهتها فلم تقف عائقاً أمام الطلبة، خصوصاً وهم يرون مبادئ القانون الدولى تنتهك يومياً من واشنطن وحلفائها على اتساع الكرة الأرضية .

وفى تراحم حجج المؤيدين المعتزين بكرامتهم الوطنية وعقيدتهم الدينية، تختلط الاتهامات والاتهامات المقابلة، ولا يبقى ربما سوى السياق حكماً فى الأمر . والقضايا الشائكة مثل قضايا احتلال السفارة لا يمكن حسمها بقرار على شاكلة أسود أو أبيض، أو عمل صائب أو خاطئ . يمكنك أن تنظر إلى عملية احتلال السفارة على أنها «عمل غير قانونى» وينتهك المواثيق الدولية، كما يمكنك عدّها «عملاً ثورياً» ضد القوة العظمى التى ساندت الشاه طوال فترة حكمه واستنزفت ثروات إيران فى غير صالح الغالبية العظمى من أبنائها . وتبقى معاهدتا جنيف وفيينا لعامى ١٩٦١ و ١٩٦٣ على التوالى واللذان تنظمان عمل السفارات والحدود القانونية لنشاطاتها، مسألة قانونية شائكة فى حد ذاتهما . فلا جدال فى أحقية البعثات الدبلوماسية فى جمع المعلومات، ولكن حدود وطبيعة هذا النشاط تبقى محددة فى هاتين المعاهدتين . وترى المعاهدتان أن أعمال التجسس هى أمر غير قانونى فى الوقت ذاته، وهكذا يمكن لكل طرف، المؤيد

لاحتلال السفارة والمعارض لها، التوسل بمضمونهما والاستظهار بنصوصهما، حسبما تقتضى حاجته ذلك.

ولا تفوتنا ملاحظة أن الحوزة العلمية فى قم أصدرت بياناً فى نفس يوم احتلال السفارة لتأييده، وفى اليوم التالى لاحتلال السفارة ذهب السيد أحمد الخمينى لتأييد الطلبة. وفى خلال الشهر الأول لاحتلال السفارة قام عدد من الشخصيات الإيرانية البارزة بزيارة الرهائن^(١)، ومنهم آية الله حسين على منتظرى، وحجة الإسلام على خامنئى ومحمد على رجائى، الذى سيصبح رئيساً منتخباً فيما بعد. وكان أن أعلن الخمينى تأييده الكامل لعملية احتلال السفارة من أجل الضغط على واشنطن لتسليم الشاه الهارب، وأصدر تعليماته لمجلس قيادة الثورة ومسؤولى الدولة بعدم لقاء أى مسؤولين أمريكيين بهذا الخصوص^(٢).

سنحت فرصة اللقاء بأحد «الطلبة السائرين فى نهج الإمام» بعد مرور أكثر من ٢٥ عاماً على تنفيذ عملية احتلال السفارة الأمريكية. تلتقى الرجل فى «ميدان فردوسى» الواقع فى منتصف الطريق بين السفارة الإنجليزية فى شارع فردوسى، والسفارة الأمريكية فى شارع طالقانى. يخيل إليك أنك تعرفه منذ زمن، ملامحه شرقية وعمره يقترب من أواخر الأربعينيات، وخطّ الشيب رأسه وأطلق لحيته فى نظام وترتيب، ويشى مظهره بالنعمة وذوق تقليدى. يعمل الآن بالتجارة وورث عن أبيه متجراً، بعد أن أنهى دراسته وابتعد عن السياسة بعد انتهاء عملية السفارة. تبدأ بالمسير إلى السفارة الأمريكية فى طهران، وهى مسرح الأحداث. بعد مسير ربع ساعة تصل إلى مبنى السفارة المهجور، إذ إن العلاقات الدبلوماسية ظلت مقطوعة منذ احتلال السفارة وحتى كتابة هذه السطور. يلتهم المبنى الضخم جانباً كبيراً من شارع طالقانى، وعلى السور علقت اللافتات «الثورية» والمنددة بسياسات واشنطن. ومن الرصيف المقابل لا ترى سوى أشجار عالية تطل من وراء السور،

(١) معصومة ابتكار، «صراع فى طهران». . القصة الحقيقية لاحتلال السفارة الأمريكية عام ١٩٧٩، دار

الهادى بيروت، ٢٠٠١، صفحة ٩٦.

(٢) راجع الملحق رقم ٤.

الذى ثبتت من فوقه أسلاك شائكة . هذه إذن سفارة «شيطان بزرك» (الشيطان الأكبر)، جريا على الوصف الذى صكه الإمام الخمينى، وصار مرادفاً من وقتها للولايات المتحدة الأمريكية فى وسائل الإعلام الإيرانية .

يقول التاجر: فى صبيحة يوم احتلال السفارة كنت أهتف حتى بح صوتى «مرك بر أمريكا»! لقد قمنا بعمل وطنى بكل المقاييس، ولا أعتذر عن ذلك؛ وإن كنت لن أشارك بعمل كهذا الآن. تقفل راجعاً إلى ميدان فردوسى، وعلى جانبى الطريق تصطف الأكشاك الصغيرة التى تميز أرصفة طهران تعرض بضاعتها من الصحف على المارة. تصل إلى حيث يمكن رؤية تمثال الشاعر الإيراني فردوسى، الذى سمي الشارع النظيف والمرتب باسمه. ومن هناك تدلف إلى أحد الشوارع الجانبية ونداءات الصيارفة المتشرنين كالفطر سوف تلاحقك: «ماه دولار خريديم آقا» (سيدي نحن نشترى الدولار).

«مرغنا أنف الولايات المتحدة فى التراب». هكذا ابتدأ التاجر الإيراني حديثه، بعد أن اعتدل فى جلسته. «كنا شباباً مدفوعين للثأر من الولايات المتحدة الأمريكية، التى مثلت للشعب الإيراني كل معانى الاستعلاء والغطرسة. لم نأخذ أوامر من أحد، فقط كان الإمام الخمينى مرجعيتنا. وحين أعلن الإمام تأييده لاحتلال السفارة، كنا نشعر بأننا نقوم بعمل وطنى ودينى فى آن معاً. والآن وبعد مرور كل هذه السنين أعتقد أن الأمور لم تسر وفق ما حلمنا به، إذ كنا نريد إسلاماً نقياً يواجه المستكبرين فى الداخل والخارج، ويناصر المظلومين والمستضعفين. ولكن الدول ومصالحها لا تسير دائماً وفق ما نتمناه، بل وفق شروط السياسة».

تبتاع عددا من الصحف المحسوبة على التيار الإصلاحى وتفرد صفحاتها، قبل أن تشير له إلى صور بعينها لبعض الشخصيات السياسية. يتسم الرجل ويقول: «كانوا يمثلون قيادة الطلاب الذين احتلوا السفارة، وكان من ضمن أعضاء هذه اللجنة القيادية: رضا خاتمی ومحسن ميردامادی وعباس عبدی وإبراهيم أصغر زاده

وسعيد حجاربان ومعصومة ابتكار وحبيب الله بيطرف^(١). تسأله كيف تفسر أن تتصدر هذه الشخصيات الآن قيادة التيار الإصلاحي؟ هل هي الأقدار، أم المصادفات، أم ماذا؟ يعتقد الرجل بدور المصادفات في هذا الموضوع. ولا يتذكر أى دور لرئيس الجمهورية الجديد محمود أحمدى نجاد بالعملية، كما تردد وسائل إعلام غربية مختلفة، ويقول: «لا أتذكر أنه حظى بهذا الشرف». وحين تسأل هل لاحتلال السفارة الأمريكية دور فى المآل الذى آلت إليه الثورة الإيرانية واستفراد خط «ولاية الفقيه» بأجهزة الدولة؟ يجيبك: «حكومة بازركان لم تكن ثورية بالمعنى الذى يريده الطلبة، ولكن البدائل المقترحة لحكومة بازركان لم تشغلنا، إذ كان همنا تمرير أنف أمريكا فى التراب».

حين تنظر إلى البنايات قيد الإنشاء فى إيران، تلاحظ أن البناء يتم وفق نسق موحد، إذ بعد تجهيز الأساس يتم تصميم هيكل حديدى للبنية بكاملها وبعدد الأدوار، مع وجود فراغات بين الأعمدة المعدنية. وفى الفراغات الكبيرة تصب مواد البناء والأسمنت، بعدها تصب الخرسانة مكان الأعمدة، فتنهض البنية وفق التصور الموضوع لها من البداية. وهكذا كان طريق «ولاية الفقيه» فى إيران، إذ وضع الإمام الخمينى تصوراتهِ للدولة الإسلامية المرتكزة على فكرة «ولاية الفقيه»، ثم شرع التيار المؤيد لها وله فى البناء خطوة خطوة وفق نسق رسمه الإمام الخمينى. وجاءت عملية احتلال السفارة لتلغى الازدواج فى السلطة الإيرانية، بعد استقالة حكومة بازركان.

(١) رضا خاتمی شقیق رئیس خاتمی وزعیم حزب جبهة المشاركة، محسن میردامادی هو الرئيس السابق للجنة الأمن القومى بالبرلمان الإیرانى، وعباس عبدی صحفى إصلاحي شهير، وإبراهیم أصغر زاده يعد من أبرز قيادات حزب التضامن الإسلامى، أما سعيد حجاربان فقد عمل فى وزارة الاستخبارات فى فترة رئاسة خاتمی الأولى وتعرض لمحاولة اغتيال، ومعصومة ابتكار كانت نائبة الرئيس السابق خاتمی، وحبيب الله بيطرف كان وزيراً للطاقة فى حكومة خاتمی.

٤ - بنى صدر: غربة السياسة والثورة

«أما بعد فإننى أعزل أبو الحسن بنى صدر من منصب
رئاسة الجمهورية استنادا لراى الأكثرية الساحقة
لنواب مجلس الشورى الإسلامى المحترمين بشأن عدم
كفايته السياسية للتصدى لنصب رئاسة الجمهورية»..
روح الله الموسوى الخمينى.

بعد احتلال السفارة الأمريكية جاءت انتخابات رئاسة الجمهورية فى يناير عام
١٩٨٠، بوصفها علامة حاسمة على توجهات الدولة فى إيران بعد انتصار الثورة.
كانت صورة الخريطة السياسية الإيرانية الآن هى زحف أنصار «ولاية الفقيه» على
أجهزة الدولة الإيرانية، واختفاء التيارات السياسية المعارضة منها. وتقلصت صورة
الرسم البيانى للقوى السياسية إلى حد بعيد، حتى اختزلت السياسة إلى وجود تيار
الإمام الخمينى فى مراكز السلطة فى مقابل وجود ملحوظ خارجها لمنظمة
«مجاهدى خلق» الراديكالية، ذات التوجهات الإسلامية والمطعمة بتهويمات
ماركسية وماوية. ولأن اليسار بتلويناته التقليدية والثورية كان قد اختفى، انجرفت
بؤرة الأحداث السياسية وعلاقات التوازن السياسى ناحية اليمين بشدة.

طالب بعض رجال الإمام بترشيح جلال الدين فارسى وهو المدنى المنتمى إلى
أنصار «ولاية الفقيه» رئيساً للجمهورية، ولكن ظهرت معارضة علنية لهذا
الترشيح^(١)، باعتبار أن جلال الدين فارسى هو أفغانى الجنسية ويتحدر من مدينة

(١) قاد حملة الرفض السيد على تهرانى وهو صهر المرشد السيد على خامنى، كان قد فر هو وزوجته إلى
العراق فى أثناء الحرب بسبب معارضته لولاية الفقيه، ثم عاد إلى إيران وسجن، قبل أن يطلق سراحه
ليعيش تحت الإقامة الجبرية.

هرات الأفغانية وليس إيرانياً. وعبثاً حاول رجال الإمام مقاومة الاعتراضات، وقال هاشمى رفسنجانى فى مذكراته: «فندنا ذلك بالقول إن هرات كانت آنذاك تحت السيادة الإيرانية، ولكن الأمر لم يقنع الإمام»^(١). وكان أبرز المرشحين لأول انتخابات رئاسية فى إيران أبو الحسن بنى صدر وحسن حبيبي وأحمد مدنى، وحاز بنى صدر نحو خمسة وسبعين بالمائة من الأصوات. ويعود رفسنجانى ليلمح بأن السيد أحمد الخمينى كان يدعم بنى صدر، فيقول: «كثيرون من بيت الإمام كانوا يتعاطفون مع بنى صدر بوضوح»^(٢).

ولكن فى إيران وبالرغم من إتاحة الفرصة لعدد كبير نسبياً للدخول إلى معترك الانتخابات، فإن الشخصيات التى لا تفوز فى الانتخابات تتراجع على الأغلب إلى الوراء بين صفوف النخبة الإيرانية. وهى ظاهرة تستحق التأمل فى الانتخابات الإيرانية، حيث إن منافسى بنى صدر على الرئاسة أحمد مدنى وحسن حبيبي لم يتمتعوا بحضور سياسى واضح بعدها، وهو حال المرشحين السابقين لرئاسة الجمهورية فى إيران حتى اليوم.

المهم أنه بعد فوز بنى صدر بانتخابات الرئاسة التى جرت على إثر استقالة حكومة بازركان، تشكلت خريطة القوى السياسية فى إيران من جديد. لم يعد التحالف بين رجال الدين ورموز الحركة الوطنية قائماً، حيث استأثر التيار الدينى على أطرافه المتنوعة بالمشهد السياسى كله. كان مجلس الثورة ورجال الدين الموالون للإمام فى عمق المشهد ممثلين للإسلام الراديكالى، والسيد بنى صدر ممثلاً للتيار الدينى الليبرالى، فى حين أبقى التيار السياسى على اختلاف أطرافها خارج مؤسسات الدولة الإيرانية. تموضع «الحزب الجمهورى الإسلامى» فى بؤرة المشهد السياسى، وهو المتشكل بعد شهور قليلة من عودة الإمام من رجال مجلس الثورة ورجال الدين الراديكاليين. كانت قيادة الحزب

(١) محمد صادق الحسينى، «الشيخ الرئيس»، رياض نجيب الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٤، صفحة ٨٥.

(٢) محمد صادق الحسينى، «الشيخ الرئيس»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٨٦.

تألف من آية الله بهشتي رئيس مجلس الثورة وآية الله مطهرى منظر الثورة، وحجة الإسلام السيد على خامنئى وحجة الإسلام هاشمى رفسنجانى ومحمد على رجائى وآية الله باهنر ومحمد منتظرى، ابن آية الله حسين على منتظرى. وعلى هذا فقد كان الحزب هو الواجهة السياسية لمجلس الثورة ورجال خط الإمام، وكان منطقياً أن يكون «الحزب الجمهورى الإسلامى» أوسع الأحزاب نفوذاً وتأثيراً فى الدولة الإيرانية الثورية.

وفى التوقيت نفسه أى مطلع عام ١٩٨٠، غزت القوات السوفيتية أفغانستان، المجاورة لإيران، فوضع الغزو السوفيتى لأفغانستان إيران مجدداً فى عين الإستراتيجيات العالمية وعلى حدود التماس الإستراتيجى بين الشرق والغرب، مما زاد من سخونة المشهد الإيرانى. وفى مارس من عام ١٩٨٠ تم إجراء أول انتخابات برلمانية بعد انتصار الثورة، وفيها حصده رجال الإمام من «الحزب الجمهورى الإسلامى» الغالبية الساحقة من مقاعد المجلس البالغة ٢٧٠ مقعداً. وبالمقابل حصل أنصار بنى صدر وتياره الإسلامى الليبرالى على عشرين مقعداً فقط، وحصل أشخاص قريبون من اليسار على عشرة مقاعد. أما أحزاب اليسار فقد قاطعت مع الإيرانيين الأكراد عملية الانتخابات بسبب اتهامهم لمجلس الثورة بالتلاعب والتزوير مقدماً.

تثبتت خريطة التوازنات السياسية فى إيران بعد انتخابات الرئاسة والبرلمان فى منتصف عام ١٩٨٠ لتصبح كالتالى: منصب المرشد يقع فوق كل المناصب السياسية والتشريعية، إذ يملك المرشد وينص الدستور صلاحيات إقالة رئيس الجمهورية وإعلان الحرب. وتحت هذه المنصب ظهر تياران داخل الدولة الإيرانية، الأول يمثله رئيس البرلمان ورئيس الوزراء ورئيس المحاكم الثورية فى جانب ورئيس الجمهورية فى جانب آخر. وبعبارة أخرى كان التيار الأول يمثل الإسلام الراديكالى فى مقابل بنى صدر ممثلاً للإسلام الليبرالى، إن جاز التعبير.

وفى منتصف عام ١٩٨٠ كان الطلبة السائرون فى نهج الإمام مازالوا محتلين للسفارة، وكانت الحرب العراقية-الإيرانية قد اندلعت، بعد اندفاع القوات

العراقية إلى داخل حدود إيران السياسية. وأضفت الحرب تحدياً من نوع جديد على الوضع القائم، خصوصاً وأن التهديدات الداخلية للنظام ترافقت مع التهديد الخارجى المباشر والمتمثل فى الحرب. وفى ظل الأجواء الملهبة داخلياً وسياسياً كان بنى صدر يميل إلى التخلص من الأعباء الناجمة عن احتلال الرهائن، أو فلنقل تواقاً إلى الاستفادة من المزايا الأمريكية لتعظيم قدرة بلاده على صد الحرب المندفعة إلى عمق أراضيها. أراد بنى صدر تحديث الجيش ورفده بقطع الغيار الأمريكية التى تلزم الجيش الإيرانى، المعتمد حتى وقتها على السلاح الأمريكى. كما أراد بنى صدر الاستفادة من الأرصادة الإيرانية المجمدة فى الولايات المتحدة، لمعاونة الاقتصاد الإيرانى فى تجاوز الأزمة الخانقة التى يمر بها، بسبب تراجع تصدير النفط الإيرانى.

بمعنى آخر لم تكن أولوية مقارعة الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر اهتمامات بنى صدر، وإنما صد الغزو العراقى الآتى من الخارج؛ والاحتفاظ ببعض مواقع النفوذ فى الدولة بالداخل فى مواجهة تيار الإسلام السياسى. وفات على بنى صدر فى تقديراته للموقف أن الهجوم العراقى على إيران لم يكن ليبدأ دون ضوء أخضر أمريكى، أو على الأقل تفاهات ضمنية بين بغداد وواشنطن بهذا الخصوص. وطالب أنصار بنى صدر بنقل المسؤولية عن احتلال الرهائن من الطلبة إلى مجلس قيادة الثورة، تمهيداً للسيطرة على القضية. ولكن أنصار الإسلام السياسى وفى مقدمتهم السيد على خامنئى رفضوا ذلك بتاتاً، لأن المختطفين - حسبما يقول السيد على خامنئى - «إذا ما أصبحوا فى قبضة مجلس قيادة الثورة فإنها ستصبح قضية دبلوماسية، وعلى إيران أن تفى بتعهداتها كدولة عضو فى المجتمع الدولى. الأمر الذى يؤدى إلى اتهامها باختطاف الرهائن وممارسة القرصنة الدولية إذا أصرت على موقفها»^(١). ويضيف السيد على خامنئى: «كان هناك اتجاهان فى مجلس قيادة الثورة، اتجاه معارض لحركة الطلبة الجامعيين، وآخر موافق. وكنا نحن نمثل الاتجاه الموافق، أى رجال الدين وبعض العناصر. أما

(١) الإمام الخامنئى، «السيرة والمسيرة»، مركز باء للدراسات، بيروت ٢٠٠٢، صفحة ١٠٧.

المعارضون الرئيسيون فكانوا متمثلين فى بنى صدر وبازركان وصادق قطب زاده .
وسياسة بازركان تقوم على أساس رفض واستنكار مثل هذه الأمور وكان المهزوم
الأصلى من تلك الحركة»^(١) .

وكان أن أعلن الطلبة السائرون على خط الإمام أنهم وجدوا وثائق فى السفارة
الأمريكية تدين بنى صدر كمتعاون سابق مع الاستخبارات المركزية الأمريكية (سى
آى إيه) . وهو ما يظهر واضحاً أن احتلال السفارة الأمريكية كان ظلاً مرادفاً لتطور
العملية السياسية فى إيران والحراك الحادث فيها .

فرض موضوع الجيش والتسليح نفسه على صانعى القرار فى إيران ، بعد احتلال
العراق لأراض إيرانية فى الشهور الأولى للحرب . وظهر فريقان فى صفوف النخبة
الإيرانية الحاكمة : فريق بقيادة بنى صدر ينادى بالاعتماد على القادة والخبراء
العسكريين الإيرانيين من الضباط فى جيش الشاه ، وفريق آخر يمثل تيار الإمام
الخمينى يعارض ذلك بحسبان أن الخبراء العسكريين من جيش الشاه يفتقدون إلى
الأبعاد الأخلاقية اللازمة لقيامهم بتلك المهمة . وطالب تيار الإمام بإتاحة الفرصة
أمام «الباسداران» (الحرس الثورى) للقيام بتلك المهمة ، وطالب أنصار الإمام
بتسليح الحرس بالأسلحة الثقيلة للقيام بمهمة الدفاع عن البلاد بحسبان أن الحرس
هو الأقدر أخلاقياً على القيام بتلك المهمة . وبخلاف ذلك المبرر ، يمكن إرجاع
التخوف الظاهر لرجال الإمام من الجيش الإيرانى ، إلى أن الأخير كان القوة المنظمة
الوحيدة القادرة على القيام بانقلاب يطيح بالنظام الجديد . كان الجيش يخضع
للسيطرة المباشرة من مجلس الثورة ، خصوصاً بعد تصفية وتنحية قياداته الأساسية
بمجرد انتصار الثورة .

وبالرغم من كل ذلك كانت السلطة الإيرانية الجديدة ، المرتكزة على نظرية «ولاية
الفقيه» راغبة ليس فقط فى توحيد الجيش ، ولكن أيضاً فى بناء جيشها الأيديولوجى
الخاص بها ، على غرار الجيوش الأيديولوجية مثل الجيش الصينى والجيش الأحمر

(١) الإمام الخامنى ، «السيرة والمسيرة» ، مصدر سبق ذكره ، صفحة ١٠٨ .

السوفيتى . من هنا كان التفكير بتطوير «الباسداران» (الحرس الثورى) ليحل تدريجيا محل القوات النظامية ، التى ظلت فى أعين السلطة الجديدة مشكوكا فى ولائها .

من ناحيتها أفلحت منظمة «مجاهدى خلق» فى اجتذاب قطاع لا بأس به من الإيرانيين ، فقد كان لها نضالات على زمن الشاه ، وأعلنت تمسكها بالإسلام كوعاء أيديولوجى مع تطعيمه بالأفكار المادية . كانت هذه الأيديولوجيا الخليط لمنظمة «مجاهدى خلق» عاملاً مساعداً على أن تنأى بنفسها عن «حزب توده» ، الذى تركزت دعاية النظام على «عمالته» للاتحاد السوفيتى . كما أن منظمة «مجاهدى خلق» ، وبالرغم من نجاح الثورة التى شاركت فيها ، لم تكتف بالعمل السياسى فقط ، بل انخرطت فى تسليح ميليشياتها الحزبية المنتشرة ، خصوصاً بين طلبة الجامعات والمعاهد الإيرانية . كانت «مجاهدى خلق» خارج أجهزة الدولة ، ولكنها حافظت على حضورها داخل الشارع الإيرانى .

وكما كان تعدد مراكز القرار وسيلة تحييد رئيس الوزراء المستقيل مهدى بازرگان ، كان ذلك أيضاً وسيلة تحييد بنى صدر وعزله عن قلب النظام والأجهزة التنفيذية . وتجلى عجز بنى صدر عن القيام بواجباته الأساسية فى موضوع إدارة الحرب مع العراق وموضوع رهائن السفارة الأمريكية . وفى الشأن الداخلى ، كانت الأمور تتجه إلى المزيد من تهميش بنى صدر ، إذ كان طرح اسم محمد على رجائى المحسوب على تيار الإسلام السياسى وخط الإمام ، رئيساً للوزراء هو خطوة أساسية فى هذا الاتجاه . ساعتها حاول بنى صدر أن يهرب إلى الأمام ويطالب بتعيين السيد أحمد الخمينى رئيساً للوزراء^(١) ، حتى يضرب عدة عصافير بحجر واحد . أولاً منع محمد على رجائى المتشدد من الوصول لرئاسة الوزراء ، وثانياً الاستقواء بالسيد أحمد الخمينى فى مواجهة خصومه من تيار خط الإمام ، وثالثاً وهو الأهم زحزحة موقع الإمام الخمينى كقائد فوق المؤسسات ،

(١) راجع الملحق رقم ٥ ، وكذلك الإمام الخامنى ، «السيرة والمسيرة» ، مصدر سبق ذكره ، صفحة ١٢٩ .

وبالتالى إبراز الاختلافات فى الرؤى على أنها بين بنى صدر ومؤيديه من ناحية وبين الإمام وابنه ومؤيديهما من ناحية ثانية . وعلى هذا فقد رفض الإمام الخمينى طلب بنى صدر^(١) .

كان موضوع إدارة الحرب مع العراق يدخل فعلياً فى صلاحيات الإمام الخمينى ومساعديه المقربين من رجال مجلس قيادة الثورة . أما موضوع الرهائن فقد أبقى بعيداً عن مراقبة بنى صدر ، حيث كلف رئيس الوزراء محمد على رجائى ، الذى فرضه تيار الإمام على رئيس الجمهورية ، بإدارة عملية التفاوض مع الأمريكيين . وانتهت عملية التفاوض بإطلاق سراح الرهائن فى يناير من عام ١٩٨١ ، أى فى يوم أداء الرئيس الأمريكى الجديد رونالد ريجان لليمين الدستورية رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية ، خلفاً لجيمى كارتر الذى فشلت عملياته العسكرية لتحرير الرهائن .

وقتها كان بنى صدر محاصراً فى منصب رئيس «جمهورية إيران الإسلامية» بين مراكز صنع القرار المختلفة التى يسيطر عليها الإسلاميون الراديكاليون من أنصار خط الإمام . حاول بنى صدر مقاومة الضغوط عليه بالتوجه صوب الشارع والتحالف مع «مجاهدى خلق» وباقى التيارات السياسية المهمشة ، فنظم بالاشتراك معهم احتفالاً فى جامعة طهران بذكرى حركة مصدق فى مارس من عام ١٩٨١ ، إلا أن رجال الدين وممثليهم أفسلوا الاجتماع . عندها لعب بنى صدر آخر أوراقه وشن هجوماً كاسحاً على تيار الإسلام السياسى ؛ واتهمه بتهم شتى تراوحت بين «انتهاك الحريات» و«الديكتاتورية» . ساعتها تقرر تنحية بنى صدر الذاهب بعيداً فى تصادماته مع التيار الإسلامى الراديكالى المسيطر على الدولة الإيرانية ، فأصدر الإمام الخمينى أمراً إلى البرلمان بتقرير مصير بنى صدر السياسى .

عندها هرب بنى صدر إلى معقل «مجاهدى خلق» ، مناشداً الإيرانيين «مقاومة

(١) راجع الملحق رقم ٦ ، وكذلك الإمام الخامنى ، «السيرة والمسيرة» ، مصدر سبق ذكره ، صفحة ١٣٠ .

الديكتاتورية المتشحة بعباءة الإسلام». بعدها مباشرة وقعت صدامات مسلحة بين أنصاره وميليشيا «مجاهدى خلق» فى الشوارع من جهة، وتيار خط الإمام من جهة أخرى. وأسفرت نتيجة هذه الصدامات عن حسم الإسلام الراديكالى للواقع العسكرى، فهرب بنى صدر ومسعود رجوى قائد «منظمة مجاهدى خلق»، التى أطلق عليها الإمام الخمينى من وقتها اسم «المنافقين»، إلى فرنسا. وعلى إثر هروب أول رئيس منتخب من «جمهورية إيران الإسلامية» تشكل مجلس مؤقت للرئاسة من محمد على رجائى رئيس الوزراء، وآية الله بهشتى الرجل القوى فى مجلس الثورة، وحجة الإسلام هاشمى رفسنجانى رئيس البرلمان. وأعلن آية الله حسين على منتظرى، قائم مقام مرشد الجمهورية، أنه يؤيد «التخلص من أعداء الجمهورية الإسلامية فى المواقع كافة». وقدم اقتراح بعزل رئيس الجمهورية بنى صدر إلى مجلس الشورى الإسلامى (البرلمان)، وقاطع جلسة البرلمان ممثلو الجناح الوطنى والقومى الليبرالى. جاءت نتيجة التصويت كالتالى: من بين ١٧٩ عضواً حاضراً وافق ١٧٨ عضواً ورفض عضو واحد. وأثر ذلك أصدر الإمام الخمينى مرسوماً فى ٢٢/٦/١٩٨١ يقضى بعزل بنى صدر من منصب رئيس «جمهورية إيران الإسلامية»^(١)، لأن عزل رئيس الجمهورية يقتضى مصادقة المرشد على قرار البرلمان، وفقاً لمواد الدستور الإيرانى.

شكل هذا التغيير الراديكالى فى شكل السلطة الإيرانية القائمة وقتذاك «انفجاراً سياسياً»، ودخلت إيران بعد هذا الانفجار مرحلة «الانفجارات الجنائية» لتحسم فيها أقدار ومصائر الرموز السياسية. حيث انفجرت فى يوليو من عام ١٩٨١ قبلة فى مقر «الحزب الجمهورى الإسلامى»، اتهمت منظمة «مجاهدى خلق» لاحقاً بتديرها. وأودت هذه القبلة بحياة عشرات الرموز السياسية من تيار خط الإمام وتقديم آية الله بهشتى ومحمد منتظرى، ابن آية الله حسين على منتظرى. بعدها أجريت انتخابات رئاسية ثانية فاز بها رئيس الوزراء محمد على رجائى بمنصب رئاسة الجمهورية، كما عين آية الله باهنر رئيساً للوزراء.

(١) راجع الملحق رقم ٧، وكذلك الإمام الخامنى، «السيرة والمسيرة»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١٥٢.

كان خطر الداخل أكبر من أن يغمض الطرف عنه، وظهر واضحاً أن عملية التفجير اعتمدت على معلومات دقيقة عن مكان وزمان وجود هذه الشخصيات القيادية في النظام الجديد. وبعطف هذه الحقيقة على عملية اغتيال آية الله مطهرى الملقب بـ «منظر الثورة»، والتي تم تنفيذها بطلقة نارية واحدة وفى وضوح النهار، لأمكن التثبت من صحة هذه الفرضية. ولم تتوقف عمليات التفجير عند هذا الحد، حيث شهدت إيران بعدها بأسابيع قليلة عمليات مماثلة. وجاء شهر أغسطس من عام ١٩٨١ ليكون مسرحاً لأحداث درامية أخرى. حيث أودت قبلة جديدة بحياة رئيس الجمهورية محمد على رجائى ورئيس الوزراء آية الله باهنر، كما جرح فى عملية مماثلة السيد على خامنئى، لتصاب يده اليمنى من وقتها بالشلل التام. ومثل مشاهد الدراما الإغريقية، تنتقل السلطة وسط الدماء من جديد، أو بمعنى آخر يعيد الدم إنتاج توازنات جديدة بين المؤيدين لنظرية «ولاية الفقيه»، حيث فاز السيد على خامنئى بانتخابات الرئاسة الثالثة وتم تعيين مير حسين موسى رئيساً للوزراء. وبسبب التفجيرات المتلاحقة فقد تم اعتقال كل المؤيدين لبنى صدر و«مجاهدى خلق»، وكذلك إعدام المئات من المشتبه بهم. وفى أوقات الانفجارات التى تودى بحياة كثيرين من النخبة السياسية، أصبح الخط الفاصل بين الحق المشروع فى الدفاع عن النفس وتحييد المعارضين المسلحين أصغر من أن يرى بالعين المجردة، خصوصاً ورائحة البارود تملأ الأنوف والدولة فى أزمة والثورة فى خطر. وانعكست خطورة الأمر على عدد المعتقلين، وعلى خرق الحساسيات الإيرانية، لأن الاعتقالات لم تعبأ كثيراً بالخلفيات العائلية الاجتماعية، وهى إحدى الحساسيات المهمة فى تكوين السلطة عمومًا وفى أوساط رجال الدين خصوصًا. وعلى ذلك فقد طالت الاعتقالات السيد حسين الخمينى حفيد الإمام وابن نجله مصطفى، كما طالت أبناء آية الله محمود طالقانى من قبله. وكرت سبحة التصفيات والإعدامات فى صفوف الجيش، وتم الإعلان عن محاولة انقلابية فى الجيش عام ١٩٨٢، فتم إعدام عشرات الضباط ومعهم صادق قطب زاده وزير الخارجية السابق بتهمة الاشتراك فى الانقلاب.

وبالنظر إلى تلك الأحداث ونتيجة لها، أصبحت النواة الصلبة للنظام والمؤيدى

الإمام الخميني تتكون من : آية الله حسين علي منتظري خليفة الإمام، وحجج الإسلام السيد علي خامنئي رئيس الجمهورية وهاشمي رفسنجاني رئيس البرلمان والسيد أحمد الخميني مساعد الإمام . ومع هذه النواة الصلبة كانت مجموعة الصف الثاني تضم، فيما تضم، حجج الإسلام على مشكيني رئيس مجلس الخبراء وموسوي أردبيلي رئيس السلطة القضائية ومحمدي ريشهري وزير الأمن . عندها لم يعد رجال الدين يتحكمون في مناصب الدولة عن بعد فقط، كما كان الحال في أثناء وزارة بازركان، بل أصبحوا أيضاً يشغلون قمة هذه الدولة بأنفسهم .

وهكذا أحكمت نظرية «ولاية الفقيه» قبضتها على الدولة ومراكز السلطة في إيران لأول مرة في تاريخها، بعد تحييد المعارضين، على الرغم من أن الانفجارات أطاحت بنفر من أهم رموز الإسلام الراديكالي المؤيد للإمام الخميني مثل مطهري وبهشتي ومنتظري الابن وباهنر ورجائي .

٥. منتظري: قائم مقام وخليفة

«ولاية أمر المسلمين يجب أن تكون بالانتخاب الشعبى،
آية الله حسين على منتظرى.»

كانت تطورات جبهة القتال تشير ولأول مرة إلى ميزة نسبية إيرانية، بالمقارنة مع التفوق العراقى الواضح فى المرحلة الأولى من الحرب. ولأجل ضبط الإيقاع على التغيرات الجديدة، فقد عمدت النخبة الإيرانية الحاكمة من رجال خط الإمام إلى «تشذيب» أطراف السلطة وأذرعها العسكرية. وعلى هذا، فقد شهد منتصف الثمانينيات تصفية «الباسداران» من قياداته الرئيسية وتركيز دوره فى مواجهة الأعباء العسكرية للحرب. وبالتوازي مع ذلك، تم إلحاق «اللجان الثورية» بوزارة الداخلية، حيث توخى النظام أن تنضوى تشكيلاته العسكرية فى مؤسسات الدولة بعد حسم الوضع داخلياً لصالحه. وطغت الحرب على المشكلات الداخلية، وتوارت مؤشرات الاقتصاد خلف ضرورة مواجهة العدوان. وظهرت براعة النظام الجديد فى توظيف التاريخ الشيعى ودلالاته الرمزية والاستشهادية فى التعبئة للحرب، وكان الجهاز الإعلامى الإيرانى من أقوى أسلحة النظام فى الداخل والخارج. وأدت شخصيات كثيرة أدواراً بارزة فى هذا المضمار، من بينها الرئيس الإيرانى السابق حجة الإسلام محمد خاتمى، أحد المسؤولين عن الدعاية الحربية وقتذاك. وكانت عمليات التعبئة وأولويات الدفاع عن الوطن، وهى أولويات مشروعة ومفهومة، تقلص من أعداد العاطلين عن العمل بسبب انضمامهم إلى الجبهة. كما أن استقرار النظام السياسى الإيرانى ساعتهما كان يدعم - منطقياً - حال الاقتصاد الإيرانى، الذى تعرض لصدمات كبيرة فى السنوات الأولى للثورة بفعل تراجع العوائد من النفط. وجاءت عملية مصادرة

ممتلكات أسرة الشاه والمتعاونين معها، ووضع هذه الممتلكات باسم «منظمة المستضعفين» التابعة للدولة علامة لا تخطئ على أن الدولة الإيرانية تزيد من دخلها وقدرتها على تمويل الواردات.

والملاحظ لتطور الأحداث وقتها أن الممثلين لـ «خط الإمام» أظهروا براعة سياسية ملحوظة في إدارة الصراع في الداخل والخارج معاً، وكانت كاريزما الإمام الخميني هي المرتكز الأساس للنظام بين الجماهير الإيرانية، والتي استمد النظام برمته منها المدد المعنوي والشعبي.

وفي خضم الأحداث والأخطار، لم تفت على الإمام والمؤيدين لنظرية «ولاية الفقيه» ضرورة تعيين خليفة للإمام، وهو ما يضمن ترسيخ النظرية واستمرار قيادة النظام على أساسها. كانت النواة الصلبة، أو الحلقة الضيقة حول الإمام تتقلص بمرور الوقت، وخصوصاً بعد التفجيرات المشار إليها، وما أدت إليه من تغييب شخصيات بارزة من الحلقة المحيطة بالإمام. ولم تتوافر في الحلقة المحيطة بالإمام شخصية تصلح لشغل منصب «خليفة القائد» سوى آية الله منتظري، فهو آية الله والباقيون يحملون لقب حجة الإسلام فقط. وفي إطار تقسيم العمل بين رجال الإمام كان على آية الله منتظري أن يذهب إلى الحوزة العلمية في قم ليشكل ثقلًا موازيًا للمراجع الموجودين هناك، خصوصاً وأن النظام لم يفلح في جذبهم إلى دائرته. وتعود مواجهة المراجع للدولة الثورية إلى عوامل متداخلة يتصدرها التنافس على المرجعية، ومقاومتهم لإدراجهم القسري في هياكل النظام.

كانت مهمة منتظري أكثر من صعبة، نظراً للتراتبية التي جرت عليها موازين القوى في الحوزة الشيعية منذ مئات السنين، وفي وجود آيات الله العظام كلبايكاني ومرعشي نجفي. أما آية الله شريعتمداري فقد ألزمته الثورة بيته وحددت إقامته، بعد ظهور طموحاته السياسية واستنفاره للجماهير في مقاطعة آذربيجان الإيرانية حيث انتمى. وبمعنى آخر كان على منتظري لجم الحوزة العلمية وتثبيت أركان نظرية «ولاية الفقيه» هناك، خصوصاً وأنه من أشد مؤيديها وخليفة الإمام والقائم مقامه.

وعند منتصف الثمانينيات لم يكن بالإمكان حجب الاختلافات في إيران حول مبدأ «ولاية الفقيه المطلقة»، بوصفه حاكمًا للدولة الإيرانية وفي أوساط ومراكز صنع القرار في إيران. إلا أنه لم تظهر وقتها، بالرغم من هذه الاختلافات، مناقشات جادة حول قيادة الخميني للأمة الإيرانية، نظراً لدوره السياسي والتاريخي في انتصار الثورة. ولكن الخلافات ظهرت إلى العلن مع اختيار آية الله حسين علي منتظري لخلافة الإمام الخميني في قيادة «جمهورية إيران الإسلامية». كانت سيادة «الأيدولوجية الخمينية» في حياة الإمام الراحل داخل إيران - وربما في أجزاء أخرى من العالم الإسلامي أيضاً - راجعة في أحد وجوهها إلى دوره الأساس في ربط الجماهير الإيرانية بأفكاره الداعية إلى التغيير الجذري. وتظهر هذه الحقيقة على أشد ما يكون الوضوح عند مقارنتها بالأفكار الإصلاحية، التي ترددت في جنبات المجتمع الإيراني وعلى استحياء في عصر الشاه المخلوع، أو مقارنتها بالأطروحات الفلسفية التي راجت في الأوساط الأكاديمية الإيرانية قبل الثورة.

وبعد أن تمكنت الثورة الإيرانية من الدولة وأجهزتها؛ كانت الأيدولوجيا قد انتقلت من صورتها الديناميكية الحركية القائمة على التغيير والتبديل للأوضاع والقيم والأفكار وعلاقات السلطة في الدولة والمجتمع؛ إلى وضع آخر مستقر وجامد نسبياً. بالطبع أدت العوامل الخارجية أيضاً، مثل حرب السنوات الثماني التي فرضت على إيران، دوراً حاكماً في تهديد النظام الإسلامي والأيدولوجية الثورية. وهو ما حدا بهذه الأيدولوجية ولا اعتبارات ذاتية وموضوعية إلى الانتقال من الصورة الديناميكية إلى الصورة الإستاتيكية الثابتة والمؤسسية. ولأن المؤسسات لها مبانيها المنطقية ومجالات عملها وأنماطها لحل القضايا والأمور، فقد أضحت الأيدولوجية رهينة لدى مؤسسات دولتها هي، أي مؤسسات الدولة الإيرانية الثورية.

كان طبيعياً أن تكون هناك مصالح وأياد خفية ومرئية تريد للدولة أن تسلك هذا الطريق أو ذاك في هذه المسألة أو تلك، باختصار جماعات مصالح في مواجهة

أخرى، وجماعات ضغط على خلفيات عقائدية وسياسية واقتصادية، وربما حتى جهوية تريد اقتسام حصصها في دولة الثورة. كما كان طبيعياً وفي خضم عملية تحول الثورة إلى دولة، والأيدولوجيا إلى مؤسسات أن ترتفع أصوات، في حياة الإمام الخميني، ترى أن دوره الاستثنائي في تاريخ الثورة الإيرانية لا يمكن توريثه لمنتظري. ذلك، لأن بعض شروط المرجعية حتى لو توافرت في شخص منتظري، فإن اعتبارات أخرى تقف حائلاً دون ذلك، بسبب كونه ليس الأقدم في المرجعية من باقي المراجع الأحياء المستوفين الشروط. وانقسمت الآراء على خلفية تنصيب آية الله منتظري خليفة للإمام الخميني في نوفمبر من عام ١٩٨٥، ما بين التأييد والمعارضة.

دعم مؤيدو «خط الإمام» الخميني من ناحيتهم اختيار آية الله حسين علي منتظري لخلافة الإمام الخميني؛ لاعتبارات مفهومة وبوصفه الأقرب له والحامي لمبدأ «ولاية الفقيه». أما المعارضون لخلافته والمتمركزون في الحوزة العلمية، فقد روجوا لفكرة «القيادة الجماعية» المنصوص عليها في النسخة القديمة وغير المعدلة لدستور «جمهورية إيران الإسلامية»^(١). ومثلت «القيادة الجماعية» وقتها الحل الوسط بين التيارات المتعارضة، وهو حل توفيقى يمنح من يعتقدون أنهم أصحاب حق بعضاً منه وليس كله. وتعتمد سالكو الطريق الوسط أن يعطوا لكل الأطراف أملاً في المشاركة بالسلطة، على أن يمنع أي طرف أو تيار بعينه من الاستحواذ على السلطة بمفرده. ولأجل موازنة هذه الأطروحة المعارضة لتصوراتهم، رأى رجال خط الإمام أن العوامل الخارجية التي تهدد إيران لا تسمح بقيادة جماعية، بل بقيادة فردية يتأهل لها منتظري بوصفه الأقرب إلى أفكار الخميني ونظرية «ولاية الفقيه».

ولهذا أراد منتظري، مؤيداً بالسياسة، التضييق على كبار المراجع المنافسين بالاحتكام للجماهير في النزاع حول المرجعية. وقال منتظري في هذا الصدد:

(١) عدل الدستور بعد تولى المرشد الحالي السيد علي خامنئي لتكون القيادة فردية فقط حيث تم إلغاء إمكانية القيادة الجماعية.

«ولاية أمر المسلمين يجب أن تكون بالانتخاب الشعبي». وكان واضحًا، بالرغم من وجاهة أطروحات آية الله منتظري، أنه حاول حشد السياسة واستثمار رموزها في طهران حتى يحسم معارك فقهية دارت في الحوزة العلمية بمدينة قم. وتمسك معارضو منتظري بمبدأ «القيادة الجماعية»، أي إمكانية تشكيل «مجلس المرجعية» يضم عددًا من المراجع ليقوم بمهام القيادة. وترددت وقتها أسماء آيات الله كلبايكاني ونجفي ومنتظري كأعضاء «مجلس المرجعية» المفترض. ولم يخف على جميع الأطراف المشاركة بهذا الجدل والصراع أن هذا الحل يعنى فى المقام الأخير أن منتظري سيكون فى هذه الحالة «أقلية» داخل مجلس المرجعية فى مقابل «أكثرية» كلبايكاني ونجفى. وأرجع البعض الخلافات وقتها إلى «احتكار» خط الإمام، للسلطة السياسية وهيمنته على طهران الثورة، واستبعاد مدينة قم وما تعنيه وتمثله مذهبياً وسياسياً من السلطة. ويغض النظر عن هذا الاقتراح أو ذاك، كان «مجلس المرجعية» المقترح فى مضمونه الأشمل بمثابة توزيع جديد للسلطة بين مراجع التقليد الكبيرة. ولكن الأزمة تصاعدت بين الطرفين، رجال خط الإمام من ناحية وغالبية المراجع فى الحوزة من ناحية أخرى؛ حتى إن المحللين قالوا ساعتها إن هناك صراعاً على السلطة فى إيران. وكان أن استقرت الأمور وقتها على توتر وحذر مع بقاء منتظري فى منصب خليفة الإمام والقائم مقامه.

٦- منتظري معزولاً

«كنتم حصيلة عمري، وأنا أحبكم حباً شديداً، الإمام
الخميني يعزل منتظري».

بعد مرور ثماني سنوات كاملة على بدء الحرب بين العراق وإيران، قبل الإمام
الخميني القرار ٥٩٨ الذي ينهي العمليات العسكرية على مضض، وكان ذلك
القبول راجعاً إلى ما بدا توافقاً أمريكياً سوفيتياً على منع إيران من تحقيق مكاسب
عسكرية. وكانت حادثة الطائرة المدنية الإيرانية التي أسقطت بفعل الصواريخ
الأمريكية وعلى متنها ٢٩٠ مدنياً إيرانياً، والسكوت السوفيتي الذي تلاها مؤشراً
واضحاً على هذا التوافق. واستمرت الحرب سجالاتاً بين الجانبين. فإيران وبعد
الشهور الأولى التي دخلت القوات العراقية فيها مساحات واسعة من الأرض
الإيرانية؛ استعادت زمام المبادرة بأموالها البشرية مراراً. وفي الشهور الأخيرة من
الحرب وبضغط دولي دبلوماسي، وعراقي عسكري، بدأت بغداد في إحراز تقدم
نسبي متتابع، الأمر الذي مكنها من استعادة المبادرة لأول مرة منذ عام ١٩٨٢.
وقبيل نهاية الحرب أرغمت الصواريخ سوفيتية الصنع التي انهمرت على المدن
الإيرانية الرئيسية الإمام الخميني على «تجرع كأس السم». كما قال - والقبول بالقرار
٥٩٨ في صيف عام ١٩٨٨.

وكان على الإمام أن يشرح لجماهير الإيرانيين الأسباب التي دعت إلى ذلك،
خصوصاً في ضوء السياسة الإعلامية التي اتبعتها «جمهورية إيران الإسلامية» طيلة
ثماني سنوات، والتي صنفت الحرب على أنها «حرب تمتد حتى إسقاط نظام
صدام»، و«التضحية حتى أخرييت وآخر شخص».

واستدعى القبول بالقرار ٥٩٨ اصطفاقات جديدة على الجبهة الداخلية، فكان سكوت المدافع فاتحة لإعادة ترتيب المشهد الإيراني من الداخل وتعيين علاقات التوازن السياسى فى المرحلة التى أعقبت الحرب.

استمر «تقسيم العمل» بين رجال الإمام منذ نهاية الحرب وحتى العام الذى تلاها، فكان آية الله منتظرى يربط فى الحوزة للذود عن أفكار النظام، فى حين كان حجج الإسلام خامتى ورفسنجاني يقومون بأدوارهم التنفيذية والتشريعية لتسيير أمور الداخل المدنية والخارج العسكرية والسياسية. وبالرغم من تقاسم الأدوار هذا ضمن بنية النظام وخط الإمام ونظرية «ولاية الفقيه»، فإن اختلافات فى طبيعة الأعمال ظهرت إلى السطح. فجبهة منتظرى هى بالأساس فى الحوزة العلمية بمدينة قم، أما جبهة رفسنجاني وخامتى فكانت شؤون السياسة فى طهران وفى خارج إيران. اختلفت الجبهات. وفى حين استخدم منتظرى كل الحجج والأسانيد للتأكيد على نظرية «ولاية الفقيه» أمام باقى المراجع الذين لم يؤيدوا النظرية تمامًا، كان رجال خط الإمام فى قمة الجهاز التنفيذى والتشريعى مطالبين بتدبير أمور الداخل وإدارة الحرب التى فرضت على إيران. كانت أدوات منتظرى فى قم الفقه والقلم، وكانت أدوات رجال الإمام فى طهران السيف والسياسة. اختلفت الأدوات. ونظرا لاختلاف الجبهات والأدوات، كان مفهوماً أن تتضارب المصالح والأفكار بين ممثل خط الإمام فى قم ورجال الإمام فى طهران.

اعتمد منتظرى، مثله مثل غالبية المراجع الشيعة، على الأقارب والأصهار فى إدارة مكتبه وشؤونه الإدارية. كان رجال منتظرى يتحدرون فى مجملهم من أصفهان، وبالتحديد من مقاطعة نجف آباد، التى انتمت عائلة منتظرى إليها. وبعد وفاة نجله محمد فى انفجارات طهران، ازداد اعتماد آية الله منتظرى على زوج ابنته السيد هادى هاشمى فى إدارة مكتبه. ومن المسلم به فى إيران أن الروابط العائلية هى أحد معايير الصعود السياسى والاجتماعى، وهى حقيقة ممتدة بامتداد تاريخ الحوزة العلمية الشيعية. وكان منطقياً أن تكون الأعمال التى تدار من مكتب خليفة الإمام على درجة معلومة من الأهمية والتعقيد، كما كان طبيعياً على هذه

الخلفية أن يزداد حضور السيد مهدي هاشمي شقيق السيد هادي هاشمي ، في واجهة السياسة بأصفهان . كان هادي هاشمي متميلاً لتيار الإسلام الراديكالي وأحد المنادين بتصدير الثورة ، التي كان «مكتب حركات التحرر» ، بمثابة إطارها المؤسسي في إيران . كان هذا المكتب يقع اسمياً ضمن تشكيلات حرس الثورة ، وفعلياً تحت سلطة آية الله منتظري ، في مثال متكرر على التداخل المؤسساتي في إيران الثورية .

ولما كانت الروابط العائلية من أهم أسباب الصعود السياسي والترقي الاجتماعي في إيران ، كان طبيعياً أن تكون الروابط العائلية نفسها هي إحدى وسائل النيل من الشخصيات والرموز الدينية والسياسية . حيث أدى الاضطهاد الذي لاقاه الشيعة دوراً أساسياً في تشتيتهم جغرافياً على طول البلاد الإسلامية وبخاصة في منطقة إيران والخليج والعراق وبلاد الشام . ونظراً لوجود المقدسات الشيعية في النجف وكربلاء (مدافن الإمام الأول علي بن أبي طالب والإمام الثالث الحسين بن علي) ، كان الشيعة من مختلف الأقطار يتقاطرون إلى هذه البقاع لتحصيل العلم الفقهي . وهناك نشأ الأساس الموضوعي لالتقاء الشيعة من مختلف الأقطار وبروز علاقات المصاهرات بين العائلات الشيعية ، تلك المصاهرات العابرة للقومية والجنسية . ومن يومها لا يستطيع المرء التمييز بسهولة بين أصول العائلات وإلى أي بلد تنتمي أساساً . فالعائلات الشيعية الكبيرة تجد لها فروعاً في أكثر من بلد ، ومثال ذلك عائلة البهبهاني الموجودة في إيران والكويت والخليج . وكذلك عائلة الحكيم النافذة في الحياة السياسية العراقية بعد صدام ، تختلف الأقاويل عن موطنها الأساسي هل هو العراق أم إيران؟ ولا تكتفي العائلات الشيعية المتنفذة بالوجود في أكثر من بلد ، بل وتحبذ إجراء مصاهرات مع عائلات كبيرة أخرى متوزعة على أقطار مختلفة ، وذلك لتوسيع النفوذ وتركيزه .

والإمام الخميني ، مؤسس الثورة الإيرانية وقائدها ، ينحدر أبوه أساساً من كشمير ، ومن طريق علاقات المصاهرة حصل على الجنسية الإيرانية التي أورها من بعده لابنه روح الله موسوي الخميني . وسار الإمام الخميني نفسه بعد ذلك على

طريق التقليد الشيعى فى اختيار النسب ، حيث تزوجت بنات أخواته من رجال يتمون لعائلات شيعية مرموقة مثل عائلة آية الله حائرى يزدى المرجع الأوحد للشيعه فى العالم حتى عام ١٩٣٧ . أما ابنته الكبرى فقد تزوجت من عائلة إشرافى ، وبالتالي كان وجود زوجها السيد جعفر إشرافى إلى جانب الإمام الخمينى بعد نجاح الثورة واضطلاعه بمهام سياسية أمراً طبيعياً وفوق الانتقاد . أما الرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى ، فهو متزوج مثلاً من سيدة من عائلة الصدر التى لها وجود كثيف بالحياة السياسية فى كل من لبنان والعراق .

ومن الممكن استعراض عشرات المصاهرات بين العائلات الشيعية الكبيرة فى مختلف الأقطار ، للتدليل على صدقية هذه الفرضية . ومثلها مثل مجتمعات الشيعة الأخرى مازال النسب العائلى يؤدى دوراً أساسياً فى الحياة السياسية الإيرانية ، بل وحتى فى شكل السلطة هناك .

ظهر صراع بين المراجع الروحية العليا للشيعه ، عند قيام الثورة الإيرانية وقيادة الإمام الخمينى السياسية لها ، فالإمام قاد الثورة سياسياً ، ولكن النفوذ التقليدى للمراجع الشيعة الآخرين كان لا يمكن إنكاره . ويمتد نفوذ المراجع إلى قاعدة شعبية وفقهية كبيرة ، وهو ما هدد انفراد الإمام الخمينى بالزعامة السياسية والروحية . وعلى هذا فقد احتفظ الإمام الخمينى بالقيادة السياسية دون منازع ، أما القيادة الروحية فلم ينفرد بها ولو ليوم واحد فى حياته . ويرجع السبب فى ذلك إلى وجود مراجع روحين آخرين لهم مكانتهم فى الحوزة العلمية مثل آية الله شريعتمدارى وآية الله كلبايكانى . وبعد انتصار الثورة عين الإمام الخمينى - كما رأينا - فى عام ١٩٨٣ آية الله حسين على منتظرى فى منصب خليفة قائد الثورة الذى يتقلد منصب قائد الثورة والمرشد بمجرد وفاة الإمام الخمينى . واستمر الحال كذلك إلى ما قبل وفاة الخمينى بشهرين فى عام ١٩٨٩ ، حيث أطيح بمنتظرى من منصبه لأسباب تتعلق بالصراع السياسى على السلطة فى إيران . أما الأسباب المعلنة للإطاحة بآية الله منتظرى من منصبه فقد عادت إلى أسباب عائلية محضة ، استخدمت لتبرير إبعاده عن السلطة . واستخدم خصوم منتظرى تحفظات على شخص السيد مهدي

هاشمى ، شقيق السيد محمد هاشمى زوج ابنة آية الله منتظرى . وقدم مهدى هاشمى للمحاكمة بتهمة العمالة للولايات المتحدة الأمريكية وأعدم فى محاكمة سريعة . واستخدم هذا الإعدام لاحقاً للنيل من مكانة منتظرى ، وبالتالي تبرير إبعاده عن السلطة ، باعتبار أن سمعته الشخصية والعائلية لم تعد فوق الشبهات . وكانت هذه القاعدة قد انطبقت قبل منتظرى على محمد شريعتمدارى ، نجل آية الله شريعتمدارى ، وعلى أولاد آية الله طالقانى ، وهو ما ساهم فى «تحييد» هاتين الشخصيتين من الحياة السياسية .

تلاحقت الأحداث على إيران فى منتصف الثمانينيات وتلاطمت التيارات والأفكار ، وبالأخص بين جماعات النفوذ والتيارات حول خط الإمام . وفى أثناء مراسم الحج عام ١٩٨٦ ، اكتشفت سلطات الأمن بمطار جدة فى المملكة العربية السعودية خمسين كيلوجراماً من مادة سيمتكس الشديدة الانفجار مخبأة فى أمتعة حجاج إيرانيين من حملة حج إيرانية جميع زوارها من مدينة أصفهان . وتبين خلال التحقيق مع الحجاج المعتقلين أن لا علاقة لهم بتلك المتفجرات . واعترف رئيس حملة الحج بأنه سلم الحقائق إلى الحجاج بعد تسليمها إليه من مسؤولى مديرية الحج فى أصفهان . وبعد حوالى سنة من الحادث ، اتهمت وزارة الأمن الإيرانية ، التى قادها وقتذاك محمدى ريشهرى ، السيد مهدى هاشمى ، بأنه كان وراء إرسال الحقائق المليئة بالمتفجرات و«السعى لإثارة الفتنة فى علاقات إيران مع الدول الإسلامية» .

كشف آية الله منتظرى فى مذكراته بعد ١٣ عاماً من إعدام مهدى هاشمى فى عام ١٩٨٧ ، أن الأخير لم يكن وراء تهريب المتفجرات ، بل جهات بعينها فى وزارة الاستخبارات الإيرانية . وقدّر منتظرى أن هاشمى أعدم لأنه كشف عن زيارة مكفارلين مستشار الرئيس الأمريكى الأسبق رونالد ريجان لطهران فى عام ١٩٨٦ ، التى أسفرت عن صفقة «إيران جيت» ، التى حصلت إيران بموجبها على أسلحة أمريكية أثناء الحرب مع العراق ، الأمر الذى كشف التناقض بين المعلن والمستور فى سياسة إيران الثورية .

ويعترف رفسنجاني، المدير الأساسي للصفقة بحدوثها كالتالي: «عندما أقيم الآن قضية ماكفارلين الشهيرة أصنفها كجزء من مفاخر العمل الديبلوماسي... استطعنا الحصول على احتياجاتنا من صواريخ تاو وهوغ والتجهيزات الضوئية لراداراتنا دون أن ندخل في ضرورات المفاوضات المعروفة»^(١). طبعاً كانت ضرورات الحرب تفرض على إيران التصدي لاحتلال أراضيها بأي ثمن ومن أي جهة، ولكن الأثر الإعلامي على صورة إيران في جوارها الجغرافي كان سلبياً للغاية.

ساعتها أطلقت الخلافات مجدداً بين قم ومجموعة منتظري من ناحية، وبين طهران ومن يمسك بدفة السياسة فيها من ناحية أخرى. رمى آية الله منتظري بثقله وراء مهدي هاشمي وناشد الإمام الخميني ببراءة صهره، ولكن مناشداته لم تثمر. واتهم منتظري حجج الإسلام هاشمي رفسنجاني وأحمد الخميني وعلى خامنئي بأنهم يسيطرون على أفكار الإمام، ويؤثرون في مواقفه. وترددت كلمة «الثلاثي» المذكور كثيراً في أحاديث منتظري وكتابات وقته. وكما هو متوقع، بسبب المعاني العميقة للروابط العائلية، فقد تم جر منتظري مدفوعاً بكرامته التي مست من جراء مس شقيق صهره، إلى اتخاذ مواقف من ناحيتها وافقت وزارة الاستخبارات، برئاسة محمد محمد ريشهري القريب من «الثلاثي»، على إطلاق مهدي هاشمي المحتجز لديها بشروط كان منها أن يكتب رسالة اعتذار. وكانت هذه المواقف تزيد هوة الخلاف بين منتظري والإمام الخميني، ولكنها وصلت بعد إعدام مهدي هاشمي - بالرغم من تقديم الأخير لرسالة الاعتذار^(٢) - إلى حالة من الجفاء بين الرجلين لم تصلها في تاريخ علاقتهما العائد إلى عشرات خلت من السنين.

وكتب آية الله منتظري إلى الإمام الخميني رسالة يقول فيها: «إن الضربة التي وجهت لي وبيتي باسم سماحتكم وتحت غطاء الدفاع عني وعن بيتي كانت أكبر من

(١) محمد صادق الحسيني، «الشيخ الرئيس»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٩٨-٩٩.

(٢) راجع الملحق رقم ٨.

جميع الضربات التي وجهها المعارضون في النظام السابق وحاليًا. والضغط الروحي الذي تحملته في هذه المدة وصبري الذي صبرته من أجل الله والإسلام والثورة ولمجرد الحفاظ على حرمة سماحتكم، كان أكثر شدة من جميع السجون وحالات الإبعاد إلى مناطق النفي وما تعرضت له من الضرب زمن الشاه، وإلى الله المشتكى . . سمعنا أنكم قلتم إن فلانًا يفترضني وكأني الشاه واستخباراتي كأنها سافاك الشاه. طبعًا لا أفترض أن سماحتكم شاه ولكن جرائم جهاز أمنكم وسجونكم بيضت وجه الشاه وسافاك الشاه. إنني أقول هذه الجملة باطلاع دقيق»^(١).

وبعد موافقة الإمام الخميني على وقف إطلاق النار مع العراق، كانت الساحة السياسية في إيران تشهد حالة جديدة من التوازن. وهي الحالة التي سمحت أخيرًا باتخاذ قرار بشأن خلافة الإمام، الذي أرسل من طهران إلى منتظري في قم بعدم رغبته في أن يشغل الأخير موقع خليفته^(٢). رد منتظري بخطاب يشبه الاستقالة^(٣)، أوضح فيه أسباب عدم رغبته في الاستمرار خليفة للإمام، وذكر قضية مهدي هاشمي بوضوح في الخطاب. فما كان من الإمام الخميني إلا أن أعفى منتظري من منصب «خليفة الإمام» في ٢٧ من مارس عام ١٩٨٩ بموجب خطاب رسمي^(٤). ولم ينس الإمام الخميني أن يتزع من منتظري لقب «آية الله» ويلقبه في صدر هذا الخطاب بلقب «حجة الإسلام والمسلمين» الأدنى مرتبة. ونظرا لخطورة الخطوة، فقد ظلت حادثة عزل منتظري غير معلنة طيلة عشرين يومًا، حتى أرسل

(١) محمد ريشهري، «المذكرات السياسية»، مؤسسة فرهنگي دار الحديث، طهران، ١٤١٦ هجرية، صفحة ٩٣.

(٢) راجع الملحق رقم ٩، وكذلك الإمام الخامني، «السيرة والمسيرة»، مصدر سبق ذكره، من صفحة ٢١٢ وحتى صفحة ٢١٤.

(٣) راجع الملحق رقم ١٠، وكذلك محمد ريشهري، «المذكرات السياسية»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٣٥٢.

(٤) راجع الملحق رقم ١١، وكذلك محمد ريشهري، «المذكرات السياسية»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٣٥٤.

الإمام الخميني خطاباً إلى النواب في البرلمان يشرح فيه الحادثة وملابساتها ويعلنها على الملأ بالتالي^(١).

كان إعفاء منتظري من خلافة الإمام الخميني حادثاً دراماتيكياً في تاريخ الثورة والدولة الإيرانية، ليس فقط لأنه يمثل تغييراً في شكل السلطة الإيرانية الثورية. ولا حتى لأنه مؤشر على اهتزاز العلاقة الشخصية بين الشخصيتين رقم واحد ورقم اثنين في الدولة، وإنما قبل ذلك كله، لأن هذا الإعفاء يغير مسار تطور الدولة الإيرانية من النواحي السياسية والمذهبية. كان الإمام الخميني يملك المرجعية الدينية والثورية معاً، وكان آية الله منتظري هو الأقرب من رجال الإمام، ومن مؤيدي «ولاية الفقيه» إلى هذه المرجعية.

ويعزل منتظري بدأت مرحلة نوعية جديدة في مسار نظرية «ولاية الفقيه» وتطبيقاتها العملية، لأنها سوف تكون، من ساعتها وحتى الآن، مشتتة بين الركنين ومبعثرة على المجالين السياسى والفقهى. وبكلمات أخرى كان الإمام الخميني ومن بعده منتظري يملكان صلاحية الفتوى الدينية، التى تعنى بشكل أدق صلاحية المرجع الدينى. ويعطف المرجعية السياسية على المرجعية الدينية يكون موقع منتظري هو الأقرب إلى مكانة الإمام الخميني. ويعزل منتظري بدأت مرحلة للفصل بين المرجعية السياسية والمرجعية الدينية. ويضعف هذا الفصل فى المرجعتين الفقهية والسياسية من موقع خليفة الخميني خصوصاً فى الجانب الفقهى، لأن القائد السياسى للدولة لن يكون من الآن وصاعداً هو المرجع الدينى، كما كان حال الإمام الخميني.

وعلى الجانب الآخر وفى مقابل الضعف المعنوى والمذهبى أصبح جميع الفرقاء سواسية للمنافسة على موقع مرشد الثورة، إذ غابت القامة المرجعية الأعلى بغياب منتظري، وانفتح المجال أمام «رجال الإمام» لوراثة القيادة السياسية للدولة

(١) راجع الملحق رقم ١٢، وكذلك وثائق المكتب السياسى لمثلية الولي الفقيه فى حرس الثورة الإسلامية، «الأحداث المهمة فى العقد الأخير» من ترجمة عبدالرضا الافتخارى، دار الرسول الأكرم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ٢٠٠٤، صفحة ٥١ و ٥٢.

الإسلامية في إيران . وهو الأمر الذي حتم تغيير الدستور الإيراني وفتح الطريق أمام رجال الصف الثاني لتولى أعلى المناصب في «جمهورية إيران الإسلامية» ، حيث لم يعد منصب المرشد يشترط في شاغله أن يكون مرجعاً دينياً كما كان حال الإمام الخميني وخليفته منتظري .

وأدى ذلك التغيير إلى أن يكون الإمام الخميني هو أول وآخر مرشد للثورة في تاريخ «جمهورية إيران الإسلامية» يجمع بين المرجعتين الدينية والسياسية ، وأن يفوز العامل السياسي على العامل المذهبي فوزاً واضحاً في بنية وهياكل الدولة الإيرانية . فتشيت سياسى يفتقد للمرجعية الدينية في منصب المرشد ، حتى ولو كان من «رجال الإمام» يعنى بوضوح انتصار السياسة على المرجعية في «جمهورية إيران الإسلامية» ، وهو الانتصار الذى ما انفك يلقي بظلاله على منصب المرشد وعلى المشهد السياسى الإيرانى من وقتها وحتى الآن .

٧- ملاحق الفصل الثالث

الملحق رقم ١

نص خطاب التكليف الصادر من آية الله الخميني في الخامس من أكتوبر عام ١٩٧٩ بتكليف مهدي بازرگان تشكيل حكومة الثورة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حضرت المهندس مهدی بازركان
المحترم

بناءً على اقتراح مجلس الثورة وطبقاً للحق الشرعى والقانونى الناشئ عن رأى الأغلبية الساحقة للشعب الإيرانى وما عبر عنه خلال اجتماعاته وتظاهراته الواسعة والعديدة فى جميع أنحاء البلاد تجاه زعامة الحركة، ونظراً لثقتنا فى إيمانكم الراسخ بتعاليم الإسلام المقدسة، ووقوفاً على ماضيكم النضالى الإسلامى الوطنى، نكلف سيادتكم، وبقطع النظر عن صلاتكم الحزبية وارتباطكم بمجموعة خاصة، بتشكيل الحكومة المؤقتة لتتولى تسيير البلاد، وعلى نحو خاص لإجراء الاستفتاء، ومراجعة رأى العام حول تغيير النظام السياسى للبلاد إلى جمهورية إسلامية وتشكيل المجلس التأسيسى من ممثلى الشعب بغرض المصادقة على الدستور الجديد، وكذلك انتخاب مجلس نواب الشعب وفقاً للقانون الأساسى الجديد. ويجب تقديم أعضاء الحكومة المؤقتة بأسرع وقت طبقاً للشروط التى حددناها. إن موظفى الدولة والجيش وأبناء الشعب سيتعاونون معكم تعاوناً تاماً مع مراعاة الانضباط وصولاً بأهداف الثورة المقدسة ومعالجة شؤون البلاد، راجياً من الله العلى القدير نجاحكم والحكومة المؤقتة فى هذه المرحلة الحساسة.

روح الله موسوی خمینی

الملحق رقم ٢

نص خطاب استقالة بازرگان

«أطلب من الشعب الإيراني أن يعذرنا ويغفر لنا خطايانا، وأنا سعيد جداً لأننى قمت خلال تسعة أشهر بخدمة الشعب الإيراني الذى كانت حكومتى دائماً موضع ثقته وثقة الإمام، الذى كلفنى المهام التالية:

* إدارة البلاد فى المرحلة الانتقالية.

* إجراء الاستفتاء العام حول الجمهورية.

* وضع الدستور الإيراني.

* قيام المجلس التأسيسى.

* انتخاب البرلمان.

وهذا ما قامت به حكومتى وقدمته إلى مجلس الثورة على الرغم من قلة الإمكانيات لمواجهة مطالب المواطنين. كانت المشكلات فى طريقنا كثيرة، لأننا إذا كنا نريد التصفية والتطهير بشكل فوري، فإن ذلك كان يتطلب منا ممارسة الانتقاد. فى الوقت الذى كان فيه البعض يطالب بحل القوات النظامية كالجيش لأنهم يرونه موروثة من عهد الشاه. كما كانوا يطلبون منا القضاء على السافاك وتصفية الأجهزة الحكومية، ولكن الحكومة كانت عاجزة عن القيام بذلك لأننا لسنا أنبياء لنقوم بالمعجزات. وفى الوقت الذى لا يمكن فيه حل القضايا إلا خطوة خطوة قام أعداؤنا وأصدقائنا والأحزاب اليسارية المتطرفة فى الداخل والأعداء فى الخارج بوضع العراقيل فى طريقنا. بحيث لم تجد الحكومة مجالاً للعمل، فتعدد مراكز اتخاذ

القرار لم تسمح لها بالقيام بواجباتها بعد أن عجزت عن توحيد اتخاذ القرار . وفي الوقت الذي كنا نأمل فيه أن ينتخب البرلمان فتاتى حكومة دستورية ، إلا أنه بعد تسعة أشهر وحتى الآن لم يتحقق هذا الأمل ، فى الوقت الذى نخشى فيه أن تسود الفوضى والاضطراب وأن تحل سلطة الفئات السياسية والدينية والاجتماعية الحاكمة بالفعل محل سلطة الشعب . يعتقد البعض أن سبب استقالة الحكومة هو احتلال السفارة الأمريكية ، وأنا أرفض هذا الاعتقاد . حضرت قبل ستة عشر يوماً اجتماعاً لمجلس الثورة حذرت فيه أعضاءه من أخطر أزمة تتعرض لها البلاد وأعلنت عجز الحكومة . وعارضت تدخل الأعداء والأصدقاء خاصة من أنصار الإمام ، لأن ذلك يسوق البلاد إلى حافة الهاوية . وقلت إنه حتى تحل هذه المشكلة يجب أن يعود الإمام إلى طهران ويتولى إدارة الأمور . وقد بحث هذا كله داخل المجلس وقلت له بوصفى رئيساً للوزراء كل الذى أقوله اليوم للشعب من خلال التليفزيون ، وبهذا يتضح لكم أن استقالة حكومتى لا ترتبط باحتلال السفارة الأمريكية . إن الذين يأخذون علينا اجتماعنا مع بريجنسكى ولماذا لم نعلن عن خطواتنا من أجل استعادة الشاه ، فإنى أقول لهم إن الحكومة لا تملك حزباً أو صحيفة لكى تقوم بالإعلان عن خطواتها لحظة بلحظة . لقد اجتمعت أنا وزملائى خلال الشهور التسعة من عمر الحكومة مع مائتى سفير أجنبى ، وهناك موضوع لم أقله لا لمجلس الثورة ولا للإمام ولا للصحف وهو أننى عندما كنت ضيفاً فى السفارة التركية بطهران ، أبلغنى القائم بالأعمال الأمريكى بإمكانية اجتماع بريجنسكى بى فى الجزائر ، وهو الأمر الذى ذكرته للدكتور يزدى وطلبت منه أن ينقل ذلك إلى الإمام . ولم يقل الإمام شيئاً حول هذا اللقاء ، ولم يأمرنى بالألا أجتمع مع بريجنسكى فى الجزائر . لأن رئيس الحكومة إذا أراد أن يجتمع مع وزير فليس من الضرورى أن يستأذن فى ذلك أحداً . إننى لست أمير عباس هويدا لكى أقوم بطلب الإذن إذا أردت شرب الماء ، وهذا كلام لا معنى له . إذا لم يكن رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع موضع ثقة فعليهم أن يستقيلوا من مناصبهم ، والإمام لم يتوقع منى أن أستأذنه فى صغائر الأمور . استقالة الحكومة لم تكن بسبب الانتقادات الموجهة إليها ، لأن الانتقاد أمر طبيعى فى الأمة الإسلامية . كما يتصور

البعض أننى استقلت طلباً للراحة وهذا غير صحيح . لأن ما أجبرنى على الاستقالة هو التدخل فى شؤون الحكومة ووضع العراقيل فى طريقها . استقلت من منصبى لأننى وجدت جميع الأبواب موصدة فى وجهى ، وجاءت استقالتى على إثر استقالة زملائى المتتالية . فعندما يحتجز حرس الثورة مديراً عاماً أو محافظاً أو يمزقون ملفاً من ملفات الوزير ، فهل يستطيع هذا المسؤول القيام بواجبه؟ كما أن أحداً لم يقبل التعاون معى ، إذ حالوا دون سفر مدير عام لوزارة من الوزارات ، ولم يخبرونى بذلك . فلا يمكن والأمر هكذا إدارة البلاد دون سلطة موحدة ، ومجلس الثورة والإمام هما وحدهما من يجب توضيح الأمور لهما . إن لى كلمة واحدة أوجهها إلى الإمام وهى أن يهتم بجميع أبناء الشعب الإيرانى وليس بطبقة خاصة ، لأن المواطنين عباد الله وعلى الإمام أن يعتبرهم أبناءه .

مهدى بازرگان

الملحق رقم ٢

بيان الطلبة محتلى السفارة الأمريكية

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان رقم واحد

لقد بات لزاماً على الطلبة (طلبة المدارس الثانوية والجامعات والمدارس الدينية) أن يكشفوا هجماتهم ضد أمريكا وإسرائيل، من أجل إجبار أمريكا على إعادة الشاه المجرم المخلوع. (هذه مقتطفات من خطاب للإمام الخميني بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لحادث آبان). إن الثورة الإسلامية في إيران تمثل إنجازاً جديداً ضمن الصراع المستمر بين الشعوب وجلاديهما من القوى العظمى. لقد أنارت الثورة شعاع أمل في قلوب الشعوب المكبلة. وقدمت النموذج، واجترحت الأسطورة المتمثلة في الاعتماد الكامل على الذات، والصمود العقائدى، من أجل جهاد الأمة ضد الإمبريالية. إنها انتصار حقيقى على لعنة الانقياد الأعمى التى فرضتها القوى العظمى، والتى غرست فى إدراك الشعوب المقهورة، وحتى النخب المثقفة منها، أن التحرر لا يكون إلا بالانضواء تحت عباءة قوى عظمى خارجية. لقد قوضت الثورة الإسلامية الهيمنة السياسية والاقتصادية والإستراتيجية لأمريكا فى المنطقة. إن أمريكا التى تستبد بالعالم، والتى تستغل الثروات الحيوية للشعوب لسنوات، منهمكة الآن فى محاولة استعادة وتأمين مصالحها. ومن إجراءاتها فى هذا الصدد، ترشيح مصر لتكون شرطياً جديداً فى المنطقة، وتجنيد عملاء جدد فى كوريا الجنوبية، أو من أمثال المجرم سعد حداد فى جنوبى لبنان، والاعتداءات المكثفة التى تقوم بها إسرائيل، والمؤامرات العديدة ضد الثورة الإسلامية داخل

البلاد وخارجها . نحن الطلبة المسلمين أتباع الإمام الخميني ، قمنا بالسيطرة على سفارة جواسيس أمريكا ، احتجاجاً على المؤامرات التي يقوم بها الإمبرياليون والصهاينة . إننا نعلن للعالم احتجاجنا ضد أمريكا ، لمنحها اللجوء السياسي للشاه ، على الرغم من أن يديه ملطختان بدماء عشرات الآلاف من النساء والرجال من أبناء هذا البلد . ونحتج على أمريكا لما تشيعه من دعاية شريرة متحيزة ، ولما تقدمه من دعم وتجنييد للعناصر المناهضة للثورة الإسلامية في إيران ، ولخططها التآمرية اللا انسانية التي تقوم بها في شتى أقاليم البلاد ، واختراقها إدارات الحكومة . وأخيراً نعلن احتجاجنا على دورها التخريبي والتآمرى الموجه ضد نضال الشعوب في سبيل التحرر من أغلال الإمبريالية ، حيث جرى قتل الآلاف من البشر المخلصين والثوريين .

الطلبة المسلمون السائرون في نهج الإمام

الملحق رقم ٤

نص خطاب الإمام الخميني لمجلس الثورة بشأن مقابلة المسؤولين الأمريكيين

بسم الله الرحمن الرحيم

علمت أن مبعوثين خصوصيين من كارتر في طريقهما إلى إيران . إنهما يخططان للمجيء إلى قم للالتقاء بي . وأشعر بأنه من الضروري تذكير الجميع بأن الحكومة الأمريكية تدعم الشاه، وهي بذلك الفعل تعلن عداؤها الصريح لإيران . ومن ناحية أخرى، فالسفارة الأمريكية في إيران كانت، كما نعلم جميعا، بمثابة وكر تجسس لأعدائنا . وعليه فإنني أستبعد أي إمكانية للقاء المبعوثين الخصوصيين . وكذلك الأمر فإنه :

- ١ - على أعضاء مجلس الثورة عدم لقائهما تحت أي ظرف كان .
- ٢ - لا يحق لأي من مسؤولي الدولة الالتقاء بهما .
- ٣ - إذا أقدمت الولايات المتحدة على تسليم الشاه المخلوع، العدو الأول للشعب الإيراني الحبيب، والتوقف عن التجسس على ثورتنا، فإن إمكانية التفاوض حول علاقات معينة لمصلحة الأمة ستكون مفتوحة .

روح الله موسى خميني

٧ من نوفمبر عام ١٩٧٩

الملحق رقم ٥

بنى صدر يطالب الإمام الخمينى بتعيين أحمد الخمينى رئيسا للوزراء
حضرة آية الله العظمى الإمام الخمينى قائد الثورة الإسلامية فى إيران
أما بعد،

بالنظر للظروف الراهنة والطبيعة الفتية لمجتمعنا والتي جعلته يحث الخطى
ليجعل البلاد رائدة فى العمل والإنتاج، والتي لم تتيسر إلا فى ظل التألق الروحى
والمعنوى، فإننى أرى أن أنسب وأليق فرد للنهوض بمسؤولية رئاسة الوزراء هو حجة
الإسلام والمسلمين السيد أحمد الخمينى، والصواب عينه يكمن فى الموافقة.

أبو الحسن بنى صدر

الملحق رقم ٦

الإمام الخميني يرفض طلب بنى صدر بتعيين أحمد الخميني رئيسا للوزراء
باسمه تعالى :

لست راغبا في أن يتصدى من ينتمى إلى لهذه المناصب ، فأحمد خادم الشعب ،
ويمكانه أن يخدم الشعب بصورة أفضل في ظل هذا الوضع . والسلام عليكم .
روح الله الموسوي الخميني

الملحق رقم ٧

الإمام الخميني يعزل بني صدر من منصب رئيس الجمهورية

بسم الله الرحمن الرحيم

«أما بعد، فإنني أعزل أبو الحسن بني صدر من منصب رئاسة الجمهورية استناداً
لرأي الأكثرية الساحقة لنواب مجلس الشورى الإسلامي المحترمين بشأن عدم
كفاءته السياسية للتصدي لمنصب رئاسة الجمهورية».

روح الله الموسوي الخميني

المحقق رقم ٨

رسالة مهدي هاشمي إلى حجة الإسلام علي خامنئي معترفاً

۱۰۰

[illegible]

حضرت عالمه شیرین دلیند و دل از تن جدا نمیشود و محبت را شناختن باغیز و نه نیرود و بسیار از خدمت باغیز و محبت عالمه
رفاقت حضرت عیسی علیه السلام میگرفت و از غلام نموده و پدرم استاد ادب به حاجت حضرت رسید
شدن به برادر خشتی و در آن زمان که منم نیرود از خدمت خویش و دل حواله مجذب آن جد
مسیر دانه بود و با آن دوستی که نیرود از خدمت خویش و دل حواله مجذب آن جد

آرام نشین و سرخ ازاد که به جاسان طیف در میان الذخیره نشین گیرند. هر قدر نایم
حضرت سنی که اینده را بیاورد آن اعتراف نایم و نیکه جبهه خدمت نماند. راعی و رتار
و انکه من بسترای می یافت. امروزه باین جبر عظیم که هر چیز را به سر و عن اعدام و به سر و زار و لوله
منبتی می کشم. و در اندکی و صافند و استیضاح نفس کشیدن روشن سدهای بهای بسته ای که
نکوهند. ام را به جادوی خود می کشد. خردی و بی که موزن و لایب طلب مستعد به میو است
زین سبیل صدها خدوب بهیمه در مقابل صدها تکه از پاش. ان غ کده. و غلب و غور و غ
و نه تنها که طیف عظیم از من در آن کشور و اعلا اعتراف را از لایک نشین و نظم و زبار و جبر سنی
که بر وزن مرا این می بینم خفته ای به جبر و هم بسترانند. مالک است و بهای. خردی و
نه هم که بهای و آج تفرقه افکنی که تضییع و جبر و بهای قرار داد و بهای و بهای طبع

لانت خدا منین و فایده حضرت بنیة الاسلام امام زمان در بی ذالغدا، حضرت امام است
منظور است بعد از او

ارزنده و تاکید آفتاب ذات بر لب رفته و فروشن مریک قباب جهان در شمع طنین آلوده
و در پس باده آب اخضر لعل و ان بر لب با نخله و داشت تا صند تر تر زانم جاست و طلیت
ظلم بر خیزین دولت و غنچه ب و گزرد در محرم عدم تا کی و گشت شندم و خورندم که خداوند
بزرگ تو بنی ما با هم ساخت تا اگر در روز زلفت در روز خیزین بشیان و جان نبرد و از روزگار
نیز اگر نهانی و حب بزرگ در شان در تقیین رسیدم و در را باز بهی خط که در روزگار
امراج نترس که نترس و منافعی که بجا آورم علی ایضاً که بعد از کبریا را.

و خاتم حق در حق منیت که بجا آورده است و نیست که نیست که و غنچه در حق
عزرا و من از آن بتا منتم به تقصیر است.

که آنگاه که در خارج از باب و از باب غیره ازین خیزین را با برآمدن خدا و در هر گاه
صند زرد و در شعله من که بر حق از منیت پذیرفته است . با ایلی که بر یکدیگر بسته و دلم
شور و زاری منقرض و در لب و لب من و ادوات لعل و در شعله من و غنچه با آنان را
مسل و دارند . با نیه و منیت که غنچه منقرض و در شعله من و غنچه با آنان را

و بعد از ترس سیزان بعد از و دلم در روزت منم منم و منم ...

و به حکیم در ده درگاه

برای کعبه : سید محمد

بدره کعبه زنت : ۱۱۴۰/۱۱

ترجمة الملحق رقم ٨

باسمه تعالى :

سماحة حجة الإسلام والمسلمين ، الأستاذ المعظم جناب السيد خامتى رئيس الجمهورية المحترم دامت تأييداته .

أهدى أحر السلام والمحبة القلبية الخالصة . لا أعرف بأى لسان أبرز خجلى الباطنى من عدم الاحترام والشكر وإضاعة الحق الذى قمت به تجاه سماحتكم؟ واقعاً إن تحليل ردود فعلى غير المؤدبة فى مقابل أعمالكم المخلصة وخدماتكم الأخوية ، هو صعب جداً كما ورد : هل جزاء الإحسان إلا الإحسان؟ من هذه الناحية أنا متأسف وخجل بعمق . حتى الآن لم تتمتع عن ذاكرتى الحلوة محبتكم التى كانت تحصل بدافع تنمية الطاقات والقابليات وخدمة الثورة الإسلامية وكسب رضا الحق تعالى . وعلى الرغم من إساءة الأدب مع سماحتكم والانجرار إلى التصرفات الفئوية والوقوع تحت تأثير أهوائى النفسانية ، فإننى كنت دائماً منجذباً إلى تلك الجاذبيات المعنوية والإلهية وألوم نفسى الطاغية باطناً . إذا غضضنا النظر عن فتن بعض الأشخاص الذين كانوا يسعون لإبعاد تيار أصدقائنا عن سماحتكم ، فالحقيقة المسلم بها والتى يجب الاعتراف بها هذه الأيام هى أنه لو أن خط هدايتكم كان مستمراً على أعمالى وسلوكى وأفكارى ، لما ابتليت اليوم بهذا البلاء العظيم الذى جعل كل شىء فى معرض زوال ودمار . ولكن للأسف ، ومائة مرة للأسف ، إن شيطان النفس دفن قابلياتى المزدهرة فى حفرة المحاور الذاتية وحب النفس تحت ستار المعادلات السياسية ، وصنع من طالب صاحب قابلية أن يكون قوة متواضعة وخادماً فى مجال قضايا تصدير الثورة ،

إنساناً مذنباً، متخلفاً ومسكيناً. وليس فقط هو كذلك بل جر تياراً عظيماً من الجيل الشاب في البلاد إلى خط الانحراف والتطرف وجعل النظام الفتى في الجمهورية الإسلامية الذي قام بفضل دماء آلاف الشهداء في هذه الديار المقاومة، معرضاً لأفكار التفرقة والإضعاف والأجواء المفتعلة نتيجة التطرف والأنانية والأعمال الجاهلة و... حتى تألم القلب النابض لأمانة الله في الأرض ونائب بقية الله الأعظم إمام الزمان روى له الفداء، سماحة الإمام مد ظله العالی. واليوم وأنا أضع أصبع الندم على شفتي، ويرن النداء الرهيب الصادر من ضميري المعذب في أذني، والقلق من النتيجة الأخروية للذنوب ألقى ظله على قلبي، ودمع الأسف والحسرة جار من مقلتي، وأنا قرين لظلمة الظلم لنفسى وللشعب وللثورة وللبلاد ولقائدي في عالم من الظلام والسكوت. ومسرور لأن الله أعانني ووفقني لأندم على أعمالي القبيحة والمشكوك فيها وأستعمل تلك القوى والطاقات في طريق إدراك الأخطاء وإزالة أمواج الانحرافات والشوائب بعد أن عبأتها مدة في اتجاه إضلال الأصدقاء والمرتبطين بي، لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً. في الختام وضمن الاعتذار المجدد لعدم الأدب وللإهانات والغيبة والتهمة وأعمال الإضعاف، وطلب العفو ورض النظر من الأستاذ المعظم، أخبركم بأنني احتفظت في السنوات ما بعد الخروج من الحرس، بارتباطي غير القانوني مع إخوة في تلك المؤسسة وغيرها من المؤسسات، وحصل سوء استفادة من بعضهم، وها أنا ذا أرسل إليكم قوائم مرفقة. وأطلب أن تقرروا بأن يقوم المسؤولون بالإجراءات اللازمة والتعامل القانوني والأخلاقي معهم حسب الضوابط. على أمل التوفيق لسماحتكم في أداء أدوار الإدارة التنفيذية الحكيمة للبلاد والانتصار لمحاربي الكفر في جبهة النور ودوام عمر القائد وعزته...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخوكم الصغير مهدي هاشمي

المعتقل المؤقت : ٢٢ / ٥ / ٦٦ هجري شمسي

الملحق رقم ٩

رسالة الإمام الخميني إلى الشيخ منتظري يخبره برغبته في عزله من منصب خليفته.

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة الشيخ منتظري

أكتب لك بعض الكلمات وقلبي مكسور يقطر دمًا، لتطلع الأمة على الأحداث. ذكرت في رسالتك الأخيرة أن آرائي الشرعية مقدمة على آرائك، وهنا لا يسعني إلا أن أقول إنك ستسلم البلاد والثورة الإسلامية من بعدى لجناح الليبرال ومن خلالهم للمنافقين. لقد فقدت صلاحية وشرعية قيادة النظام مستقبلاً. إنك تعتقد ومن خلال تصريحاتك ومواقفك بضرورة حكومة البلاد من قبل الجناح الليبرالي والنفاق. ولا أراك تكلمت إلا طبقاً لما أملاه عليك المنافقون الذين لا أعتقد بجذوى الرد عليهم. لقد دافعت بشكل مستميت عن بعض المنافقين الذين شهروا أسلحتهم ضد النظام ليحكموا بالإعدام، ثم أسديت للاستكبار خدمات عملاقة بما كشفت من أسرار وهولت من أعدادهم لتجعلهم أوفاً مؤلفة. لقد ذهبت إلى أن مهدي هاشمي المجرم القاتل أكثر تدينًا من الجميع والحال قد أثبتت لك جرائم القتل التي اقترفها، كنت تبعث بالرسالة تلو الأخرى لعدم الاقتصاص منه. والقضايا من هذا القبيل كثيرة ليس لي رغبة في استعراضها. من الآن فصاعداً لست خليفتي، وسأعفيك حتى من المسائل المالية التي يرجع فيها الطلاب إليك، وعليك أن توجههم إلى مكتب بسنديده (شقيق الإمام الخميني). إن كنت ترى أن آرائي الشرعية مقدمة على

آرائك، ولا أرى المنافقين سيدعونك لحالك حتى يفسدوا آخرتك، فإننى أقدم لك بعض النصائح بقلب مفجوع وصدر مشحون بالغیظ، حیث كنت زهرة عمرى، ولك أن تفعل بعدها ما تشاء :

١ - عليك أن تسعى لتغیر بطانة مكتبك وألا تجعل سهم إمام الزمان يقع فى أیدی المنافقین والجناح اللیرالى لمهدى هاشمى .

٢ - عليك ألا تتدخل فى أى قضية سياسية لأنك ساذج وتستشار بسرعة، عل الله يتجاوز تقصيراتك .

٣ - لا تراسلنى بعد الآن، ولا تسمح للمنافقین بطرح أسرار البلاد خلال حواراتهم مع الإعلام الأجنبى .

٤ - كانت الرسائل والأحاديث التى أدلى بها المنافقون عبر وسائل الإعلام من خلالك ضربة موجعة للإسلام والثورة وخيانة عظمى بحق جنود إمام الزمان - روى له الفدا - والدماء الطاهرة لشهداءنا الأبرار .

ما عليك إلا التوبة والاعتراف بالذنب وإلا ستحرق فى قعر جهنم . قسماً بالله أنى كنت معارضاً لانتخابك من البداية، إلا أنى كنت أعتبرك ساذجا آنذاك، ولم تكن من أهل الإدارة والتدبير . بوسعك أن تخدم فى الحوزات العلمية . وسيكون لى معك تكليف آخر إذا تماديت فى أفعالك، وأنت تعلم أكثر من غيرك أنى لا أراجع عن تكليفى الشرعى . تالله كنت معارضاً لرئاسة وزراء بازركان، إلا أنى كنت أعتقد أنه فرد طيب . والله لم أمنح صوتى لبنى صدر كرئيس للجمهورية، وكنت أستجيب لبعض آراء الأخوة فى أكثر الأمور . لقد عاهدت الله ألا أغض الطرف عن بعض الأفراد الذين لست مكلفاً بالصفح عن سيئاتهم، لقد عاهدت الله أن أقدم رضاه على رضا الجميع من أفراد الأمة والأصدقاء، ولست مستعداً للتخلى عن الحق وإن تظافر على العالم كله . لا أرى إلا التكليف الشرعى ولا أكثرث إلا للتاريخ والحوادث . لقد عاهدت الله والأمة أن أطلعها على الحقائق فى أوقاتها المناسبة .

لا شك فى أن تاريخ الإسلام حافل بالضربات الموجعة التى وجهت إليه من كبار
أعدائه . إياك واستغفال وسائل الإعلام الأجنبية . وفى الختام أسأل الله أن يمنح
شيخكم العجوز الصبر والعفو وأن يتوفانى قبل أن ألس خيانة أصحابى ، رضيت
برضا الله فليس لنا سوى ما قسم .

روح الله الموسوى الخمينى

١٣٦٨/١/٦ هجرى شمسى

الموافق ١٩٨٩/٣/٢٦

الملحق رقم ١٠

رسالة آية الله منتظري إلى الإمام الخميني يطلب استعفاءه

[illegible]

ترجمة الملحق رقم ١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله العظمى الإمام الخميني مد ظله العالی .

بعد السلام والتحية . وصلتني رسالتكم الشريفة المؤرخة في ٦ / ١ / ٦٨ .

وضمن الشكر على إرشادات وتوجيهات سماحتكم أقول : اطمئنوا فكما كنت منذ بداية الكفاح حتى الآن في جميع المراحل كجندى مضح ومطيع إلى جانب سماحتكم على مسار الإسلام والثورة ، أنا الآن أيضا أعتبر نفسي ملزماً بإطاعة وتنفيذ أوامر سماحتكم لأن بقاء وثبات النظام الإسلامي مرهون بالطاعة للقيادة . لا يشك أي شخص في أن هذه الثورة العظيمة تجاوزت حتى الآن في ظل قيادة وإرشادات سماحتكم أخطاراً مهمة ، وفضحت وأخرجت من الساحة أعداء كثيرين مثل المنافقين عمى القلوب ، الملطخة أيديهم بدماء آلاف الأشخاص من الناس والشخصيات الحبيبة ومنها ولدى الحبيب ، وسائر التيارات المعارضة والمعادية للثورة والمساومة والليبرالية والمنحرفة . هل تنسى الجرائم الرهيبة والضربات التي قام بها هؤلاء المسودة وجوهم أصحاب القلوب العمياء تجاه الثورة والبلد والشعب الحبيب والمضحى ؟ وإذا تصورت أبواقهم والإذاعات الأجنبية أنهم يستطيعون من خلال افتعال الأجواء ونشر الأكاذيب والشائعات باسمي ، الوصول إلى أهدافهم المشؤومة وأن ينالوا من وحدة الشعب بالتسلل فهم على خطأ كبير . وحول تعييني خليفة للقائد ، فإنني كنت منذ البداية معارضاً لذلك جداً . وبالنظر إلى المشكلات الكثيرة وثقل المسؤولية كتبت في ذلك الوقت إلى مجلس الخبراء بأن تعييني ليس فيه مصلحة . والآن أيضاً أعلن بصراحة عن عدم استعدادي وأطلب من سماحتكم أن

تأمروا مجلس الخبراء بأن يأخذ بنظر الاعتبار مصلحة مستقبل الإسلام والثورة والبلاد بشكل قاطع ، واسمحوا لى بأن أشتغل كما فى السابق كطالب صغير وحقير بالتدريس فى الحوزة العلمية والنشاطات العلمية وخدمة الإسلام والثورة تحت قيادة سماحتكم الحكيمة . وإذا حصلت أخطاء ونقاط ضعف ، وهى من لوازم طبيعة الإنسان ، فإن شاء الله ترتفع بقيادة سماحتكم . وأطلب من جميع الأخوة والأخوات الأعزاء والمحبين ألا يقوموا بأى عمل ولا يتكلموا بحجة الدفاع عنى فى ما يخص قرار القائد والخبراء المحترمين ، لأن القائد والخبراء لا يريدون غير مصلحة الإسلام والثورة .

أمل أن يستفيد هذا التلميذ المخلص دائماً من توجيهاتكم القيمة ولا تنسوا الدعاء بالخير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حسين على منتظرى

٦٨ / ١ / ٧

ترجمة الملحق رقم ١١

بسم الله الرحمن الرحيم

جناب حجة الإسلام والمسلمين منتظري دامت إفاضاته

بعد السلام وتمنى التوفيق لكم . كما كتبتم إن قيادة نظام الجمهورية الإسلامية هو أمر صعب ومسؤولية ثقيلة وخطيرة وتحملها لا تسعها قدرتكم ، ولهذا كنت أنا وأنتم معارضين لهذا الانتخاب منذ البداية وكنا نفكر بعضنا مثل بعض فى هذا المجال . ولكن الخبراء كانوا قد وصلوا إلى هذه النتيجة ، ولم أرغب فى أن أتدخل فى حدودهم القانونية . وبعد القبول بإعلانكم بعدم استعدادكم لمنصب خليفة القائد ، أشكركم من الصميم .

إن الجميع يعرفون أنكم كنتم حصيلة عمرى ، وأنا أحبكم حبا شديدا . ومن أجل ألا تتكرر أخطاء الماضى أنصحكم أن تطهروا بيتكم من الأشخاص غير الصالحين ، وأن تمنعوا مجيء المعارضين للنظام الذين يعرفون أنفسهم بأنهم محبو الإسلام والجمهورية الإسلامية . وهذا التنبيه قلته لكم فى قضية مهدي هاشمى . أرى من مصلحتكم ومصلحة الثورة أن تكونوا فقيهاً يستفيد النظام والشعب من آرائكم . لا تنزعجوا لأكاذيب الإذاعات الأجنبية ، شعبنا يعرفكم جيداً ويدرك جيداً أيضا حيل العدو الذى يبدى حقه على الإسلام بالصاق أى شىء بالمسؤولين فى إيران . يجب أن يوضح الطلاب الأعزاء ، أئمة الجمعة وأعضاء الجماعات المحترمين ، والجرائد والإذاعة والتلفزيون هذه القضية البسيطة للناس ، وهى أن مصلحة النظام فى نظر الإسلام من المسائل المقدمة على كل شىء وجميعنا يجب أن نكون تابعين لذلك . إن شاء الله تمنحون الحوزة والنظام الحرارة والدفء بدرسكم وبحثكم .

والسلام عليكم

روح الله موسى خمينى ٦٨ / ١ / ٨

الملحق رقم ١٢

خطاب الإمام الخميني إلى نواب البرلمان بخصوص عزل منتظري .

بسم الله الرحمن الرحيم

أبنائي الأعزاء نواب مجلس الشورى الإسلامى والوزراء المحترمين دامت
إفاضاتهم .

بعد السلام ، سمعت أنكم لستم على اطلاع بقضية حضرة الشيخ المنتظري ولا تعلمون ما هي القضية . فاعلموا إذن أن أباكم الشيخ (يقصد نفسه) قد بذل كل جهده منذ ستين عن طريق البيانات والرسالة لثلاث تنهى القضية إلى ما انتهت إليه ، ولكنه لم يوفق للأسف . ومن جانب آخر كانت الوظيفة الشرعية تقتضى أن يتخذ القرار اللازم لحفظ النظام والإسلام . لذلك وضعت جانباً - بقلب دام - حصيلة عمري من أجل مصلحة النظام والإسلام . وستتضح الأمور أكثر للأخوات والأخوة فى المستقبل إن شاء الله . لا حاجة للتأكيد أن الدفاع عن الإسلام والنظام لا يعرف المجاملة . وفى حالة خطأ أى شخص فى أى موقع كان لابد أن يعرف للناس فوراً . أرجو من الله المتعال أن يوفق الجميع .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

روح الله الموسوى الخميني

١٣٦٨/٦/٢٨ هجرى شمسى

الفصل الرابع

«ولاية الفقيه» بعد الإمام الخميني

- ١ - الإمام يرحل من جديد.
- ٢ - السيد علي خامنئي مرشدًا.
- ٣ - الطريق الصعب إلى المرجعية.
- ٤ - السيد علي خامنئي بين الإرشاد والمرجعية.
- ٥ - الخلاصة.
- ٦ - ملاحق الفصل الرابع.

١- الإمام يرحل من جديد

«حب الخميني حب لكل ما هو جميل، شعار الذكرى
الأولى لوفاة الإمام الخميني

تحركت عقارب الساعة لتشير إلى الساعة العاشرة وعشرين دقيقة ليلاً، من يوم الثالث عشر من خرداد عام ١٣٦٨ بالتقويم الإيراني، الموافق الثالث من يونيو عام ١٩٨٩، وقتها حانت لحظة الرحيل. إنه رحيل الإمام من جديد ينزل على الشيعة الإيرانيين كالصاعقة، حيث توقفت خلجات الجسد الذي تحمل عبء السنين. رحل الرجل الذي حمل نظرية «ولاية الفقيه» بين جنباة، وذهب القائد الذي قاد الثورة والإيرانيين نحو النصر على حكم الشاه. وكان رجال الإمام، وفي أثناء مرضه الأخير، حين لازم فراش المستشفى، قد وضعوا عدسة خفية تصويره في أثناء العملية الجراحية وحتى لحظة الرحيل. في هذه الأوقات العصيبة ووعياً بخطورة النقلة التاريخية القادمة والتمهيد المعنوي اللازم في مثل هذه الحالات، قام التلفزيون الإيراني ببيت مقتطفات تصور حالة الإمام المعنوية في مرحلة ما قبل الرحيل.

وعندما أذيع خبر وفاة الإمام الخميني، حدث ما يشبه الزلزال، وتفجرت الأحزان وانفجرت العيون بالدمع، فقد رحل الإمام من جديد. وربما لم يسجل التاريخ نموذجاً يضاهي هذه الأحزان من حيث شدتها وعظمتها، إلا ربما في جنازات لينين في روسيا وعبد الناصر في مصر. وكأن الإمام الخميني قد أبى إلا أن يظل ظاهرة كاريزمية تاريخية حتى في أثناء تشييعه، حيث تكرر مشهد الحشود الملايين في حياته. وقدرت وكالات الأنباء العالمية الرسمية عدد الذين جاءوا

لاستقبال الإمام عام ١٩٧٩ بستة ملايين شخص ، فى حين قدرت عدد الذين شاركوا فى مراسم التشيع بحوالى تسعة ملايين شخص .

ساعتها لم يفقد الإيرانيون قائداً سياسياً زمنياً فقط ، بل وفقدوا الإمام الغائب من بعد لقاء . ولم يتمكن العشرات من تحمل ثقل الصدمة ، فتوقفت قلوبهم عن العمل ، وسقطت عشرات آخرون مغشياً عليهم ، وكان الحزن جماعياً ومليونياً آتياً من أعماق الوجدان الشيعى .

فى يوم وليلة الخامس من يونيو عام ١٩٨٩ ، تجمع الملايين من سكان طهران والمعزين من المدن والقرى الإيرانية ، فى مسجد طهران الكبير ليلقوا النظرة الأخيرة على جثمان الإمام الخمينى . رفعت أعلام العزاء على الأبواب والجدران ، فى تذكير حتى بيوم عاشوراء وأيام الحداد وما أكثرها فى إيران . وبحلول الليل أوقدت الشموع ، فأضاءت منطقة المسجد وجوارها . ثم ترددت صرخات «يا حسين» ، فأحالت المكان إلى عاشوراء جديدة ، وظلت الجموع المفجوعة تندب فقيدها حتى الصباح .

وفى الساعات الأولى من يوم السادس من يونيو ، أدى ملايين الإيرانيين الصلاة على الجثمان ، خلف المرجع الدينى آية الله العظمى كلبايكانى ، كما أوصى الإمام . بدأت مراسم التشيع ، فانطلقت الجموع الغفيرة من مصلى طهران إلى مرقد الإمام بجوار مقابر الشهداء فى «بهشت زهراء» . مرت ساعات دون أن يتمكن المشيعون من الحركة ، وهو ما اضطر المسؤولين إلى حمل الجثمان بطائرة مروحية لينقل إلى مثواه الأخير . ومع أن لجنة التشيع قد وضعت حواجز عالية للحيلولة دون ازدحام المعزين فى مكان الدفن ، فإنه بمجرد أن رست الطائرة على الأرض ، حتى اضطرب كل شىء . وبصعوبة بالغة تم استرداد الجثمان من أيدي الجماهير ، وأعيد إلى الطائرة وحمل من جديد نحو حسينية جمران . وبعد تعذر إتمام مراسم الدفن بسبب فوران مشاعر المعزين ، أعلنت الإذاعة الإيرانية وعبر بيان رسمى عن تأجيل المراسم إلى إشعار آخر . غير أن المسؤولين كانوا على يقين من أن مرور الوقت سيضعف أعداد

الوافدين من المدن والقرى المختلفة، لذا اضطروا إلى استكمال عملية الدفن في عصر ذلك اليوم.

ومن يومها تقام مراسم العزاء في الرابع من يونيو كل عام، في مشهد ترعاه الدولة الإيرانية من الألف إلى الياء. وشيد مبنى حول ضريح الإمام الخميني بسرعة لا تصدق، وأصبح قبره مزاراً. وحين تقف على سطح أى منزل فى أى جهة من جهات طهران، ترى القبة المذهبة لضريح الإمام وهى تتلأأ فى النور. تذهب لزيارة الضريح فلا تفوتك ملاحظة النظام والدقة فى تنظيم الدخول.

حين تزور قبر الإمام، ستجد على الأغلب حفيده السيد حسن ابن السيد أحمد المدفون بجانب أبيه، يخطب فى الحاضرين بعد صلاة العصر، وتراه يردد شعارات جده والناس يرددون الصلوات على النبى وآله - صلى الله عليه وسلم -. تتوه عيناك فى زخارف السجاد الإيرانية الجميل وتسبح فى بحر ألوانه، وينسدل الضوء من نوافذ المسجد والمقام بعد العصر، وعندما تستفيق من تأملاتك تجد النساء الإيرانيات المرتديات للعباءة الإيرانية التقليدية - التشادور - يلمسن الزجاج المحيط بالقبر دعاءً إلى الله ليقضى الحوائج . . بركة الإمام.

٢- السيد على خامنئي مرشداً

«أعتبر أن إطاعة أوامر مقامكم المعظم التي هي استمرار
لإطاعة قائد الثورة العظيم (قدس سره الشريف)،
واجب إلهي مفروض على... على مشكيني مخاطباً
السيد على خامنئي».

في اليوم التالي لرحيل الإمام الخميني، تم استدعاء أعضاء مجلس الخبراء، وهو
المجلس المختص - حسب دستور «جمهورية إيران الإسلامية» - بانتخاب مرشد
الثورة، من مختلف المدن الإيرانية، وعقد اجتماع للمجلس بغرض انتخاب خليفة
للإمام الراحل.

وتلا السيد خامنئي على الحاضرين من كبار رموز الدولة نص وصية الإمام
الخميني، في إشارة ذات مغزى على قرب من الراحل وثقله في صنع قرار «جمهورية
إيران الإسلامية». كانت الآراء تتجه في مجلس الخبراء، الذي يهيمن عليه تيار
الإسلام السياسي في الدولة الإيرانية وأنصار «خط الإمام»، إلى تفكيك صلاحيات
الولي الفقيه من طريق عزل درجة مرجع التقليد التي يتولاها آيات الله العظام عن
ولاية أمر الجمهورية. وبمعنى أوضح فصل الولاية الروحية على المؤمنين عن الولاية
السياسية على الجمهورية. وكان الإمام الخميني قد جمع بحيازته لغالبية الشرائط
المذهبية وكل مثيلاتها الثورية بين المرجعتين الدينية والدنيوية، في حين جمع خليفته
المعزول منتظري بين الشرعية الثورية وجزء مهم من الشرعية المذهبية. أما في حال
حجة الإسلام السيد على خامنئي فقد كانت كفة مشروعيته الثورية أثقل بكثير من
كفة مشروعيته المذهبية، إذ إن شرائط المرجعية الدينية تتطلب مؤهلات علمية فقهية
أكبر مما يملكها.

ولأجل حل هذه الإشكالية، فقد شرع مجلس الخبراء في تحديد أمر أساسي؛ وهو أن اجتماعه العاجل عقب وفاة الإمام يختص بانتخاب مرشد للجمهورية بمعزل عن المرجعية الدينية التي لا يجرى انتخابها من مجلس الخبراء. وكان الإمام الخميني قد بعث برسالة، قبل وفاته بأسابيع قليلة، إلى رئيس مجلس الخبراء على مشكيني، جواباً عن سؤال حول ضرورة أن يكون الولي الفقيه مرجعاً دينياً، أم أنه يكفي أن يكون مجتهداً في الفقه؟ أعلن الإمام الخميني كفاية أن يكون المرشد مجتهداً، ذلك أنه منتخب من قبل الخبراء الذين انتخبهم الشعب أيضاً. واستند الإمام الراحل في تأويله الجديد إلى أن انتخاب الخبراء للمرشد يجب أن ينفذ بحسبان أنهم منتخبون من الشعب. فمشروعية الخبراء تستمد من أصوات الشعب، وهم ينوبون عنه في تحديد المرشد. وأرسل رسالة بهذا المضمون إلى على مشكيني^(١).

وهنا استعمل الإمام الخميني المشروعية السياسية ليضفي بها ثقلًا على المشروعية الدينية، ويفصل بالتالي ويوضح بين المرجعية الدينية وقيادة «جمهورية إيران الإسلامية». وبهذه الخطوة النوعية الكبيرة في تاريخ الجمهورية، أي فصل المرجع الديني عن القائد السياسي، خطت «جمهورية إيران الإسلامية» خطوة نوعية ظلت تلازمها حتى اليوم.

وفي اجتماع مجلس الخبراء، كان بعض مؤيدي «رجال الإمام» يتجهون لانتخاب مجلس قيادي للإرشاد يتكون من ثلاثة أعضاء، في حين اقترح البعض الآخر خمسة أعضاء وهم: حجج الإسلام خامنئي ورفسنجاني وأحمد الخميني ومعهم مشكيني وأردبيلي. وبملاحظة الترشيحات تثبت أن رجال الإمام، وفي مقدمتهم السيد خامنئي والشيخ رفسنجاني والسيد أحمد الخميني، أصبحوا أهم شخصيات إيران بعد رحيل الإمام. وهم وإن حازوا «الشرعية الثورية»، إلا أنهم افتقروا جميعاً إلى الدرجة الدينية الرفيعة لمراجع التقليد. ولما كان الأمر كذلك، فقد

(١) راجع الملحق رقم ١.

كان طبيعياً أن يتولى أحد أطراف هذا «الثلاثي» المنصب الخاص بالقيادة السياسية فقط دون الدينية .

ولكن عملية التصويت في مجلس الخبراء، الذي تدين غالبيته لهم بالولاء، كانت في حاجة بالرغم من ذلك إلى إخراج جيد . ولتسهيل النقلة الكبيرة في تاريخ «جمهورية إيران الإسلامية»، وبلاستفادة من تجربة منتظري في مواجهة المراجع العظام، فقد توجب على «رجال الإمام» ضرب فكرة القيادة الجماعية لمنصب الإرشاد السياسي أولاً . ويرجع السبب في ذلك إلى أن كل «رجال الإمام» يصعب مقارنتهم، بقامات دينية مثل آيات الله العظام كلبايكاني ومرعشي نجفي والأملی وعراقي، ولو تم الأخذ بالقيادة الجماعية لما أمكن تجاهل هؤلاء المراجع العظام كلهم واستبعادهم من مجلس القيادة السياسية . وفي هذه الحالة سوف يكون للمراجع العظام ثقل معنوي كبير يمكن أن يهدد تسلّم «رجال الإمام» للسلطة السياسية .

وعلى هذا، فقد ابتدأت معركة حسم السلطة لمصلحة «رجال الإمام» في مجلس الخبراء بالتصويت على شكل القيادة المطلوبة : فردية أم جماعية؟ «رجال الإمام» أكدوا على ضرورة المركزية في قيادة الدولة، في ضوء الظروف التي تمر بها إيران . وفي النهاية تم إجراء التصويت على القيادة الفردية أو على القيادة الجماعية فكانت النتيجة من بين ٧٤ خبيراً حاضرين هي كالتالي : ٤٤ لصالح القيادة الفردية و ٣٠ لصالح القيادة الجماعية^(١) .

بعد أن اقترب «رجال الإمام» من هدفهم، باستبعاد إمكانية القيادة الجماعية، بقي عليهم اختيار مرشح من بينهم، فقد تم التوافق بين رجال الإمام النافذين، على طرح اسم السيد علي خامنئي مرشحاً لمنصب مرشد الثورة، نظراً لعدم إمكانية «توريث السلطة» إلى نجل الإمام أحمد الخميني . ولعب رفسنجاني دور «مايسترو»

(١) على المؤمن، «قيادة آية الله الخامنئي . . الخلفيات والمباني»، معاونية العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي، طهران، ١٩٩١ .

حملة السيد على خامنئى الانتخابية، إذ أكد خلال المداولات فى مجلس الخبراء بأن الإمام الخمينى قال، بعد عزل آية الله حسين على منتظرى من خلافته، وقبل أسابيع قليلة من وفاته: «لدينا السيد خامنئى».

وهو مانقله إلى العلن الشيخ خزعلى، عضو مجلس الخبراء، فى لقاء صحفى مع صحيفة كيهان بعد انتهاء اجتماعات المجلس^(١). كما شهد السيد أحمد الخمينى فى اجتماع مجلس الخبراء بأن أباه، الإمام الخمينى، قال مرات كثيرة إن «السيد خامنئى مجتهد مطلق». ثم عاد السيد أحمد الخمينى وكرر ذلك فى برقية البيعة لخامنئى بعد انتخابه والتى نشرتها صحيفة كيهان^(٢).

وعاد رفسنجانى، فى خطبة صلاة الجمعة بتاريخ ٩ من يونيو عام ١٩٨٩ فى جامعة طهران، بعد انتخاب خامنئى ليروى رواية جديدة تصب فى دعم مشروعية السيد على خامنئى. مختصر الرواية أن اجتماعاً ضم الإمام الخمينى قبل رحيله بشهور مع رؤساء السلطات الثلاث وقتها: خامنئى ممثلاً للسلطة التنفيذية بوصفه رئيساً للجمهورية، ورفسنجانى ممثلاً للسلطة التشريعية بسبب كونه رئيساً للبرلمان، وآية الله أردبيلى رئيس السلطة القضائية، بالإضافة إلى السيد أحمد الخمينى. وجرى الحديث - حسب رواية رفسنجانى - حول الفراغ القيادى الذى سيحدث بعد رحيل الإمام، فقال الإمام الخمينى: «لن يحدث فراغ قيادى فلديكم من يسده». فقليل له: «من هو؟». فأشار الإمام الخمينى إلى السيد على خامنئى قائلاً: «هذا... سيد خامنئى».

حشدت فى المعركة على منصب الإرشاد الحجاج السياسة والقانونية والفقهية التى تصب فى خدمة السيد على خامنئى، الذى تفوق مشروعاته الثورية مثلتها الدينية بمراحل. واستحضر «رجال الإمام» كل المسوغات الممكنة بما فيها مواقف سابقة، كان عضو المجلس الثورى السابق الشهيد بهشتى، يؤكد لها للتدليل على

(١) صحيفة كيهان، العدد ١٣٦٢٩، تاريخ ٥ يونيو ١٩٨٩.

(٢) صحيفة كيهان، العدد ١٣٦٣٠، تاريخ ٦ يونيو ١٩٨٩.

أرجحية الإمام الخميني مقابل باقى المراجع العظام وأحقيته فى قيادة «جمهورية إيران الإسلامية» .

رأى بهشتى أن المرجع هو زعيم علمى ، أو زعيم فى الفتوى بين الحلال والحرام والمستحب والمكروه والمباح ، ولا يشترط منه بالضرورة أن يكون قائداً اجتماعياً أو سياسياً ، أو بمعنى أدق لا يشترط أن يكون ولياً للأمر . وليس ضرورياً أن يكون المرجع - حتى وإن كان الأعلام - زعيماً للحوزة العلمية ، فمنصب «ولاية الأمر» يحتاج إلى الكفاءة الاجتماعية والسياسية والإدارية ، ولا يحتاج فقط إلى الكفاءة العلمية المجردة - حسبما يرى مؤيدو السيد على خامنئى . - وكذلك منصب زعامة الحوزة العلمية ، فإنه يحتاج فقط إلى كفاءة إدارية عالية يمكنها تسيير شؤون الجامعة العلمية بمؤسساتها وأفرادها . ويضرب آية الله بهشتى مثلاً على ذلك بقوله : «حين يراد تعيين مدير لمستشفى ، فيجب تعيين طبيب كفء إدارياً ، وليس طبيباً حاذقاً ومهماً فى مجال اختصاصه العلمى ، فلا يشترط أن يكون مدير المستشفى هو أكبر الأطباء تخصصاً . وهكذا فى أى قضية مشابهة ، لأن الإنسان عادة يرجع فى مسأله إلى أكثر الناس تخصصاً وخبرة» .

ويعود منظرو الدولة الإيرانية ومؤيدو السيد خامنئى ليشددوا على أن «هذه المسوغات والحجج لا تعنى أن الفصل بين القيادة والمرجعية أمر وجوبى أو مفضل ، بل الأفضل الجمع بين القيادة والمرجعية عند توافر الكفاءة ، بالشكل الذى كان عليه الإمام الخمينى الراحل» .

ويستدل المؤيدون على إسناد منصب الإرشاد فى «جمهورية إيران الإسلامية» للسيد خامنئى باعتقاد بعض الفقهاء الشيعة أن شرط الجمع بين القيادة والمرجعية هو «شرط يمكن التنازل عنه ، إذ إن الأساس هو الكفاءة» . وتستطرد المبررات : حتى وإن كان هناك من يشترط المرجعية أو الأعلمية فى القيادة ، فإنه سوف يضطر للتنازل عن شرط الأعلمية أولاً ، ثم المرجعية ثانياً لصالح شرط الكفاءة ، بحسبان أن شرط الكفاءة لا يمكن التنازل عنه ، لأنه مساوق للقيادة ، بل «يمكن

حتى التنازل عن شرط الاجتهاد إذا لم يتوافر مجتهد كفء وصولاً إلى عدول المؤمنين^(١).

ويسوق مؤيدو ولاية السيد على خامنئي برهاناً إضافياً على صحة أطروحاتهم، فيقولون إن انتخاب ولي الأمر لا يخرج عن أحد البدائل التالية^(٢):

١- المرجع الكفء.

٢- المجتهد الكفء.

٣- المرجع غير الكفء.

٤- المجتهد غير الكفء.

٥- المؤمن العادل الكفء.

فمن الأصلح للانتخاب في هذه الحالة؟ البديل الثالث والرابع لا يستقيمان ولا يتوافر فيهما الشرط المساوق للقيادة وهو الكفاءة. فيبقى أن انتخاب المرجع الكفء هو الأرجح، وبعدم توافر الكفاءة فيه يتقدم المجتهد الكفء وبعدم وجوده تكون القيادة للمؤمن العادل الكفء.

ويخلص «رجال الإمام» إلى أن الذي حصل مع انتخاب السيد على خامنئي هو هذا الأمر عينه، فحين تعذر انتخاب مرجع كفء للقيادة، فقد تم انتخاب مجتهد كفء، وهو ما يوافق عليه حتى من يشترط المرجعية لتولي قيادة «جمهورية إيران الإسلامية».

كان السيد على خامنئي قبل تنصيبه مرشداً للثورة يشغل مناصب متعددة في أعلى طوابق الدولة الإيرانية، وعُدد من قادة البلاد ورجال الصف الأول للدولة منذ قيام الثورة. فقد كان خامنئي رئيساً للجمهورية لمدة ٨ سنوات متصلة بالانتخاب

(١) آية الله سيد محمود هاشمي شهرودي، «شخصية الإمام وتساؤلات ما بعد الرحيل»، محاضرة مطبوعة، طهران ١٩٨٩.

(٢) على المؤمن، «قيادة آية الله على خامنئي»، مرجع سبق ذكره.

الشعبى ، وإماماً لصلاة جمعة طهران لمدة ٩ سنوات متصلة بالتعيين من الإمام الخمينى ، بالإضافة إلى كونه رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام ، ورئيس مجلس الدفاع الأعلى . كما كان رئيساً لمجلس الثورة الثقافية ، ورئيساً لمؤتمر أئمة الجمعة والجماعات وأميناً عاماً لـ «الحزب الجمهورى الإسلامى» ، وهو حزب الثورة الوحيد بعد عام ١٩٨٢ ، حتى تم تجميده .

وبالإضافة إلى كل تلك المناصب ذات الثقل فى الدولة الإيرانية ، كانت «الشرعية التاريخية» إلى جانب السيد على خامنئى ، حيث كان عضواً فى مجلس قيادة الثورة الذى شكله الإمام الخمينى قبل انتصار الثورة ، إلى جانب قادة الثورة آيات الله مطهرى وطالقانى ومنتظرى وبيهشتى . ويضيف هذا الموقع بالذات ، بالإضافة إلى وجوده فى المواقع الدينية والسياسية السابق ذكرها ، معانى بنوية عميقة لدى رجال «دولة الثورة» وصناع القرار فيها . كما أن السيد خامنئى اعتقل سبع مرات فى الفترة من عام ١٩٦٣ وحتى عام ١٩٧٩ لانخراطه فى حركة الثورة .

باختصار يمكن القول إن مجلس الخبراء استند فى اختياره للسيد على خامنئى إلى خمسة ركائز ، أربع منها كالتالى :

- ١ - الفصل بين منصب القيادة السياسية ومنصب المرجعية الدينية .
 - ٢ - تأييد الإمام ، الذى شهد به رفسنجانى وأحمد الخمينى .
 - ٣ - مشروعيته الثورية وتاريخه النضالى .
 - ٤ - توافر الشروط الدستورية ، بعد تعديل الإمام للدستور قبل وفاته بفترة وجيزة .
- وأضاف مؤيدو السيد على خامنئى إلى ركائز المشروع الأربعة ركيزة خامسة هى «البيعة» ، وهى مصطلح إسلامى يراد به أنه عقد بين الأمة والحاكم ، تعاهد الأمة الحاكم بموجبه على الطاعة ، ويعاهد الحاكم أمتة على الالتزام بالحقوق . ومصطلح البيعة يجرى وفق هذا المفهوم كذلك أيضاً عند المسلمين الشيعة والسنة على حد سواء . والبيعة إما أن تكون مصدراً وإما أن تكون وسيلة لمنح الولاية للولى ، فتحصل به الولاية لمن لا دليل على ولايته غير البيعة . أى لمن ليس فيه نص قرآنى ؛

لأن المسلمين الشيعة يرون أن ولاية الأئمة الاثني عشر المعصومين منصوص عليها . ويرى فقهاء الشيعة أن البيعة للمعصوم ، المعين من الله كالنبي والإمام ، تكون واجبة بالتعيين عندما يطلبها ، غير أنه لا يحتاج إليها لعقد وإثبات ولايته ، وإنما هو ولى أمر المسلمين دون بيعة .

وبعد انتخاب السيد على خامنئى قائدا سياسيا لـ «جمهورية إيران الإسلامية» ، ظهر تأويل بأثر رجعى لصحة انتخابه مرشداً ، وهو التأويل الذى يخلط بين المرجعية والإرشاد على النحو الذى سيتم تفصيله لاحقاً . ويقول التأويل إنه فى إطار نظرية «ولاية الفقيه» ، فإن الولاية - ابتداءً - لا تنحصر بفقيه معين ، ولكن إذا أجمع أهل الحل والعقد الذين ترتضيهم الأمة على فقيه دون غيره ، فإن هذا الفقيه الجامع لشرائط ولاية الأمر يكون واجب الطاعة . أما بيعته فتكون واجبة بالتعيين أيضاً على كل المسلمين إذا طلبها ، وحتى إذا لم يطلبها فإن البيعة منعقدة له حال انتخاب مجلس الحل والعقد لشخصه .

وانتهى اجتماع مجلس الخبراء ببيان جاء فيه : «انتخب مجلس الخبراء فى اجتماعه المنعقد بتاريخ ١٤ / ٣ / ٦٨ هجرى شمسى ، الموافق ٢٩ شوال ١٤٠٩ هجرية ، الرابع من يونيو ١٩٨٩ ، سماحة آية الله سيد على خامنئى لقيادة نظام الجمهورية الإسلامية فى إيران بأكثرية أربعة أخماس الأعضاء الحاضرين ، ٦٠ صوتاً مؤيداً من ٧٤ عضواً حاضراً»^(١) .

(١) راجع الملحق رقم ٢ .

٣- الطريق الصعب إلى المرجعية

«إن العمل بفتاوى المراجع الثلاثة التاليين مُجْزٍ ومُبْرَرٌ للذمة، وهم: آية الله العظمى السيد علي خامنئي، آية الله العظمى محمد فاضل لنكراني، وآية الله العظمى جواد تبريزي. ويجيز هؤلاء الثلاثة البقاء على تقليد الميت.. جامعة روحانيت- قم.»

بعد وفاة آية الله الخميني في عام ١٩٨٩، كانت خريطة المرجعية قد تعقدت إلى حد كبير. فقد كان آية الله العظمى الخوئي - حتى في حياة الإمام الخميني - مرجعاً أعظم لعموم الشيعة، في حين كان آية الله العظمى كلبايكاني مرجعاً داخل إيران، في وقت كان فيه آية الله منتظري مازال معزولاً بأمر الخميني، وكان باقي المراجع قد غادروا الحياة الدنيا. ولأن المرجع يصل إلى رتبة «المرجعية» في سن متقدمة فهو لا يستمر طويلاً في رتبته لهذا السبب.

وهنا تتجدد الخلافات بين مريدي المراجع وأصحاب المصالح من وكلاء ونواب لهؤلاء المراجع. ويدور الصراع حول استقطاب أكبر عدد ممكن من المريدين، وبالتالي تعزيز مكانة مراجعهم، وهو الأمر الذي يعود إيجاباً بالنهاية على مكانتهم الشخصية.

وكان علي السيد خامنئي الذي حمل لقب «آية الله» بوصفه لقباً سياسياً في بدايات الثورة أن يقاتل من أجل المرجعية. وقد آل إليه منصب الإرشاد، أي منصب مرشد الثورة، وهو الأمر الذي مكّنه من إلقاء «بيان الأول»^(١). ويلاحظ أن القتال

(١) راجع الملحق رقم ٣.

على هذه الجبهة لم يتم فى مواجهة الأعداء، ولكن فى مواجهة الأقران فى الدين والمعتقد، بل وحتى ضمن إطار المذهب والملة. وتسرب الصراع إلى داخل أروقة الحوزة العلمية فى قم بإيران وتعداها ليصل إلى حوزة النجف الأشرف فى العراق. وزاد من صعوبة مهمة السيد خامنئى حقيقة أن الإمام الخمينى نفسه، وهو القائد الكاريزماتى ومؤسس «جمهورية إيران الإسلامية»، لم يكن مرجعاً وحيداً للشيعة فى العالم، فقد كان هناك السيد أبو القاسم الخوئى فى النجف الأشرف وكان له مقلدوه الكثيرون داخل إيران. ومات الإمام الخمينى قبل السيد الخوئى ولم ينفرد بالرجعية العظمى لجماهير الشيعة فى العالم ولو ليوم واحد، على الرغم من توافر أعلى الشروط فى شخصه، أى «المشروعية الدينية» التى يشهد عليها لقب آية الله العظمى، و«المشروعية التاريخية» المستمدة من إطاخته بالشاه السابق ونظامه الحديدى، و«المشروعية الثورية والسياسية» التى يشهد عليها ولايته لأمر «جمهورية إيران الإسلامية».

من جانبهم رأى المتقدون والمخالفون للسيد خامنئى وتياره أن حصول الأخير على منصب المرجعية العظمى، يجسد عملية خلط السياسى بالمذهبى، وهو ما يصب باتجاه تسييس هذا المنصب الرفيع لدى المسلمين الشيعة، أى المرجعية. ولكن «إيران الدولة والثورة» لم تعد تعرف فرقاً كبيراً بين الدين والسياسة، حيث تلاشى «الحد الفاصل بين الدين والسياسة»^(١)؛ إذا استعرنا عنوان كتاب الراحل مهدي بازرگان لتوصيف هذه الحالة. ولأن المرجعية هى من أهم نقاط تمايز المسلمين الشيعة عن أقرانهم السنة، بوصفها - بإجماع الشيعة - امتداداً لولاية الأئمة المعصومين، فقد شهدت إيران على هذه الخلفية لأول مرة فى تاريخها طغيان العامل السياسى على العامل المذهبى. وللتدليل على ذلك، نلاحظ أنه بالرغم من الحضور السياسى المتميز لآية الله كاشانى، حليف مصدق فى الثورة على الشاه فى بداية الخمسينيات، والثقل السياسى والمعنوى الطاغى لآية الله طالقانى الثائر ضد الشاه وقائد الثورة فى

(١) مهدي بازرگان، «الحد الفاصل بين الدين والسياسة»، ترجمة فاضل رسول، دار الكلمة للنشر، بيروت ١٩٧٩ ميلادية.

داخل إيران وفي أثناء غيبة الإمام الخميني ، فلم يصل أى منهما أبداً إلى المرجعية العظمى بسبب انخراطهما بالسياسة وعدم قدرة الأخيرة على تلبية شرائط المرجعية .

على كل حال ، نجح السيد خامنئى فى مسعاه ليصبح مرشدا للجمهورية ، وهو المنصب الأعلى فى الدولة الإيرانية على الإطلاق ؛ ولكن دون أن يحظى فى الوقت نفسه بالحصول على الاعتراف الشامل بمرجعيته الدينية . وظل الحال كذلك حتى منتصف التسعينيات ، حيث شرع آية الله على خامنئى وأنصاره ومحازبوه ، ورجال «خط الإمام» ، ومؤسسات الدولة الإيرانية فى محاولة الجمع بين المرجعية والإرشاد ، أو القيادة السياسية للدولة والزعامة الروحية للمؤمنين . وأصبح الطريق إلى ذلك أسهل نسبياً بوفاء آيات الله العظام الخوئى ومرعشى وكلبايكانى .

ولكن العوائق الشكلية والموضوعية لم تكن سهلة أمام السيد خامنئى . فمن ضمن العوامل الشكلية هناك موضوع أفضلية التقدم فى السن للمرشح لمنصب المرجعية ، وكان عمر آية الله منتظرى ٧١ عاماً فى عام ١٩٩٣ . وكان مخالفو تيار الإمام فى الحوزة العلمية قد عابوا على آية الله منتظرى ، إبان تعيينه خليفة للإمام الراحل فى حياة الأخير ، أن هناك من هم أكبر منه سناً بين المرشحين ، فما الحال للسيد خامنئى وقد كان عمره فى العام نفسه يناهز أربعة وخمسين عاماً فقط ؟ على هذه الخلفية يمكن فهم اختيار آية الله العظمى أراكى (١٠٧ أعوام) مرجعاً أعظم فى عام ١٩٨٩ ، كحل وسط بين الطرفين : رجال خط الإمام والإسلام الثورى من جهة ، فى مواجهة تيار الحوزة العلمية والمراجع الدينية من جهة أخرى . فالمرجعية راحت لأراكى الذى لا يمكن الطعن على صلاحيته وكفاءته الموضوعية والشكلية ، وهو ما عده تيار الحوزة الدينية فى قم انتصاراً . أما تيار الإسلام السياسى فى الدولة الإيرانية ورجال «خط الإمام» والرجال الثلاثة الأقوياء فى طهران ، فقد رأوا أن سن آية الله العظمى أراكى المتقدمة جداً تسمح بتأجيل الحسم فى الموضوع لفترة لن تطول كثيراً . وانتظاراً للحظة الحسم القادمة ، شهدت هذه الفترة ترتيبات سريعة وحادة للبيت الداخلى فى تيار «خط الإمام»

بقيادة السيد خامنئى والشيخ رفسنجانى ، فالسيد أحمد الخمينى بدا من وقتها أكثر ابتعاداً عن «السياسة» .

حانت هذه اللحظة عند وفاة آيات الله العظام الخوئى ومرعشى وكلبايكاني ، وقتها استظهر تيار الإسلام السياسى و«خط الإمام» كل الأسانيد والأدلة للتأكيد على مرجعية السيد خامنئى بالإضافة إلى حيازته لمنصب الإرشاد . واستخدموا فى ذلك المسعى مؤسسات الدولة الإيرانية ، التى وظفت كلها لصالحهم . كان الخطر على صانعى القرار داهماً فى أن يتولى منصب المرجعية شخص لا يتوافق مع توجهات النظام والدولة فى إيران . وكان صانعو القرار ، (رجال الإمام) ، على وعى أيضاً بصعوبة أن تنتقل المرجعية من قم إلى النجف الأشرف ، وما يعنيه ذلك من تقلص النفوذ المعنوى لـ «جمهورية إيران الإسلامية» على عموم الشيعة فى العالم .

عند وفاة آية الله العظمى أراكى عام ١٩٩٣ أرسل الشيخ على مشكينى ، أحد رجال النظام الأقوياء والقريب من السيد على خامنئى ، إلى فقهاء قم خطاباً يحمل توقيعات عدد من الفقهاء يطالبون بالانصياع لقيادة خامنئى . جاء رد فقهاء قم على الخطاب بأن مشكينى ومن معه هم «فقهاء السلطة» . وللمفارقة فهذا الوصف صكه الإمام الخمينى ليصف معارضيه . وسأل علماء قم مشكينى ومن معه : «ماذا تريدون بالضبط؟ هل تريدون منح السيد خامنئى درجة الاجتهاد؟ أو مقام الإرشاد الذى يشغله منذ خمس سنوات بالفعل؟ ، أو مقام ولاية أمر المسلمين أى المرجعية العظمى؟ وزادوا على ذلك بسؤال آخر : الحضرات الذين أرسلوا الخطاب هل يرون أنفسهم أعلى درجة من السيد خامنئى أو أدنى؟ فإذا كانوا أعلى فهم يرشحون الفاضل مع وجود الأفضل ، وإن كانوا أدنى ، فمتى حدث فى مركز علمى أن قام الأدنى بترشيح الأعلى؟»^(١) .

(١) د. إبراهيم الدسوقي شتا ، «معركة المرجعية فى إيران . . ولاية الفقيه فى مهب الريح» ، رسائل النداء الجديد ، مارس ١٩٩٨ ، القاهرة ، ص ١١ .

وفى هذا ما يوضح أنه حتى الحوزة العلمية فى قم عارضت استئثار تيار الإسلام السياسى فى الدولة الإيرانية، الذى قاده من وقتها السيد خامنئى والشيخ رفسنجانى، بمنصب المرجعية. وبمعنى آخر فإن قبول الحوزة لمقام المرشد، أى «القيادة السياسية»، بحكم الأمر الواقع، تراقق مع معارضتها توسيع الصلاحيات الممنوحة لهذا المقام. وأشارت مجريات الأحداث وقتذاك إلى أن نفوذ حوزة قم أخذ فى الانكماش إلى حد كبير بالرغم من الردود الحادة والكلمات القوية السابقة، بالإضافة إلى عامل آخر ذى دلالة وهو أن نطاق التأثير العملى والمباشر للحوزة العلمية ظل محدوداً بمكانها الجغرافى.

وتصدت «طبقة المدرسين» القريبة من النظام فى نهايات عام ١٩٩٤ للمهمة، فأعلنت لائحة تضم سبعة مراجع يختار المؤمنون أياً منها مرجعاً لتقليده. ويتولى مدرسو الحوزة العلمية فى قم والذين يمثلون الطبقة التالية بعد المراجع فى هرم تسلسل «السلطة الحوزوية»، مهمة تسمية المراجع الجدد بعد وفاة المرجع السابق. كان السيد على خامنئى من بين هؤلاء السبعة، بسبب عدم إمكانية اختياره مرجعاً وحيداً للاعتبارات العلمية والعمرية. ويزيد من ثقل هذه الحقيقة أن السيد على خامنئى، وحتى إعلان اسمه فى نهايات عام ١٩٩٤ بوصفه أحد المراجع الكبار للشيعة الاثنى عشرية، لم تكن له رسالة علمية معروفة لعامة المؤمنين تميز له حمل لقب «آية الله»، على ما تقضى به تقاليد الحوزة العلمية. وشكل الاختيار السباعى هذا حلاً شكلياً لأزمة الطبقة السياسية الحاكمة فى إيران لمشكلة الجمع بين الإرشاد والمرجعية فى شخص على خامنئى من ناحية، وفى الاحتفاظ لمراجع قم الإيرانية بمواقع المرجعية فى مقابل مراجع النجف العربية من ناحية أخرى.

ولا تفوتنا هنا ملاحظة أن المراجع العربية فى النجف وخارجها قد تم استبعادهم من التسمية، إذ غاب عن القائمة السباعية للمراجع علماء شيعة عرب لهم مقلدون وأنصار داخل قم نفسها، منهم على سبيل المثال لا الحصر: السيد محمد حسين فضل الله فى لبنان والسيد محمد سعيد طباطبائى الحكيم فى النجف. أما المراجع

السبعة المعلنون من قبل «طبقة المدرسين»، المرتبطة عملياً بالنظام الإيراني وجناحه المحافظ، ويسبقهم جميعاً لقب «آية الله العظمى» فهم:

١ - محمد فاضل لنكراني، ذو المشروعية الثورية والقريب من الإمام الخميني.

٢ - محمد تقى بهجت، ذو الاتجاه الصوفي والعرفاني.

٣ - السيد على خامنئي، مرشد «جمهورية إيران الإسلامية».

٤ - وحيد خراساني، من طلاب السيد الخوئي والمستقل نسبياً عن النظام الإيراني.

٥ - جواد تبريزي، المشهور باتجاه قومي فارسي واضح.

٦ - السيد موسى زنجاني، المشهور بالزهد في المرجعية والشؤون السياسية.

٧ - ناصر مكارم شيرازي، ذو الشعبية الواسعة بين الشباب.

وفي الأسبوع نفسه أصدرت «جامعة روحانيت»، المحافظة والتي يترأسها رجل النظام المخلص مهدوي كني، في قم بياناً ترى فيه أن العمل بفتاوى المراجع الثلاثة التاليين مجزوم وبرئ للذمة وهم:

١ - آية الله العظمى السيد على خامنئي.

٢ - آية الله العظمى محمد فاضل لنكراني.

٣ - آية الله العظمى جواد تبريزي.

وختم البيان بملاحظة أن هؤلاء الثلاثة يجيزون البقاء على تقليد الميت^(١)، على خلاف الغالبية الساحقة من فقهاء الحوزة، الذين يرون بتقليد الأحياء فقط. ويعنى ذلك أن المرجعية الجديدة تفسح بعضاً من مكانتها الدينية لمراجع أموات سداً للطريق على مراجع أحياء منافسين.

(١) فؤاد إبراهيم، «الفقيه والدولة - الفكر السياسي الشيعي»، دار الكتوز الأدبية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٨، صفحة ٣٠٦.

٤- السيد على خامنئى بين الإرشاد والمرجعية

«لا تشك آلامك للأعداء... إذ سيقولون لا حول وهم
فى غاية السعادة».. من «كلستان» سعدى.

كان قرار مجلس الخبراء باختيار السيد على خامنئى مرشداً للثورة بعد وفاة الإمام الخمينى قراراً صعباً بكل المقاييس، فى ظل وجود فقهاء أكثر جمعاً للشرائط. وهنا تأتى الشرعية الثورية لتثبت دورها فى الإرشاد؛ المستحدث مع نجاح الثورة قبل ذلك بعشر سنوات فقط، وتفتقده إلى حد كبير فى منصب المرجعية العظمى المحكومة بأصول تعود لمئات من السنين خلت. ويقول المعارضون إنه كان هناك خمسون من آيات الله الأكبر سنّاً يمكن أن يتغاضوا عن مسألة الإرشاد؛ بسبب دور السيد على خامنئى فى الثورة وقربه من الإمام الراحل ورئاسته للجمهورية فى الفترة الواقعة ما بين عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٩. وذلك على الرغم من أن الإمام الخمينى لم يوص بخامنئى فى شكل مباشر لمنصب القيادة بدلاً من منتظرى، بسبب مرض الإمام من ناحية، وبسبب الفترة القليلة الواقعة ما بين عزل منتظرى ووفاة الخمينى من ناحية أخرى. كل ذاك كان ممكناً، إلا أن منصب «المرجعية» لم يمكن التغاضى عنه بسهولة.

ويفرق المتخصصون بين «الفقيه» و«المرجع»، على قاعدة أن «الفقيه» هو العارف بالروايات والأحاديث، وبإمكانه الفصل بين صحيحها وضعيفها، ويفهم معانيها والمراد منها بشكل جيد، كما يمتلك القدرة على استخراج الحكم الشرعى منها. أما المجتهد فهو القادر على استنباط الحكم الشرعى من مصادر التشريع

الأربعة، وهو يكون إما مجتهداً مطلقاً فى كل أبواب الفقه وإما متجزئاً فى بعضها. وكل «مجتهد مطلق» يملك بعض صلاحيات المرجعية. أما «المرجع» فهو مجتهد بلغ رتبة علمية عالية من الاجتهاد والتفقه ويرجع إليه العوام فى أمور دينهم ودنياهم. والعوام هم المكلفون الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد أو الاحتياط، فى أمور ومسائل الدين، وعلى ذلك فكل «مرجع» هو مجتهد بالضرورة، ولكن العكس ليس صحيحاً.

وبتقليب النظر فى معانى ودلالات الموقعين : المرشد والمرجع، يتضح أن سلطة الإرشاد هى سلطة زمنية وإن بدت دينية، وسلطة المرجعية هى سلطة دينية ذات أبعاد زمنية.

ولا يخفى على المتابع والمتفحص أن الفصل بين موقع الإرشاد وموقع المرجع كان مؤاتياً للسيد على خامنئى. فالإمام الخمينى جمع بين المنصبين بشكل أو بآخر، إلا أن الفصل بين الموقعين كان ضرورياً لتولى السيد على خامنئى منصب الإرشاد، أى القيادة السياسية. أما محاولته فى أن يجمع بين الإرشاد والمرجعية، أو بين القيادة السياسية والزعامة الروحية، فقد كانت مهمة أصعب بكثير، بسبب منافسة المراجع الأكبر سناً والأكثر رسوخاً فى الفقه الشيعى والأعلى درجة فى الحوزة العلمية. وفى هذا ما يفسر أن السيد على خامنئى لم ينجح تماماً فى مسعاه هذا حتى الآن، على الرغم من كل حضور الدولة الإيرانية ومؤسساتها التى تدين له بالولاء. ولم يفت أى من مراجع التقليد الكبار باجتهاد السيد على خامنئى، واقتصرت الإفتاءات على رجال دين مجتهدين من الطبقة الثانية فى التسلسل الحوزوى من بينهم: على مشكينى^(١)، ويوسف صانعى، وأحمد جنتى، ومصباح يزدى. أما المراجع الكبار فقد أيدوا فقط القيادة السياسية للسيد على خامنئى، وهو ما عدّه المؤيدون للسيد على خامنئى إقراراً لبيعة الأمة وصحة الانتخاب.

(١) راجع الملحق رقم ٤.

إلا أن تحليل المضمون لنصوص هذه الرسائل يوضح أنها مبايعة لمنصب قيادة «جمهورية إيران الإسلامية» وليست مبايعة لمنصب المرجعية. وللتدليل على ذلك يلاحظ أن مرجعاً واحداً فقط هو آية الله هاشم آملی، أيد السيد على خامنئى فى مساعیه^(١)، فى حین اختارت الغالبية من آیات الله العظام للسيد خامنئى فى رسالة التهنئة بانتخابه مرشداً للجمهورية لقب «حجة الإسلام والمسلمين». وهو لقب يؤكد بلا التباس رفضهم لتوليده منصب المرجعية، التى تشترط فى حائزها الحصول على لقب «آية الله العظمى». ودليل ذلك رسالة آية الله العظمى محمد على عراقى^(٢)، ورسالة آية الله العظمى محمد رضا كلبايكانى^(٣)، ورسالة آية الله العظمى مرعشى نجفى^(٤).

انخرطت أجهزة الدولة الإيرانية، وبضمنها رجال النظام داخل الحوزة العلمية فى قم، بمعركة دمج قيادة السيد على خامنئى السياسية لـ «جمهورية إيران الإسلامية»، مع قيادته الروحية للمسلمين الشيعة فى العالم. وإعلان «قائمة المراجع السبعة» و«قائمة المراجع الثلاثة» اللتين تضمستا اسم السيد على خامنئى مرجعاً دينياً بين مراجع آخرين، أمكن نظرياً للسيد على خامنئى أن يجمع بين منصبى الإرشاد والمرجعية. ولكن هذا الجمع كان نتاجاً لعملية معقدة اختلط فيها السياسى بالمذهبى والمذهبى بالقومى، حيث تطوع المذهب لىخدم مقتضيات السياسة وطبقته الحاكمة فى إيران.

وعلى هذا تصدرت المرجعيات ذات الأصول غير العربية منصب المرجعية الشيعية فى مقابل إبعاد مرجعيات النجف الأشرف ولبنان، وهو الأمر الذى لم يحدث ربما طوال تاريخ المسلمين الشيعة. فالمسلمون الشيعة جسدوا- أرادوا أو لم يحتسبوا- مثلاً حياً على الأخوة العربية الفارسية، بسبب اختلاط المقلدين من

(١) راجع الملحق رقم ٥ .

(٢) راجع الملحق رقم ٦ .

(٣) راجع الملحق رقم ٧ .

(٤) راجع الملحق رقم ٨ .

العرب والإيرانيين في تقليد هذا المرجع أو ذاك . ولكن الجمع بين المرجعية الدينية والقيادة السياسية لم يلق تأييداً خارج إيران فقط ، بل وامتدت المعارضة لتطول الحوزة العلمية في قم نفسها . ويعود ذلك إلى عامل أساس هو أن الجمع بين هذين المنصبين ينصب زعامة دينية مسنودة بمنصب الإرشاد ، ومدعومة بأجهزة الدولة الإيرانية في مواجهة الزعامات العلمية التقليدية الأخرى . وللتدليل على فرضية ارتباط هذه المساعي بالنظام السياسي الإيراني يمكن رؤية إعلان ١٥٠ عضواً بمجلس الشورى الإسلامى (البرلمان) في نهاية عام ١٩٩٤ ، عن تأييدهم لمرجعية المرشد السيد على خامنئى ، على أنها حلقة في سلسلة متصلة .

وبدا الأمر للكثيرين داخل إيران وخارجها ، وكأن الخلاف حول منصب الإرشاد والتنافس الشديد على منصب المرجعية ، إنما يدور بين أهل المعسكر الواحد ، أى تيار الإسلام السياسى . وهو الأمر الذى لم يكن دقيقاً وعانى من التبسيط والتعميم ، وأفضى في النهاية إلى وقوف الأفراد والجماعات السياسية من خارج هذا التيار على الحياد في هذه المنافسة المصيرية ، ذات الدلالات والتداعيات على النظام الإيراني برمته . وهكذا امتدت التداعيات لتطول الحوزة العلمية في قم ، ومن ورائها المرجعية الشيعية والعلاقة بين الحوزتين الكبيرتين النجف وقم ومعها الوشائج التى تربط الشيعة داخل إيران وخارجها . وفى دلالة واضحة على هذا الحياد البارد ، استخدم الكثيرون من معارضى «جمهورية إيران الإسلامية» فى الخارج ، المثل الشعبى الإيراني «همان كاسه وهمان آش» (أى نفس الطبق ونفس الحساء) لوصف التيارين المتباينين المتنافسين .

والشاهد أن الصراع على منصب المرجعية كان حمال أوجه ، ولم يكن فى جوهره صراعاً بين تيارات الإسلام السياسى فى إيران فقط ، بل كان صراعاً على السلطة الدينية الروحية للشيعة ، وصراعاً على تثبيت الجناح المسيطر فى إيران على أركان القوة والنفوذ . وذلك بعد أن حسم الصراع على السلطة السياسية المادية فى إيران لمصلحة «تيار خط الإمام» ممثلاً بالسيد خامنئى والشيخ رفسنجانى .

٥. الخلاصة

«من أتعب الأمور أن يحتاج الرقيب إلى من يراقبه،
حكمة فارسية»

للمرة الأولى فى تاريخ «جمهورية إيران الإسلامية» تنعزل المرجعية الدينية عن قيادة الجمهورية، أو بمعنى آخر تنعزل القيادة السياسية عن القيادة الدينية، وهو ما يتضارب مع الأفكار المؤسسة لنظرية «ولاية الفقيه». استقوى الإمام الخمينى بالدين فى مواجهة السياسة الشاهنشاهية، وانتقل من موقع المعارض لدولة الشاه الدنيوية إلى موقع الهادم لها وإقامة «الدولة الدينية» محلها. وساعده على إقامة «جمهورية إيران الإسلامية» وقيادته لها حيازته للشرائط المذهبية فى مقابل السلطة الدنيوية ومعارضيه اللادينيين. وكانت مشروعيته السياسية أقوى سلاح فى مواجهة منافسيه من المراجع الدينين الكبار، فجمع بين الشرائط الدينية والمذهبية من ناحية، والسياسية والثورية من ناحية أخرى.

أما خليفته الشيخ منتظرى فقد كانت مشروعيته السياسية ودوره فى الثورة إلى جانب الإمام الخمينى أقوى ربما من مشروعيته الدينية غير المنكورة؛ والتى نافسه فيها مراجع كبار أمثال كلبايكانى ومرعشى نجفى وشريعتمدارى. وبالرغم من ذلك فقد كان الأمر شبه محسوم لمصلحته كقائد جامع يملك الشرائط الدينية والمذهبية لخلافة الخمينى.

أما وقد عزل الإمام الخمينى الشيخ منتظرى من منصبه قبل أن يتوفى بشهرين، فقد آلت قيادة الجمهورية إلى «خط الإمام» من رجال الدين الثوريين بقيادة السيد على خامنئى والشيخ هاشمى رفسنجانى والسيد أحمد الخمينى. وهؤلاء كانوا الأقرب إلى أفكار الخمينى المؤسس للجمهورية والأكثر ولاءً سياسيًا، ولكنهم لا

يُعدّون بحال من مرتبة تقترب من مرتبة المراجع العظام . ولحل هذه الإشكالية ولدوام الاحتفاظ بالسلطة السياسية ، جاء الفصل بين المرجعتين الدينية والسياسية ، والاحتفاظ بالثانية استناداً إلى المشروعية الثورية للسيد على خامنئى ودوره إلى جانب الإمام ، مع محاولة الجمع بين المرجعتين السياسية والدينية فى وقت لاحق .

ولكن هذا الفصل ، وإن انتقص من المكانة الروحية والدستورية لمرشد الجمهورية ، فإنه يعد فى وجه من الوجوه تغليباً للسياسى على المذهبى فى «جمهورية إيران الإسلامية» ، من طريق استمرار فكرة الاستقواء بالدولة فى مواجهة المنافسين الدينيين ، المستمرة منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن بوتائر متفاوتة . وتم تعديل الدستور الإيرانى بعد انتخاب السيد على خامنئى مرشداً ، وتهذيب الفقرات التى تتحدث عن موقع المرشد / المرجع لتتحدث عنه فى النسخة الجديدة المعدلة بوصفه مرشداً سياسياً فقط . وبموافقة الإمام الخمينى قبل وفاته على تعديل الدستور وتخفيف شرائط منصب مرشد الجمهورية ، يكون الإمام الخمينى قد ألحق الشريعة - من المنظور الشيعى - بالثورة التى قادها ، وليس العكس .

ويدشن الفصل بين المرجعية والإرشاد انفصال الوظيفة الدينية الكبرى عن الوظيفة السياسية العليا ، وأنهى بالتالى عملياً مفهوم «ولاية الفقيه» ، الذى أسس له الإمام الخمينى ، بقطع النظر عن مدى وجاهة الحجج والتسويغات القانونية التى يطرحها مؤيدو السيد على خامنئى .

إذ قامت «جمهورية إيران الإسلامية» فى عام ١٩٧٩ على أساس نظرية «ولاية الفقيه» الدينية ، واستمرت طيلة عشر سنوات تستقوى بالدينى على السياسى ؛ لهدم الدولة الدنيوية وتثبيت الدولة الدينية محلها . ومع وفاة الإمام الخمينى المرجع الدينى والقائد السياسى فى عام ١٩٨٩ ، وانتخاب السيد على خامنئى مرشداً للجمهورية فقط وفصل الإرشاد السياسى عن المرجعية الدينية ، تكون «ولاية الفقيه» قد انتقلت عملياً من مرحلة تثبيت الدولة الدينية ، إلى مرحلة تسويغ استمرار هذه الدولة فى الاحتفاظ بسلطتها . . . ولكن بشروط السياسة الدنيوية .

٦. ملاحق الفصل الرابع

الملحق رقم ١

رسالة الإمام الخميني إلى الشيخ مشكيني رئيس مجلس الخبراء بشأن الفصل بين القيادة والمرجعية.

سماحة حجة الإسلام والمسلمين الحاج الشيخ على مشكيني دامت إفاضاته .
بعد السلام،

طلبتكم أن أبين رأيي بشأن التعديل في الدستور . إن كل ما يرتثيه السادة فليعملوه، وأنا لا أتدخل، باستثناء ما يتعلق بموضوع القيادة . بما أنه لا يمكن ترك نظامنا الإسلامي بدون مدير، فيجب أن ننتخب شخصاً يدافع عن وجودنا الإسلامي في عالم السياسة والمكر . وأنا منذ البداية كنت معتقداً وأصر على عدم اشتراط المرجعية . ويكفي المجتهد العادل الذي يؤيده الخبراء المحترمون في أنحاء البلاد . وحين انتخبت الأمة الخبراء ليعينوا مجتهداً عادلاً لقيادة حكومتها، وحين يعينون شخصاً للقيادة فإنه سيحوز رضا الأمة قطعاً . وفي هذه الحالة فهو ولي أمر الأمة المنتخب وحكمه نافذ . وأنا كنت أقول ذلك بشأن هذه المادة من الدستور، ولكن الإخوان كانوا يصرون على شرط المرجعية، ولهذا قبلت . وكنت أعلم حينها أن هذا غير قابل للتطبيق في المستقبل البعيد .

أسأل الله المتعال أن يوفق السادة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

روح الله الموسوي الخميني

١٣٦٨/١/٩ هجري شمسي الموافق ١٩٨٩/٤/٢٩

الملحق رقم ٢

قرار مجلس الخبراء بشأن انتخاب آية الله خامنئي مرشداً للجمهورية .

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد تقديم مجلس الخبراء التعازي برحيل إمام الأمة وقائد الجمهورية الإسلامية في إيران ومؤسسها، وبالنظر للموقع الرفيع والحساس لمنصب القيادة في نظام جمهورية إيران الإسلامية، ومع الاهتمام البالغ الذي أولاه سماحة إمام الأمة ومؤسس جمهورية إيران الإسلامية (رضوان الله عليه) في نداءاته وبياناته المتكررة، وبخاصة أوامره وإرشاداته بشأن القيادة، وبالنظر للأسس المتعلقة بالدستور، ومع الإحساس الكامل بمؤامرات الخناسين وأعداء الإسلام في الداخل والخارج تجاه مستقبل النظام الإسلامي المقدس، ومن أجل الاستعداد اللازم لمواجهة أي حادثة، وبالنظر للظروف الداخلية والخارجية، وباستلزام المضامين الربانية الرفيعة لوصية سماحة الإمام الإلهية - السياسية والمهمة جداً، فإن مجلس الخبراء انتخب في اجتماعه الطارئ المنعقد بتاريخ ١٤ / ٣ / ١٣٦٩ هجري شمسي سماحة آية الله السيد علي خامنئي لقيادة نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، بأكثرية أربعة أخماس الأعضاء الحاضرين، ٦٠ صوتاً مؤيداً من أصل ٧٤ عضواً حاضراً.

هيئة رئاسة مجلس الخبراء

١٩٨٩ / ٦ / ٤

الملحق رقم ٣

البيان الأول للسيد على خامنئى بعد الانتخاب مرشداً للجمهورية

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

أيها الشعب الإيراني الشريف والعزیز .

أيها الأمة المرفوعة الرأس والبطلة .

أيها الناس الواعون الشجعان .

أيها الأخوة والأخوات المواطنون المسلمون .

إن الخبراء المتخيين من قبل الشعب فى اجتماعهم الطارئ الذى عقده مباشرة بعد الإعلان عن المصاب الأليم بفقدان قائد الثورة العظيم ومؤسس جمهورية إيران الإسلامية سماحة الإمام الخمينى قدس الله نفسه الزكية ، انتخبونى لقيادة نظام جمهورية إيران الإسلامية .

إن هذه المسؤولية العظمى والأمانة الثمينة والامتحان الكبير ، لا يمكنى حملها وإيصالها إلى هدفها والخروج منها مرفوع الرأس ، إلا بالتأييد الإلهى ورعاية ولى العصر ودعائه - روحى فداه - ودعمكم وحمایتكم أنتم أصحاب الثورة والبلد الحقيقين .

والآن بعد رحيل قائدنا الفقيـد والعزیز سماحة الإمام الخمينى قدس سره ، فإن لدينا ثروة ثمينة من النماذج القيادية الفريدة لذلك الرجل التاريخى العظيم وتلك الشخصية الاستثنائية للعالم المعاصر . لقد كان الإمام الخمينى شخصية كبرى إلى

حد يصعب فيه تصور شخص بهذه الأبعاد والخصوصيات بين زعماء العالم والتاريخ وقادتهما، باستثناء الأنبياء والمعصومين - عليهم السلام - . كان ذلك العظيم يمتلك قوة الإيمان مع العمل الصالح، والإرادة الفولاذية مع الهمة العالية، والشجاعة الأخلاقية مع الحزم والحكمة، وصراحة الكلام والبيان مع الصدق وطيب المعشر، والصفاء المعنوي والروحي مع الذكاء والكياسة، والتقوى والورع مع الإقدام والحزم، والهيبة والصلابة القيادية مع الرقة واللفظ. واختصاراً كان يملك خصالاً نفيسة ونادرة، بحيث يندر أن تجتمع خلال قرون وقرون في إنسان عظيم. حقاً كانت شخصية ذلك الحبيب فريدة، شخصية لا يمكن الحصول عليها، ومقامه الإنساني الرفيع مقام بعيد عن التصور وشبيه بالأساطير. لقد كان القائد والأب والمعلم والمراد والمحبوب للشعب الإيراني، والأمل المشرق لجميع مستضعفي العالم وخصوصاً المسلمين. كان عبداً صالحاً خاضعاً لله، وداعياً باكياً في منتصف الليل، وروحاً كبرى لعصرنا، ونموذجاً كاملاً للمسلم ومثالاً واضحاً للقائد الإسلامي.

لقد أعز الإسلام ورفع راية القرآن في العالم، وأنقذ الشعب الإيراني من أسر الأجانب، ومنحه الكبرياء والشخصية والثقة بالنفس، ونادى بالاستقلال والتحرر في جميع أنحاء العالم، وأيقظ الأمل في قلوب الشعوب المظلومة. لقد أبدع نظاماً يقف على أساس الدين والقيم الأخلاقية والمعنوية في عصر سعت جميع القوى السياسية العظمى لعزل الدين والمعنوية والقيم الأخلاقية، وبنى دولة وسياسة إسلامية، وأدار باقتدار الجمهورية الإسلامية ودافع عنها وقادها خلال عشر سنوات وسط طوفانات مرعبة وحوادث مصيرية، وأوصلها إلى نقطة أمينة. إن عشر سنوات هي ذكرى لا تنسى وذخيرة ثمينة لشعبنا ومسؤولينا. إن قيادة الجمهورية الإسلامية الآن تحظى بهذه الذخيرة القيمة واللامنتهية، وكذلك بالصورة الرفيعة والنادرة لشخصية قائدنا العظيم.

فلا أنا، طالب العلم الصغير بنواقصي وقصورى الكثير، ولا أى شخص آخر في الجمهورية الإسلامية، بقادر على الوصول إلى قمة تلك الشخصية الممتازة

والاستثنائية، ومقارنة نفسه مع أبى الثورة الإسلامية وبانيها، ومؤسس الجمهورية الإسلامية وموجهها. لقد كان الوحيد الذى لا ثانى له، والمسافة التى تفصل بينه وبين أمثالى طويلة ولا يمكن طيها. ولكن سنحت لأمثالى الفرصة الكبيرة والاستثنائية لأنتفع من تلك الذخيرة الثمينة جداً، وكوديعة إلهية وإلهام معنوى. أنا الذى أعدّ نفسى تلميذاً متواضعاً وابتناً مطيعاً ومريداً هائماً بروح الله، حالقنى التوفيق طيلة السنوات العشر وبضعة الأشهر، أى منذ عودة القائد العظيم إلى إيران وحتى عروج روحه الملكوتية، لأن أرتوى من ذلك النبع الفياض، وأحس لحظة بلحظة بالسريان المبارك لذلك الهدى الإلهى فى كل كيانى. كان كلامه وإشاراته، فكره ونصائحه، أوامره وتوصياته، وأخيراً عمله وسلوكه، كانت كلها عطايا مختلفة تنبع من تلك القمة الصافية بسخاء ليتنفع منها باستمرار ذلك النفر من أصحابه القريبين.

لم تكن دروسه هى تلك التى تعلمناها منه فى الحوزة العلمية، ولا التى ارتوينا منها فى مدة الستة عشر عاماً من الجهاد فحسب، فأهم تعاليمه وأبقاها هى التى شربناها بالروح والقلب وسجلناها فى لوح الضمير، كآيات حكمة، خلال هذه السنوات العشر. وبحول الله وقوته فإن أى حادثة وأى غاية لن تتمكن من فصلها عنا، لأنها جزء من وجودنا. وأنا فى مسؤوليتى الخطيرة والجديدة أتعهد وألتزم وأتعهد بتطبيق تلك التعاليم الإلهية بحذافيرها.

والآن حين أكلف بهذا التكليف وبحمل هذه الأمانة الإلهية الثقيلة من قبل الخبراء والمنتخبين من قبل الأمة، فإننى أرى لزاماً فى هذه الأيام الحساسة التى لا تنسى أن ألفت انتباه جميع أبناء الأمة العزيزة ومسؤولى البلد إلى جملة أمور:

١- أن أعداء الثورة المتربصين انتظروا هذه الأيام من مدة طويلة، وهم الآن كالحفافيش التى تنتظر غروب الشمس، بصدد تأمرهم الخبيث والسيئ. ومع أن طوفان المشاعر المقدسة للشعب والتى صهرت جو البلد كالبركان، لن تفسح للأشرار ومشعلى الفتنة فى الداخل وكذلك الأعداء الحاقدين فى الخارج أى مجال للشر، وإن أى تحرك ضد نظام الجمهورية الإسلامية المقدس الذى هو

أثمن إرث لقائدنا العظيم الفقيد سيحرق بالنار ، ولكن حفظ الاستعداد والحذر والحضور فى الساحة والتحسس فى مقابل التحركات المشبوهة ، هى اليوم من الواجبات العامة . منذ انتصار الثورة الإسلامية وحتى الآن ، لم يرسخ الاستكبار العالمى فى ذهنه فكرة إضعاف الجمهورية الإسلامية وحسب ، بل وأراد محوها ، كما أنه لم يمتنع عن أى عمل ممكن فى هذا السبيل . ومادام الشعب ومسؤولو الجمهورية الإسلامية يلتزمون استقلالهم وعزتهم الوطنية وأصولهم الإسلامية ، فإن الاستكبار العالمى سيبقى يحتفظ لنفسه بذلك الهدف . ولكن بفضل الله ومدده وطبقاً لقوانين الخلق والتاريخ ، فإنه عجز عن أى عمل فى مواجهة عزم الشعب وإرادته واستعداده ، ولم يوصله فكره وكيدته إلى أى نتيجة ، وإرادة الله ستكون أيضاً هكذا إن شاء الله . ولذا أطلب من جميع أبناء الشعب ومختلف الطبقات أن يعتبروا أن حفظ الاستعداد والحذر والانتباه لمؤامرات الأعداء هو واجبهم الثورى ، وليكشفوا نيات الأعداء السيئة المتمثلة بمواقفهم السياسية والإعلامية العالمية ، وبث الشائعات وفرض الحصار الاقتصادى أيضاً . وليعلموا أنه فى حالة الاستعداد والحذر ، فإن جميع محاولات الأعداء ستحبط ، وأن النصر سيكون حليف الشعب الإيرانى .

٢- وكما كرر قائدنا العظيم الحبيب مراراً ، وأكد عليها أيضاً فى وصيته السياسية الإلهية ، فإن وحدة كلمتنا ووحدة صفوف شعبنا التى كانت رمز انتصار الثورة ، هى أيضاً رمز بقائها وسلامتها وديمومتها ، فانقسام الشعب إلى جماعات و فرق متعارضة ، وتهويل الخلافات الهامشية والأحاسيس غير المنطقية ، ونسيان الأصول المهمة التى يشترك فيها جميع شعبنا أو أكثرية العظمى ، ونسيان وجود العدو والأخطار المتعددة الناشئة عنه ، إنما هو أكبر فاجعة لأمة تريد نوال حقها المضيع وتخليص نفسها من التبعية للأجانب . والطريق الطويل الذى يوصلنا إلى المستقبل المشرق لبلدنا وشعبنا - والأعداء الشرسون يرغبون بأى ثمن فى الحيلولة دون طينا هذا الطريق والوصول إلى ذلك المستقبل - لا يمكن طيه ، بحكم العقل والدين والتجربة ، إلا برص صفوفنا وتوحيدها وتجنب الخلافات . إن اختلاف

الأذواق وحتى الأفكار، إذا كانت الأصول المشتركة للشعب كافة تجمعها في الأساس، يجب أن لا يجر إلى المعارضة والجدل مطلقاً. وفي هذا الزمن الحساس أعطت السياسات الأجنبية وعداً لأنفسها من قبل بأن تشهد خلافات شديدة بين شعبنا، فيجب على الإخوان والأخوات المواطنين الأعزاء أن يهتموا أكثر من المعتاد بالمحافظة على الوحدة والتعاون، ويزرعوا اليأس في أعداء الإسلام وإيران. ومن المناسب أن يقوم العلماء الأعلام وأئمة الجمعة المحترمون والخطباء الإسلاميون والطلبة والجامعيون الأعزاء وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي المحترمون والمثقفون والكتاب والفنانون، بإرشاد الجميع، وبألف لسان، إلى هذه الحقيقة وتوضيحها لهم.

٣- منذ أوائل انتصار الثورة، كانت إحدى مؤامرات الأعداء التي حاولوا تنفيذها من خلال العناصر الخائنة في داخل البلد، هي جر أعمال الدولة إلى الركود وتعطيل الحركة والإنتاج والخلق والإبداع العلمي. ومن حسن الحظ فإنه من خلال التحذيرات المتكررة لسماحة الإمام قدس سره الشريف ووعي الشعب وانتباهه، أحبطت هذه المؤامرة الخبيثة التي تضر أهداف الثورة وتناقض استقرار الجميع ورفاههم، وفي هذه البرهة الحساسة التي يفكر فيها الأعداء أكثر من ذي قبل بتخريب نظام الجمهورية الإسلامية، يجب أن يعمل الشعب كله بوعي على إحباط هذه المؤامرة أيضاً. يجب اليوم وبرغم إرادة العدو أن تتحرك عجلات نظام الجمهورية الإسلامية بشكل أفضل وأكثر مرونة من أي وقت آخر، ويجب التعجيل في مسار الإنتاج الداخلي، سواء الإنتاج الزراعي أو الصناعي. والأجهزة الإدارية والحكومية والمؤسسات الثورية، والخوزات العلمية والجامعات ومراكز الأبحاث، والمؤسسات الثقافية والفنية، وفي مسار حركة الاكتفاء الذاتي في الجيش وقوات الحرس وسائر مراكز الإنتاج، ومراكز الكسب والمهن والدوائر الحكومية وغير الحكومية الأخرى التي لها دور بشكل من الأشكال في إدارة دفة البلد وتأمين احتياجات المجتمع في الحاضر والمستقبل، يجب أن تعمل بهمة عالية وهدف أكبر من السابق. وبالنظر إلى أن الأعداء

مهتمون بنا اليوم اهتماماً مضاعفاً، فأنا أناشد مخلصاً جميع الذين يقومون بدور كبير أو صغير فى التنظيم وإدارة دفة البلد، من العمال والفنيين، والفلاحين والقرويين، والإداريين والموظفين الحكوميين، والعلماء الأعلام والروحانيين المحترمين، والجامعيين وطلبة الجامعة، والكسبة والحرفيين، والكتاب والخطباء والفنانين، والقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلى، ومسؤولى المؤسسات الثورية والآخرين، بأن يضاعفوا عملهم وسعيهم أيضاً، فى جو ملىء بالصفاء والخلوص والتعاون والحذر، ولا بد أن يئسوا الأعداء من التعرض للجمهورية الإسلامية، وعلى الحكومة المحترمة ومجلس الشورى الإسلامى المعظم خاصة، والذين يرتبط كل منهم بنحو ما بالخطة الخمسية لإعادة بناء البلد، أن يعيروا المسألة ما تستحقه من اهتمام.

٤- يجب على القوات المسلحة الاهتمام أكثر من مؤسسات نظام الجمهورية الإسلامية الأخرى ومسؤوليها، بالاستعداد الإنسانى والآلى، وبرغم أن تجربة السنوات العشر الماضية أثبتت لجميع الأعداء بأن الهجوم العسكرى ضد شعبنا وبلدنا الثورى، سيكون مؤداه خسران المهاجمين وخيبتهم، فإن التلكؤ قد شوه من الجانب المقابل فى تنفيذ القرار ٥٩٨، ومن هنا فإننا، إلى جانب تأييدنا القاطع لاستتباب السلام الثابت والدائم فى المنطقة، نؤكد ضرورة المحافظة على الاستعداد الكامل للقوات العسكرية. إن الجيش وقوات الحرس هما ذراع النظام القويتان فيجب فى إطار التعاون بينهما مضاعفة قوتهما واستعدادهما وقدرتهما يوماً بعد آخر، ويجب تقوية تعبئة المستضعفين التى هى مصدر فخر واعتزاز.

٥- على حضرات أئمة الجمعة المحترمين والممثلين السياسيين والمالين لسماحة الإمام قدس سره فى مراكز المحافظات والمدن ومراكز الخارج والأجهزة الحكومية والمؤسسات الثورية وجيش الجمهورية الإسلامية وقوات حرس الثورة الإسلامية ولجان الثورة الإسلامية والدرك وشرطة الجمهورية الإسلامية والهلال الأحمر والأوقاف والأمانة المركزية لأئمة الجمعة والصحافة وممثلى الجامعات، أن يبقى

كل منهم فى مسؤوليته . ويجب عليهم الاستمرار فى أداء واجباتهم المقررة بشكل كامل ودقيق . وأطلب من حضرات أئمة الجمعة المحترمين سواء المعينين بحكم سماحة الإمام قدس سره الشريف أو المعينين من قبل الأمانة المركزية لأئمة الجمعة ، أن يدعوا الجميع فى هذه الأيام الحساسة والمهمة للحضور فى الساحة وحفظ مكتسبات الثورة ووحدة الكلمة ، ويوصوهم بالتقوى والتوجه إلى الله والتوكل عليه ، بعد تقديم التعازى لشعبنا العزيز الذى فقد أباه العطوف ، والشكر لكل هذا الوفاء والإخلاص .

٦- أتقدم بكل التعازى بشكل خاص إلى أبناء الشهداء وعوائل الشهداء المعظمة والأسرى والموقوفين ، وكذلك الأسرى الشجعان أنفسهم الذين لا يزالون يعانون من الأسر ، وكذلك إلى الموقوفين الأعزاء الذين كانوا يحظون بعطف خاص من قبل قائدنا العظيم ، وأسأل الله الشكور المنان أن يلهمهم الصبر والسلوان بفقدان أبيهم الحنون الرءوف . كما أعزى بكل كيانى الشعب العظيم والرشيد الوفى الذى رفع حقاً رأس الثورة والإسلام وأدخل السرور على روح قائدنا العظيمة ، من خلال إبراز وفاته المثير فى هذه الأيام ، وأقول له بأنك شعب عظيم وتستحق بإخلاصك وتضحياتك هذه الألفاف الإلهية ، وأتمنى أن يشملكم البارئ تعالى بركاته الدائمة ، وأن تشهدوا النصر النهائى وتنالوا الأهداف المتعالية لقائدنا الفقيده الحبيب .

٧- أرى من واجبى إبراز احترامى وتقديرى العميقين تجاه أهل بيت قائدنا المعظم وأسرته الجليلة ، وبخاصة بقيته العزيزة والمحبوبة التى خلفها وهو سماحة حجة الإسلام الحاج السيد أحمد الخمينى . ويجب أن يعلم جميع الذين يحبون الإمام ويعشقونه بأن سلامة الإمام الحبيب وحيويته مدينة لجهود ولده الكريم ومساعدته ، ولولا نشاطه الدءوب والفعال وتديره الممزوج بالإبداع فى إدارة عمل سماحة الإمام وحياته ، لكان متوقعاً أن نحرم منذ مدة من نعمة وجود قائدنا العظيم . وبعد تقديمى الشكر والتقدير الوافرين له ، والتعازى مجدداً بهذا المصاب العظيم والحزن الأليم ، أسأل الله تعالى أن يزيد فى توفيقه . كما

أرى من واجبي أن أقدم الشكر للإخوان المضحين في الفريق الطبي والأطباء المشرفين على علاج سماحة الإمام قدس سره، سواء الذين أشرفوا طيلة السنوات السابقة بشكل مستمر ويسعى يثير الإعجاب على معالجته، أو الذين شاركوا في العملية الجراحية الأخيرة وضحوا ليلاً ونهاراً براحتهم وحاجتهم الشخصية ولجميع مساعديهم.

وفي الختام أرى من اللازم أنؤكد هذه النقطة، وهي أن الإخلاص والوفاء والإيمان الذي أظهرته أيها الشعب العظيم، في هذا الامتحان الإلهي الكبير، ستكون واحدة من أكثر الذكريات إشراقاً وتجسيداً لعظمتك وعظمة قائدك الكبير. ويجب القول حقاً بأن أمة كهذه جديرة بإمام كإمامنا العظيم. ويجب أن نأمل ونطمئن بأن الألفاف الإلهية ستشملكم. ولا شك في أن النصر النهائي، الذي هو عطاء إلهي سيكون نصيب المؤمنين الصادقين والمتوكلين عليه، من خلال التزامهم بالإيمان والمعنوية العالية والتوكل على الله.

إنه ولي التوفيق

سيد علي خامنئي

١٨ خرداد ١٣٦٨ ،

الموافق الرابع من ذي القعدة الحرام ١٤٠٩

الملحق رقم ٤

رسالة الشيخ علي مشكيني رئيس مجلس الخبراء إلى السيد علي خامنئي .

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله الحاج السيد علي خامنئي قائد الجمهورية الاسلامية دامت
بركاته .

بعد إهداء السلام وتقديم التعازي بفاجعة رحيل قائد الأحرار ومنجى المظلومين
وأمل المستضعفين والمحرومين في العالم، سماحة آية الله العظمى الإمام الخميني
قدس سره الشريف الذي أغرق العاشقين والولهانين في بحر عميق لا يطاق من
الحزن والألم، أبارك وأهنئ باسم هيئة أمناء المركز العالمي للعلوم الإسلامية
الانتخاب المصيري لسماحتكم الذي كان حقاً خطوة كبرى وعملاً لاثقاً من قبل
الخبراء الأعزاء دامت بركاتهم في الظروف الحساسة للبلد والثورة . وأرى أن إطاعة
أوامر مقامكم المعظم التي هي استمرار لطاعة قائد الثورة العظيم (قدس سره
الشريف)، واجب إلهي مفروض علىّ .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قم - علي مشكيني

الملحق رقم ٥

رسالة آية الله آملى إلى السيد على خامنى .

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله خامنى المحترم دامت بركاته .

إن رحيل سماحة آية الله العظمى الإمام الخمينى (قدس سره) الذى أحيى روح الإسلام والتوحيد فى العالم المعاصر بجهاده المستمر، لهو كسر لا ينجبر لعالم الإسلام والمسلمين .

والآن والأمة الإسلامية فى حالة عزاء بهذا الفقدان، فإن الانتخاب اللائق لسماحتكم من قبل مجلس الخبراء سيكون أساساً للأمل والتسكين، لأنكم شخص مفكر وعارف بالإسلام وصاحب دراية . وأسأل الله تعالى أن يزيد فى توفيقكم . ومن جهتى أرى لزماً أن أؤيد سماحتكم فى طريق تطبيق أحكام الإسلام المتعالية وقيادة أمة المسلمين التى هى مسؤولية حساسة جداً وثقيلة . وأتمنى بمساعيكم الخيرة أن توصلوا الأمانة التى ألقيت على عاتقكم الآن إلى هدفها الواضح . واعتبروا أن الله تعالى حاضر وناظر فى كل الأحوال، ولا تخافوا شيئاً فى طريق تنفيذ أحكام الشرع المبين، فإن الله يدافع عن الذين آمنوا به .

إن قيادة سماحتكم هى من قبل حضرة آية الله العظمى إمام المسلمين السيد الخمينى، ولو من خلال مجلس الخبراء، لأن ما بالعرض ينتهى إلى ما بالذات وكل إلى ذاك الجمال يشير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هاشم آملى

الملحق رقم ٦

رسالة آية الله العظمى عراقي إلى السيد على خامنئي .

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة المستطاب حجة الإسلام والمسلمين السيد الخامنئي قائد الجمهورية الإسلامية دامت إفاضاته .

بعد تقديم التعازي بالفقدان المؤسف والكسر الذي لا ينجبر برحيل المرحوم آية الله العظمى الخميني (طاب ثراه) الذي كان حقاً مجدد المذهب في القرن الحالي، أعلن بأن الانتخاب اللائق لسماحتكم لمنصب قيادة الجمهورية الإسلامية هو أساس للاطمئنان والأمل للشعب الإيراني البطل .

ولا شك في أن حفظ نظام الجمهورية الإسلامية الذي هو من أهم الواجبات الشرعية يتوقف في هذا الظرف الحساس على ذلك الأمر المهم . وأنا أبتهل وأتضرع إلى العتبة الربوبية وأستغيث بالناحية المقدسة لحضرة ولي العصر (عجل الله فرجه) ليدعم تأييده وتوفيقه لسماحتكم لتحمل هذه المسؤولية الثقيلة جداً . بديهي أن التشاور مع المراجع العظام والعلماء الأعلام في متشابهات المسائل الشرعية وقضايا البلاد المهمة سيفتح الطريق أمام الجميع . أتمنى أن تحبط يد الغيب، كما في الماضي، فكر الشياطين ومخططات الأجانب، وأن تكون لكم عوناً ومدداً .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الأحق محمد علي العراقي

٦ ذي القعدة ١٤٠٩

الملحق رقم ٧

رسالة آية الله العظمى كلبايكاني إلى السيد علي خامنئي .

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة المستطاب حجة الإسلام والمسلمين الحاج سيد علي خامنئي قائد الجمهورية الإسلامية دامت توفيقاته .

بعد السلام والتعازي المتقابلة لحضرتكم ، أسأل الله تعالى أن يديم تأييده لسماحتكم في منصب قيادة جمهورية إيران الإسلامية الحساس . لا شك في أن كسب رضا حضرة بقية الله أرواح العالمين له الفدا ، والرعاية الكاملة للموازن الشرعية هي ملاك أعمالكم وقراراتكم .

أسأل الباري جل وعلا أن يوفق الجميع لخدمة الإسلام والمسلمين .

محمد رضا موسى كلبايكاني

٨ ذي القعدة الحرام ١٤٠٩

الملحق رقم ٨

رسالة آية الله العظمى مرعشى نجفى إلى السيد على خامنى .

بسم الله الرحمن الرحيم

طهران - سماحة المستطاب حجة الإسلام والمسلمين الحاج السيد على خامنى
قائد الجمهورية الإسلامية الايرانية المحترم دامت بركاته .

بعد السلام والتحيات والتعازى بمناسبة الرحيل المؤلم لقائد الثورة الاسلامية
العظيم سماحة المستطاب آية الله السيد الخمينى قدس سره الشريف ، وبعد إلقاء
مسؤولية قيادة الجمهورية الإسلامية الحساسة جداً والثقيلة على عاتق سماحتكم ،
فإننى بعد إعلان تأييدى لكم ، واستشعارى الواجب كأب كبير السن يمضى على
الظاهر أيام عمره الأخيرة ، آمل من سماحتكم أن تبذلوا اهتماماً أكثر من ذى قبل فى
سبيل إحياء الثقافة الاسلامية الغنية وترويج الشرع المطهر وتعريف المسلمين أكثر
بالقرآن الكريم ومذهب أهل بيت العصمة والطهارة (ع) خصوصاً ، وأن تسيروا
بخطى حثيثة وراء التعاليم الإلهية البناءة لذلك البيت المعصوم الذى تعرض للظلم
على مدى التاريخ . وبديهى أن عظمة الإسلام وحفظ النظام والتوفيق المستمر هو
بالاتباع الدقيق لتعاليم الأئمة الطاهرين سلام الله عليهم أجمعين ، وأن إعلاء شأن
المسلمين رهين بأعمال المسؤولية وخدام الإسلام ، خصوصاً العلماء الأعزاء أيدهم
الله تعالى .

آمل أن يوفقنا الله سبحانه جميعاً تحت ظل رعاية حضرة ولى العصر أرواحنا

فداه فى سبيل نيل الأهداف الإسلامية العليا والواجبات الدينية، وأن يحو أعداء الإسلام والمذهب.

وفى الختام اسأل العتبة الربوية التوفيق لسماحتكم وأسالكم الدعاء فى مظان الإجابة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قم- شهاب الدين حسيني مرعشى نجفى

الفصل الخامس

صعود الخطاب الخاتمي هبوطاً إلى نجاد

- ١ - من «الدويكا» إلى «الترويكا».
- ٢ - خاتمي رئيساً.
- ٣ - الخطاب الخاتمي ومكوناته.
- ٤ - مشروع خاتمي في ذمة تاريخ إيران.
- ٥ - عن نجاد و«الترويكا» و«الدويكا» و«اليونيكا».
- ٦ - «جمهورية إيران الإسلامية».
- ٧ - إيران وتحديات المستقبل.

١- من «الدويكا» إلى «الترويكا»

«المثقف اللاديني شاء أم أبى، عرف أم لم يعرف، هو
كمن يأتي بالماء إلى طاحونة العدو الذي يعارض
استقلالنا، ويشن حرباً على ثقافة شعبنا الأصيلة،
ودينه وحرية.. محمد خاتمي».

بعد انتخاب السيد علي خامنئي مرشداً للجمهورية وتولى الشيخ هاشمي
رفسنجاني رئاسة الجمهورية من عام ١٩٨٩ وحتى عام ١٩٩٧، أصبحت صورة
التوازنات السياسية في إيران على درجة عالية من الوضوح. حيث تميز النظام
السياسي الإيراني وقتها بثنائية، أو «دويكا»، بين الرجلين القويين في طهران
خامنئي ورفسنجاني، الأمر الذي انعكس على المجتمع الإيراني في شكل تيارين
رئيسيين يتفقان في الخطوط العريضة للنظام، ويتنافسان في حلبة السياسة.
وتوزعت التيارات السياسية المنضوية تحت لواء النظام على المعسكرين، إذ انتظم
التيار المحافظ المتمسك بخط الإمام الخميني تحت قيادة المرشد السيد علي خامنئي،
في حين انعقدت زعامة تيار «إعادة البناء» لإصلاح آثار الحرب العراقية-الإيرانية
(١٩٨٠ حتى ١٩٨٨) وتأهيل الاقتصاد الإيراني، تحت زعامة هاشمي رفسنجاني.
واستمر التجاذب الفكري والسياسي منحصراً على الأغلب بين هذين التيارين،
بسبب عدم تبلور خط سياسي وفكري واضح للمخالفين من خارجهما.

وبعد انتهاء العمليات العسكرية وقبول إيران وقف إطلاق النار، كانت نتائج
الحرب الاقتصادية والاختناقات السياسية أكبر من أن يتم تجاهلها. إذ تجلت آثار
الحرب في صورة اتساع الفوارق الاجتماعية في المجتمع الإيراني، وفي شكل
إقصاء سياسي لرموز التيارات السياسية المعارضة لنظرية «ولاية الفقيه»؛ ليس من

المشاركة في الحكم فقط، بل أيضاً ربما من حق الدعوة لأفكارهم بشكل علني. أما على الصعيد الخارجي، فقد ساهم الموقف الإيراني المعارض لاحتلال الكويت عام ١٩٩٠ من قبل النظام العراقي السابق في تحسين صورة إيران لدى جوارها الجغرافي. وبعد انتهاء حرب الكويت عام ١٩٩١ توالى الاتفاقات الأمنية والثقافية والاقتصادية بين طهران ودول الخليج العربية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، لتفكك بعض قيود العزلة الإقليمية على طهران. ويات واضحاً في تلك الفترة أن النظام الإيراني بصدد الانتقال من «الشرعية الثورية» إلى «الشرعية الدستورية»، وترسيخ مؤسسات الدولة بالتالي.

وفي هذه الظروف المعقدة داخلياً والمتهبة إقليمياً والضاغطة دولياً قاد الثنائي خامنئي - رفسنجاني إيران، فأعاداً بناء الاقتصاد الإيراني بعدما دمرته الحرب مع العراق طيلة ثماني سنوات، وحافظاً على مواقع طهران كطرف رئيسي في منطقتها، وراوفاً الضغوط الأميركية، وأفرغاً بتحالفاتهما الداخلية والإقليمية سياسة «الاحتواء المزدوج» الأمريكية من مضمونها.

استمر تقسيم المواقع والنفوذ داخل النظام بين الرجلين، أو «التيارين». فالمرشد وبنص الدستور هو الرجل الذي يملك قرارات النظام المصيرية؛ ويتحكم في القوات المسلحة للنظام من جيش وحرس ثوري ومتطوعين. وامتدت سيطرة المرشد أيضاً إلى السلطة القضائية ومجلس صيانة الدستور والتلفزيون والراديو وغالبية وسائل الإعلام، وأخيراً وليس آخراً طبقة رجال الدين. وبمرور الوقت أيضاً أفلح في تحييد المعارضين في الحوزة العلمية بمدينة قم من الصراع السياسي. وكانت سيطرة الدولة، وبالتالي رجال الدين، على منابع والموارد النفطية ذات دلالة محورية ليس على صعيد الاقتصاد السياسي فقط، بل أيضاً على مستوى الارتباط التاريخي لرجال الدين مع الجماهير، إذ إن عوائد النفط الضخمة لإيران تفوق الأخماس التي يدفعها المؤمنون لرجال الدين بأشواط.

أما الرجل الثاني القوي للنظام رفسنجاني، فقد امتد تأثيره إلى التكنوقراط في مفاصل جهاز الدولة، وإلى التجارة الخارجية ووزارات إيران الأساسية مثل النفط

والتجارة والمالية، وكذلك إلى البنك المركزي. وأدى ارتباط رفسنجاني بالبازار دوراً كبيراً في تدعيم مواقعه داخل النظام، وفي تجذر تياره بالخريطة السياسية والاجتماعية الإيرانية، إذ أصبح رفسنجاني المتحالف مع قطاعات واسعة من البازار يمثل الأخير داخل النظام. والبازار له فعله التاريخي في التأثير على بني إيران الاجتماعية، وليس مجرد مساحة لتبادل السلع والبضائع، وهو التبادل الذي لا يقوم بوظائف أخرى في جدلية العلاقة بين طبقات وشرائح المجتمع المختلفة.

وفي عهد «الدويكا» بين خامنئي ورفسنجاني زاد حضور البازار، حيث احتلت الشريحة التمثيلية له، ممثلة في رفسنجاني، أماكن صنع القرار وتغلغلت في عقول تكنوقراط الدولة الإيرانية. وصارت العناوين الكبرى للنظام مثل تقسيمات سياسية على أصل اقتصادي - مجتمعي بازاری بامتياز، حتى غدت مصالح البازار يرقاً انتظم خلفه رجالات الدولة الإيرانية على اختلاف أصولهم الاجتماعية.

استوعبت «الدويكا» دروس التاريخ السياسي لإيران ومحورية دور البازار في قلبه، سواء في عهد «الثورة الدستورية» أو عصر رضا شاه، كما استفادت من إخفاقات الشاه المخلوع محمد رضا والتمثلة أساساً في معاداة البازار، وتصادم «مشروعه الاجتماعي - الاقتصادي» مع مصالح الأخير. وعلى هذا جاءت خطط إيران الاقتصادية في التسعينيات، والتمثلة في إعادة بناء البنية الأساسية وتحديثها، واحتكار الدولة للتجارة الخارجية، فضلاً عن سياسة إحلال الواردات، أي تصنيع وتجميع السلع الاستهلاكية بدلاً من استيرادها، متماشية مع مصالح البازار. ولأن مصالح البازار تتضرر تاريخياً من جراء فتح الأسواق الإيرانية أمام السلع الأجنبية التي تهدد مثيلاتها الوطنية، فقد كانت سياسات الحماية الجمركية علماً على مجمل السياسات الاقتصادية الإيرانية في التسعينيات. واستمر تقسيم النفوذ والأدوار بين «الدويكا» أو الثنائي، وكأن المشهد السياسي الإيراني قد وطد نفسه على التوزع بين طرفين متحالفين ومتنافسين في الوقت عينه، اتساقاً مع تقاليد إيران العريقة. ولكن طرفي «الدويكا» لم يمثلًا ثنائية «أهورا - مازدا» الفارسية القديمة؛ أو «الخير - الشر»

الغربية الحديثة، بقدر ما جسدا مصالح ومواقع ضمن النظام، الذى لم يعان من صعوبات إعادة إنتاج السياسات نفسها ولكن من تجديد نفسه. وظهرت هذه الصعوبات فى اتساع الهوة بين جماهير الشباب الإيرانيين الذين يشكلون أكثر من سبعين بالمئة من السكان، والتواقين إلى الانفتاح والإصلاح من ناحية، وبين رموز الدويكا الإيرانية من ناحية أخرى، وهو الأمر الذى جعل تجسير هذه الهوة ضرورة مصيرية. وكان تقسيم الثنائيات فى إيران قد وضع تيار السيد على خامنئى فى موقع المتشدد، فى حين أسبغ على تيار «كوادر البناء» الذى يقوده الشيخ رفسنجانى صفة المعتدل.

وبحلول النصف الثانى من التسعينيات كان جيل الشباب الذى لم يعاصر الثورة، أو ما يطلق عليه الجيل الثالث، يمثل تحدياً كبيراً للنظام الإيرانى، إذ إن تفاوت منظومة القيم لدى الشباب عن الأجيال الحاكمة معطوفة على تطلعات هذا الجيل نحو الانفتاح كانت بحاجة إلى رمز إصلاحى جديد. كما أن نجاحات إيران الإقليمية وترميم صورتها الدولية المتحسنة نسبياً كانت بحاجة إلى زخم إضافى، يثبتها على صورة دولة المؤسسات وينفى عنها الطابع الراديكالى المتشدد الذى ساد عن إيران الثورية فى الغرب.

على هذه الخلفية، كانت الأرضية مهيأة لظهور رمز إصلاحى تتحلق حوله التيارات الإصلاحية والمعارضة، بهدف تنفيس الاحتقانات وإبقاء هذه التيارات فى مربع الجمهورية الإسلامية فى الوقت نفسه. وبعد انتهاء الفترة الثانية لرئاسة الشيخ رفسنجانى فى عام ١٩٩٧، وفشل مساعى تعديل الدستور للسماح له بتولى الرئاسة مرة ثالثة، توازن النظام على توليه منصب «رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام» الذى يفصل فى خلافات البرلمان ومجلس صيانة الدستور، ويحفظ لرئيسه موقعه فى الصف الأول من قيادات النظام. وكان أن أجاز النظام الإيرانى ترشح السيد محمد خاتمى لرئاسة «جمهورية إيران الإسلامية»، فى حين ألغى ترشح آخرين، بسبب عدم تأييدهم لنظرية «ولاية الفقيه» التى تقوم عليها الجمهورية.

٢- خاتمة رئيساً

«الدستور يمنع أن يغفل أى شخص كان بمبادئ الإسلام
والحقوق العامة... هذا هو حد الحرية فى النظام
الإسلامى». محمد خاتمة.

افتتح السيد محمد خاتمة معاركه الانتخابية بطريقة عاطفية تخاطب الوجدان الشرقى الإيرانى، بالتركيز على البكاء، كإشارة إلى «مظلوميته» و«استضعافه». وهى المفردات التى صقلها بعناية وفى سياقات مدنية وحدثية فى أثناء فترة رئاسته، بعد أن كان قد استحضرها بفعالية إبان الحرب مع العراق حين تولى جهاز الإعلام الحربى وقتذاك. وبهذه المفردات هانت الخسائر الجسيمة فى الأرواح التى تكبدتها إيران فى العمليات العسكرية، حين كانت الفيالق الإيرانية المستعدة للشهادة تربط على رءوس أفرادها شعارات مثل «يا حسين» أو «العباس» أو «حمزة». فأتت «الدعاية الحربية الخاتمية» ثمارها؛ حتى ولكأن آل بيت النبى - صلى الله عليه وسلم - قد بعثوا من مراقدهم لينادوا الحشود الإيرانية لاجتياز حقول الألغام، ومعادلة التفوق التسليحي المعادى بأجسادهم المجردة، وتحييد صور الأقمار الاصطناعية الأمريكية لمواقع حشودهم العسكرية بدعوات عرضها الأرض والسماء.

ولم تقتصر مهاراته السياسية والإعلامية على فترة رئاسته للجمهورية فقط، فقد تفرس على العمل السياسى فى نهايات حكم الشاه المخلوع، حين شارك فى النشاطات السياسية لمنظمة الطلاب المسلمين بأصفهان إبان دراسته للفلسفة فى جامعته، مروراً بتمتين أواصر العلاقات السياسية مع السيد أحمد الخمينى، نجل

الإمام . كما أتاحت له فرصة الاحتكاك بالحضارة الغربية ، عندما حل محل آية الله الدكتور بهشتي في رئاسة المركز الإسلامي في مدينة هامبورج بألمانيا وعمره لم يكمل الستة والثلاثين ربيعاً . وبعد قيام «جمهورية إيران الإسلامية» انتخب نائباً في البرلمان عن مقاطعة أردكان التابعة لمحافظة يزد ، التي يتحدر منها ومنها يشتق اسمه : خاتمي أردكاني (حذف الاسم الأخير لاحقاً لاعتبارات إعلامية برع فيها ، كي لا يقرن اسمه بمنطقة جهوية بعينها) . ثم رأس مؤسسة «كيهان» الإعلامية قبل أن يستقيل من رئاستها ليتفرغ لوزارة الثقافة والإرشاد في حكومة مير حسين موسوي . وعاد ليستقيل من جديد في عام ١٩٨٢ حتى يتفرغ لجهاز الدعاية الحربية ، قبل أن يتم تعيينه وزيراً من جديد في حكومة هاشمي رفسنجاني عام ١٩٨٩ ، التي استقال منها في عام ١٩٩٢ بسبب «التجاوزات على حرية الإبداع» . وبالرغم من استقالاته المتكررة فلم تشهد علاقاته بمؤسسات الدولة الإيرانية تدهوراً يذكر ، فقد ظل رئيساً للمكتبة الوطنية ومستشاراً ثقافياً لرفسنجاني وعضواً بالمجلس الأعلى للثورة الثقافية حتى عام ١٩٩٧ .

شهدت إيران في العام نفسه الانتخابات الرئاسية السابعة التي صعد على إثرها خاتمي إلى موقع رئاسة الجمهورية ، وكان أن أطلقت سياسته ربح القوى الإصلاحية من محابسها ، فعرت تلك القوى مكان من ضعف المجتمع الإيراني وجددت حيويته في آن . وعاد فوزه إلى برنامج الفضفاض والمرتکز داخلياً على مفاهيم متطورة وجديدة مثل المجتمع المدني ودولة المؤسسات وحاكمية القانون ، وخارجياً بالانفتاح على دول الجوار الجغرافي وبقية العالم . وبفضل تحالفاته الانتخابية الواسعة ، استقطب أصوات الشباب والنساء والمتشوقين لهذه القيم . وانسجماً مع البرنامج الانتخابي الفضفاض ، ضم تحالفه الإصلاحي أطراف الألوان السياسية الإيرانية ، من القوى الليبرالية الإيرانية شبه المحظورة والمثلة بجهات تتحدر من جبهة الزعيم الوطني الراحل محمد مصدق ، إلى يسار الوسط الممثل بمجموعات التكنوقراط في جهاز الدولة الإيراني ، وأخيراً وليس آخراً التيار الديني المستنير ، وهذا كله إلى جانب قوى اليسار بأطيافه المتعددة في المجتمع الإيراني .

ولا يخفى فى النهاية أن تسمية التحالف الانتخابى الداعم له «تحالف ٢ خرداد»، وهو اليوم الموافق للانتخابات الرئاسية السابعة، تتناغم ومرجعية الثورة الإيرانية. فالإمام الخمينى قام بانتفاضته الأولى على الشاه فى شهر خرداد من عام ١٩٦٣. ساعتها أصبح الفرزين التيارات واضحاً، إذ احتفظ التيار المحافظ بقيادته وانضم إليه الشيخ رفسنجانى فى مواجهته مع التيار الإصلاحى بقيادة الرئيس الجديد.

واجهت إصلاحات رئيس الجمهورية الجديد صعوبات مؤسسية معقدة، بسبب تصدى خصومه الفكرين، أو ما يصطلح على تسميتهم «بالمحافظين» لأطروحاته السياسية. فنظراً لتشابك العلاقات التشريعية للدولة الإيرانية، لا يحدد رئيس الجمهورية الاتجاهات الأساسية لسياسة الدولة الخارجية والداخلية، وإنما يختص بذلك المرشد الفقيه الذى تتمحور شرعية النظام الإيرانى حول ولايته. ويشكل هذا الفقيه بحكم الدستور، حجر زاوية الدولة ويكون فى مرتبة أعلى من السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية. وبالرغم من كل ذلك، فقد أحرز النظام الإيرانى فى فترة الرئاسة الأولى لخاتمى نجاحات كبيرة إقليمياً ودولياً، بالاستناد إلى «التعددية» و«الانفتاح» اللذين مثلهما.

أما فى انتخابات الرئاسة الثامنة عام ٢٠٠١، فقد استقطب الرئيس خاتمى أصواتاً أكثر من التى حصل عليها فى الانتخابات التى سبقتها، وذلك بسبب مجموعة من العوامل، تصدرها تمثيله المنفرد لقوى الإصلاح فى المجتمع الإيرانى على اختلاف أطيافها. وساهم فى بلورة هذا الاستقطاب الأداء الضعيف لكتلة المحافظين، ونجاحه وفريق عمله فى استقطاب التأييد الجماهيرى وإلقاء تبعة الضائقة السياسية والمعيشية التى يعيشها كثير من الإيرانيين على التيار المحافظ، هذا الذى يمنع الرئيس من المضى قدماً فى الإصلاحات. وساهم فى الفوز الساحق أيضاً الوضعية الانتخابية التى جعلته وحده ممثلاً للإصلاحيين، فى حين كان خصومه محسوبين ضمناً على الطيف المحافظ، وهو ما أدى بدوره إلى تحطيمه لرقمه القياسى السابق فى انتخابات الرئاسة السابعة، وينسبة وصلت إلى سبع

وسبعين بالمائة، التي تعد أعلى نسبة حصل عليها مرشح فى تاريخ الانتخابات الرئاسية فى إيران .

وبرهنت فترة رئاسته الأولى ، والتأييد الشعبى الجارف الذى حظى به فى النصف الأول من فترته الرئاسية الثانية ، على أن موقع رئيس الجمهورية فى إيران يمكن أن يتناغم مع وتيرة العمل السياسى ؛ ويتضافر مع تيارات سياسية متباينة ، ليأخذ فعالية مجتمعية وسياسية تتخطى الإمكانيات الدستورية المخولة لهذا المنصب .

وعلى هذا ، شهدت إيران فى فترة رئاسة خاتمى «ترويك» حكم ، بين المرشد على خامنئى ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام هاشمى رفسنجانى ورئيس الجمهورية محمد خاتمى . كان الأساس الموضوعى لدخول رئيس الجمهورية «الترويك» ، أو ثلاثى الحكم ، تمثيله السياسى للتيارات الشعبية والجماهيرية ، ولكن دون أن يمثل مصالح اقتصادية بعينها ، أو شرائح اجتماعية محددة مثلما هى حالة شريكه فى ثلاثى الحكم ، خامنئى ورفسنجانى .

ازدهرت فى ظل رئاسة خاتمى الصحف والمطبوعات ، وأصبحت أهم أدواته فى مخاطبة الجماهير الإيرانية وفى صراعه مع المحافظين ، الذين يسيطرون على أركان الهيئات والمؤسسات الدستورية والأمنية والإعلامية المؤثرة فى إيران . فالبرلمان الذى ترأسه مهدي كروبي - حليف خاتمى - قيد بصلاحيات مجلس صيانة الدستور الذى يهيمن عليه المحافظون . أما الجيش والقضاء فاستمررا بيد المرشد ، فى حين ترأس هيئة الاذاعة والتليفزيون على لاريجانى أحد أهم رموز التيار المحافظ . وعندما لم تستطع الصحف المحافظة مثل «جمهورى إسلامى» و«أبرار» مقارعة المنابر الإصلاحية ، خبرت رموز الأخيرة ردات فعل المحافظين من طريق الإغلاق وسجن الصحفيين . وأكدت العمليات المسلحة لقمع التظاهرات الطلابية التى جرت فى عام ١٩٩٩ فاعلية أدوات النظام الأمنية ؛ فكان التنسيق المتقن لمجموعة الأجهزة الأمنية المكونة من قوات الباسداران (الحرس الثورى) القوية والنافذة ، وقوات البسيج (المتطوعين) المليونية ، وقوات حزب الله الإيرانى ،

وقوات أمن الجمهورية الإسلامية دليلاً على ميل توازن القوى داخل النظام لصالح المحافظين . وبمقابل الحضور القوى للمحافظين فى التشكيلات العسكرية وفى مؤسسات القضاء والإعلام الرسمى ، ازداد بمرور الوقت الثقل الجماهيرى لخاتمى وتياره ، بشكل هدد معنوياً وأخلاقياً مشروعية التيار المحافظ والخطاب الدينى المتشدد الذى يمثله .

وحتى تتضح صورة الموزاييك السياسى لكتلة المحافظين ، ينبغى ملاحظة أن شريحة تجار البازار النافذين فى الحياة الاقتصادية والسياسية الإيرانية ، كانوا قد شكلوا رابطتهم بقيادة سعيد أمانى القريب من التيار المحافظ . كما صبت السيطرة على أركان القضاء وعلى أجهزة الإعلام الرسمية ، فى مناعة تيار المحافظين ، ومكنته من إحكام قبضته على أجهزة ومؤسسات الدولة الإيرانية ، وعليه لم يكن اعتبار هذا التيار - على هذه الخلفية - مستضعفاً سياسياً أو مؤسسياً . واكتسبت هذه الحقيقة بعداً متميزاً بعطفها على مسألة عدم وضوح التوجه الاقتصادى لكتلة الإصلاحيين ، وهو ما أفقد الإصلاحيين التأييد الجذرى لشرائح اجتماعية بعينها ، وجعلهم منبراً للمعارضة «الطوباوية» فى بعض الحالات وتجمعاً للناقمين على النظام باختلاف أطيافهم السياسية فى حالات أخرى .

بدوره وقف الرئيس خاتمى على أرضية الثورة الإسلامية ، واستمد شرعيته من شرعيتها ، فهو السيد حجة الإسلام ، وهو المحارب السابق للدفاع عن الثورة الإيرانية . وعلى الرغم من أن هذه التظاهرات ، وغيرها من الأحداث ، كانت قد كشفت الهوة بين إمكانات خاتمى الدستورية المحدودة ، وأمنيات المتظاهرين الواسعة باتساع جامعة طهران ، فإن خاتمى الابن الشرعى للثورة الإيرانية ، كان فى نظر كثيرين داخل إيران وخارجها الفرصة الأخيرة للنظام السياسى الإيرانى ، للانتقال بمنظومته القيمية من شرعية الثورة إلى شرعية الدولة .

وبالرغم من تلك العوامل لا تفوتنا ملاحظة أن خاتمى فى انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠١ لم يكن هو بالضبط خاتمى فى انتخابات عام ١٩٩٧ . ففى المرة الأولى كان انتخابه مفاجأة لكثيرين ، ولكنه كان متوقعاً فى الانتخابات التى تلتها . إذ واجه

خاتمی فی الانتخابات الرئاسية الأولى رئيس البرلمان وقتها ناطق نوری ومن ورائه الحوزة العلمية، أحد مستودعات الوجدان الشيعی، وأكثر أجنحة النظام. استقوى خاتمی بعلاقاته - وعائلة السيد الخمينی ممثلة بحفيده السيد حسن الخمينی - على الدعاية الانتخابية شبه الرسمية لمنافسه، بعدما خاطب وجدان الناخبين بسواد عمامته، إذ يرتدى السواد في إيران الأشراف من آل بيت النبي - صلى الله عليه وسلم -.. وحظى بتأييد الجماهير النسائية الغفيرة وتعاطف الشباب، واستمسك بالابتعاد عن أجنحة الحكم، فكسب ساعتها تأييد المعارضين للحكم كله. أما خاتمی في الدورة الرئاسية الثانية، فقد كان «رجل الدولة» الذي خاض معارك فكرية ومؤسسية متباينة، خرج منها بانتصارات وإخفاقات ساهمت في فرز أوضح لمواقفه الفكرية من ناحية، ولمواقف مؤيديه وخصومه من ناحية أخرى.

وتؤكد الفروق بين التجريبتين الانتخابيتين لخاتمی على أن المجتمع الإيراني والخطاب الديني السائد فيه، قد شهدا تغيرات لا يستهان بها، مثل نوعية السجال السياسي والفكري الدائر حول السلطة. وبعيداً عن تقييم الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمشروع خاتمی الإصلاحی، فقد كان مكن القوة الأساسي متمثلاً في خطابه، المتميز عن الخطاب الديني السائد قبله، بحيث يمكن القول ببعض الاطمئنان إن الخطاب الديني عند خاتمی هو التجديد الأبرز في تاريخ «جمهورية إيران الإسلامية».

٣- الخطاب الخاتمي ومكوناته

«مجرد القول بأن الأمة حقاً سيعنى ذلك أن الحكومة
مسؤولة أمام الناس، لأن الحقوق والواجبات أمور
متضايقة ونسبية». محمد خاتمي.

لم يقتصر نطاق تأثير الخطاب الديني الإيراني على الداخل المحلي أو حتى دول
الجوار فقط، بل أيضاً امتد وفي مراحل مبكرة من عمر الثورة ليكون عالمياً عبر
مساندة «المستضعفين» في الأرض. وبالتالي أصبحت «جمهورية إيران الإسلامية»
تواجه - بمقتضى هذه الأفكار - عدواً عالمياً وقوى كونية؛ مما ساهم في شحذ سلاح
الخطاب ونفى المعارضات الداخلية له بوصفها تابعة لكل هذه القوى الإقليمية
والعالمية التي يحاربها. وعلى هذا، يمكن النظر إلى الخطاب الديني الإيراني
بوصفه خطاباً عابراً للحدود القومية إلى مناطق الجوار والتماس، إلا أن هذا
الخطاب - بالرغم من اتساع دائرة تأثيره الإقليمية - له خصوصية تنبع من عوامل ذاتية
مثل الموقع والتاريخ والبنى الاجتماعية، وعوامل موضوعية متباينة.

وفي سياق العوامل الموضوعية، يمكن إبراز عاملين أساسيين منها وهما: أولاً أن
الخطاب السياسي والإعلامي لنظام «جمهورية إيران الإسلامية» هو في الواقع
خطاب ديني، وبالتالي فالخطاب الديني الإيراني هو في أحد وجوهه «خطاب
سلطة» وليس «خطاب معارضة» كما هو حال الخطاب الديني في غالبية أقطار
المنطقة. أما الخصوصية الثانية للخطاب الديني الإيراني فهو أنه خطاب ديني
إسلامي شيعي؛ مقارنة بالخطاب الديني الإسلامي السني المنتشر في الغالبية العظمى
من الأقطار الإسلامية في المشرق والمغرب. والخطاب الديني الإيراني خطاب
متطور ومتحرك على الرغم من وجوده بالسلطة - أو ربما بسبب ذلك - بحيث لا يمكن

الانطلاق من فرضيات دائمة ومعطيات ثابتة عند تحليل مكوناته ومحاولة قراءة زواياه وانعطافاته .

وهو خطاب يحمل فى طياته مقومات للاستمرار وعوامل متناقضة فى آن معاً . وهو خطاب ديناميكى يتواءم ويتفاعل مع مقتضيات المراحل التاريخية ؛ فهو عند الإمام الخمينى قبل انتصار الثورة على حال غير حاله فى بداية تسلّم الثورة لمقاليد الدولة . وهو عين الخطاب الذى حمل قسّات مختلفة إلى حد كبير فى أثناء تولى الرئيس الإيرانى السابق محمد خاتّمى منصب رئاسة الجمهورية .

تأسيساً على ذلك ، لا يمكن الانطلاق من فرضية وجود خطاب دينى إiranى ، واحد وموحد وسرمدى يتجاوز النطاق الزمنى ، بل نحن فى الواقع أمام خطاب يتطور باستمرار . وتكفى هنا المقارنة بين شعارات «جمهورية إيران الإسلامية» فى بداياتها ، وشعاراتها فى فترة تولى خاتّمى رئاسة الجمهورية ، لنكتشف البون الذى قطعه الخطاب الدينى الإiranى من احتكار السلطة والتنظير لهذا الاحتكار ؛ إلى السير باتجاه المشاركة السياسية . لم يدخل وصول خاتّمى إلى السلطة الخطاب الدينى الإiranى فى مرحلة تاريخية مختلفة فقط ، بل إن الخطاب الدينى عمومًا والإسلامى خصوصاً ، شهد تبعاً لذلك نقلات نوعية وتحديات جديدة . ويعود ذلك التغير النوعى الحاصل فى الخطاب الدينى الإiranى إلى القدرات اللغوية والفلسفية العالية لخاتّمى وخطابه من ناحية ، ومن ناحية أخرى إلى التغيرات الاجتماعية عميقة المدى التى شهدتها إيران فى النصف الأول من عقد التسعينيات .

رتب الخطاب الخاتّمى مستويات متعددة للوعى بالحقيقة ، وانفتح على أطياف فكرية متنوعة ، تركت مبرراً لإمكانات الحوار والنقد بل وحتى المراجعة ، وعلى أساس عقلانى فى مقابل القوالب والأيدىولوجيا المتصلبة للتيار المحافظ . وفى حين يتمسك الخطاب المتشدد بمفردات «الحق الإلهى» و«ولاية الفقيه» وغيرها من المصطلحات المطلقة ، صك الخطاب الخاتّمى مفرداته الخاصة . تلك المفردات التى لاقت رواجاً بين النخبة ، وسيطرت على أرضية واسعة من الشارع السياسى الإiranى ، مثل «المشاركة الشعبية» و«المجتمع المدنى» و«دولة القانون» و«رفض

الوصايا غير المبررة». وبالرغم من إمساك التيار المتشدد في إيران بتلابيب السلطة، فإن محاولته لإنشاء مجتمع واحد لا يحتمل إلا غمطاً حياتياً وفكرياً واحداً تم اعتماده من السلطات والجهات العليا في الدولة، ليست في الواقع إلا محاولة للسير على العكس من حركة الكون وحكمة الله في خلقه، التي تعتمد فلسفتها على خلق البشر مختلفين من البداية.

ويمكن للمتفحص ملاحظة التفاوت الواضح بين خطاب خاتمي قبل تقلده منصب رئاسة الجمهورية وبعده، إذ تميزت كتاباته بعد تقلده منصب الرئاسة بجرأة أكبر وتأكيد أوضح على مفاهيم المجتمع المدني ودولة القانون. ويُعدّ كتاب «بیم موج: المشهد الثقافي الإيراني، مخاوف وآمال»^(١) العلامة الأبرز على هذه الحقيقة. والكتاب عبارة عن خمس محاضرات ألقى أربع منها في جامعة طهران والأخرى في جامعة العلامة طباطبائي، المحاضرة التي تناولت الشهيد الصدر ألقى عام ١٩٨٦، والباقيات في عام ١٩٩١ بمناسبة مختلفة. وتدرج خاتمي في أطروحاته وأفكاره حتى وصل في كتابه «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»^(٢) إلى درجات عالية من الجرأة والصراحة، وربما كان ذلك راجعاً إلى التحولات المجتمعية العميقة التي شهدتها إيران منذ انتخابه لأول مرة رئيساً للجمهورية ودوره فيها. وكذلك إلى تدهور شعبية التيار المحافظ باستمرار، بحسبان أن الإصلاحات كانت في جوهرها خصماً من رصيد التيار المحافظ.

تنوعت المكونات الأساسية للخطاب الخاتمي بين المتن اللغوي والفلسفي الذي يقوم عليه، والنسق الفكري للمشروعية الدينية والمدنية الذي مثل جوهر هذا الخطاب، وموقعه في الوسط بين المحافظين والعلمانيين، فضلاً عن دعوته الأبرز لحوار الحضارات والأديان، بالإضافة إلى رؤاه حول عملية التنمية.

(١) د. محمد خاتمي، «بیم موج: المشهد الثقافي في إيران، مخاوف وآمال»، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٩.

(٢) محمد خاتمي، «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»، دار الفكر المعاصر، بيروت، ٢٠٠٢.

١- المتن اللغوى والفلسفى

فى مقابل «الموت لمن هو ضد ولاية الفقيه»، وهو الشعار المتشدد الأشهر للخطاب الدينى الإيرانى الرائج قبله، ينهض خطاب خاتمى على متن لغوى وفلسفى بالغ الثراء، إذ يسبح فى أفكار فلسفية تتعلق بماهية الوجود والإنسان وعلاقة هذا الإنسان بالأفكار. حيث يقول:

«الوجود عين الظهور والتجلى، واعتاد أهل التحقيق فى معرض تفسيرهم له نعته بأنه منشأ الآثار أى الإبداعات ومظنتها. والإنسان موجود بفضل ما سواه، وأهم آثار وجوده هو الفكر، والفكر يبدأ بالسؤال، ويثبت الإنسان وجوده الإنسانى بالتساؤل. والأسئلة الحقيقية هى التى تليق بأهل التحقيق وليس بأهل التقليد وإن تبجحوا بذلك. والمتعطش إلى ظمإ السؤال محروم من فيض الجواب وعاجز عن مجارة أهل التحقيق فيما يذهبون إليه. وهناك فارق بين الذهن الذى يكثر المعلومات والعقل المبدع الخلاق، وهذا الفارق يجسد الدور الحاسم الذى يؤديه هؤلاء المفكرون. ومن لا يجد صدى للأسئلة فى ذات نفسه يعجز عن إدراك الموقع التاريخى لوجوده ووجود الآخرين ويبقى تالياً أسير الماكرات التى لا يد له فيها»^(١).

وحين حاول الخطاب الخاتمى أن يصالح بين الدين والمجتمع المدنى الإيرانى فى مصالحة تاريخية، عاد ليستخرج من مستودع التعبيرات الأرسطية ما يعينه على شرح فكرته، حين قال: «مجرد القول بأن للأمة حقاً سيعنى ذلك أن الحكومة مسؤولة أمام الناس، لأن الحقوق والواجبات أمور متضايقة ونسبية»^(٢). وهنا غرف من مصطلحات المنطق الأرسطى، فالتضاييف هو أحد الأقسام الأربعة المعروفة للتقابل بين مفهومين وهى: التضاد، التناقض، الملكة وعدمها، التضاييف.

(١) د. محمد خاتمى، «بیم موج: المشهد الثقافى فى إيران، مخاوف وآمال»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٨.

(٢) محمد خاتمى، «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٨٦.

والمراد بالتضاييف المفهومان أو القضيتان اللتان لا يمكن تعقل أحدهما دون تعقل طرفه الآخر، مثل مفهوم الأعلى والأسفل، أو الأبوة والبنوة. بمعنى آخر استخدمت المصطلحات الأرسطية للتدليل على أن الحقوق والواجبات ترتبطان بعضهما ببعض على النحو السالف شرحه. أكدت مفردات خاتمي اللغوية والفلسفية على تفرده مقابل أقرانه في المنطقة، وهي إحدى نقاط القوة الرئيسية في خطابه الديني. وإذا ما وضعت مفرداته في مقابل مفردات الخطاب الديني عند التيار المتشدد، فإنها تبرز اختلافًا وفارقًا جوهريًا.

وتبدو القدرات الفلسفية واللغوية عند خاتمي في مواقف ومواضع كثيرة، مثل مقاربتة التاريخ والحرية والإنسان في قالب لغوي فلسفي، حين يقول:

«إن مفردة التاريخ أقدم من كلمة الفلسفة، والإنسان هو محور التاريخ وهو بدوره عبارة عن انعكاسات ألق الوجود وأنواره على شتى جوانب الإنسان وأبعاده. ومن ثم فإن التاريخ حقيقة كلية تتسم بالوحدة في عين التعدد والكثرة، ولذلك فإن أحكامنا حول التاريخ منوطة بملاحظاتنا حول وجود الإنسان ذاته فهو محور التاريخ ومرتكزه. إن تاريخ الإنسان هو تاريخ الحرية، وسواء تناولنا التاريخ بمنهج تجريبي أو استقرائي أو منهج تأملي شهودي، نجد أن التاريخ هو تبلور لحقيقة الإنسان بنحو أكبر وتجريد لعقله وروحه عن الحجب والأستار التي أحاطته. لا شك في أن علينا أن نؤخر الاحتفال بالنصر النهائي الذي تحققه الكلمة على السيف، ما دام هناك طغاة يفتقرون إلى الحكمة، وفي وسعهم أن يقضوا في طرفة عين على الأمل والابتسامة في هذا العالم، بسيف الحماسة والقسوة»^(١).

تطغى دلالات ومعاني الفرد / الرمز في ضمير ووجدان الإيرانيين، حتى إنها انعكست على الملاحم والأساطير الإيرانية مثل «الشاهنامة» للفردوسي، التي تخلد ذكرى أبطال الفرس من كيكاوس وحتى رستم (يمكن إضافة اسم آية الله الخميني

(١) من كلمة محمد خاتمي في الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك في ٢١ سبتمبر ١٩٩٨ .

أيضاً إلى وجدان إيران الجمعى). ولكن خاتمى رأى فى الرمز وكاريزميته معوقاً نحو التصحيح حين خاطب الجماهير المحتشدة لتحيته قائلاً:

«لا ينبغي أن نكون ضحية، لا سمح الله لعبادة الأشخاص والكاريزمات، بمعنى أنه لابد وأن يتركز اهتمامنا وحسب على أن الشخص الذى وصل إلى السلطة قد أتيح له ذلك بفضل ما لدينا من أصوات. لم يكن المأخوذ فى نظر الحسابان أبداً أن تتجه أنظار الناس إلى شكل الشخص المنتخب ولون عينيه وطوله وعرضه. بل إن الذى تم طرحه فى الانتخابات كان جملة من الأهداف والتوجهات والمعايير، وأعتقد أن ذلك العدد من الأصوات يتصل بالأهداف والتوجهات المعلن عنها، والتى من المهم فى ضوء هذا أن تصبح محوراً لتشكيل التجمعات والمؤسسات وعملها، بوصفها الطريق لضمان المشاركة الجماهيرية»^(١).

وللمفارقة، فقد صار خاتمى نفسه رمزاً للإصلاح والتجديد وكاريزما إيرانية بامتياز.

٢. النسق الفكرى للمشروعية الدينية والمدنية

رأى خاتمى أن الحكومة فى «جمهورية إيران الإسلامية» تنبثق من إرادة الشعب ومطالبه، وأن رسالة هذه الحكومة هى العمل لصالح الشعب فى إطار القانون والضوابط المحددة، ذلك القانون الذى حددت فيه حقوق الشعب والمواطنين من جهة وواجباتهم من جهة أخرى، إضافة إلى صلاحيات الحكومة. اعتقد خاتمى أن حيوية الشعب الإيرانى تتجسد فى الانتخابات الرئاسية، حين تحدث بعد ولايته الرئاسية الأولى قائلاً:

«حين نتحدث عن سيادة الشعب، فلا يعنى ذلك أن يأتى أبناء الشعب مرة أو اثنتين خلال السنة إلى صناديق الاقتراع ويدلوا بأصواتهم ثم يعودون إلى منازلهم. بل إن حضورهم ومشاركتهم لا بد أن تتواصل بشكل دائم. وسيادة

(١) محمد خاتمى، «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٥٥.

الشعب ليست مقتصرة على مستوى الاقتراع فقط ، فالحكومة تنبثق عن إرادة الشعب ، وقد اعترفت القراءة التى قدمها الإمام الخمينى للإسلام بهذا الحق الشعبى^(١) .

وبذلك يتشدد خاتمى على أنه ليس هناك تعارض بين حق السيادة الجماهيرية وحق السيادة الإلهية ، لأن الأولى تقع تالية للثانية ومتفرعة عنها . إذ قرر الدستور الإيرانى صراحة أن السيادة هى لله ، وهو الذى منحها للأمة .

ويبلغ التصالح الشكلى المسيطر على أفكاره ، التى تمزج بين المشروعية الدينية والمشروعية المدنية ، ذروته حين يقول فى خطاب قسم الجمهورية بعد ولايته الرئاسية الأولى :

«علينا ألا ننسى أن المجلس النيابى يستمد مشروعيته من الأمة مثل السيادة والحكومة ، إذن فالأمة تمنح المشروعية والهوية للحكومة بمعناها العام وللسلطتين التنفيذية والتشريعية ، وطبعاً يمثل إمضاء الولى الفقيه فى نظام الجمهورية الإسلامية أمراً بمنزلة تقرير صحة الموقف الشعبى والمصادقة عليه»^(٢) .

لا تفوتنا ملاحظة أن خاتمى يشدد على مشروعية الأمة التى تمنح للحكومة السلطات اللازمة ، ولكن الولى الفقيه وليس غيره هو من يقرر صحة الموقف الشعبى ويصادق عليه . أى أن للمرشد ، الولى الفقيه ، وحده صلاحية تقرير موقف الشعب الإيرانى بملايينه التى تناهز السبعين ، وهو ما يعنى اعترافاً واقعياً باحتفاظ الولى الفقيه بسيادة تفوق سيادة الأمة والشعب . قدم خاتمى قراءة دستورية لنظرية «ولاية الفقيه» ، تتمسك بإظهار الطابع الحقوقى والشعبى للنظرية ، إلا أن هذه القراءة تعود لتقف عند النقطة التى بدأت منها . وهى أن صلاحيات الولى الفقيه ومشروعيته هى الأساس لإرادة ومشروعية الشعب وعمل البرلمان والمؤسسات التشريعية كافة فى إيران وليس العكس . وما القراءة الدستورية للنظرية إلا محاولة

(١) محمد خاتمى ، «التنمية السياسية ، التنمية الاقتصادية والأمن» ، مصدر سبق ذكره ، صفحة ٥٠ .

(٢) محمد خاتمى ، «التنمية السياسية ، التنمية الاقتصادية والأمن» ، مصدر سبق ذكره ، صفحة ٥١ .

لتفسير الدستور الإيراني بعيون إصلاحية، ولكن دون الإخلال بالخطوط العامة والفواصل التشريعية التي حددها هذا الدستور.

شدد خاتمي في كل مناسبة وبطريقة لا لبس فيها على انحيازه الفكري للخطاب الخميني، بحسبان أن هذا الخطاب يمثل إحدى ركائز مشروعية الحكم في إيران، وبشكل لا يمكن للتيار الإصلاحي من مجرد مناقشته. وهنا تبرز نقطة جديدة بالاهتمام، وهي أن الجناح المتدين في التيار الإصلاحي ممثلاً بخاتمي يحاول تأويل كلمات الإمام الخميني ليستخدمها في التدليل على صوابية الأفكار الإصلاحية، والاستقواء بها في مواجهة المحافظين والمتشددين. على هذه الأرضية يرى خاتمي أن الإمام الخميني هو «رائد الإحياء الإسلامي المعاصر»^(١)، وأن أفكاره ورؤاه، وبخاصة فكرة سيادة الخطاب الديني ودور المتدين في ذلك، لها صحتها المطلقة. ويقول خاتمي في كتابه «بيم موج»:

«لا يمكن لمتدين إلا أن ينشد لدينه في ساحة الفكر ومعتك الحياة العظيمة والعزة والافتدار، وأن يطلب له التفوق على المنظومات الفكرية الأخرى، وكم من الأديان لم يبق منها اليوم غير أسمائها أو رسومها. لقد وجد على الدوام متدينون غيارى ذادوا عن الدين وعدالته وجاهدوا في سبيل استرجاع سيادته وقد وفق بعضهم إلى ذلك»^(٢).

تمثل إشكالية الأساس المرجعي للنظام، أي المرجعية الدينية في مقابل المرجعية المدنية، أهم خصوصيات النظام الإيراني، أو بمعنى آخر جوهر أزمة المشروع في النظام السياسي الإيراني. إذ يبرز التناقض واضحاً عند تحليل أساس المشروع. فلو كانت المشروعية تتأتى من الشعب (الأساس الجمهوري)، كما هو الحال في النظم الرئاسية البرلمانية، لانتفت الحاجة إلى أساس حاكمية الدين (الأساس الديني)، كما هو الحال في دولة الفاتيكان و«جمهورية إيران الإسلامية». بمعنى

(١) د. محمد خاتمي، «بيم موج»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١١.

(٢) د. محمد خاتمي، «بيم موج»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١٢.

آخر تعد مشكلة المشروعية إحدى أهم مشكلات «جمهورية إيران الإسلامية» على المستوى الدستوري؛ وبالتالي على مستوى مشروعية النظام السياسى الإيرانى المرتكز على نظرية «ولاية الفقيه»، لأن مشروعية النظام الجمهورى تأتى من الشعب مباشرة، والذي ينتخب رئيس الجمهورية فى شكل مباشر، بينما تأتى مشروعية النظام الدينى حسب نظرية «ولاية الفقيه» من الله، الذى أبلغ الرسول - صلى الله عليه وسلم - بالوحي الإلهى، والذي بدوره نصب الإمام على بن أبى طالب خليفة للرسول، ومن بعده اثنا عشر إماماً، يعتقد المسلمون الشيعة أنهم منصوبون عليهم أيضاً. وبعد الأئمة وحتى عودة الإمام الثانى عشر المختفى، يجب أن يقود جماهير الشيعة «الولى الفقيه» الذى له نفس صلاحيات الأئمة الاثنى عشر، حسبما تقضى النظرية.

ولما كان «الولى الفقيه» ينتخب من «مجلس الخبراء» الذى يتكون من نيف وثمانين عضواً ينتخبون من الشعب مباشرة، أمكن تشخيص ملامح شعبية - دنيوية فى عملية انتخابه، فى خلط يستعصى على التجاوز بين الأساسين الجمهورى والدينى فى مشروعية النظام الإيرانى. حاول خاتمى - على طريقته - حل هذه الإشكالية من طريق جعل الدين مستنداً فى واقعه على الأساس الجمهورى، ومذكراً بأهمية القانون وسيادته وخطورة التلاعب به فى مقابل التيار المحافظ، الذى لم يَقم - فى حالات كثيرة - وزناً للحقوق والحريات المنصوص عليها فى دستور «جمهورية إيران الإسلامية»، حيث قال:

«أردد كثيراً ما قلته للمرشد، من أن نظرية ولاية الفقيه ستتحول إلى مجرد نظرية فقهية أو كلامية مقابل النظريات الأخرى، لو تم إلغاء الدستور الذى صادقت الجماهير عليه، بينما نجد أن الدستور هذا يقرر أن ولاية الفقيه هى أساس النظام. ولو أردنا الدفاع عنها بوصفها كذلك، فإنه لابد من تطبيق الدستور، أى تكريس القانون والوجه الجمهورى للنظام»^(١).

(١) محمد خاتمى، «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١٦.

عبر خاتمی عن معارضته للأساليب التي يعتمد عليها المحافظون ومحاولتهم تكمين الأصوات المعارضة لصالح صوت «الولي الفقيه»، الذي يملك صلاحيات الأئمة المعصومين - حسب النظرية - . ويشدد خاتمی على حقيقة هي :

«نجد أن المجتمع ذا الصوت الواحد هو أسوأ المجتمعات، ذلك أن الناس مختلفون في وجهات النظر طبيعياً، ويمكن خنق الأصوات لفترة معينة في سبيل أن يبقى صوت واحد، غير أن الأصوات المختنقة ستظهر ثانية على شكل انفجارات واسعة. إن الحكام ليسوا أسياداً على الناس وإن الأمة هي الحاكم الحقيقي بنحو مباشر أو غير مباشر، وإنما تنبثق السلطات الاعتبارية أو المناصب عن إرادة الأمة وصوتها. وإذا كانت السيادة والحكومة تنبثقان عن الأمة، فإن استمرار الرقابة الشعبية شرط أيضاً في تواصل تلك السلطة والمناصب وبقائها»^(١).

غاب التوازن بين الديني والمدني في خضم الثورة وأحداثها وشعاراتها زمنًا طويلاً، وقد حاول الرئيس الإصلاحى إعادة تشكيل هذا التوازن من جديد، إلا أنه عبر في الوقت نفسه عن استيعاب جيد وإلمام واضح بالمفارقة التي يعيشها النظام السياسى الإيرانى في جانب المشروعية. جاهد خاتمی لتعديل نتائج الجدل بين المشروعية الدينية والمدنية، المائلة بشدة ناحية الأولى، بسبب علاقات التوازن السياسى، تلك العلاقات التي تؤدي إلى وضع نتائج هذا الجدل لغير مصلحة الفرد الإنسان حسب التعابير الخاتمية، أو المواطن حسب المفاهيم الدستورية.

ولكن الرئيس خاتمی يعود في خطاب القسم الذي أقسمه إبان تسلم مهام رئاسة الجمهورية ليستعير، في دلالة لا تخفى، أقوال أمير المؤمنين على بن أبى طالب. ويكثر السياسيون الإيرانيون من اقتباس الأقوال المأثورة عنه، ليس لأنه الإمام الأول عند الشيعة فقط، أو لأن الأئمة الاثنى عشر يتحدرون من نسله فحسب، ولكن أيضاً لأنه الوحيد الذي وصل إلى السلطة بين أئمة الشيعة،

(١) محمد خاتمی، «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١٧.

وبالتالى تطرق إلى شؤون الحكم أكثر من غيره . وعلى هذا جاء فى خطاب خاتمى
للقسم :

«فلا تشوا على بجميل ثناء لإخراجى نفسى إلى الله سبحانه وتعالى وإليكم
من التقية فى حقوق لم أفرغ من أدائها وفرائض لا بد من إمضائها، فلا تكلمونى
بما يتكلم به الجبابرة ولا تتحفظوا منى بما يتحفظ به عند أهل البادرة، ولا
تخالطونى بالمصانعة، ولا تظنوا بى استثقلاً فى حق قيل لى، ولا التماس
إعظام نفسى، فإنه من استثقل الحق أن يقال له أو العدل أن يعرض عليه، كان
العمل بهما أثقل عليه . فلا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل، فإنى لست فى
نفسى بفوق أن أخطئ ولا آمن ذلك من فعلى، إلا أن يكفى الله من نفسى ما هو
أملك به منى»^(١).

٣- الوسط بين المحافظين والعلمانيين

وقعت «الأطروحات الخاتمية»، أو خطابه الدينى، بين قطبى رضى التجاذب
السياسى الإيرانى . فالإصلاحيون الراديكاليون رأوا أن إصلاحاته لا تسير
«بالسرعة الكافية»، فى حين انتقد المحافظون المعتدلون أن ثمة قوى سياسية لا
تتفق أصلاً ومنطلقات النظام الإيرانى قد دخلت على خط الصراع السياسى .
وبمعنى آخر تعرض «الأفندى المعم» لضغوط من الراديكاليين اللادينيين بسبب
«عمامته»؛ التى تشى بأصوله الفكرية، وضغوط أخرى فى أوساط المتدينين طعنا
على «أفنديته»، التى رآها بعض الغلاة علامة على انسلاخه من عباءة التيار
الإسلامى . غمز خاتمى من قناة المتشددى المحافظين الذين هددوا بأطروحاتهم
المتزمتة هدف «إحياء الدين» وهو الهدف الأساس فى كتاب «بیم موج»، وأكد فى
الوقت نفسه على مهاجمته لمن يسميهم «الدنيويين» فى إشارة إلى التيارات غير
الدينية التى يعُدّها شريكة للمحافظين المتشددى فى إقصاء الدين عن الساحة .
يقول خاتمى :

(١) الإمام على بن أبى طالب، «نهج البلاغة»، الخطبة ٢١٦ .

«العلة تصيب الدين من الداخل أحياناً، وذلك بأن تبقى حقيقته غائبة عن الأنظار خلف حجاب صفيق من العادات والأعراف والتقاليد والذهنيات الضيقة والمعتمة. ولعل أخطر الأخطار في هذا المقام يأتي من تقييد أصل الدين وقداسته ومطلقيته بمدارك البشر وهي محدودة، ويفهمهم له وهو نسبي. وبدلاً من أن يغير أولو الشأن الديني مقاربتهم لمقتضيات الزمان وحاجات الإنسان الحادثة، فإنك ترى أولى الشأن الديني يسعون إلى لى عتق الواقع لنفع يعود عليهم، لكن الواقع شمس لا يلوى»^(١).

ثم يقول في موضع آخر:

«التحجر هو آفة الدين الداخلية، والتحجر هو الاطمئنان للتقاليد الفكرية والعادات الاجتماعية والتشبث العشوائي بها، ومن ثم سريان قداسة الدين ومطلقيته على هذه العادات والتقاليد. مطامع الدنيويين وتحجر الرجعيين وجمودهم عاملان أساسان في تحريف الدين وإقصائه عن الساحة، وبالتالي إحياء الديانة ممكن أيضاً بالتصدي لهذين التيارين. وفي العصر الحديث ظهر مصلحون كبار عملوا على إحياء الدين، ولا شك في أن للإمام الخميني (رض) مكانة مرموقة بين هؤلاء. ولا نبالغ إذا ما عدّدنا فقيد الأمة الإمام الخميني أعظم محي للدين في زمن غيبة الإمام المعصوم. انطلق الإمام الخميني من مجالدته الاستبداد المرتبط بالاستعمار من منطلق الدين المقدس واستطاع أن يهزمه بفضل همة الجماهير المؤمنة وتضحياتها»^(٢).

ولم تفت خاتمي فرصة تبيين دور الثورة الإسلامية الإيرانية التي بنجاحها «أثبتت كفاءة الدين»، في مواجهة التيارات الفكرية الأخرى. وهنا سقط خاتمي، وبرغم خطابه العقلاني، في مقاربات مطلقة وغير نسبية مقترباً بذلك من باقي التيارات الإسلامية خارج إيران. تلك التيارات التي ترى أن زاداها الفكري فقط وخطابها

(١) د. محمد خاتمي، «ييم موج»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١٥.

(٢) د. محمد خاتمي، «ييم موج»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١٧.

الدينى حصراً وتحديدًا هو القادر على مقارعة الاستعمار، فى ضوء فشل التيارات الفكرية الأخرى مثل الاشتراكية والقومية. وكأن نفى النفى إثبات فى الفلسفة أيضاً، أو كأن فشل الآخرين مسوغاً كافياً للنجاح.

وقبل أن ينصرف خاتمى إلى مواجهة المثقفين غير الدينين أو «الملحدين» و«أعداء الدين»، هؤلاء الذين عدّهم الأعداء الأساسيين لخطابه، يعرج خاتمى على انتقاد التحجر عند المتشددين. وبذلك جمع خاتمى بين المتشددين والمثقفين غير الدينين فى خانة واحدة، وهى خانة المناوئين لخطابه الدينى. وتؤكد على ذلك الكلمات التالية:

«هناك أفتان تتهددان الفكر الدينى هما: آفة التأويل والالتقاط، والثانية آفة الجمود والتحجر. التأويل والالتقاط يتركان الباب مفتوحاً بحيث يضرب عرض الحائط بالحدود الإلهية وحرمة أحكامها ويحلل حرام الله. ويضيق الجمود والتحجر المساحة على نحو يحرم معه الكثير من حلال الله. وهكذا فإن هاتين الآفتين تؤديان كلاهما إلى إضعاف الدين وعزله عن المجتمع»^(١).

ويستطرد فى الكتاب ذاته:

«إننا نقف على عتبة تحديد معالم النظام الذى ننشده، وإرساء خيارات جوهرية بعيدة الأمد، وتحديد قاعدة النظام، الذى هو فى طور الثبات والاستقرار، وقدراته. وفى هذه المرحلة، يجب أن نحدد مفهوم الإنسان ومكانته فى هذا النظام، ومن الطبيعى أن نتوقع الأزمات والتوترات حيث يسعى الملحدون وأعداء الدين إلى الحيلولة ويشتى السبل دون قيام نظام المجتمع على أساس الدين، فى حين يحاول المتحجرون فرض فهمهم الخاص للدين على المجتمع. أنصار الثورة الحقيقيون الذين يؤمنون بصحة فكر النهضة الإسلامية الأصل واستقامته، أى فكر الإمام الخمينى ورؤيته، ينبغى عليهم تلمس طرق الخروج من هذا الظرف الحساس وهو اختبار صعب له تأثير مهم على إيران وشعبها بل على

(١) د. محمد خاتمى، «ييم موج»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٣٩.

مصير الدين ومكانته وأحقيته التاريخية فى هذه المرحلة أيضاً. إننا نحيا زمناً احتل فيه الفكر الدينى مكاناً ممتازاً فى التاريخ، إذ بركة الثورة الإسلامية بات بوسع الدين مرة أخرى أن يدعى القدرة على إدارة الحياة الانسانية، وأن يتسلم السلطة فى بقعة من هذا العالم ليبرهن على قدرته هذه من خلال واقع الحياة العملية. الدين لم يعد أمراً ذهنياً خاصاً، يلبي الحاجات الإنسانية والروحية وحسب، بل ويطرح اليوم ولا بد له من ذلك بوصفه أساس العلاقة بين الإنسان والعالم وبين الإنسان والبشر وبين المجتمعات المختلفة. وقد أقيم نظام الجمهورية الإسلامية على هذا الأساس وبهذا الدافع. لقد انتصرت ثورتنا فى زمن انهزمت فيه أكبر التجارب الإنسانية وأبهظها كلفة لتوفير الحرية وتحقيق العدالة، وهذا يعنى أن العدالة راحت ضحية الحرية فى النظام الرأسمالى واتضح ذلك فى نهاية القرن العشرين، حيث انتفت العدالة باسم الحرية سواء فى النظم الغربية أو خارجها. وعلى الرغم من أن الماركسية أعادت العالم الرأسمالى إلى وعيه، وأدت بمنظرى الرأسمالية وأصحاب القرار إلى العمل على تقليل الفوارق الطبقيّة وترميمها إلى حد ما، فإن أصل المشكلة بقى على حاله. هذا فضلاً عن أن الحرية بمفهومها الغربى تساير حال إنسان المرحلة التاريخية الجديدة فى الغرب، الذى يترجح بين عدم الإيمان بالغيب وعالم الملكوت، الذى لا قيمة له فى الحياة الاجتماعية والدينية^(١).

بلغ خاتمى بنفوره من المثقفين العلمانيين حدا جعله يتهم المثقفين العلمانيين اللادينيين، بالعمالة للأعداء، حيث يقول:

«المثقف اللادىنى شاء أم أبى عرف أم لم يعرف، هو كمن يأتى بالماء إلى طاحونة العدو الذى يعارض استقلالنا، ويشن حرباً على ثقافة شعبنا الأصيلة، ودينه وحرّيته. ويشهد التاريخ أن هذا التيار فى الأعم الأغلب كان متناغماً ومنسجماً مع توجهات الحكومة المستبدة العميلة للأجنى، وكثيراً ما كان يتضامن معها بوعى.

(١) د. محمد خاتمى، «ييم موج»، مصدر سبق ذكره، صفحة من ٤٢ حتى ٤٧.

والآن لا يمثل المثقف اللاديني خطراً فكرياً جاداً، ولكنه قد يصبح معبراً ينفذ من خلاله العدو إلى المجتمع»^(١).

تثبت «التهمة» على المثقف اللاديني بمقتضى هذه الأفكار، التى تمهد الأرض لاستبعاد هذا المثقف ضمناً من المشاركة فى العملية السياسية، بعد أن تنزع عنه صفة الوطنية. ولا تستطيع المفردات المراوغة مثل «صب الماء فى طاحونة الاستعمار»، التلظى خلف الألفاظ، إذ إن المعنى ظاهر فى مبنى السياق. أكد خاتمى فى سياق آخر وبمفردات مغايرة فرضيات الخطاب الدينى عمومًا، والإيراني خصوصًا، والمتلخصة فى أحقية وكفاءة تيارات الإسلام السياسى على النحو التالى:

«برهنت الثورة الإسلامية على كفاءة الدين وقدرته على الانتصار فى صراعه مع الاستعمار والاستكبار، الذى هو أهول أعداء الإنسانية ومصدر ما لحق بها من مصائب. وجاء انتصار الثورة الإسلامية فى وقت تجلّى فيه عجز المذاهب الفكرية عن إنقاذ الشعوب المحرومة. فالاشتراكية لم تحقق فى توفير العدالة الاجتماعية فحسب، بل إنها أيضاً صادرت أبسط حريات الشعوب الرازحة تحت سلطتها باسم الشعار نفسه. والرأسمالية عملت على توسيع نفوذها واستغلال الشعوب، ورأينا أنها أخفقت تحت ضغط الواقع وعاد مأواها الأخير. على حد تعبير الإمام الراحل - متاحف التاريخ السياسى. والقومية كانت، من الناحية التاريخية والظروف الاجتماعية الحاكمة فى الغرب، أساس ظهور الحكومات والنظم الرأسمالية الحديثة ومصدر اقتدارها فى مواجهة سلطة الكنيسة المطلقة. ولكن الحركات القومية فى العالم المتخلف إنما تأسست ونمت فى بداياتها طبقاً لخطة المستعمرين، أو أنها على افتراض حسن نيات روادها، ونتيجة لعدم رسوخها فى المجتمعات المحرومة، فشلت فى حفظ منافع هذه المجتمعات القومية وفى حفظ هويتها الثقافية والشعبية، فأخذت هذه المجتمعات تتقهر أمام هجوم المستعمرين

(١) د. محمد خاتمى، «بیم موج»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١٦٧.

وتتلاشى، أو أنها مسخت وانخرطت فى خدمة الأجانب . لقد انتصر الفكر الإسلامى فى وقت كان فيه الفكر العلمانى بل والفكر المناوى للدين حاكماً على البشرية بشكل مطلق^(١) .

يشارك الخطاب الدينى الإيرانى ، والخطاب الخاتمى فى قلبه ، مع الخطاب الدينى فى بقية أقطار المنطقة ، فى تأييم التيارات الفكرية الأخرى ودمغها بالعجز الحتمى فى مواجهة الاستعمار . وترتكز هذه المقولة على أساس يقوم على أن «الفكر الإسلامى» فقط هو القادر على إنجاز المهام الوطنية ، بسبب أن باقى التيارات نشأت تاريخياً طبقاً لخطة المستعمرين . وبالرغم من الفصاحة اللغوية والقدرات الفلسفية العالية فإنها تخون صاحبها حين يتحدث عن «الفكر الإسلامى» وكأنه فكر متفق عليه بين المفكرين الإسلاميين أنفسهم ، أو كأن هذا الفكر هو كتلة موحدة متجانسة وسرمدية عابرة للحدود الوطنية ومتخطية للأزمنة . ولكن الخطاب الخاتمى هو خطاب دينى بالأساس بالرغم من تطعيمه بالمصطلحات الحداثية . ولا يخلو هذا الخطاب الدينى ، حسب منطق الأمور ، من حديث عن الفقه .

وتجىء كلمات خاتمى واضحة بشكل يدرأ عنه شبهة الانتماء إلى تيار آخر غير خط الثورة الإيرانية ، تلك التى لا يفتأ يعدد مناقبها ويستعرض مآثرها . إذ يرى بجلاء أن «الفقاهة هى أرضية العطاء الفكرى والإسلام اليوم لم يعد مجموعة آراء فلسفية وكلامية وفقهية وتفسيرية فحسب ، بل هو نظام متألق شهير ، له وجود عينى بركة الثورة الإسلامية ، فلم يعد يهدد المصالح غير المشروعة للمستكبرين فقط ، بل أصبح يدعو نظم فكر الحضارة الغربية وقيمها إلى النزال والمبارزة ويدعو البشرية إلى طريق جديد^(٢) .

مثلت أطروحات خاتمى فى الوقت ذاته نقيضاً للتطرف ، هذا الذى لا يتصف

(١) د . محمد خاتمى ، «بیم موج» ، مصدر سبق ذكره ، صفحة ١٨ .

(٢) د . محمد خاتمى ، «بیم موج» ، مصدر سبق ذكره ، صفحة ١٠٣ .

بالمرونة والسماحة اللتين يتميز بهما الإسلام. وخطابه الدينى يقارع الخطاب المتشدد، المنحاز إلى عقيدة «الفرقة الناجية» التى تحتكر الحقيقة وتكفر من يخالفها فى المذهب. ويجسد التيار المتشدد فى إيران - بنظر الكثيرين - قطيعة مع العصر وما يتفرع عنه من علوم وإشكاليات، حين يحاول استعادة واقتباس النموذج التاريخى لدولة الرسول - صلى الله عليه وسلم - أو دولة الخلافة، دون الإحاطة بالمضامين الأساسية والمؤسسية، وفى إهمال واضح للمرونة التى يتطلبها كل من التاريخ والجغرافيا.

والخطاب الدينى عند خاتمى لم يجد غضاضة فى الاعتراف بالصعوبات الموضوعية التى يواجهها النظام الإيرانى وخطابه الدينى، ولا فى محاولة تشخيص الداء، حين يقول:

«أهم مشكلة تواجه ثورتنا هى تضادها الجوهرى مع ما يدور فى العالم، أى أن الأصول الفكرية لثورتنا وأهدافها تتعارض، بل تختلف، فى كثير من الجوانب مع الأصول والمباني الفكرية والقيم التى هى محل قبول من عالم اليوم. وهو أمر طبيعى لأن كل ثورة تتعارض والوضع القائم الذى تعدّه غير مقبول وغير سليم. بيد أن بعض الخصائص تعمل على تصعيد التضاد وتؤدى إلى ظهور مشكلة أساس، أى أن العوامل الجانبية فى الواقع هى التى تعمل على تصعيد هذا التضاد. ويمكن إجمال هذه العوامل على النحو التالى:

أولاً: يتمتع العالم المعادى لثورتنا بنظام فكرى وسياسى مستحكم وعريق، إن عدونا اليوم هو فى الحقيقة النظام أو الأنظمة الفكرية والفلسفية فضلاً عن أن عدونا يمتلك قدرة مذهشة أيضاً قدرة اقتصادية وسياسية وعسكرية أعظم وأشمل وأعقد مما كان موفوراً له فى الماضى.

ثانياً: ويضاعف المشكلة هو أن النظام الفكرى والقيمى والسياسى الغربى، وبالصورة التى يعرض فيها، يساير الرغبات الأولية للبشر. إن عدو الثورة الإسلامية يعتمد مبدأ «الحرية» ويعتبر نظامه الذى يظهر بمظهر القوى، مستنداً إليها، فى حين أن «الحرية» تمثل إحدى حاجات الإنسان وميوله الفطرية.

ثالثاً: ما يزيد من التضاد ويعظم المشكلة هو واقع الاتصالات فى عالم اليوم، وما من قوة تستطيع أن ترفع سدّاً بين ذهن الإنسان وما يدور من حوله .

أهم مشكلاتنا هى ابتعاد الإسلام عن ميدان إدارة الحياة، فالثورة الإسلامية لم تستفد مشروعاتها بإسقاط النظام السابق، بل هى سعت وتسعى إلى إيجاد نظام جديد لإدارة الحياة والتعامل على ضوءه مع العالم وواقعه . وهنا لابد من الاعتراف بأننا نعانى فراغاً نظرياً، فى الجانب المتعلق بالحياة الخارجية والنظم الاجتماعية، ذلك أن الإسلام كان غائباً لقرون كثيرة عن هذا الميدان، أى أنهم لم يسمحوا للإسلام بأن يتعهد شؤون الحياة وتنظيم العلاقات الاجتماعية^(١) .

٤ - حوار الحضارات والأديان

انشغل الخطاب الدينى الخاتمى بقضايا الحوار بين الغرب والشرق، واهتم بتأصيل تاريخ العلاقات بينهما من موقع الانتماء للشرق الإسلامى ومقارعة الفرضيات الغربية، حائزاً بذلك على تأييد شرائح واسعة من المثقفين الشرقيين، الدينين منهم واللادينين أيضاً . حيث يقول :

«الغرب والعالم الإسلامى تلاقيا مرتين : فى المرة الأولى الحروب الصليبية، فحمل الغرب من الحضارة الإسلامية الباهرة ومن إرثها الفكرى والمعنوى بخاصة أموراً كثيرة، فكان لذلك أثره البالغ الذى برز فى تبدل نمط الحياة فى الغرب وفى تكون حضارته الجديدة . أما ثانية المرتين فكانت إثر بزوغ حضارة الغرب الجديدة وفى بداية عصر الفتوحات الغربية . ولئن كان الغرب قد جاء فى المرة الأولى محارباً بالسلاح فقط، فإنه جاء فى المرة الثانية متسلحاً إلى أدوات الحرب بأدوات ثقافية وحضارية جديدة كانت رسومها بدأت بالتكون مع بداية عصر النهضة، ثم اكتملت صورتها المعلنة إثر الثورة الفرنسية، وشهر نفسه مستعمراً يستعمر العالم كله بما فى ذلك العالم الإسلامى . ولم يأت الغرب فى هيئته الجديدة للاستيلاء

(١) د . محمد خاتمى، «ييم موج»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١١٠ .

على الأراضى ونهب الثروات الطبيعية فقط، بل ولحقو كل ما هو غير غربى، وذلك يعنى من بين ما يعنيه إعدام هوية الشعوب الأخرى التاريخية والثقافية وطمسها... ولم تكتف الحضارة الغربية الحديثة وثافتها بإنكار الأسس الفكرية والقيم الاجتماعية التى هى محل اعتقاد الشعوب الأخرى وقبولها، بل عملت على وضع الشعوب أمام خيار نمط الحياة وصورة النظام الذى تريده، وذلك عبر طرح المذاهب المنظمة والقائمة على رؤية جديدة وأفكار جديدة. ذلك أن الدافع المركزى للحركة الجديدة هو الشمولية فى ميدان الفكر، والعالمية والتسلط فى ميدان السياسة^(١).

شاعت فى الخطاب الإصلاحي مصطلحات ومفردات تغلغلت فى اللغة السياسية الفارسية مثل «بلوراليسم» و«رياليسم» و«بوزيتيفسم»، أى التعددية والواقعية والإيجابية. وبأصلها اللاتينى على الرغم مثلاً من أن كلمة بلوراليسم، أى التعددية، أجيز لها من مجمع اللغة الفارسية بطهران معادل فارسى مثل «تكثر كرائى»؛ وهكذا عرف الإصلاحيون ليس فقط من معين التراث الشرقى-الإسلامى، بل أيضاً من الأدب السياسى الغربى-اللاتينى.

ولم يكتف خاتمى بالانفتاح على حضارات العالم المختلفة، فهو أولى أهمية ملحوظة للحوار مع الأقليات الدينية داخل إيران، مثل الزرادشت (ديانة إيران قبل الإسلام) واليهود والمسيحيين. ويقول فى هذا السياق:

«أعتقد أن هناك اتفاقاً على مستوى وجهات النظر بين الثورة الإسلامية بوصفها رسالة تحرر وعدالة وإنسانية، وبين ما تضطلعون به من مشروعات وبرامج، حيث كانت الثورة الإسلامية مشروعاً لإحياء الهوية الدينية فى عالم اليوم وما يطبعه من نزوع مادى. من دواعى الاعتزاز أن الدستور قد اعترف بحقوق أحببنا من أبناء الأقليات، ونجد اليوم أن حق التصويت الذى يمتلكه نائب يمثل إحدى الأقليات فى البرلمان هو حق يماثل فى أهميته وقيمته ما يمتلكه النائب المسلم سنياً كان أم شيعياً بلا

(١) د. محمد خاتمى، «بیم موج»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٧٩.

فرق . نعتز بهذا النموذج التاريخي للتعايش ونثمن الأدوار الفاعلة التي يضطلع بها إخواننا من أبناء الأقليات في مختلف المجالات»^(١) .

٥. التنمية

يرى خاتمي أن الإنسان هو محور عملية التنمية ، فهو العامل على تقدمها ودافع عجلتها ، وهو الذي يجنى مكاسبها في النهاية ، وتأسيساً على ذلك فالإنسان أهم من مؤشرات التطور في قطاعات الإنتاج المختلفة ، أو بيانات موازين التجارة الخارجية . أما المنطق الحاكم لعملية التنمية - عند خاتمي - فهو تحقيق التقدم على مستوى الإنسان أولاً ، بوصف ذلك المرتكز الرئيس نحو التقدم في المناحي الأخرى سياسياً واقتصادياً وأمنياً .

وربما تلافياً لمعارفه المحدودة نسبياً في مجالات التنمية والاقتصاد ، نراه معرجاً على التاريخ والفلسفة والمنطق ليستقوى بهما على الاقتصاد في خطابه الديني . وهكذا نجده يغوص في التاريخ ليتناول أسماء الفلاسفة الإغريق والمسلمين مثل أفلاطون والفارابي ، حين يقول :

«في مدينة أفلاطون الرائعة نجد أن الملوك فلاسفة وأن الفلاسفة هم القادة ، ونجد النبي الحكيم على رأس المدينة الفاضلة عند الفارابي ، حيث يتصل عقل النبي الحكيم بالعقل الأول القادر على إدراك الحقائق الكلية»^(٢) . ويستخدم خاتمي مصطلح «العقل الأول» ، والمراد به أول العقول في سلسلتها العشرية المعروفة التي نجدها في فلسفة الإغريق والفلسفة الإسلامية ، في استعراض واضح لقدراته الفلسفية العالية .

أثبت خاتمي في حديثه عن التنمية الاقتصادية أن قدراته على الصعيد الفلسفي

(١) محمد خاتمي ، «حوار الحضارات» ، ترجمة سرمد الطائي ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، صفحة ٩١ .

(٢) محمد خاتمي ، «التنمية السياسية ، التنمية الاقتصادية والأمن» ، مصدر سبق ذكره ، صفحة ٤٠ .

والسياسى أكبر بكثير من قدراته على صعيد الاقتصاد، فهو انتقى أهدافاً حاول عن طريقها أن يرسم مشروعاً ذهنيًا للتنمية الاقتصادية. ويتحدث خاتمی عن «تطوير التضخم» و«دعم المستويات الاجتماعية الدنيا» و«دعم أسعار الوقود»، كما يتحدث عن القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي. ويقول فى كتابه «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»: «علينا توفير الأرضية اللازمة للاستثمار الأجنبي فى الحدود الممكنة، دون أن يكون فى ذمتنا ديون للبلدان الأجنبية أو أن نقدم لها التزامات خاصة»^(١). وهو بهذا يدفع الهجوم قبل أن يبدأ، فقد كان الدستور الإيرانى يعارض الخصخصة، ويتخذ المحافظون موقفًا متشددًا من الاستثمارات الأجنبية، بحسبان أن الخصخصة هى من مقدمات الاستغلال، كما أن المرحلة الخمينية تتأسس على أساس اقتصادى واضح هو الملكية العامة لكثير من وسائل الإنتاج، فضلاً عن الدلالات السياسية والتاريخية التى يوليهها التيار المحافظ لأهمية بقاء قطاع النفط مملوكًا للدولة.

ويرتكز الخطاب المتشدد اقتصاديًا على ملكية كبيرة للدولة فى قطاعات الإنتاج، وتأمين الدولة لقسم كبير من التجارة الخارجية الإيرانية. ويعود ذلك إلى هدف حماية البازار الإيرانى من المنافسة مع رأس المال الأجنبى والسلع المستوردة، على أساس أن البازار والشرائح الاجتماعية المرتبطة به هم الداعم الرئيسى للتيار المحافظ وخطابه السياسى والدينى. ويعود خاتمی ليقول:

«إذا تم استثمار ٥ مليارات و ٤٠٠ مليون دولار فى البلاد، فإن هذا يعادل ثلث عوائدنا من النفط، وهكذا تؤدى الاستثمارات إلى توفير فرص عمل، كما نستوفى عوائد ذلك للأعوام الثلاثة القادمة، ويواصلون هم الاستثمار خلال الأعوام السبعة أو الثمانية القادمة، وبعد ذلك ستنقل إلينا ملكية سائر معداتهم وإمكاناتهم وعوائد المشروع»^(٢).

لا تستطيع الكلمات، عندما يتحدث خاتمی عن الاقتصاد، أن تخفى التصور

(١) محمد خاتمی، «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٨٠.

(٢) محمد خاتمی، «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٨٠.

المبسط الذى يطرحه لقضية الاستثمارات الأجنبية ودورها فى اقتصادات العالم الثالث، ناهيك عن النتائج التى سوف تترتب على دخول هذه الاستثمارات فى السوق على الجانب الاقتصادى - السياسى والاقتصادى - الاجتماعى . وتؤكد هذه الفرضية عندما يعود فى موضع آخر ليقول :

«نتوفر حالياً على دراسة وضع الشركات الحكومية لكى نبقى منها القدر الضرورى، بينما ننقل الأخرى إلى القطاع الخاص بالنحو الذى يضمن نجاح أبناء الشعب فى إدارتها. فالمرء الذى يستثمر يحقق أرباحاً، ولا شك، ولكن لا بد من إعطائه ضمانات ليبادر إلى الاستثمار، ولا بد من جهة أخرى أن تحدد ضوابط الضرائب كى يتحرك ذلك المسار بشكل صحيح»^(١).

ربما يعكس تصور خاتمى فى هذا الجانب «رؤية» اقتصادية، ولكنه يعكس أيضاً أن خطابه الدينى لم يستوعب بشكل كاف خريطة الشرائح الاجتماعية المؤيدة لسياساته الإصلاحية، وضرورة أن يعبر هذا الخطاب عن مصالحها للحفاظ على شعبيته بين صفوفها. وعلى هذا فقد امتلكت تجربته خصوصية جديدة، بسبب أنها لم تتوجه بسياساتها الاقتصادية إلى مصالح الفئات والشرائح المؤيدة لها، ناهيك عن تشخيص حجمها وموقعها بدقة فى خريطة الشرائح الاجتماعية فى إيران. كما أنه انتقى فئات بعينها ليوجه خطابه إليها، فى شكل يفتقر - ربما - إلى دراية شاملة بموقع هذه الفئات فى التشكيلة الاقتصادية - الاجتماعية، فيقول فى جملة تذهب دليلاً إضافياً على هذه الفرضية :

«الفلاح إنسان نبيل نجد أن قربه من الطبيعة منحه صفاء أشد فى الروح وفطرة أكثر سلامة، ومستوى أكبر من الرحمة والحلم والكرامة، إضافة إلى تميزه بالكفاح وتحليه بالطمأنينة. يتوقف استمرار حياة الشعوب إلى درجة كبيرة على دور المزارعين، فيظل إشباع الاحتياجات الأولية للإنسان منوطاً بهم بنحو مباشر. وعلى صعيد آخر فإن أضعف الشرائح هم أولئك العاجزون عن تأمين احتياجاتهم الأولية

(١) محمد خاتمى، «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٨١.

للحياة، فالتحديات والعقوبات والضغط تتبدى دوماً بين الشريحة العمالية التي تتكل على الآخرين في تأمين احتياجاتها الأولية. ولذلك فإن المزارعين هم واحدة من المرتكزات المهمة للأمن القومي»^(١).

وتزداد صدقية الفرضية الخاصة بعدم التوازن بين الفلسفة من ناحية، والاقتصاد وموضوعات التنمية من ناحية أخرى بملاحظة المقولة التالية:

«يتوقف ازدهار البلاد على أمرين، فهو منوط أولاً بالمصادر والثروات التي يمن الله بها على الشعوب، ومرهون ثانياً بما يحمله أولئك الذين يستثمرون هذه الثروات من فكر ومهارات وذوق. والإنسان هو محور عملية التنمية بمعنى أنه هو الذى يكتشف العناصر والمواد والإمكانات المتوافرة، وهو الذى فى وسعه أن يعالجها ويتولى استثمارها»^(٢).

يلاحظ المتفحص أن الموضوعات الاقتصادية هى على هامش الخطاب الخاتمى، وعند قلب النظر فيها لا يجد سوى تعريفات عامة وغير مؤسسة نظرياً، ولذلك تثبت - على الأرجح - فرضية أن خطاب الرئيس خاتمى يبرز بالأساس فى مجالات علم الكلام والتجديد والتنمية السياسية وحوار الحضارات.

(١) محمد خاتمى: «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١٤٩.

(٢) محمد خاتمى: «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١٥٤.

٤ - مشروع خاتمی فی ذمة تاریخ ایران

« لا تبتئس... إذا قسموا الأزل في غيابنا، حافظ
الشيروازی.»

كان الرئيس خاتمی ظاهرة في المنطقة، ومثله مثل أي ظاهرة، اختلفت الآراء حوله سواء بالتأييد المطلق أو المعارضة المطلقة، حتى أصبحت صورة إيران تختلط في الأذهان باسمه وصورته. أمسى خاتمی عند كثير من المثقفين رمزاً للتجديد والإحياء الإسلاميين، وأملاً عند مؤيديه في تقديم نموذج إسلامي تعددي. وهو صورة للرئيس الشرقي المثقف بمنطقة تفتقد فيها هذه المناصب لتلك المقومات. ولكنه في الوقت نفسه وبرغم قدراته الشخصية العالية عجز عن الوصول بأطروحاته الإصلاحية إلى مداها. ومرد ذلك العجز صلاحياته المحدودة والمقيدة بنص دستور «جمهورية إيران الإسلامية»؛ التي تجعل منصب رئاسة الجمهورية أشبه ما يكون بمنصب رئيس الوزراء في النظم الرئاسية البرلمانية. وأعاق أيضاً انطلاقة الرئيس خاتمی نحو القيم التعددية والمدنية، إيمانه العميق بنظرية «ولاية الفقيه» التي تنسخ ما سواها من إرادات شعبية ودستورية. ربما كان الهاجس الأساس لأطروحاته تطويع المفاهيم الحداثية والديمقراطية لنظرية «ولاية الفقيه»، وليس العكس. وبالتالي فإن فوران المعاني المدنية والحداثية والديمقراطية في خطابه الديني والسياسي، يعد في أحد وجوه انعكاساً لقدرات النظام الإيراني على استيعاب المتغيرات الفكرية والسياسية في إيران والمنطقة والعالم، ولكن من دون التنازل عن الثابت الأكبر للنظام وهو ضرورة استمرار دولة «ولاية الفقيه» إلى قيام الساعة ويوم الحساب.

نجح الإمام الخميني بخطابه الديني الراديكالي، و«بتثوير» الفكر الشيعي ونبذ فكرة انتظار المهدي المنتظر، عبر نظرية «ولاية الفقيه»، في إقامة الدولة الدينية في إيران، وفي ظهور الزخم الذي طال الخطاب الديني بشكل عام، والإسلامي بشكل خاص، بحيث يمكن القول إن الثورة الإيرانية كانت النموذج الأبرز لنجاح الخطاب الديني في منطقتنا الشرقية. وبعد وفاة الإمام الخميني، كان الدستور الذي صاغه يضمن استمرار قيادة «الولي الفقيه» للدولة والنظام حتى قيام الساعة، لأن الولي الفقيه يجب عليه تسليم السلطة السياسية فقط للإمام الثاني عشر الذي سيعود في آخر الزمان. وعلى هذا فالاحتفاظ بالسلطة للمرشد/ الولي الفقيه، صار تكليفاً إلهياً لجماهير المؤمنين، في حين صار الدفاع عن الدولة وخطابها الديني واجباً شرعياً أكيداً، حسب نظرية «ولاية الفقيه».

مرت إيران بظروف ذاتية وموضوعية انتقصت كثيراً من وهج الخطاب الذي أقام الدولة؛ ولكنه لم يؤسس لحل المشكلات الفكرية والاقتصادية والسياسية التي يواجهها المجتمع الإيراني. وكان لغياب القيادة الكارزمية للإمام الخميني دور ملحوظ في ظهور التيارات المعارضة، بحيث صارت الظروف مهياً لظهور السيد محمد خاتمي، الذي أصبح خطابه الديني علامة على الخطاب الديني المعاصر.

لأجل فهم الظاهرة بشكل مركب، يمكن القول إن خاتمي هو ممثل «التيار الديني المستنير»، فهو الواقف على أرضية الثورة الإسلامية وخطابها الديني بوضوح، وإن كان يعيب على التيار المحافظ تشدد خطابه، مما هدد بانصراف المؤيدين من حول الخطاب الديني بأكمله. استطاع الرئيس المثقف صك التعبيرات والمفردات التي تقترب من الأفكار الليبرالية، ولكن دون أن تغادر المربع الديني الإيراني. كما وازن أطروحات المجتمع المدني ودولة القانون بأطروحات «ولاية الفقيه»، التي ود أن يقدم قراءة دستورية لها، ليمزج في مشروعية النظام الإيراني بين المشروعية الدينية والمشروعية المدنية. وفي حين اختلفت مفرداته عن مفردات المسؤولين في باقي المنطقة، وتميزت بفصاحتها وحدائتها، فإن المضمونات التي

عبرت عنها لم تخرج عن مضامين الخطاب الدينى الإيرانى . بحيث يمكن القول - ببعض الاطمئنان - إن خطابه هو استمرار وتطوير للخطاب الدينى الإيرانى بشكل أو بآخر ، وهو التطوير الذى راعى تغير الظروف الدولية والإقليمية والمحلية الإيرانية .

وحين يتعد خاتمى عن العبارات المنمقة والإنشائية ويتحدث عن موضوعات محددة ، مثل موضوعات الاقتصاد ، نجد خطابه فى أضعف حالاته ، مقارناً بقدراته اللغوية والفلسفية حين يتحدث عن «الإنسان» و«الأفكار» و«العالم» . مأزق الرئيس خاتمى أنه استنفد كثيراً من الوقت والجهد داخل إيران وخارجها ، حتى اكتشف الإصلاحيون عدم قدرته المؤسسية على ترجمة أفكاره إلى واقع ملموس . والبعض أرجع عدم القدرة تلك إلى عدم رغبته أيضاً فى مقارعة التيار المتشدد بتصميم أكبر وانتزاع أجهزة الدولة منه . كما أن مشكلة هذا الخطاب ، أنه لم يستند إلى دعم شرائح اجتماعية بعينها ، كما فعل الإمام الخمينى ، بتوجهه أساساً إلى الطبقة الوسطى على اختلاف شرائحها ، وإلى الطبقات والشرائح ما تحت ذلك . وبالتالي فقدرة خاتمى على بلورة أفكاره ومفردات خطابه إلى واقع ملموس يغير من شكل الدولة والنظام فى إيران ، كانت ضعيفة إلى حد كبير ، وذلك لافتقارها إلى التأييد الجذرى لشرائح اجتماعية بعينها . ويبلغ هذا التفسير ذروة كفايته عند مقارنة أدائه رئيساً فى الفترة الواقعة فيما بين عامى ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ ، وهى الفترة التشريعية للبرلمان السابع الذى اكتسحه تياره الإصلاحى . إذ فى هذه الفترة بالضبط ، وبرغم مؤازرة البرلمان ذى الغالبية الإصلاحية ، تجلت أقسى درجات العجز عن الفعل المؤسسى لديه ، حيث عجز عن دفع إصلاحاته إلى الأمام ، أو حتى عن حماية رموز تياره من الاعتقال .

مَثَلُ الخطاب الدينى الخاتمى محاولة لتجديد الخطاب الدينى الإيرانى ، وهى محاولة لم تستهدف على أى حال تناول الأفكار المؤسسة لهذا الخطاب بالنقد والتحليل والتغيير ، بل إلى تأويل الأحاديث الخمينية وتفسير المشروعية الثورية فى قالب دستورى ، ومن ثم تسويق فكرة «ولاية الفقيه» فى قالب جديد ، عصرى

أحياناً ومدنى فى أوقات أخرى . أفلح خاتمى فى تحسين صورة إيران ونظامها فى منطقة الجوار الجغرافى وفى العالم ، وبعد الفترة التى كان اسم إيران يقترن فى الأذهان بتصدير الثورة ، أصبح ومنذ النصف الثانى من التسعينيات يقترن بالداعى إلى حوار الحضارات والتصالح مع الجوار ، المبتسم دومًا ، الفصيح والهادئ غالبًا ، ولكن غير القادر على الفعل فى الداخل .

جوهر خصوصية التجربة الخاتمية أنها بدأت من حيث ينتهى الخطاب الدينى فى منطقتنا ، أى أنها بدأت خطابها وهى فى السلطة ، ولذلك فقضيتها الرئيسية والأساسية هى إضفاء مشروعية مدنية وحدائية على سلطة الدولة الدينية فى إيران . وهى قضية تختلف عن إشكاليات الخطاب الدينى فى باقى المنطقة . فالخطاب الدينى التقليدى فى منطقتنا خطاب هجومى غالباً فى مضمونه ، أما الخطاب الدينى الخاتمى فهو لذلك فى حالة دفاع على الرغم من كونه فى السلطة .

وخاتمى المجدد والإصلاحى والفيلسوف ، هو ذاته ، الثورى ورئيس «جمهورية إيران الإسلامية» التى تكون «ولاية الفقيه» محورها وحجر زاويتها . والرئيس الداعى إلى قراءة دستورية لنظرية «ولاية الفقيه» وإلى ترسيخ دولة القانون وإلى حوار الحضارات ، لم يستطع إلا أن يكون متسقاً مع نفسه ، وهو «الذائب فى الولاية» («ولاية الفقيه») ، على حسب أحد شعاراته الانتخابية .

يرى البعض أن جوهر المشكلة فى عملية التطور السياسى فى إيران هو أن المؤسسات غير المنتخبة شعبياً ، مثل مؤسسة الولى الفقيه ، حصلت بمقتضى دستور «جمهورية إيران الإسلامية» على كل الصلاحيات ، أما المؤسسات المنتخبة مثل رئيس الجمهورية فتتقصصها هذه الصلاحيات . وربما كان اقتراح خاتمى بإعطاء منصب رئاسة الجمهورية مزيداً من الصلاحيات الدستورية الطريقة الأنجح ، ليس فقط لكى يحافظ النظام الإيرانى على مصالحه ، بل أيضاً لضبط إيقاع الحراك السياسى والاجتماعى ضمن أطر لا تحدث رجعات أو هزات فى المجتمع والدولة . ولأن المؤسسات غير المنتخبة شعبياً لم تتنازل عن حصة فى سلطتها ، فى الوقت الذى عجزت فيه التيارات الإصلاحية عن فرض مثل هذا التطور ، فلم

يمكن لخاتمي وتياره الإصلاحى تحقيق المصالحة التاريخية بين عنصرى الدينى والوطنى فى إيران .

ربما يعد الرئيس خاتمي النسخة الأرقى لعلم الكلام الإيرانى الحديث، ولكن حلم الوصول إلى مجتمع أكثر تعددية فى إيران بقى رهناً بقدرته وتياره الإصلاحى على اقتناص صلاحيات تشريعية ودستورية أكبر لمنصب رئيس الجمهورية . وبمعنى آخر، فإن إعادة التوازن فى المجتمع الإيرانى بين الدينى والمدنى، والمختلة بشكل واضح ناحية الدينى، لم يمكن أن تتأتى فى ظل ظروف إيران الموضوعية، إلا من طريق توسيع صلاحيات منصب رئيس الجمهورية، وهو المنصب المدنى المنتخب بالإرادة الشعبية، فى مواجهة الصلاحيات المطلقة واللا محدودة لمنصب «الولى الفقيه» المنتخب من مجلس الخبراء المتكون من الفقهاء .

فقط فى هذا الإطار، ومن هذه الزاوية، يمكن تقييم تجربة خاتمي وتياره الإصلاحى إيجاباً، أى دوره التقدمى والديمقراطى فى اللحظة التاريخية التى تولى فيها الرئاسة فى محاولته لإعادة التوازن بين الدينى والمدنى فى المجتمع الإيرانى، وفض الاشتباك بين المشروعيات المدنية والدينية . وبالرغم من هذه الإيجابيات فإن واقع إيران، بعد تولى محمود أحمدى نجاد المتشدد لرئاسة الجمهورية، يعكس محدودية الآثار التى خلفتها تجربة خاتمي على المشهد السياسى الإيرانى .

٥- عن نجاد، و«الترويك»،

و«الدويكا»، و«اليونيك»

«أنا خادم للشعب ونقطة في محيط الأمة الإيرانية».

الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد.

دخلت «جمهورية إيران الإسلامية» مرحلة نوعية جديدة في تاريخها الممتد لأكثر من ربع قرن، بعد أن أسفرت الانتخابات الرئاسية التاسعة عن فوز المرشح المتشدد محمود أحمدى نجاد بمنصب رئيس الجمهورية. ولا تتوقف «تاريخية» اللحظة عند مجرد فوز مرشح غير متوقع بانتخابات الرئاسة، بل إنها تكتسب أبعاداً خاصة بسبب الانقلاب الذى أحدثته هذه النتيجة فى التوازنات السياسية بين جناحى النظام الإيرانى، أى بين المحافظين والإصلاحيين.

تميز النظام السياسى الإيرانى بتعدد الأجنحة السياسية طوال الفترة الممتدة منذ قيام الجمهورية فى عام ١٩٧٩ وحتى الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥، ويشهد ذلك النظام منذ الانتخابات الرئاسية التاسعة انقلاباً جذرياً يرقى إلى مصاف الانقلاب على توازناته، ويتمثل فى هيمنة تيار واحد على «السياسة» فى إيران. إذ مثلت هذه الانتخابات الفصل الأخير من مسلسل خروج التيار الإصلاحي من مؤسسات الدولة الإيرانية، حيث انقلبت الأغلبية الإصلاحية الكاسحة فى البرلمان (مجلس الشورى الإسلامى) إلى أقلية صغيرة منذ عام ٢٠٠٤ فى مقابل استفراد التيار المحافظ بالغالبية العظمى من المقاعد. وبخروج الرئيس الإصلاحي محمد خاتمى من موقع الرئاسة ودخول الرئيس المتشدد محمود أحمدى نجاد إليه، فقد الإصلاحيون آخر مواقعهم فى مؤسسات الدولة الإيرانية.

أما مجلس صيانة الدستور، الذي يفرز المرشحين للانتخابات البلدية والبرلمانية والرئاسية طبقاً لميولهم الفكرية والولاء لنظرية «ولاية الفقيه»؛ فهو أحد المجالس الدستورية الإيرانية الموضوعة ضمن صلاحيات مرشد الجمهورية. وفي السياق ذاته، يمكن رصد السلطة القضائية في إيران التي يملك المرشد وفقاً للدستور الإيراني تعيين رئيسها؛ الأمر الذي يكشف ميل المؤسسات الدستورية الإيرانية ومعها المجالس التمثيلية البلدية والنيابية ناحية المعسكر المحافظ. وبالتالي تبدلت صورة المشهد السياسي الإيراني في ضوء نتيجة الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥ من أجنحة مختلفة داخل إطار النظام. كما كان الحال بدرجة أو بأخرى منذ قيام الثورة - إلى «يونيك»، أو وحدانية سياسية محافظة تحت عباءة مرشد الجمهورية السيد علي خامنئي.

وفي هذا السياق ينبغي ملاحظة أن توصيفات «المحافظين» و «الإصلاحيين» لا تنطبق بالضرورة، وفي كل الأوقات، على تيارات إيران السياسية، لأن مثل هذه التوصيفات تفتقر للدقة ولا تتطابق بالضرورة مع الواقع الموضوعي. كما أن حصر التقسيم في معسكرين فقط ينطوي على تبسيط يتجاهل بروز تيارات أخرى، مثل التيار القومي الإيراني، الموزع بالحقيقة على هذين المعسكرين. ناهيك عن أن «المعسكرين» يوجان بتنوع مدهش في داخلهما، ولا يمثلان كياناً مصمماً من الناحية الأيديولوجية والأطروحات السياسية. وآية ذلك أن المرشح الخاسر في الانتخابات الرئاسية التاسعة، هاشمي رفسنجاني، انتمى تاريخياً للتيار المحافظ، في مقابل الفائز بها محمود أحمدي نجاد المنتمى إلى الفريق الأكثر راديكالية في هذا المعسكر. وربما تؤدي السيولة السياسية بين تيارات النظام السياسي الإيراني دورها في تجميع الحدود الفكرية الفاصلة فيما بينها، وفي فترات بعينها، مقابل تعيينها بشكل أوضح في فترات أخرى.

تصارعت ثمانى شخصيات إيرانية، في الانتخابات الرئاسية التاسعة، من ميول واتجاهات فكرية متنوعة على منصب الرئاسة، ومثل التيار الإصلاحي ثلاثة مرشحين هم وزير التعليم العالي السابق مصطفى معين، ورئيس البرلمان

السابق مهدي كروبي ، ورئيس منظمة الشباب والرياضة محسن مهر على زاده .
فى مقابل خمسة مرشحين توزعوا على المعسكر المحافظ بأطرافه وهم : على أكبر
هاشمى رفسنجانى رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام ، وعلى لاريجاني
رئيس هيئة الإذاعة والتليفزيون الحكومية ، وقائد شرطة طهران السابق محمد
باقر قاليباف ، ومحسن رضائى القائد السابق لقوات الحرس الثورى ، ومحافظ
طهران المغمور نسبياً محمود أحمدى نجاد . وفى حين بدت حظوظ رفسنجانى هى
الأوفر فى سباق الانتخابات نظراً لعوامل متداخلة ، فإن الدلالة الكبرى لتوزيع
المرشحين كانت تفوق التيار المحافظ على نظيره الإصلاحى ليس عددياً فقط ولكن
نوعياً أيضاً .

وكان مجلس صيانة الدستور قد استبعد مئات المرشحين وبضمنهم المرشحان
الإصلاحيان مصطفى معين ومحسن مهر على زاده ، ولكن مرشد الثورة على
خامنى تدخل لفرض تأهلها لخوض هذه الانتخابات . ويعتقد العالمون بتفاصيل
المشهد الإيرانى أن تدخل المرشد لمصلحة المرشحين الإصلاحيين جاء لثلاثة أسباب
رئيسية هى إضفاء الطابع الديمقراطى على انتخابات الرئاسة التاسعة ، وثانياً حرمان
المرشح المحافظ البراجماتى هاشمى رفسنجانى من الأصوات المؤيدة للإصلاحيين ،
وثالثاً وأخيراً الحيلولة دون تدهور كبير فى نسبة المشاركة بالانتخابات ، وهى النسبة
التي تذهب فى الخارج دليلاً على شعبية النظام الإيرانى .

وتؤكد هذه الحقيقة على أن معسكر المحافظين نفسه انقسم إلى قسمين كبيرين ،
هما المحافظون التقليديون بزعامة المرشد على خامنى ، والمحافظون البراجماتيون
بزعامة هاشمى رفسنجانى ، وبين هاتين الكتلتين دارت المنافسة عملياً ، ليس فى
انتخابات الرئاسة فحسب ، ولكن أيضاً فى تقاسم النفوذ والأدوار بمؤسسات الدولة
الإيرانية .

ذهبت الترويك الإيرانية التي سادت فى عصر رئاسة خاتمى ، أى الترويك القائمة
بين خامنى ورفسنجاني وخاتمى ، وتبدلت الصورة قبيل انتخابات الرئاسة التاسعة
إلى «دويكا» إيرانية جديدة بين خامنى ورفسنجاني ، فى استنساخ جديد للثنائية

التي حكمت إيران بعد وفاة مؤسس الجمهورية الإسلامية الإمام الخميني عام ١٩٨٩ . وبدا أن النظام الإيراني قد دار دورة كاملة، إذ عادت التوازنات قبل الانتخابات إلى منطلقها الأول وتقسيمها الأساس . أما خامنئي فقد جعلته مواقفه الدستورية وصلاحياته غير المقيدة بوصفه مرشداً بحسب الدستور الإيراني، مستمراً بوصفه أهم شخصية في النظام، بغض النظر عن هوية الفائز . وربما ظن كثيرون أن المنافس الحقيقي على النفوذ داخل النظام هو الشيخ رفسنجاني المسك بمفاصل الدولة الإيرانية عبر رجاله فيها، والمتحالف مع الرأسمالية التجارية الإيرانية . ولكن فوز نجاد أطيح باحتمال «دويكا» جديدة بين الشريكين الغريمين، لصالح «يونيكا» المرشد، وذلك لأن مجلس تشخيص مصلحة النظام الذي يترأسه رفسنجاني يختص بالفصل في المنازعات بين رئاسة الجمهورية والبرلمان . وبما أن كلتا المؤسستين الدستوريتين وقعتا في قبضة تيار واحد هو تيار المرشد، فالأرجح ألا يجد رفسنجاني دوراً سياسياً مستقلاً داخل المؤسسات الدستورية ليقوم به بعد الانتخابات . كانت هذه هي النتيجة الأخطر لانتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة .

يبقى ملاحظاً، وبالرغم من صخب الحملة الدعائية ومن صرامة الاشتراطات الدستورية التي فرضت على المرشحين في هذه الانتخابات، أن هؤلاء المرشحين جميعاً قد تولوا سابقاً مناصب قيادية مختلفة في مؤسسات الدولة الإيرانية . كما أن ولاءهم لمصالح «الدولة» و«الثورة» كان خارج إطار المناقشة، وهو ما أشار إلى أن الاتجاهات الأساسية للرئيس المنتخب لن تكون استثناء على الصعيد الداخلي من السياسات الإستراتيجية لـ «جمهورية إيران الإسلامية» . وقاطعت الانتخابات الرئاسية التاسعة شرائح لا يستهان بها (حوالي ٣٥ بالمائة في الجولة الأولى و ٤٠ بالمائة في الجولة الثانية) من القوى الاجتماعية التي أطلقتها سياسات خاتمي الإصلاحية من محابسها، بسبب يأسها من القدرة على تغيير ما تراه اختلالاً في التوازنات داخل النظام وخللاً في البنية الدستورية . أدت هذه العوامل مجتمعة إلى خسارة كاسحة لمرشحي التيار الإصلاحي وعدم بلوغ أي منهم دورة

الإعادة، التي بلغها المرشحان رفسنجاني ونجاد بحصولهما على أعلى الأصوات في الدورة الأولى. وفي دورة الإعادة، التي تُعدّ الأولى في انتخابات رئاسة الجمهورية في إيران، تركزت دعاية رفسنجاني على أهمية العنصر الخارجي، وعلى قدرته على تجنب إيران مخاطر التهديدات الخارجية بوصفه المرشح الوحيد الذي له دراية بكواليس السياسة الدولية، معطوفة على إمكانات أثبتها سابقاً في غير منصب ومناسبة على إبرام «الصفقات الدولية». وبالتالي استخدام تلك القدرات والإمكانات لمصلحة تجنب إيران مخاطر تحويل ملفها النووي إلى مجلس الأمن، وحماية مصالحها الدولية. والأخيرة تسبق مصالح الحلفاء في سورية ولبنان، التي تندرج -وفق تصور رفسنجاني ومعسكره البراجماتي- بوصفها ملفات فرعية داخل ملف كبير واحد هو ملف العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من خسارة رفسنجاني للجولة الثانية من الانتخابات التاسعة وتقديم الناحيين الإيرانيين همومهم الداخلية على المخاطر الخارجية، فإن المخاطر الأخيرة أدت أيضاً دوراً كبيراً في هذه الانتخابات، وهو ما دلل عليه حجم الأصوات التي حصل عليها رفسنجاني في الجولة الأولى. كما أن داعمي رفسنجاني الأساسيين هم من كبار رجال الأعمال والصناعة بالإضافة إلى المتنفذين في الأجهزة الإدارية للدولة، بحيث إن خريطة الشرائح الاجتماعية المؤيدة للانفتاح على الغرب دارت على مروحة الطبقة الوسطى وما يعلوها من شرائح المجتمع الإيراني. وانتقص من وهج الشيخ رفسنجاني سنه المتقدمة (٧٢ عاماً)، وانخراطه وأسرته في الأعمال التجارية، وما لحق بهم جميعاً من تهمة بالفساد والمحسوبية.

أما محمود أحمدی نجاد فقد ركز على قضايا الداخل، ونجحت دعايته الانتخابية في تصويره محارباً للبطالة والفساد بالدولة، بحيث بدا وكأن المسؤول الأول عن تلك المشكلات منافسه رفسنجاني وحده. وأدى مظهر نجاد الشعبي وشبابه (٤٧ عاماً) دوراً كبيراً في تقربه من الطبقات الشعبية الإيرانية التي علقت عليه الآمال بتغيير أوضاعها البائسة. وذهب خصوم نجاد إلى القول بأنه حظى بتأييد الأذرع

العسكرية للنظام الإيراني مثل الجيش والحرس الثوري (الباسداران) والباسيج (المتطوعين) والتي قدر تعدادها بأكثر من خمسة ملايين ناخب . وهذا ربما يفسر تمديد ساعات الاقتراع لأربع ساعات إضافية في الجولة الثانية، وذلك لإتاحة الفرصة لأفراد الجيش والمليشيا للمشاركة في التصويت . وأدى التمديد في ساعات الاقتراع دوراً في حدوث المفاجأة التي أطلقها نجاد، بحيث يمكن القول إنها كانت أربع ساعات فاصلة في تاريخ إيران .

٦- «جمهورية إيران الإسلامية»

« ليس علينا إقامة الأمراء إذا كان الإمام مغلوباً، كما لا يجب علينا إقامة الإمام في الأصل.. ليس إقامة الإمام واختياره من فروضنا فيلزمنا إقامته، ولسنا المخاطبين بإقامة الحدود فيلزمنا الذم بتضييعها.. من كتاب الشافعي في الإمامة، للشريف المرتضى.

تمثل نظرية «ولاية الفقيه» عظمة إيران وتجسد بالقدر ذاته مأساتها. فهي أطاحت من جانب رمز الاستبداد وأقامت الدولة الدينية الخالصة لأول مرة في تاريخ إيران الطويل، ولكنها تمسك من جانب آخر بخناق الدولة الإيرانية، وتحيد وتعطل - بمنطق الدولة - ما سواها من إرادات. ويزيد من وطأة التصادم بين نظرية «ولاية الفقيه» ومفهوم «الدولة»، مقارنة بتيارات الإسلام السياسي السني، أن التشيع يختلف عن مذهب أهل السنة في نقطة أساسية ومفصلية تتمثل في استمرار دورة العهد الإلهي، بسبب وجود الإمام الثاني عشر أو المهدي المنتظر، حتى لو كان محتجباً. صحيح أن الإسلام السياسي السني مازال يواجه صعوبات في تفكيك علاقته الملتبسة بالدولة، ولكن التسليم السني بانقطاع دورة النبوة بعد الرسول - صلى الله عليه وسلم - خاتم الأنبياء والمرسلين، وضع الحركات الأيديولوجية الإسلامية في وضع أسهل نسبياً في العلاقة مع الدولة مقارنة بالشيعة. ويبدو مفهوم «ولاية الأمة» على نفسها، أي وصول الإسلام السياسي إلى الحكم عبر الانتخابات الشعبية، هو الاجتهاد السني الأقرب إلى مبادئ الديمقراطية، بالرغم من أنه لا يحل إشكالية الإسلام السياسي مع الدولة نهائياً. فسلطة الحاكم هي - من وجهة النظر السنية - محض سلطة زمنية ولا علاقة لها نهائياً بالتشريع، وهي بالأساس

سلطة تنفيذية لإدارة شؤون المجتمع . كما أن الشورى بين أفراد الأمة هي طريقة اختيار الحاكم وتولييه السلطة، وليس النص أو الحق الإلهي . ولكن بالمقابل فالنتيجة تبدو مختلفة عند الشيعة ، لأن التسليم بانقطاع دورة النبوة لم يمثل نهاية العهد الإلهي بين الإنسان والله - سبحانه وتعالى -، إذ توافقت نهاية دورة النبوة مع بداية دورة الولاية، أي ولاية الأئمة . وهذه الدورة الأخيرة سوف تستمر باقية حتى يعود الإمام الثاني عشر الغائب في آخر الزمان، حسب أصول المذهب الشيعي الاثنى عشرى .

وبالتالى تتداخل الاجتهادات السياسية مع مفهوم الدولة بشكل أعقد عند الشيعة ، لأن الدولة - أى دولة - ستكون تقيضاً لدولة إمام الزمان . ولتلافى هذه المعضلة دشن الإمام الخميني سابقة تاريخية فى الفكر السياسى الشيعى ، حين أقام دولة «ولاية الفقيه» ، ولكن على أساس الحكم نيابة عن الإمام الثانى عشر لحين ظهوره . وبالتالى ألحقت «ولاية الفقيه» وجودها بالمهدى المنتظر ، إذ تتفى مشروعاتها الدينية فقط فى حالة ظهوره ، وهو ما يؤدى من وجه آخر إلى إلحاق ظهور المهدى المنتظر بها وبدولتها ، ويدخل نظرية «ولاية الفقيه» بالتالى فى معضلة لا فكاك منها مع «الدولة» .

أصبحت «ولاية الفقيه» ، تمثل بشكل أو بآخر «الأيدولوجيا الإسلامية الشيعية» ، حيث تؤدى الدور نفسه الذى أدته الأساطير فى إيران القديمة ، فهى تسلم بمقدماتها على أنها «حقائق» لا يتسرب إليها الشك من أى طريق ، ولا تكلف نفسها حتى وضع ما تعلنه على محك الإثبات . و«الأيدولوجيا الإسلامية الشيعية» ، مثلها مثل باقى الأيدولوجيات ، ليست فلسفة ، لأنها منغلقة على نفسها ولا تجيب ، مثل الفلسفات الحقيقية ؛ عن تساؤلات الوجود وتطرح حلولاً لها . ولأن الأيدولوجيا ليست فكراً جدلياً ، بل هى بالأساس عبارة عن فكرة واحدة تفسر كل شىء انطلاقاً من المقدمات ، فهى تطمح على الدوام إلى تثبيت فكرتها فى الأذهان وتقوم بشيطة خصومها . صحيح أن للأيدولوجيا إيجابيات - فى نظر من يعتنقونها - مثل «معرفة الحقيقة» و«الإجابة عن الأسئلة» ، ولكنها تمثل بالمقابل جموداً عقائدياً ووعياً زائفاً وأفكاراً تتصادم مع الجدلية .

حشدت «الأيدولوجيا الإسلامية الشيعية» الشرائع الاجتماعية المهمشة، بعد أن استخرجت من كنوزها الروحية ما يمكنها من تحدى باقى الأيدولوجيات الشمولية، حتى استطاعت أن تهزمها فى إيران. ومرد ذلك أن الدين ليس فقط الخيط الذى يربط الإنسان بالغيب والميتافيزيقا، بل هو مستودع كنوز الإنسان الروحية منذ الأزل. ولئن أثبت الدين طوال تاريخه قدرات عالية على إلهام الحركات السياسية ومثال إيران حاضروناجز، فإنه لم يستطع أن يتحقق حتى الآن. ربما بسبب كونه دينًا، نظامًا سياسيًا فى أى بقعة من العالم من دون أن يتخلص من الطابع الشمولى.

ينهض مصطلح «الجمهورية الإسلامية» على أساس أيدولوجى بامتياز هو نظرية «ولاية الفقيه»، التى تجيب عن كل أسئلة أنصارها وتقدم لهم «الحقيقة» استنادًا إلى مقدماتها المرتكزة على تأويلات فقهية للدين ونصوصه، وكانت ثمرة هذه التأويلات «جمهورية إيران الإسلامية» التى أسسها الإمام الخمينى. ولكن هذه الجمهورية تعاني بالمقابل من تضعضع أساسها الفكرى، بسبب جمعها بين «الجمهورية» و«الإسلامية» فى مفهوم واحد متناقض بالضرورة. حيث يتناقض المفهوم العلمى الصارم للدولة مع الطابع الميتافيزيقى النبيل للدين، فالدولة بالمفهوم الغربى الحديث تحتكر لنفسها استخدام القوة فى المجتمع وتعطل ما سواها من إرادات، حتى لو أريق الدماء فى سبيل تلك الغاية. وبالإضافة إلى ذلك فالمصطلح الأول (الجمهورية) هو مصطلح مدنى أراضى، أما الثانى (الإسلامية) فهو كناية عن الدين الإسلامى. متمم الأديان السماوية. والتناقض بينهما يصعب تجسيده، مثلما يصعب ردم الهوة بين الأرض والسماء. كما أن اختلاف المسارات بين الاثنين يحتم افتراقًا بينهما، وظهور شكل متخيل جديد من أشكال «الدولة» يستعصى على الترتيب المنطقى والتوصيف العلمى. فالجمهورية هى انعكاس لتطور أشكال الحكم عبر التاريخ، أما الأديان السماوية فهى خارج هذا التاريخ، لأن الأحداث التى تتواتر عليها لا تستمد مشروعيتها من تطور تاريخى مثلما هو حال الجمهورية، بل من حوادث سبق أن وقعت فى... ما وراء التاريخ.

ويفترض أن الناس متساوون في «الجمهورية» بحكم كونها كذلك، أما في «جمهورية إيران الإسلامية» فالمرشد هو نائب الإمام، الذي تنسخ إرادته ما سواها من إرادات بما فيها البرلمان ورئاسة الجمهورية مجتمعة. ويعتقد المفكر الديني الإيراني محسن كديور أن هناك تناقضات أساسية بين الجمهورية و«ولاية الفقيه»، لأن للمواطنين الحق بمنطق الجمهوريات المجرد، في حالة إذا ما كانوا يشكلون الأغلبية، أن يسيروا أعمال الجمهورية وفقاً لما تقضى به رغباتهم. أما في «جمهورية إيران الإسلامية» -وبنص دستورها- فلا تتمتع الأغليات العددية في البرلمان بأى قدرة على الفعل، إذا كان مرشد الجمهورية يعارض ذلك. وفي الجمهوريات يحق -ابتداءً- لكل مواطن الترشح لمنصب رأس الدولة، لكن دستور «جمهورية إيران الإسلامية»، المرتكز على أساس «ولاية الفقيه»، أناط حق فرز المرشحين لهيئة «مجلس صيانة الدستور» وتصفية المرشحين -سياسياً- واستبعادهم من الترشح إن لزم الأمر. ومن البديهي في الجمهوريات أن إرادة الجمهور هي التي تقرر رأس الدولة، أما في «جمهورية إيران الإسلامية» فهناك هيئة خاصة من رجال الدين فقط تتألف من نيف وثمانين عضواً (هيئة الخبراء) تتولى انتخاب المرشد مدى الحياة، ولا يحق لأحد من خارجها تقرير أى أمر يتعلق بانتخاب رأس الدولة.

ولأن الوظائف العليا في الجمهوريات، متنقلة بين الأشخاص ومحددة بفترة معينة، ولأن رأس الدولة مسؤول أمام المواطنين وتحت طائلة محاسبتهم وانتقاداتهم، فإن «جمهورية إيران الإسلامية» تختلف عن الجمهوريات من هذه الزاوية أيضاً. كما أن صلاحيات رأس الدولة في الجمهوريات تكون محددة بنصوص القانون، لكن في حالة «جمهورية إيران الإسلامية» يتمتع المرشد بصلاحيات الأئمة المعصومين عند المسلمين الشيعة، وهي صلاحيات تستعصى على الحصر. نسجت «ولاية الفقيه» على منوال ولاية الأئمة الاثني عشر، فكلتا الولايتين غير محددة زمنياً، والصلاحيات المخولة للولى الفقيه في دستور «جمهورية إيران الإسلامية» تفوق تلك التي كانت لدى الشاه القاجارى في دستور المشروطة عام ١٩٠٦.

ومن نافلة القول أن نذكر أن الجمهوريات لا تعترف بأن هناك أى شخص فوق القانون، وهو ما لا يتطابق هنا أيضاً. ولا توجد فى الجمهوريات مميزات لطبقة معينة اجتماعية كانت أو مهنية، وبالتالي لا يوجد للفقهاء مزايا معروفة لإدارة المجتمع فى الجمهوريات. ولكن دستور «جمهورية إيران الإسلامية» حصر اختيار رئيس الجمهورية فى نص المادة ١١٥ فقط من بين رجال السياسة أو الفقهاء. ولأن العقد الاجتماعى والدستورى فى الجمهوريات ينعقد بين المواطنين ورأس الدولة، تتجسد الجمهورية بالتالى فى الاتفاق بين المواطنين ورأس الدولة. ولما كانت «جمهورية إيران الإسلامية» تقوم على أساس «ولاية الفقيه»، فإنها تقوم على أساس الحق الإلهى للمرشد الذى يجب ويلغى - حسب النظرية - ما سواه من اتفاقات. وفى حين تُعدّ إرادة المواطنين هى أساس إدارة المجتمع فى الجمهوريات، وهى التى تفرض على رأس الدولة الاستجابة لرغبات موكله، فإن «جمهورية إيران الإسلامية» تضع مسائل أساسية خارج إطار إرادات المواطنين، مثل شكل الحكم فى الدولة ومذهبها الرسمى؛ إذ تنص المادة الخامسة من الدستور على أنه «فى زمن غياب الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه) تكون ولاية الأمة وإمامة الأمة فى جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقى، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير». كما نص الدستور فى مادته الثانية عشرة على كون المذهب الشيعى الاثنى عشرى مذهب الدولة الرسمى، بحيث يبقى للأبد غير قابل للتغيير.

وبالرغم من مرور ربع قرن على تأسيس «جمهورية إيران الإسلامية»، فما زالت نظرية «ولاية الفقيه» تُعدّ الغامض الأكبر الذى يستعصى على الحل والمواءمة. إذ إن وجود «ولاية الفقيه» يستلزم عدمها فى آن؛ بمعنى أنه إذا كانت «ولاية الفقيه» قائمة فإنها تكون غير موجودة فى الواقع. ومرد ذلك أن الشعب فى «جمهورية إيران الإسلامية» ينتخب الولى الفقيه عبر انتخاب الأعضاء فى مجلس الخبراء، الذين ينتخبون بدورهم الولى الفقيه. ولو كان الشعب ينتخب وله إرادة ورأى فهو ليس محجوراً عليه، حسب المنطق الداخلى للنظرية، ولا

يحتاج إذن إلى ولي . ومن ناحية أخرى إذا كان الفقيه هو ولي الشعب بالفعل - حسب مبنى ومعنى النظرية - فليس للشعب الحق في الانتخاب وامتلاك إرادة، بل فقط الحق في إطاعة الفقيه ولي الأمر الذي يمتلك صلاحيات الأئمة المعصومين . وبذلك يكون الجمع بين «ولاية الفقيه» وإرادة الشعب بمثابة معضلة لا تنحل ولا يمكن لأحد إدراكها، لأن الشعب صوت في دستور «جمهورية إيران الإسلامية» على أحقية الولي الفقيه في الحكم نيابة عن الإمام الغائب، وبالتالي على ألا يكون للشعب أى إرادة أو رأى . ولأنه لا يمكن تحييد التناقض بين صدر المسألة وعجزها، يتغلغل هذا التناقض ويستشري في بنية النظام المؤسس على نظرية «ولاية الفقيه» ويجعله نظاماً محكوماً ومؤبداً به .

٧- إيران وتحديات المستقبل

«لعل يبدأ تخرج من الغيب وتقوم بعمل ما، حافظ
الشيرازي الملقب «لسان الغيب».

تمتلك إيران خصوصية على قدر كبير من الأهمية، تجعل تحليل الواقع السياسي والاجتماعي فيها مهمة شاقة، وهي أن الظواهر التي تجري فيها تتداخل بعضها ببعض على نحو فريد. وهكذا تبدو ظواهر المجتمع الإيراني مثل دائرة تدور فيها المعاني وتختلط، بحيث يمكن -ربما تخلصاً من مشاق التحليل- الانزلاق بسهولة إلى الثنائية الشهيرة، معسكر «مع» وخندق «ضد». وعلى هذا تتلاطم المعاني والأفكار التي تصب في طرفي هذه الثنائية معاً، بحيث تفقد مفاهيم «الملائكة» و«الشياطين» جانباً معتبراً من مدلولاتها في حالة الواقع الإيراني، وتظهر رؤية جديدة ثالثة تنتمي لطرفي الثنائية في آن.

وتواجه إيران أربعة تحديات أساسية تتنوع ما بين ضبط عمليات الحراك السياسي الداخلي، وتجديد النخبة الإيرانية وعلاقتها بتوازنات النظام السياسي وكذلك التعامل مع مسألة القوميات، وأخيراً إثبات الحضور الإقليمي ومواجهة الأخطار الخارجية. ويتوقف مستقبل النظام السياسي الإيراني على قدرته على التعامل مع هذه التحديات الأربعة.

الحراك السياسي الداخلي

على الرغم من الطابع الديني والمذهبي الطاغى على «جمهورية إيران الإسلامية» وقيامها على أساس «ولاية الفقيه»، ومنح مرشد الجمهورية صلاحيات الأئمة

المعصومين ، فإن التحليل المنصف لا يمكنه تجاهل حقائق ذات مدلولات فائقة الأهمية . حيث شهدت «جمهورية إيران الإسلامية» منذ قيامها تسعة انتخابات رئاسية وسبعة انتخابات برلمانية . ويعنى ذلك أن الطابع الشعبى ، حتى المنقوص نسبياً ، هو ركن أساسى من أركان المشروع للنظام السياسى الإيرانى المرتكز على «ولاية الفقيه» . وبالإضافة إلى هذا الكم من الانتخابات ، لا تفوتنا ملاحظة الأهمية النوعية للانتخابات الإيرانية ، التى تتمتع بنزاهة نسبية تفوق مثيلاتها فى المنطقة ، وهو ما يدحض الافتراضات القائلة بوجود طغمة ديكتاتورية حاكمة تتسلط على المجتمع ، دون وجود حد أدنى من المشاركة الشعبية .

ويشهد الحراك السياسى الذى ساد إيران طيلة ثماني سنوات بدأت منذ النصف الثانى من التسعينيات وحتى انتهاء ولاية الرئيس السابق محمد خاتمى ، على حيوية المجتمع الإيرانى بشكل واضح . صحيح أن «جمهورية إيران الإسلامية» قامت على الأساس الدينى ، ولكنه صحيح أيضاً أن هناك أساساً شعبياً للحكم - حتى لو اختلفنا على حجم تأثيره ومداه ، كما تدل عليه هذه الانتخابات . مع أن مسألة حجب مرشحين بعينهم عن خوض الانتخابات واستبعاد التيارات السياسية المعارضة لنظرية «ولاية الفقيه» من الترشح ، تنال كثيراً من مصداقية العملية الديمقراطية فى إيران .

كان الرئيس السابق محمد خاتمى بمثابة السقف الأعلى للنظام الإيرانى وقدرته على احتمال المحاجات والحراك الديمقراطى . فإذا رأينا تعلق الإيرانيين به وبمشروعه ، ومن ثم انصرافهم عنه لعدم قدرته على الفعل ، واستبعاد التيار الإصلاحى لاحقاً من مؤسسات الدولة كافة ؛ فربما استنتجنا أن تجربة خاتمى الإصلاحية ظهرت فى ظل شروط خارجية وداخلية معقدة ، وفى مرحلة تاريخية معينة من عمر النظام ، بشكل يدفع للاعتقاد بصعوبة تكرار مثلها فى «جمهورية إيران الإسلامية» .

وتمثل الرموز السياسية ، التى تشغل مناصب الدولة بعد خاتمى ، التيار المحافظ المتشدد الذى ينعت نفسه بـ «الأصولى» ، ويجسد مصالح معينة اقتصادية - اجتماعية

واقتصادية - سياسية تتحالف مع العسكريين فى الجيش والحرس والمتطوعين وقطاع واسع فى طبقة رجال الدين . وفى ظل سيطرة هذا التيار على مقاليد الحكم لا يمكن - بناء على شعاراته المعلنة وخليط أدبياته السياسية والمذهبية - تصور ازدهار جديد للعملية السياسية فى المجتمع الإيرانى . وبالمثل لا يمكن توقع أن يقر هذا التيار توسيع الصلاحيات الممنوحة لمنصب رئاسة الجمهورية فى مقابل صلاحيات الولي الفقيه ، وذلك لإحداث نوع من التوازن بين المؤسسات المنتخبة شعبياً وغيرها المنتخبة لاهوتياً . ولما كان ذلك التوسيع قد يُعدّ أحد الشروط الأساسية لتجذير النظام الإيرانى ورفده بالقبول الشعبى الواسع ، فإنه يمكن استنتاج مدى ضخامة التحديات المطروحة على الصعيد الداخلى فى المستقبل .

تجديد النخبة وتوازنات النظام السياسى

تميز النظام السياسى الإيرانى بالوحدانية والتنوع فى آن معا ، إذ تبدل المشهد السياسى الإيرانى وتغير على نحو مستمر ، بما يلائم طبائع الحراك الداخلى والخارجى ، ولكن الثابت الأكبر ظل على الدوام هو مبدأ «ولاية الفقيه» . تحولت النظرية التى أخرجها الإمام الخمينى ، منذ انتصار الثورة الإيرانية فى عام ١٩٧٩ ، من مجرد نظرية إلى واقع ملموس يطغى على الدستور وعلى الحياة السياسية ، وتتأسس الدولة الإيرانية بأجنحتها المختلفة على أساسه . صحيح أن هذه الأجنحة اقتربت وابتعدت بعض الشيء فى فهمها للنظرية وآليات تطبيقها ، إلا أنها كانت دوماً مثل فراشات تتراقص على وهج مصباح منير ، لا تكاد تبتعد حتى تقترب مجدداً . وبفضل وجود الأجنحة فى قلب النظام السياسى أمكن لصانع القرار مراعاة مصالح مختلفة ومتعددة ؛ بما جعل هذه القرارات نقطة لتوازنات القوى ، وأسبغ عليها طابعاً جماعياً وشعبياً . كما أن وجود مثل هذه الأجنحة أضفى على المشهد الإيرانى نوعاً من الحيوية ، وأفسح المجال أمام افتتاح قطاعات كبيرة خارج إيران بنظامها السياسى .

أما الرموز التاريخية للنظام السياسى الإيرانى ، مثل الشيخ هاشمى رفسنجانى

والشيخ مهدي كروبي، اللذين واجها مرشح المرشد في انتخابات الرئاسة التاسعة، فستظل على الأرجح خارج المنافسة على الحكم في إيران، في شكل من أشكال التجديد في النخبة السياسية الإيرانية التي ما انفكت تتبدل وتتغير.

والشاهد أن سيطرة وحدانية سياسية «يونيكا» للمرشد، كما هو الحال بعد وصول نجاد لرئاسة الجمهورية، على مجريات السياسة والمجتمع في إيران، إنما تجرى على العكس من التجربة التاريخية للثورة الإيرانية. فالتنوع الذي ترافق مع انتصار الثورة واستمر بأشكال متعددة في عمق النظام السياسي بوجود تيارات متباينة تنضوي جميعها تحت عباءة الثورة، يمكن رؤيته قريناً للنظام الثوري الإيراني. وعلى هذا يمكن توقع تغيير في صورة توازنات النظام السياسي في إيران، ممثلة في اختفاء «اليونيكا» وظهور «دويكا» جديدة. ربما تكون «الدويكا» الجديدة بين التيار المحافظ بقيادة المرشد على خامتني من ناحية، والتيار الأصولي العسكري الذي يمثله نجاد والمتحالف مع قسم مهم من رجال الدين بقيادة آية الله جنتي من ناحية أخرى.

وفي هذا السياق، يمكن تصور ظهور مثل هذا الاصطفاف مع انتخابات مجلس الخبراء، الذي ينتخب المرشد ويعزله، إذ يسعى التيار الأصولي - بمنطق الأمور - إلى إيصال نسبة لا بأس بها من رجال الدين التابعين له إلى المجلس. وهو ما سوف يشكل تهديداً لهيمنة «اليونيكا» ويضع ضغوطاً على المرشد، ويفرض تقاسماً قادمًا للقرار والنفوذ ومن ثم السلطة في إيران. والتحدى المطروح هنا ليس قدرة النظام السياسي على تجديد نخبته السياسية، لأنه أثبت قدرات لا يستهان بها على هذا الصعيد طوال ربع قرن، وإنما قدرة النخبة الجديدة على تغيير التوازنات السياسية داخل النظام، بما لا يعرضه للاهتزاز ويكشفه أمام الأخطار الخارجية.

مسألة القوميات

كانت المركزية هي قدر إيران منذ قيام إمبراطوريتها الأولى وحتى اليوم. وأنماط الحكم التي تعاقبت عليها اقتربت من التاريخ وابتعدت عنه بمقدار المسافة التي

فصلتها عن «مركزية الدولة»، بسبب أن مهمة حفظ الأقاليم الإيرانية المختلفة جغرافياً والمتنوعة قومياً كانت المهمة الأساس للدولة الإيرانية عبر العصور. ودولة «ولاية الفقيه» استغرقت في المركزية حتى فاقت ربما كل سابقتها، وساهمت بالتالي في بقاء سيطرة الدولة الإيرانية موحدة على الأقاليم المختلفة. صحيح أن للقوميات المكونة للشعب الإيراني حقوقاً ثقافية وسياسية مازالت تطالب بها، ولكنه صحيح أيضاً أن الدول المركزية متعددة الأعراق يسكنها هاجس التقسيم والتفتت مما يجعلها تتشدد دوماً في مسألة القوميات. ومثلما هو صحيح أن القومية الفارسية فرضت ثقافتها على إيران من قديم الزمان، فإنه صحيح أيضاً أن قوميات إيرانية أخرى تصدرت تاريخياً واجهة السلطة جنباً إلى جنب معها. والدليل هنا مثال مرشد الجمهورية الإسلامية السيد على خامنئي ذي الأصل الآذري التركي، ومثال الإمبراطورة المخلوعة فرح ديبا التي انتمت إلى القومية ذاتها، مما يجعل ما يصطلح عليه بمفهوم «الهيمنة الفارسية» على الدولة الإيرانية مسألة نسبية وغير صحيحة على إطلاقها.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإنه يتوقع أن يزداد إلحاح المسألة القومية في إيران، إذا ما تقاطعت مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في رسم خرائط جديدة للمنطقة. والقوميات المرشحة لطرح هذه المسألة على النظام السياسي الإيراني هي ذاتها القوميات التي تخزن في ذاكرتها الجمعية تاريخاً من التواصل والاستقلالية عن المركز، وتجدد في الوقت نفسه امتداداً عرقياً كبيراً في دول الجوار، مثل العرب والآذريين والأكراد. كان تحدى المسألة القومية مطروحاً دائماً على صانع القرار الإيراني، بغض النظر عن ميوله العقائدية، ولكن هذا التحدى اكتسب أبعاداً جديدة بدخول المصالح الأمريكية على الخط، وإمكان استخدام «ورقة القوميات» لزعزعة النظام في حال عدم الوصول لتفاهات إقليمية معه.

الحضور الإقليمي والأخطار الخارجية

أثبتت «جمهورية إيران الإسلامية» على مدار ربع قرن كامل، قدراتها العالية

على مواجهة الأخطار والتصدي للأزمات الخارجية . وبمعنى آخر ، فقد حفظ الطابع الأيديولوجي للدولة الإيرانية المرتكزة على «ولاية الفقيه» حضور طهران على الساحة الإقليمية ، عبر خطابها السياسى والدينى . ولئن حاولت إيران الشاه أداء دور حارس المصالح الغربية فى منطقة الخليج والشرق الأوسط عمومًا ، وتغاضى الغرب بالمقابل عن طموحات إيران الإقليمية فى عهد الشاه ، حتى استطال التأثير الإيرانى فى عموم المنطقة وقتذاك ، فإن «جمهورية إيران الإسلامية» لم تتنازل عن أى طموح إقليمى للدولة الإيرانية الحديثة . بل يمكن القول ببعض الاطمئنان إن حضور إيران الإقليمى وقدراتها على المبادأة فى ظل «ولاية الفقيه» يضاهى مثيله لدى الدولة الصفوية فى عصر ازدهارها . وأدت الاستقلالية النسبية للقرار الإيرانى عن مراكز التأثير الدولية دورها فى هذا السياق على نحو غير مسبوق فى تاريخ إيران الحديث ، حتى غدت إيران تحت مظلة «ولاية الفقيه» ، وللمرة الأولى ، المرجعية السياسية للشيعة فى العالم .

ولكن سقوط النظام العراقى السابق وطفور حوزة النجف الأشرف بمرجعية السيد على سيستانى بوصفه طرفًا أساسيًا فى عراق ما بعد صدام ، من شأنه أن يخلق نتيجتين متضاربتين . فمن ناحية يهدد صعود حوزة النجف الأشرف وضع إيران بوصفها مرجعية سياسية للشيعة فى المدين المتوسط والبعيد ، ولكن هذا الطفور يفتح الباب من ناحية أخرى أمام دور إقليمى إيرانى غير مسبوق فى العراق وما حوله . وبعطف هذه الحقيقة على مشكلات إيران الخارجية ومسائل ضبط علاقاتها الدولية وخصوصًا ملف العلاقات مع واشنطن ، يمكن توقع تفاقم هذه المشكلات والمسائل فى المرحلة القادمة .

ولا يخفى أن النظام الإيرانى يشكل منذ انتصار الثورة إحدى قوى الممانعة الأساسية فى المنطقة أمام التصورات المتعلقة منها بإعادة رسم الشرق الأوسط ، بما يخدم المصالح الكونية للولايات المتحدة الأمريكية . وتفاقم المشكلات بدأ بالفعل مع تسخين الملف النووى الإيرانى ، إذ إن مجاورة واشنطن لطهران جغرافيًا ووجود القوات الأمريكية فى كل المنطقة الجغرافية المحيطة بإيران وفى ظل عدم وجود

تفاهمات إقليمية بين الطرفين الأمريكي والإيراني ، سيدفع الأمور إلى التصعيد أكثر .

إن التحدي الأكبر الذي يواجه إيران ليس فقط إثبات قدرتها على الصمود من طريق لعب أوراقها الإقليمية بمهارة ، وهو ما أكدته أحداث مفصلية جرت سابقاً في أفغانستان والعراق ولبنان والخليج ، ولكن التحدي يكمن أيضاً في قدرة «جمهورية إيران الإسلامية» على الموازنة بين تحقيق تفاهمات مع واشنطن بخصوص جوارها الجغرافي ودورها الإقليمي فيه ، وفي الوقت نفسه حماية أركان دولتها الأيديولوجية من التغيير ؛ إذ إن الوصول إلى تفاهمات طويلة المدى وعميقة الأثر مع القطب الدولي الوحيد ، هو احتمال سيقود - إن حدث - إلى تغييرات متتالية في الخطاب الرسمي وشكل النظام السياسي ، بحيث يكون صعود الشعارات القومية الإيرانية والمذهبية الشيعية إلى واجهة المشهد أحد تجلياتها .

رقم الإيداع ٩٧٢٥ / ٢٠٠٦
الترقيم الدولي 6 - 1572 - 09 - 977

مطابع الشروق

القاهرة: ٨ شارع ميجويه المصري - ت: ٤٠٢٣٢٩٩ - فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس: ٨١٧٧٦٥ (٠١)



كيف نفهم السياسة الإيرانية؟

وكيف استطاعت نظرية «ولاية الفقيه» أن تحكم إيران بذات الشعارات والمضامين دون تغيير منذ أكثر من ربع قرن. يرى المؤلف في هذا الكتاب الهام أنه لا يمكن للمرء فهم السياسة الإيرانية الحالية دون الإلمام بالجوانب المتعددة لهذه النظرية. ما هو أساسها التاريخي والعقائدي والفكري؟ ما هو موقعها من التراث الشيعي التقليدي؟ كيف استطاعت تحييد التيارات السياسية الأخرى والوصول للحكم؟ ما التأثير الذي تركه التيار الإصلاحي في توازنات إيران السياسية والاجتماعية؟ هل يمكن تخطي التناقضات البنيوية في مفهوم «الجمهورية الإسلامية»؟ وماذا يخبئ المستقبل لإيران من تحديات؟

قضى الدكتور مصطفى اللباد ثلاث سنوات في الإعداد لهذا الكتاب المرجعي محاولاً البحث عن إجابات لهذه الأسئلة. وهو حائز على دكتوراه الدولة الألمانية في الاقتصاد السياسي لمنطقة الشرق الأوسط، وأصدر في القاهرة مجلة «شرق نام» المتخصصة في شؤون إيران وتركيا وآسيا الوسطى، الوحيدة عربياً في تناول هذه المنطقة ككل متكامل. وبفضل دراساته المتعمقة والمامه باللغة الفارسية وزياراته المتعددة لإيران؛ فضلاً عن مشاركاته المتعددة في المؤتمرات الدولية ووسائل الإعلام، فقد صار أحد عناوين التخصص في الشؤون الإيرانية بمصر والعالم العربي.

Bibliotheca Alexandrina

0708285

6 221102 017114

دار الشروق
www.shorouk.com